دراسات في الإعلام

الصحافة الأفريقية والتنمية

إيمان بالله ياسر



الصحافة الأفريقية والتنمية

الصحافة الأفريقية والتنمية

إيمان بالله ياسر

الطبعة الأولى: 2016

رقم الإيداع: 3083/2016

الغلاف: مريم ادوارد

60 شارع القصرالعيني - 11451 - القاهرة

ت: 27921943 - 27954529 فاكس: 27947566

www.alarabipublishing.com.eg

بطاقة فهرسة

ياسر، إيمان بالله

الصحافة الأفريقية والتنمية/ إيمان بالله ياسر. – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016

- ص؛ سم

1- الصحافة- إفريقيا

أ - العنوان 071,960

الصحافة الأفريقية والتنمية

إيمان بالله ياسر





المقدمة:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ"عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال - في الستينيات من هذا القرن - في آسيا وأفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

هذا وقد برز مفهوم التنمية.بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، عندما قامت الدول الاستعمارية باستخدام هذا المفهوم من أجل العمل على استغلال خيرات الدول التي قامت باستعمارها تحت مسمى تحقيق التنمية والرخاء لتلك الدول التي تعانى من ضعف النمو وكانت في مقدمتهم دول القارة الأفريقية ودول أسيا.

وقد اشتملت التنمية على أكثر من تعريف فلم يتفق الخبراء على تعريف جامع مانع لها فقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

وهناك تعريف آخر للتنمية يتمثل في "العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعياً واقتصادياً، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه"[(1)]. وكذلك التنمية

(1) نصر عارف- مفهوم التنمية- كلية العلوم السياسية- جامعة القاهرة- عبر موقع http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_24383.html

هي "الإجراءات الشاملة التي تستخدم لرفع مستوى المعيشة وتركيز اهتمامها – أساساً على المناطق الريفية"[1].

وتعريف ثالث للتنمية هي "العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية تحقيقاً لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي"[2].

ويقوم هذا التعريف على مبدأين أساسين، هما:

1- ضرورة اشتراك أفراد المجتمع المحلي في العمل على تحسين ظروفهم وأحوالهم وظروف معيشتهم.

2- ضرورة توفير ما يلزم من الخدمات الأساسية مثل الخدمات والمساعدات الفنية الحكومية بطريقة تثير المجتمع المحلي لتقديم المبادرة والمساعدات الذاتية، وبهذا صارت تنمية المجتمع مجهوداً مشتركاً بين جميع العاملين في المجتمع في مختلف الاختصاصات، وبدأت أهمية الربط والمشاركة بين المجتمع المحلي والمجتمع الكبير.

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

لاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة ، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية. بالإضافة لذلك استحدث مفهوم

---

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع. هذا بالاضافة إلي تعريف آخر للتنمية البشرية يتمثل في "عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب والمستهدف بهذا هو أن يصل الإنسان بمجهوده ومجهود ذويه إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل، وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات"[1].

ويرتبط بمفهوم التنمية البشرية مجموعة من العوامل والتي تتمثل في[2]:

الأوضاع السياسية: عدم احتكار السلطة وتحقيق الديمقراطية.

الأوضاع السكانية: الاستغلال الامثل للموارد البشرية. وارتفاع مستويات المعيشة وانخفاض الكثافة السكانية.

الأوضاع الإدارية: تطور أساليب الإدارة واعتماد أسلوب التخطيط.

أوضاع العمل: تطور تقسيم العمل وارتفاع المهارات الفنية والإدارية.

الأوضاع التقنية: استخدام التقنية وتوطينها.

الأوضاع الصحية: تحسن مستويات الرعاية الصحية وانخفاض الوفيات وارتفاع معدلات الحياة.

الأوضاع التعليمية: تطور أساليب التعليم.

الأوضاع الاجتماعية: نمو ثقافة العمل والإنجاز وتغير المفاهيم المقترنة ببعض المهن والحرف.

الأوضاع الطبقية: مرونة البناء الاجتماعي والمساواة الاجتماعية.

---

(1) http://ar.wikipedia.org

(2) المرجع السابق.

الأوضاع النفسية: ضرورة تهيئة المناخ النفسي العام والتشجيع على التنمية.

وفى ظل التطورات المتلاحقة حول مفهوم التنمية ومفهوم التنمية البشرية تحديدا فلا يمكن أن يتم ذلك بمعزل عن وسائل الإعلام التي تلعب الدور الأبرز في عملية التنمية داخل المجتمع من خلال التأثير على أفكار وآراء ومعلومات وسلوكيات المجتمع، بما يتفق وخطط التنمية داخل الدولة في إطار الدور التنموي لوسائل الإعلام. فوسائل الإعلام تؤدي دورا محوريا في حياة الفرد والأسرة والمنظمة والمجتمع، وفي بناء الدول والحضارات والمجتمعات، وهي بذلك تسهم في التنشئة الاجتماعية وفي تشكيل الرأي العام والذاكرة الجماعية للمجتمع. كما أنها تؤدي دورا استراتيجيا في التنمية المستدامة بمختلف مجالاتها وقطاعاتها.

كما أن الإعلام يقوم بدورا بارزا في توسيع الآفاق الفكرية، وكذلك لفت انتباه الجمهور إلى القضايا العامة باعتبار التنمية تتطلب قيما ومعايير ومعتقدات اجتماعية متجددة. ونظام الاتصال هو الأداة الخاصة بالتغيير نحو هذا النظام الاجتماعي الشامل.

وتنفرد الصحافة في عملية توثيق المعلومات والتحليل والتفسير المستند على استخدام أدوات البحث العلمي في العمل الصحفي، وإجراء استطلاعات الرأي لمعرفة اتجاهات الجمهور حول قضايا التنمية والاستثمار. على عكس وسائل الإعلام الأخرى نجد أن الصحيفة تمكن القارئ من الرجوع إليها مرة أخرى والحصول على المعلومات منها بسهولة على عكس وسائل الإعلام الأخرى - المسموعة والمسموعة المرئية - التي تفوق الصحافة في سرعتها في تقديم المعلومات والآراء والتحليلات ولكن يصعب الرجوع إليها في أي وقت للتأكد مما بها من معلومات.

ويتجلى الدور الإعلامي في عملية التنمية بوضوح في المجتمعات التي تحتاج لمسيرة طويلة لتحقيق التنمية في كافة جوانب الحياة وخاصة القارة الأفريقية، والتي يلعب فيها الإعلام دورا بارزا في مناقشه العديد من المشكلات التي تواجهها دول القارة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وذلك من خلال سعيه لإعادة تشكيل معرفة المواطنين بالبيئة المحيطة سواء على المستوى المحلى أو العالم الخارجي.

ويبرز تقرير مؤشرات التنمية في أفريقيا لعام 2008 الصادر عن الأمم المتحدة دور الإعلام وتأثيره في عملية التنمية داخل القارة السمراء، حيث أشار التقرير إلي أن "قوى

السوق آخذه في التحسن بدول القارة وفي أبطأ البلدان نموا في العالم، وتشمل هذه القوى تحسين إدارة الاقتصاد الكلى وزيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية، وتحسن أداء مؤسسات القطاع العام وأن الإعلام ساهم فيه بالدور الأبرز، من خلال تعبئة الموارد الذاتية للمجتمع وفق إستراتيجية واضحة ومدروسة لكيفية تحقيق التنمية وحصر أولوياتها من ناحية وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية من ناحية ثانية وإنشاء وتحديث الأجهزة والمؤسسات التي تنهض بالدور الرئيسي في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية من ناحية ثالثة وتحقيق قدر من العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها من ناحية رابعة"[1].

ويمكن لوسائل الإعلام أن تسهم في إيجاد حلول فعالة للمعوقات التنموية التي تواجهها القارة الأفريقية، والتي تقف حائلا أمام سعيها نحو التنمية، ويتضح هذا الدور من خلال المضامين الإعلامية التي تعرض بالقارة الأفريقية للتوعية بأهم مشاكلها كعدم استقرار الأوضاع السياسية في بلدان القارة والتي من شأنه زعزعه الأمن داخلها وتحويل دول القارة إلي دول هشة لا تملك ثقة المواطنين بفعل عدم قدرتها على تحقيق شرعية انجاز ينعكس على المستوى المعيشي المتردي للمواطنين. وهنا نجد دور الإعلام في إذكاء الروح الوطنية للمواطنين والعمل على توسيع دائرة الحوار السياسي ودفع الجمهور باتجاه المشاركة السياسية واتخاذ القرار مع العمل علي توضيح دور المواطن في التنمية السياسية.

وكذلك على المستوي الاقتصادي لا يمكن إغفال دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية بدول القارة خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على الاقتصاديات داخل القارة الأفريقية من خلال البنوك وشركات التأمين الأفريقية إلي جانب أسواق النقد ورأس المال، وكذلك عن طريق تأثير الأزمة المالية السلبي على موازين المدفوعات والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والمعونات والمساعدات الاقتصادية[2]. وخير مثال ما قامت به الصحافة السنغالية من متابعة لقضية ارتفاع أسعار الكهرباء في السنغال والسعي نحو تسليط الضوء علي دور منظمات المجتمع المدني في حلها.

---

(1) تقرير البنك الدولي – صادر بتاريخ 30\12\2008 على موقع www.albankaldawli.org

(2) ديزى رءوف راجي - السياسات الأفريقية والتنمية في مواجهة الأزمة المالية - التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2009\2010 - الإصدار السادس - مركز البحوث الأفريقية- 2010 - ص 392.

كما تساهم وسائل الإعلام في عملية محو الأمية التي تعاني منها بلدان القارة من خلال البرامج التعليمية التي تقوم بتقديمها من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمرئية في محاولة للقضاء على مشكلة الأمية داخل القارة الأفريقية والسعي نحو تحقيق قدر من التنمية الاجتماعية داخلها. وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال استخدام التلفزيون والإرشادات المصورة للتوعية بمرض الإيدز في جنوب أفريقيا كنموذج.

بالإضافة إلي قضية تأثير التغيرات المناخية والتي تلقى عليها الوسائل الإعلامية الضوء من خلال الندوات واللقاءات، وهو ما يجعلها ساحة واسعة للنقاش تسعى لعرض مختلف الاتجاهات والآراء من خلال محاورات الإعلاميين مع الخبراء وممثلي الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص حول العديد من المشكلات[1].

وتتمثل القضايا المشتركة التي يتناولها الإعلام الأفريقي في:

- التحديات البيئية التي تواجه القارة.
- مشكلة التصحر الذي تتعرض له أراضيها.
- تفشى الأمراض نتيجة لانتشار الأمية وغياب الوعي الصحي.
- انخفاض مستوى المعيشة داخل دول القارة وازدياد معدلات الفقر.
- عدم توفير مياه نقية صحية صالحة للشرب.

ومن ثم تتصدى الدراسة للتعرف على الدور الإعلامي في تحقيق التنمية داخل دول تونس والسنغال وجنوب أفريقيا وكينيا مما يمثل سياجا يحيط القارة الأفريقية يمكن من التوصل إلي بعض السمات العامة التي قد تتشابه فيها بعض دول القارة وذلك من خلال حشد الطاقات الإعلامية البشرية والمادية؛ وتوسيع جهود المؤسسات الإعلامية الجماهيرية

(1) سامى طايع – الإعلام والبيئة في أفريقيا تحديات المستقبل, دور الإعلام في نشر الوعي البيئي- المجلس الأفريقي لتعليم الإعلام بالتعاون مع كلية الإعلام جامعة القاهرة ومركزا لبحوث العربية- القاهرة- 1992.

والشخصية من خلال وحدة العمل الإعلامي بجميع صوره وأشكاله؛ واستغلال كل قنوات الاتصال وعناصرها؛ وجعلها في خدمة الإستراتيجية العليا وهي التنمية.

هذا وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: الاجراءات النظرية والمنهجية.

الفصل الثاني: الإعلام وواقع التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: الإعلام الأفريقي رؤية معاصرة ومستقبلية.

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

الإجراءات النظرية والمنهجية

المقدمة المعرفية للفصل:

هذا الفصل يسعى إلى توضيح الاجراءات النظرية الخاصة بالدراسة من خلال تحديد نـوع الدراسة والمنهج المستخدم في الدراسة هذا بالاضافة إلى إستعراض التراث العلمي السابق مـن خلال محورين وهما: محور خاص بالإعلام الأفريقي، ومحور خاص بالإعلام التنمـوي ودوره في التنمية المحلية بالدولة.

هذا بالإضافة إلي ذكر الأهـداف والتسـاؤلات التـي تسـعى الدراسـة إلى رصـدها ومحاولـة العثور على الإجابات الخاصة بها. مع العمل علي رصد الدراسة الاستطلاعية التي تم تطبيقهـا في الرسالة وتحديد الإطار النظري المستخدم وهو: نظرية الأطـر المعرفيـة، ونظريـة المسـئولية الاجتماعية وكيفية تطبيق هاتان النظريتان في الرسالة.

هذا بالإضافة إلي تحديد الأدوات المنهجية التي تـم الاعـتماد عليهـا في توصـيف الدراسـة. وكذلك تحديد أدوات جمع البيانات والمتمثلة في استمارة تحليل الخطاب، والأسـاليب المتبعـة في توصيف نوع الدراسة. وكذلك العمل علي تحديد أدوات التحليـل والتـي تمثلـت في تحليـل الخطاب وأساليبه المختلفة المتمثلة في تحديد مسار البرهنة، وتحديد الأطر المرجعية، وتحديد القوي الفاعلة في النصوص الصحفية المقدمة. والعمل علي تحديد أهمية الدراسة سواء أكانت علي المستوي القومي أو علي المستوي الأكاديمي.

هذا بالاضافة إلى توضيح العينة الخاضعة للدراسة وأسباب اختيارها ممثلا في ذلـك عينـة الفترة الزمنيـة مـن 2008 إلي 2010. وعينـة الصـحف الخاضـعة للدراسـة هـم الصـباح و La Presse التونسـية وصـحيفتي Le Quotidient وLe Soleil السـنغالية وصـحيفتي The Kenya Times و The Daily Nationالكينيـة وصـحيفتي The Star و The Daily News الجنوب أفريقية.

مع إستعراض عينة الدول الخاضعة للدراسة وهي تونس، السنغال، جنوب أفريقيا، كينيـا. بالاضافة إلى عينة القوالب الفنية التي تم دراستها وتطبيق الأدوات المنهجية عليها.

أهمية الدراسة[1]:

الأهمية الأكاديمية:

قلة الدراسات التي تناولت الخطاب الإعلامي الأفريقي وتأثيره على التنمية المحلية والبنية التحتية للمجتمعات الأفريقية والدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في تحقيق التطور والازدهار، ولم أجد سوى دراسات تناولت تأثير وسائل الإعلام المسموعة والمرئية المسموعة على الوعي الصحي بدول القارة الأفريقية.

تعاظم الدور الذي يؤديه الإعلام في عملية التنمية الشاملة داخل المجتمعات وبصفة خاصة المجتمعات النامية نظرا لانتشار الأمية وتفشى الأوبئة وما يمكن أن يقوم به الإعلام في خلق بنية ثقافية وتربوية قادرة على مواجهة التحديات التي تعوق عملية التنمية داخل القارة السمراء.

تركيز الدراسات على القضايا المتعلقة بالواقع الصحي دون التطرق إلي القضايا المرتبطة بالنمو الاقتصادي أو التحول السياسي الذي يحدث داخل دول القارة الأفريقية على الرغم من أن النمو الاقتصادي والثقافي يلعب دورا رئيسيا في زيادة وعى المواطنين بالأوبئة وانتشارها وطرق علاجها والتخلص منها.

تقدم الدراسة نموذجا تكامليا يجمع بين عدد من المداخل التي تربط تأثير الخطاب الصحفي على عملية التنمية المحلية الشاملة بالدول الأفريقية بما تتضمنه من تنمية اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية.

---

(1) تم الاستفادة في هذا الجزء بكلا من:

- هناء فاروق صالح- صورة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لدى الرأي العام المصري – دار العالم العربي -2009

- حسن بن إبراهيم الهنداوى -هدف التنمية الإسلامية - الدار القطرية -2008.

- محمد عبد الحميد - نظريات الإعلام واتجاهات التأثير - عالم الكتب – 2004.

- عزو محمد عبد القادر ناجي- الفقر في أفريقيا: أبعاده والإستراتيجيات الموضوعة لاختزاله (السودان نموذجا)- الحوار المتمدن - العدد: 2186 - 2008 / 2 / 9.

الأهمية على المستوى الإقليمي:

تشكل عملية التنمية داخل القارة الأفريقية عقبة كبيرة أمام دولها، فعلى الرغم من كونها تملك من الثروات ما يمكنها من تحقيق هذه التنميـة، إلا أن سـوء اسـتخدام تلـك الـثروات إلي جانب ما يحدث فيها من حروب أهلية وصراعات داخليـة حـال دون اسـتغلالها عـلى النحـو الأمثل.

دور الإعلام من خلال سعيه إلي ترسيخ بعض المضامين الهامة التـي تسـاعد عـلى مشـاركة المـواطن في تنميـة دولتـه عـبر نشره للمفـاهيم الخاصـة بـالتطور التنمـوي داخـل المجتمـع الأفريقي، فضلا عن إظهـار دور الخطـط الحكوميـة في إحـداث كـلا مـن التنميـة الاقتصـادية والسياسية داخل دول القارة.

تطور وسائل الإعلام مما مكنها من تعميـق فكـرة التفاعليـة مـع أفـراد الجمهـور وبالتـالي الاستفادة من ذلك في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في التنمية وإظهـار مـدى ارتبـاط ذلـك بالشفافية والديمقراطية والبحث عن التكنولوجيا الجديدة النظيفة ومشاكل نقل التكنولوجيـا البسيطة الملائمة لمجتمعات القارة وضرورة سن تشريعـات بيئيـة قويـة وتطبيقهـا بحـزم مـما يكون من شأنه توعية المواطنين بأهمية التنمية داخل مجتمعاتهم والعمل على المشاركة فيها لحل المشكلات التي تعانى منها القارة.

الدراسات السابقة:

بعد الاستعراض الموسع لأعمال الإنتاج الفكري والعمـلي مـن الرسـائل والدراسـات قامـت الباحثة بتقسيم الدراسات إلي عدد من المحاور وهى:

المحور الأول: دراسات خاصة بدور الإعلام في تنمية المجتمعات.

المحور الثاني: الدراسات الخاصة بالإعلام الأفريقي.

المحور الأول: الدراسات الخاصة بدور الإعلام في تنمية المجتمعات

تمت هذه الدراسات على عدد من المجتمعات الغربية والعربية والأفريقية مثل السودان والولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين بالاضافة إلى مصر وتونس والسنغال وغيرها من الدول الأخرى.

هذا وقد ساعد الإطلاع علي هذه الدراسات في تحديد الدور الذي يمكن أن يقوم به الإعلام في عملية التنمية داخل المجتمع سواء أكانت علي مستوي المجتمعات الأفريقية أو العربية أو حتى الأوروبية.

وتمثلت بعض أهداف هذه الدراسات في:

1- الكشف عن الاتجاهات العامة لجريدة الأهرام نحو الريف وتحديد موقفها إزاء القضايا الجوهرية التي تعانى منها القرية المصرية بما تتضمنه من أبعاد اقتصادية، وأخرى اجتماعية[(1)].

2- التعرف على مدى إسهام الأهرام كإحدى الجرائد القومية في تحديد ومناقشة القضايا ومشكلات القطاع الريفي[(2)].

3- الدور الذي يلعبه الاتصال الجماهيري في إطار تمدين المجتمع الريفي، وذلك من خلال الإطار الخاص بمعاناة الريف المصري من مشكلات كثيرة.

---

(1) عبد الفتاح إبراهيم محمود عبد النبي- الصحف اليومية في مصر وقضايا تنمية الريف – دراسة تحليلية لمضمون جريدة الأهرام في الفترة 1952- 1980 – رسالة ماجستير –غير منشورة (جامعة القاهرة – كلية الإعلام - قسم صحافة-1983).

(2) شاهيناز محمود طلعت - دور وسائل الإعلام في التنمية الاجتماعية في مصر – دراسة تطبيقية علي أحدي القرى المصرية – رسالة دكتوراه – منشورة (جامعة القاهرة – كلية الإعلام – قسم الصحافة-1976).

مثل إنتشار الأمية وكذلك انتشار العادات الاجتماعية السلبية السيئة ومـدى اسـتخدام المـواطن المصرى لهذه الوسائل[1].

4- التعرف على تجربة التخطيط الإعلامي العراقي، وكيفية توظيفه لخدمة برامج التنميـة داخل العراق من خلال تقدير الأهمية الخاصة للإعلام ودوره الـذي يمكـن يلعبـه في المجتمـع بوسائله المسموعة والمرئية والمقروءة في منطقه مثل البصرة وبغداد[2].

5- رصد وتحليل الدور الذي تقوم بيه وسائل الإعلام في عملية اتخـاذ القـرارات والمشـاركة فيها بطرق غير مباشرة، وذلك من خلال توعية المـواطن السـوداني بمشروع الجزيـرة، وأهميـة توفير المياه النقية التي تصلح سواء كانت للشرب أو للزراعة[3].

6- دراسة وقياس التأثير الفعلي للصحف اليوميـة عـلى القريـة في مصر ومـدى اعـتمادهم على الصحف كوسيلة لإمدادهم بالمعلومات خاصة مع انتشار الأمية في الريف المصري[4].

7- قياس المدى الخاص بوسائل الإعلام في عملية التنمية داخـل المجتمـع المحـلي، وإظهـار مـدى كفاءتهـا في تلبيـة احتياجـات المـواطن السـوداني سـواء كانـت عـلى مسـتوى إمـداده بالمعلومات أو توعيته بأهمية المشاركة في عملية اتخاذ القـرار وتأثيرهـا عـلى عمليـة التنميـة السياسية داخل السودان[5].

---

(1) بشير صالح حسين– وسائل الإعلام والتنمية الريفية في السودان, دراسة تطبيقية عـلى مشروع الجزيـرة في الفترة من 1970 -1976- رسالة ماجستير-غير منشورة - (جامعة القاهرة –كلية الإعلام – قسم العلاقات العامة-1980).

(2) حميد جاعار محسن – التنمية والتخطيط الإعلامي في العراق – رسالة دكتوراه – غير منشورة (جامعـة القاهرة – كلية الإعلام – قسم الصحافة- 1980).

(3) بشير صالح, مرجع سابق.

(4) صلاح الدين عبد الحميد محمد - تأثير الصحيفة اليومية على القراء في القرية المصرية -رسالة دكتـوراه – غير منشورة - (جامعة القاهرة, كلية الإعلام, قسم الصحافة, 1981).

(5) معتصم عبد اللـه عثمان – دور وسائل الإعلام المركزية في تنميـة المجتمعـات المحليـة في السـودان- رسـالة دكتوراه – غير منشورة - (جامعة القاهرة, كلية الإعلام, قسم العلاقات العامة, 1984).

8- قياس المشكلات التي نجمت عن تجربة التنمية بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال فترة الدراسة، ومعرفة معوقات التنمية بها من مشكلات مجتمعية وثقافية مع التأكيد على دور الصحافة في التصدي لهذه المعوقات[1].

9- تحديد حجم واهتمام الصحف القومية والحزبية بقضايا التنمية السياسية من حيث حجم المواد الصحفية المنشورة، وذلك لتوضيح الدور التنموي للصحافة الحزبية في ظل وجود التعددية الحزبية، وما تتيحه من إظهار الرأي والرأي الأخر والتحول إلي الديمقراطية السياسية داخل المجتمع[2].

10- التعرف على القضايا والموضوعات المتعلقة بالتنمية السياسية ورصد الأفكار والمفاهيم والتصورات التي طرحتها الصحف القومية والحزبية في معالجتها وفي مقدمتها قضية التعددية الحزبية داخل المجتمع المصري وكفلها لوجود صحف حزبية تعبر عن كل حزب إلي جانب إظهار الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب المصرية في التنمية السياسية داخل المجتمع المصري[3].

11- التعرف على الدور الذي تلعبه الصحافة اليمنية السياسية والحزبية والأهلية في التنمية السياسية من خلال تحليل مفاهيم الثقافة السياسية الداعمة للتنمية السياسية والمعوقة للتنمية السياسية في الصحافة اليمنية[4].

---

(1) عبد اللـه النويسي – دور الإعلام في التنمية الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة – دراسة تحليلية دور الصحافة في معالجة مشكلات التنمية في الفترة من 1974 – 1984 – رسالة دكتوراه –غير منشورة (جامعة القاهرة, كلية الإعلام, قسم الصحافة, 1989).

(2) محمد سعد احمد – الدور التنموي للصحافة المصرية في إطار التعددية الحزبية خلال فترة 1977 – 1988 - رسالة دكتوراه – غير منشورة - (جامعة القاهرة, كلية الإعلام, قسم الصحافة, 1994)

(3) محمد سعد احمد- مرجع سابق

(4) هيفاء أحمد ربيع المشي- دور الصحافة اليمنية في التنمية السياسية في اليمن, معالجة في إطار مفاهيم الثقافة السياسية, دراسة تحليلية وميدانية خلال حقبة التسعينيات- رسالة دكتوراه- غير منشورة - جامعة القاهرة - كلية الإعلام- قسم الصحافة - 2004.

12- معرفة مدى تعرض الأفراد لوسائل الإعلام الجماهيرية وتأثير ذلك على نشر الأفكار المستحدثة في المجتمع واستعداد الجمهور لتبنى هذه الأفكار[1].

13- التعرف على دور الاتصال في التأثير على السلوك السياسي لأفراد المجتمع ودفعهم إلى المشاركة الفعلية في العملية السياسية، وتأثير عوامل السن والتعليم والدخل على هذا السلوك[2].

14- توضيح وتحديد مفهوم الشرعية السياسية وعلاقته بالتنمية السياسية ودور الاتصال في إضفاء الشرعية على النظام السياسي[3].

15- قياس مدى فاعلية التعرض لشرائط الفيديو المعدة خصيصا لجمهور محدد(فئة الذكور من مزارعي القمح) بهدف تنمية وعى الزراع بالتوصيات الفنية للعلميات الزراعية والممارسات التكنولوجية في زراعة القمح[4].

16- معرفة مدى تأثير متابعة البرامج التنموية المتخصصة في قناة التلفزيون المحلية إلى زيادة معدل المعرفة بقضايا التنمية المحلية وإيجابية الاتجاه نحوها[5].

---

(1) حنان فاروق محمد جنيد – دور الاتصال في انتشار المستحدثات, دراسة تطبيقية على انتشار مجموعة من المستحدثات الاقتصادية والصحية في مصر – رسالة ماجستير – غير منشورة- جامعة القاهرة- كلية الإعلام- قسم العلاقات العامة والإعلان- 1990.

(2) خيرت معوض محمد عدلان عياد- دور الاتصال في التنمية السياسية, دراسة ميدانية مقارنة على قريتين مصريتين- رسالة ماجستير- غير منشورة (جامعة القاهرة- كلية الإعلام- قسم العلاقات العامة- 1992)

(3) خيرت معوض محمد عدلان عياد- مرجع سابق

(4) نرجس حلمى بباوى- استخدام الفيديو في التنمية الزراعية, دراسة نظرية وتجريبية عن دور الفيديو في توعيه المزارعين المصريين- رسالة دكتوراه- غير منشورة- جامعة القاهرة- كلية الإعلام- قسم الإذاعة والتلفزيون-1992.

(5) إيمان رمضان عبد التواب- دور الاتصال في تنمية المجتمعات المحلية, دراسة ميدانية تحليلية على الأنشطة الاتصالية في عينة من المجتمعات المحلية- رسالة ماجستير- غير منشورة (جامعة القاهرة- كلية الإعلام- قسم العلاقات العامة- 1995)

17- معرفة تأثير تعرض المراهق المصري للمسلسلات الاجتماعية الأمريكية وتأثير ذلك على إدراكه للواقع وعلى شبكة العلاقات الاجتماعية[1].

18- مدى كون وسائل الاتصال بمختلف أنواعها من الركائز الأساسية في تطوير وسائل وطرق الزراعة في الدول النامية عن طريق بث الأفكار والأساليب المستحدثة وتوصيلها إلى الفلاح في ريفه بأسلوب يتفق مع قدراته ومفاهيمه[2].

19- رصد وتحليل دور وسائل الإعلام في مجال المعلومات والوعي من خلال التعريف بالسياسة الداخلية والخارجية و الموضوعات التي سمع إفراد البحث عنها أو شاهدها أو قرأها والمعرفة ببعض الشخصيات العامة بالسودان والوعي بمشكلات القرية والمشاركة الشعبية في حلها بالاضافة إلى المشاركة في تنفيذ المشروعات وكيفية المشاركة في تنفيذ هذه المشروعات بالجهود الذاتية[3].

20- رصد وتحليل إسهام وسائل الاتصال الجماهيري في تحقيق التنمية السياسية باعتبارها جزءا من التنمية الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك من خلال استنتاج نوعية الموضوعات والقضايا الإعلامية التي تمت معالجتها في صحيفتي الإتحاد والخليج ومن خلال تحليل النشرات الإخبارية في تلفزيون أبو ظبي ودبي خلال فترة

---

(1) حنان عزت أحمد- تأثير المسلسلات الأمريكية الاجتماعية على إدراك طلاب المدارس الثانوية للعلاقات الاجتماعية- رسالة ماجستير- غير منشورة (جامعة القاهرة- كلية الإعلام- قسم الإذاعة والتلفزيون- 1995)

(2) منصور على كدسة- دور الإعلام في تحديث المجتمعات النامية, دراسة ميدانية على استخدام وسائل الاتصال في تطوير الأساليب الزراعية بالمملكة العربية السعودية- رسالة ماجستير- غير منشورة (جامعة القاهرة- كلية الإعلام- قسم العلاقات العامة- 1983)

(3) فيصل محمود خضر- دور الإعلام في التغير الاجتماعي- الثقافي في السودان, دراسة ميدانية – رسالة دكتوراه- غير منشورة (جامعة القاهرة- كلية الإعلام- قسم العلاقات العامة والإعلان- 1988)

الدراسة، هذا بالاضافة إلى محاولة الكشف عما ينشر في وسائل الاتصال الجماهيري في التغلب على أزمات التنمية السياسية[1].

21- قياس درجة التعرض لوسائل الإعلام (الراديو – الصحف – السينما) واتجاهات هذه الوسائل وعلاقة ذلك بعملية التهجير والاستقرار إلى جانب التأكد من دور هذه الوسائل في نشر الوعي الصحي بالمنطقة والتأكد من دور الإعلام في خلق الرغبة في الإنجاز وإزكاء روح الطموح بالاضافة إلى إحساس المواطنين أبناء الريف بالحكم على أولويات ومشاكل المجتمع بالمنطقة ومدى معرفتهم بالمعلومات المحلية والعالمية[2].

22- قياس مدى تعرض فئات العينة لكل وسيلة من الوسائل الإعلامية الثلاث المعروفة في السعودية وهى الصحافة والإذاعة والتلفزيون في ضوء المتغيرات المختلفة المتمثلة في السن والمستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي وعدد مرات السفر، بالإضافة إلى قياس مدى مساهمة أجهزة الإعلام السعودية بوضعها الحالي في إحداث التغيرات في زيادة كمية المعلومات السياسية وخلق الشخصية المتحركة وإزكاء روح الطموح والرغبة في الانجاز ونشر الوعي الصحي وتغير نظرة الرجل للمرأة والعكس[3].

23- تحديد الدور الذي يساهم بيه قادة الرأي الرسميون وقادة الرأي المحليون غير الرسميون على المستوى المحلى للقرية، في نشر فكرة زراعة القمح شنابر بين المزارعين[4].

---

(1) مى عبد الواحد عبد الغفار الخاجه- وسائل الاتصال والتنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 1971الى 1987- رسالة دكتوراه- غير منشورة (جامعة القاهرة- كلية الإعلام- قسم العلاقات العامة والإعلان- 1989).

(2) عوض عبد القادر عبد الله- دور الإعلام في التنمية الاجتماعية, دراسة تطبيقية لعملية تهجير النوبة إلى منطقة حشم القربة- رسالة ماجستير- غير منشورة (جامعة القاهرة- كلية الإعلام- قسم العلاقات العامة والإعلان – 1987).

(3) منى حسين سراج- أثر وسائل الإعلام على المجتمع السعودي المعاصر- رسالة ماجستير- غير منشورة (جامعة القاهرة- كلية الإعلام- 1974)

(4) سامية سليمان رزق- دور الاتصال الشخصي في نشر الأفكار المزرعة المستحدثة في المجتمعات الريفية- رسالة ماجستير- غير منشورة (جامعة القاهرة- كلية الإعلام- قسم الإذاعة- 1987).

24- دراسة مدى ملائمة الوقت المخصص للبرامج الريفية مع مقارنتها بالزمن المخصص للبرامج الأخرى من درامية وترفيهية وثقافية ودينية بالإضافة إلى التعرف على أسلوب تقديم هذه البرامج وتحليل فئات المضمون للبرنامج الريفي والتعرف على نوعية المصدر من حيث كفائتة العلمية ودرجة تخصصه[1].

25- يهدف البحث إلى وصف وتحليل وتفسير الدور الذي تقوم بيه الصحافة المطبوعة في التنمية السياسية في سلطنة عمان من خلال وصف وتحليل التغطية الصحفية لانتخابات مجلس الشورى التي تم إجراءها في عام 2007 باعتبارها شكلا من أشكال المشاركة السياسية[2].

26- التعرف على الدور الذي تقوم بيه وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي من خلال دراسة العلاقة بين معدل تعرض الشباب الجامعي لوسائل الإعلام ومستوى معرفتهم السياسية كمرحلة أولى لتشكيل الوعي السياسي وكذلك معرفة علاقة المعرفة السياسية بالإدراك السياسي والسلوك السياسي[3].

27- دراسة العلاقة بين معدل تعرض الشباب لوسائل الإعلام المختلفة متمثلا في الصحافة الفلسطينية ومستوى معرفتهم السياسية كمرحلة أولى في تشكيل وتنمية الوعي السياسي لديهم إلى جانب التعرف على الموضوعات والقضايا السياسية التي تركز عليها التغطية الإعلامية للصحافة والتي لها دور في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب هذا مع

---

(1) نرجس حلمى بباوى- مرجع سابق.

(2) فيصل بن على بن راشد الزيدى- دور الصحافة في التنمية السياسية في سلطنة عمان, دراسة تطبيقية لانتخابات مجلس الشورى عام 2007- رسالة ماجستير- غير منشورة (جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- معهد الدراسات العربية – قسم الدراسات الإعلامية- 2008)

(3) عبد الحليم عبد الله عمر مكارم- دور وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي, دراسة ميدانية على طلاب الجامعات اليمنية- رسالة ماجستير – غير منشورة (جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- معهد البحوث والدراسات العربية- قسم الدراسات الإعلامية- 2003).

تحديد وتوضيح مفهوم الثقافة السياسية كبعد من أبعاد التنمية السياسية ودور الصحافة في تطوير هذه الثقافة لدى الشباب[1].

28- إلقاء الضوء على دور وسائل الإعلام في التوعية بالتخطيط القومي ومتطلباته بالتعرف على الجوانب والإبعاد المختلفة لوظيفة ودور وسائل الإعلام حيال خطط التنمية ومدى العلاقة والارتباط بين الممارسات التي تضطلع بها وسائل الإعلام بسلبياتها وايجابياتها وبين اتجاهات الجماهير وقياس أرائهم وتحليل أفكارهم نحو هذا الدور والتحقق بصورة علمية عن مدى الجهود والممارسات والنشاطات التي تبذلها وسائل الإعلام المختلفة لحث الجماهير ودفعها قدما إلى المساهمة والمشاركة الايجابية في تحميل مسئوليات وتبعات الخطة وفى المقابل لذلك تباين ما إذا كانت وسائل الإعلام في اضطلاعها بمسئوليتها تغلفها الغموض ويكتنفها القصور[2].

29- تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل البرامج التي تقدمها قنوات التلفزيون الإقليمي والمتمثلة في القنوات الرابعة والسادسة والسابعة وتأثيرها على عينة من البالغين في المجتمع المحلى بالمحافظات الإقليمية المستهدفة من القنوات الإقليمية[3].

30- رصد وتحليل ما تخاطبه الحملات الإعلامية في كلا من التلفزيون المصري والتلفزيون السوري من فئات الجمهور مع العمل على تحليل المضمون الخاص بهذه الحملات الإعلامية في كلا من التلفزيون المصري والتلفزيون السوري[4].

---

(1) أيمن حسن أبو عريضة- دور الصحافة الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني, دراسة مسحية في قطاع غزة- رسالة ماجستير- غير منشورة.
(جامعة الدول العربية- معهد البحوث والدراسات العربية- قسم البحوث والدراسات الإعلامية- 2009).
(2) محمود محمود محمد الشربينى- دور وسائل الإعلام في التوعية بالتخطيط القومي ومتطلباته مع دراسة ميدانية عن اتجاهات الجماهير نحو خطط التنمية القومية في مصر- رسالة ماجستير- غير منشورة (جامعة القاهرة – كلية الإعلام- قسم العلاقات العامة والإعلان- 1987)
(3) عدنان حسن محمود- دور قنوات التليفزيون الإقليمية في معالجة قضايا التنمية الاجتماعية في مصر- رسالة دكتوراه- غير منشورة (جامعة القاهرة – كلية الإعلام- قسم الإذاعة- 2003).
(4) المرجع السابق

31- إلقاء الضوء على أهم المراحل التاريخية التي مرت بها الصحافة الفلسطينية وكذلك التعرف على فن التحقيق الصحفي من حيث المفهوم والأهمية والدور الذي يلعبه في معالجة المشاكل من خلال تحليل المضمون الخاص بالمادة الصحفية المنشورة[1].

32- التعرف على حجم تعرض المرأة الأردنية للبرامج الصحية بالتليفزيون الأردني وتحديد أنماط هذا التعرض والتعرف على أهم الايجابيات والسلبيات المقدمة في هذه البرامج والدور الذي يلعبه التلفزيون في الوعي الصحي ومقارنته بغيره من وسائل الاتصال الأخرى[2].

33- رصد وتحليل دور وسائل الإعلام في تحقيق الديمواقراطية داخل المجتمع من خلال توصيل صوت المواطنين إلى الحكومة والعكس. هذا بالإضافة إلى التعرف على البنية التحتية الخاصة بوسائل الإعلام وقدرتها على حرية التعبير والبيئة القانونية التي تحيط بها[3].

34- رصد وتحليل العوامل المؤثرة على تنمية وسائل الإعلام الأرجنتينية، بالإضافة إلى رصد العوامل التاريخية التي أثرت على البنية التحتية الخاصة بوسائل الإعلام[4].

35- رصد وتحليل الدور التنموي الذي تقوم بيه وسائل الإعلام في معالجتها للقضايا المجتمعية مع تطبيق لنظرية الرجعية في تنمية وسائل الإعلام في ظل سياسات تنمية الاتصالات.

---

(1) حسن محمد عبد الرحمن أبو حشيش- دور التحقيق في معالجة مشاكل المجتمع الفلسطيني, دراسة تحليلية لصحف القدس والأيام والحياة الجديدة الصادرة ما بين عام 1997\2000- رسالة ماجستير- غير منشورة (جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون- معهد البحوث والدراسات العربية- قسم الدراسات الإعلامية- 2001).

(2) سوسن شمسى خير- دور التليفزيون الاردنى في تكوين الوعي الصحي للمرأة الأردنية, دراسة تطبيقية على المرأة في الأردن- رسالة ماجستير- غير منشورة (جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- معهد أبحوث والدراسات العربية- قسم الدراسات الإعلامية- 2002)

(3) Jacobson, Thomas. and Pan, Lingling. "Measuring Citizen Voice in Public Spheres: A Communicative Action Model for Media Development, the annual meeting of the International Communication Association, TBA, Montreal, Quebec, Canada, May 22,2008.

(4) Gill**, Juliet**. "Influences on Argentine Media Development: A Historical Perspective" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Dresden International Congress Centre, Dresden, Germany, Jun 16,2006.

أهم النتائج المتعلقة بهذه الدراسات:

1- تأثر موقف الأهرام نحو قضايا الريف بموقف السلطة التنفيذية واتجاهاتها نحو الريف، ففي حالة اهتمام السلطة التنفيذية بالتنمية في الريف المصري تسعى الأهرام إلي نشر المضامين المتعلقة بالريف المصري، وما يمكن أن يعانيه من مشكلات تقف حائلا أمام تنمية وكيفية تصدى الحكومة لها والعكس صحيح (عبد الفتاح إبراهيم عبد النبي).

2- إن وسائل الإعلام تلعب دورا رئيسيا في جزء من حملات التنمية مثل محو الأمية كما أن عجله التغيير زادت سرعتها بصورة هائلة بوصول وسائل الإعلام خاصة التي لا تتطلب القراءة والكتابة مما يساعد على إحداث نوع من التنمية الاجتماعية (شاهيناز محمود طلعت).

3- إن استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة أدى إلي زيادة مفعول وتأثير الإعلام، ليصبح سلاح ذو حدين حيث أصبح أداة داعمة لاتخاذ القرار في يد الحكومة، مما يساعد على تدعيم مواقف السلطة التنفيذية، وفي مقابل ذلك يمكن استخدامه بصورة سلبية في نشر مفاهيم مغلوطة هادمة للتنمية المجتمعية، ونشر الأكاذيب خاصة مع الرغبة في نشر المعلومات بشكل سريع لتحقيق السبق الإعلامي واستغلال التكنولوجيا ألحديثه في تشويه بعض الصور وإضافة أبعاد جديدة عليها (حميد جاعار محسن).

4- إن استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة أدى إلي زيادة مفعول وتأثير الإعلام، ليصبح سلاح ذو حدين حيث أصبح أداة داعمة لاتخاذ القرار في يد الحكومة، مما يساعد على تدعيم مواقف السلطة التنفيذية، وفي مقابل ذلك يمكن استخدامه بصورة سلبية في نشر مفاهيم مغلوطة هادمة للتنمية المجتمعية، ونشر الأكاذيب خاصة مع الرغبة في نشر المعلومات بشكل سريع لتحقيق السبق الإعلامي واستغلال التكنولوجيا الحديثة في تشويه بعض الصور وإضافة أبعاد جديدة عليها (حميد جاعار محسن).

5- إن علاقة الإعلام بالتنمية علاقة أساسية، وليس ممكنا الحديث عنها دون التعرض لدور الإعلام وموقعه في عمليات التنمية خاصة أن الإعلام يعد الأداة التي يستعين بها الفرد لمعرفه معلوماته عن البيئة المحيطة بيه، فضلا عن أنه وسيلة لتوصيل آراء واتجاهات السلطة التنفيذية من خلال وسائل الإعلام الرسمية (حميد جاعار محسن).

6- هناك قلة في المخصصات المالية بالمكاتب الإعلامية مما يخلق صعوبات أمام هذه المكاتب لتؤدي مهماتها سواء كانت متعلقة بنشر الأفكار الحديثة أو تطوير المجتمعات (بشير صالح حسين).

7- تقوم الصحف اليومية بدور هام في تزويد أفراد المجتمع الريفي بالمعلومات العامة والثقافية في شتى المجالات (صلاح الدين عبد الحميد محمد).

8- اتسمت المعالجة الصحفية في الصحف القومية والحزبية بوجه عام بالطابع الإنتقائي وبالتالي فهي تسعى إلي التركيز على مجموعة من القضايا مع إغفال قضايا أخرى يمكن أن يكون لها دور أساسي في تحقيق التنمية داخل المجتمع (محمد سعد احمد).

9- أغلب قضايا التنمية البشرية التي نشرت على صفحات الصحف المحلية كانت تدور حول النطاق الجغرافي الذي تصدر فيه الصحيفة، وافتقرت إلي ربطها بمشكلات المجتمع ككل مما جعلها تشعر القارئ أن منطقته فقط هي التي تعانى من هذه المشكلة مما أحدث شعور من التفتيت داخل قطاعات المجتمع (محمد سالم موسى).

10- تشير النتائج إلى تأثير الإعلانات التلفزيونية على انتشار واستخدام بعض أنواع الدواء الخاص بالبلهارسيا وذلك لتناول الأفكار المستحدثة الخاصة بالواقع الصحي وانتشار مرض البلهارسيا في المجتمع الريفي وتبين زيادة تأثير التلفزيون مع الارتفاع النسبي للمستوى التعليمي (حنان فاروق محمد جنيد).

11- إن استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة أدى إلي زيادة مفعول وتأثير الإعلام، ليصبح سلاح ذو حدين حيث أصبح أداة داعمة لاتخاذ القرار في يد الحكومة، مما يساعد على تدعيم مواقف السلطة التنفيذية، وفي مقابل ذلك يمكن استخدامه بصورة سلبية في نشر مفاهيم مغلوطة هادمة للتنمية المجتمعية، ونشر الأكاذيب خاصة مع الرغبة في نشر المعلومات بشكل سريع لتحقيق السبق الإعلامي واستغلال التكنولوجيا الحديثة في تشويه بعض الصور وإضافة أبعاد جديدة عليها (حميد جاعار محسن).

12- إن علاقة الإعلام بالتنمية علاقة أساسية، وليس ممكنا الحديث عنها دون التعرض لدور الإعلام وموقعه في عمليات التنمية خاصة أن الإعلام يعد الأداة التي يستعين

بها الفرد لمعرفه معلوماته عن البيئة المحيطة بيه، فضلا عن أنه وسيلة لتوصيل آراء واتجاهات السلطة التنفيذية من خلال وسائل الإعلام الرسمية (حميد جاعار محسن).

13- إن استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة أدى إلي زيادة مفعول وتأثير الإعلام، ليصبح سلاح ذو حدين حيث أصبح أداة داعمة لاتخاذ القرار في يد الحكومة، مما يساعد على تدعيم مواقف السلطة التنفيذية. وفي مقابل ذلك يمكن استخدامه بصورة سلبية في نشر مفاهيم مغلوطة هادمة للتنمية المجتمعية، ونشر الأكاذيب خاصة مع الرغبة في نشر المعلومات بشكل سريع لتحقيق السبق الإعلامي واستغلال التكنولوجيا الحديثة في تشويه بعض الصور وإضافة أبعاد جديدة عليها (حميد جاعار محسن).

14- هناك قلة في المخصصات المالية بالمكاتب الإعلامية مما يخلق صعوبات أمام هذه المكاتب لتؤدي مهماتها سواء كانت متعلقة بنشر الأفكار الحديثة أو تطوير المجتمعات (بشير صالح حسين).

15- تقوم الصحف اليومية بدور هام في تزويد أفراد المجتمع الريفي بالمعلومات العامة والثقافية في شتى المجالات (صلاح الدين عبد الحميد محمد).

16- توجد علاقة بين قراءة كل من الجرائد الحكومية والحزبية من جانب ومشاركة الأفراد في بعض المجالات السياسية من جانب آخر. وقد ظهر هذا التأثير وهذه العلاقة كذلك في عملية التصويت في الانتخابات التي أظهرت العلاقة بين قراءة الصحف والتصويت في الانتخابات أو الحصول على بطاقات انتخابية على عكس التعرض للإذاعة والتلفزيون الذي لم يكن له أية علاقة بمشاركة الأفراد في بعض المجالات السياسية (خيرت معوض محمد عدلان عياد).

17- توجد علاقة بين قراءة كل من الجرائد الحكومية والحزبية والمجلات من جانب والمعرفة بكل من القيادات السياسية والمؤسسات السياسية من جانب آخر، وربما يكون ذلك مؤشرا على قدرة وسائل الإعلام المطبوعة على خلق الإدراك بأبعاد التنمية السياسية (خيرت معوض محمد عدلان عياد).

18- اتضح من نتائج البحث فاعلية استخدام شرائط الفيديو في إثارة وعى المزارعين بالمعرفة بالتوصيات الفنية وبالجديد في مجال تكنولوجيا الزراعة بهدف زيادة الإنتاج

الزراعي وتحسين أحوال الزراع بتفضيلهم لها عن وسائل وطرق الاتصال الشخصي وغير الشخصي (نرجس حلمى بباوى).

19- زيادة مشاهدة القناة التلفزيونية يؤثر في زيادة معدل المعرفة تجاه بعض قضايا التنمية وتؤدى إلى زيادة إيجابية في الاتجاهات نحو هذه القضايا وتزيد من النوايا السلوكية الإيجابية ناحيتها (إيمان رمضان عبد التواب).

20- إن اختلاف العادات والتقاليد بين كلا من الشعب المصري والشعب الأمريكي واضحة لذلك كلما اعتقد المشاهد المراهق المصري أن ما يقدم واقع كلما تأثر أكثر بما يقدم في المسلسلات الاجتماعية الأمريكية (حنان عزت أحمد).

21- أسفرت الدراسة الخاصة بالمزارعين عن انخفاض نسبة التعليم بين مزارعي مجتمع البحث وتزيد الأهمية النسبية بالتالي لوسائل الاتصال الشخصي عن الوسائل الجماهيرية في الحصول على المعلومات والأفكار الزراعية الحديثة (منصور على كدسة).

22- تشابك العوامل المختلفة في عملية التغيير الاجتماعي الثقافي في السودان. فهناك العوامل البيئية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتكنولوجية فتداخل هذه العوامل وترابطها وتأثيرها التبادلي مع بعضها البعض وانعكاس ذلك على أساليب المعيشة في المجتمع وتشكيلها لأنماط الحياة والتنظيمات في المجتمع هذا بالإضافة إلى الحلقات المفرغة التي يعيشها السودان في الاقتصاد والسياسة في كل مناحي الحياة (فيصل محمود خضر).

23- بلغ التلفزيون المقام الأول في الترتيب الأول لنشر وعرض البرامج والمواد السياسية يليه الصحف ثم الإذاعة فالمجالات، هذا وقد رأت النخبة السياسية أن هناك ضرورة إلى الاستعانة بالكوادر المحلية لإعداد وتخطيط وتقديم المواد السياسية (مي عبد الواحد عبد الغفار الخاجه)

24- ثبت من هذا البحث أن الراديو هو أهم وسيلة جماهيرية لدى الإفراد إذ تبين أن 98% من أفراد الجمهور يستمعون إلى الإذاعة في المنزل. وفى إطار العلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيرية والتنمية الاجتماعية أوضح البحث أن وسائل الاتصال الجماهيرية تلعب دورا كبيرا في خلق الرغبة في الانجاز وإزكاء روح الطموح، بينما أخفقت هذه الوسائل في تحريك الأفراد حول الحكم على أولويات ومشاكل المجتمع وفى فهم الأمور على

حقيقتها ولكنها على الرغم من ذلك قد نجحت في نقل المعلومات المحلية والعربيـة والعالميـة لمواطني المنطقة (عوض عبد القادر عبد اللـه).

25- أثبتـت النتـائج أن الراديـو يغطـى الجمهوريـة العربيـة المتحـدة بشـكل كامـل ويتـيح الاستماع إليه إلى العلم بالأخبار بالغة الأهمية وخاصة ذات الطابع القـومي ولكـن تـأثر الراديـو يكاد لا يذكر إزاء القيم الاجتماعية العميقة والأنماط الراسخة كـذلك الحـال بالنسـبة للتلفزيـون الذي يعد من أحدث الوسائل الإعلامية إذ يسعى إلى تنشـيط بعـض الجوانـب الاجتماعيـة غـير الايجابية كالاختلاط بالناس مع عدم التأثير في النواحي الايجابيـة كالاشـتراك في العمـل السـياسي، بينما الصحف فإن قراءتها بانتظام تضفى مزيدا من النضج والفكر الموضوعي على قرائها وتقـود إلى مزيد من التفاعل الحضاري (يوسف مصطفى الحاروني).

26- أن لأجهزة الإعلام تأثيرا عميقا على المجتمع السعودي فالملاحظ أنه كلما زادت نسـبة تعرض الفرد السعودي لهذه الأجهزة كلما زادت قدرته على الـتقمص الوجـداني وزاد طموحـه وتطلعه لحياة أفضل وزاد وعيه الصحي والسياسي وهى كـذلك إحـدى العوامـل التـي تلعـب دورا لا شك فيه في إثارة الحافز على التقدم والانجاز والتغيير إلا أن انتشار الأميـة في المجتمـع السعودي له آثار بالغة في أداء هذه الأجهزة لدورها بصورة شاملة وفعالة. وثبـت مـن نتـائج الدراسة أن تأثير الصحافة والتلفزيون يكاد يقتصر على المدينة بينما الراديو فله مكانة خاصـة بين كافة فئات المجتمع السعودي تتفوق على غيره من أجهـزة الإعـلام الأخـرى (منـى حسـين سراج).

27- يميل المرشدون الزراعيون نحو تفضيل الاعتماد على قـادة الـرأي المحليـين في توصـيل فكرة القمح شناب إلى الزراع حيث ثبت أن أكثر من نصف مجموعة الدراسـة مـن المرشـدين يعتمدون في توصيل الفكرة إلى الزراع عـلى جهـود قـادة الـرأي المحليـين إلى جانـب الاتصـال المباشر بالزراع (سامية سليمان رزق).

28- أن نقل المضمون الصعب في البرامج الريفية يكون أكثر فاعلية حينما يعرض مرئيا كما لو كان شفهيا لذلك فنقل مضمون البرامج الريفية عن طريق التلفزيون له دور فعال في نشر الإعلام الزراعي لمـا لـه مـن مميـزات الصـوت والصـورة إلا أن هنـاك انخفـاض في الفترة الزمنية المخصصة للبرامج الريفية عما كانت عليه عند بدء الإرسال وميعـاد عـرض

البرامج الريفية غير مناسب فيتم عرضها الساعة الخامسة والنصف عصرا وهو ميعاد مبكر يكون فيه الفلاح في حقله (نرجس حلمى بباوى).

29- غلب على معالجة الصحافة اليومية العمانية لانتخابات مجلس الشورى الطابع التقريري حيث جاء التقرير الصحفي على رأس الفنون الصحفية في عرض المواد الانتخابية. هذا وقد ركزت الصحف على القضايا المتعلقة بالانتخابات فقط حيث جاءت قضايا التنمية والخدمات في المرتبة الثانية ثم القضايا السياسية في المرتبة الثالثة والقضايا الاجتماعية في المرتبة الرابعة (فيصل بن على بن راشد الزيدى).

30- أظهرت نتائج الدراسة اهتماما مرتفعا لدى شباب الجامعات اليمنية بمتابعة القضايا السياسية العربية والدولية والمحلية وما تعرضه وسائل الإعلام من مواد ووقائع وما يطرح من مشكلات سياسية. هذا وقد جاءت القنوات التلفزيونية في مقدمة الوسائل التي يعتمد عليها شباب الجامعات اليمنية في التعرف على القضايا السياسية العربية والدولية والمحلية، يليه الصحف، يليه الراديو، يليه الانترنت. وجاءت وسائل الإعلام في مقدمة الوسائل والمصادر التي يعتمد عليها شباب الجامعات اليمنية في المشاركة في العمل السياسي (الانتماء السياسي - الإدلاء بالصوت في الانتخابات - المناقشة السياسة) (عبد الحكيم عبد الله عمر مكارم).

31- إن الشباب الفلسطيني يقبلون على قراءة الصحف ويتعرضون للوسائل الإعلامية من تلفزيون وإذاعة وانترنت، وأظهرت النتائج اهتماما ملحوظا لدى الشباب الفلسطيني في متابعة القضايا السياسية المحلية والعربية والدولية كما جاءت الصحف المحلية في المرتبة الأولى في مدى قراءة الشباب الفلسطيني يليها الصحف العربية وجاءت قنوات التلفزيون في مقدمة الوسائل التي يعتمد عليها الشباب الفلسطيني في التعرف على القضايا السياسية العربية والدولية والمحلية يليه الصحف والانترنت والإذاعة بالمرتبة الدنيا (أيمن حسن أبو عريضة).

32- أثبتت الدراسة إن معظم المبحوثين الذين تعرضوا لوسائل الإعلام المختلفة فيما تبثه أو تعرضه أو تنشره عن موضوعات متعلقة بالتخطيط لم يستوعبها استيعاب كاملا حيث كانت النتائج غير مؤكدة لهذا الاستيعاب نظرا لان هذه الوسائل الإعلامية لم يكن بينها نوع من التماثل فيما تقدمه عن موضوعات التخطيط. كما ثبت أن وسائل الإعلام قدمت موضوعات ليست بالأهمية النسبية تتعلق بالتخطيط وأسبغت عليها من برامجها

ومضامينها مما جعلها تستحوذ على نسب عالية من إجابات المبحوثين. هذا وأن وسائل الإعلام لم يكن لديها القدرة الكاملة على إحداث تلك التغييرات لان الوسائل الإعلامية لم تكن على المستوى المطلوب لاضطلاعها بهذا الدور (محمود محمود محمد الشربينى).

33- وجد أن هناك فارق ملحوظ بين اهتمامات القنوات الإقليمية في معالجة القضايا التنموية إذ برز اهتمام من قبل القناتين السابعة والرابعة بالموضوعات التنموية مقارنة ببرامج القناة السادسة، هذا وقد أشارت النتائج وجود اختلاف بين البرامج التنموية في أيام عرضها في القنوات فهناك برامج تعرض مرة في الشهر وأخرى تعرض مرة أسبوعيا وثالثة تعرض مرتين أسبوعيا على الرغم من أن هناك اتساقا واتفاقا بين أهداف مضامين هذه البرامج كما أن هناك مجموعة من القضايا الاجتماعية والصحية والاقتصادية قد استحوذت على نسب عالية مقارنة بقضايا أخرى كمشكلات التعليم والعلاقات الأسرية وتنظيم الأسرة مقارنة بقضايا الأمية والإدمان وعماله الأطفال (عدنان حسن محمود).

34- ركزت الحملات الإعلامية في التلفزيون المصري على مخاطبة فئات مختلفة من الجمهور في الحضر والريف بينما خاطب التلفزيون السوري الجمهور العام ولم يلاحظ جمهور الريف بأي اهتمام. هذا وقد ركزت الحملات الإعلامية في التلفزيون المصري على الوتر العقلاني بينما تعتمد الحملات في التلفزيون السوري على الوتر العاطفي ولا تراعى العلاقة بين الأوتار الإقناعية والهدف من الاتصال والعلاقة بطبيعة الجمهور (عدنان حسن محمود).

35- لقد كشفت الدراسة أن الاعتماد على فن التحقيق الصحفي في صحف الدراسة ليس بالمستوى المطلوب وقد أظهرت نتائج الدراسة أن موضوعات التحقيقات الصحفية في صحف الدراسة غير متوازنة وبعيدة عن شمولية الهم والمشاكل المجتمعية التي من المفترض أن يعالجها ويناقشها، حيث سيطر الموضوع السياسي ثم الاقتصادي على التوالي، وغابت بشكل شبه كامل موضوعات جوهرية ومهمة مثل التعليم والصحة وقضايا المرأة والرياضة، كما جاءت بعض الموضوعات بشكل ضعيف جيدا كالأمور الثقافية والفنية (حسن محمد عبد الرحمن أبو حشيش).

36- التلفزيون يعتبر هو الوسيلة الفعالة في نشر الوعي الصحي من خلال ما يقدمه من معلومات وإرشادات طبية، وقد اتضحت هذه النتائج على مستوى التوزيع السكاني في الأردن وحسب الثقافات الفرعية المختلفة (حضر- ريف- بدو) وحسب الخصائص

الاجتماعية والاقتصادية للسكان (العمر – الحالة الاجتماعية- التعليم- المهنة) وعليه فلابد من الاستفادة بشكل كبير مما يمتلكه التلفزيون من إمكانات سمعية وبصرية وعوامل جذب وإخراج وتصميم وصور توضيحية مصاحبة للبرامج الصحية بهدف الوصول إلى اكبر عدد من المشاهدين لتوعيتهم وإقناعهم وحفزهم إلى السلوك الصحي السليم وتجنب الإصابة بالأمراض المختلفة (سوسن شمسى خير).

37- أثبتت هذه الورقة البحثية من خلال نظرية يورغن هابرماس أن العمل التواصلي بين كلا من الحكومة والمواطنين من خلال وسائل الإعلام هو ما يسعى إلى تطوير هذه الوسائل وأن النموذج الديمقراطي الجديد هو ما يسعى إلى توصيل صوت المواطنين من خلال الوسائل الإعلامية من أجل خلق مناخ ملائم لحرية التعبير (Jacobson, Thomas. and Pan, Lingling).

38- أظهرت النتائج تأثر الإعلام الأرجنتيني بالتغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد ظهر ذلك بصورة جلية في التحولات التنظيمية والهيكلية الخاصة ببنية هذه الوسائل الإعلامية حيث تناقص عدد المعلنين وتقلص عدد العاملين بالصحف في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وكذلك ربط كلا من النخب السياسية بوسائل الإعلام جعل الأخيرة تلعب دورا محوريا في وضع جداول الأعمال السياسية والعمل على تفنيد دورها السياسي وما تقوم بيه من دور في الانتخابات (Gill,Juliet).

39- إن تطور وسائل الإعلام يحتاج إلى معالجة أكثر شمولا وأكثر مقاومة من أجل دعم فهم استراتيجيات التغيير الاجتماعي وذلك في إطار السعي نحو تنمية البيئة الاتصالية ككل ومساهمة كلا من المنظمات والمجتمعات المحلية في هذه التغييرات هذا بالإضافة إلى الاستعانة بوسائل الإعلام في تطوير بعض المشاريع من خلال استخدام مجموعة من المناهج كالتسويق الاجتماعي والتعليم والترفيهية والدعوة إلى خلق بيئة عمل تنموية داخل الدولة (Wilkins, Karin).

التعليق على دراسات هذا المحور:

من خلال دراسات هذا المحور لاحظت ما يلي:

- معظم الدراسات الإعلامية اقتصرت فقط على الربط بين الاتجاه السياسي وتناول وسائل الإعلام لمفهوم التنمية من خلال ربط الاتجاه الخاص بالدولة والاتجاه العام للتنمية

- متأثرة بالخطاب السياسي. فقد ظهر في كثير من الدراسات أن الخطاب السياسي كان يؤثر بصورة كبيرة على وسائل الإعلام وتناولها للتنمية ففي الوسائل الإعلامية التابعة للدولة كان يتم التركيز على ما تقوم بيه الحكومات في التنمية دون النظر إلى احتياجات المواطنين ورؤيتهم للمشاركة في العملية التنموية.

- جاءت غالبية الدراسات متناولة العملية التنموية في الدولة دون النظر إلي الدور الذي يمكن إن تقوم بيه وسائل الإعلام في التنمية. فاكتفت الوسائل الإعلامية فقط بدور الرقيب للعمل التنموي في الدولة وما إذا كان يتم تطبيقه بشكل صحيح أم لا دون النظر إلى مشاركتها الفعلية في العملية التنموية وما يمكن إن تقوم بيه من دور في تغيير الاتجاهات الخاصة بالأفراد داخل المجتمع للمشاركة في العمل التنموي بكافة مستوياته.

- أوضحت الدراسات السابقة أن وسائل الإعلام المسموعة والمسموعة المرئية كان لها دور اكبر في عملية التنمية بالقطاع الريفي وذلك نظرا لتفشى الأمية في هذه المجتمعات مما يحول بينهم وبين عملية قراءة الصحف. وقد أكدت بعض الدراسات أن هذه الوسائل قد ساعدت في قطاعات كبيرة من الريف على تبنى بعض الأفكار المستحدثة وعلى تغيير بعض الاتجاهات الخاصة بالمواطنين نحو التنمية.

- لم تكن هناك وفرة في الدراسات العربية التي تناولت الواقع التنموي في الدول الأفريقية بل جاء غالبية التركيز على الدول العربية فقط.

- جاءت غالبية الدراسات متناولة دور الوسائل الإعلامية في الريف باعتباره الجانب النامي في الدولة متجاهلة بذلك العشوائيات التي تعانى منها عواصم غالبية الدول العربية أو الأفريقية والتي ركزت عليها الدراسات الخاصة بالمحور السابق وما تعانيه هذه العشوائيات كذلك من تفشى أمية وفقر وغياب الوعي الصحي وبالتالي تحتاج إلى تنمية مثلها مثل الريف التي ركزت عليه الدراسات السابقة وإن لم يكن أكثر. خاصة وان هناك سهولة في تنميتها أكثر من الريف لوجودها في العاصمة وإمكانية إحاطتها بجوانب تنموية أكثر من المناطق الريفية النائية.

المحور الثاني: الدراسات الخاصة بالإعلام الأفريقي

تناول هذا المحور الدراسات التي تم إجرائها عن دول القارة الأفريقيـة والمشـكلات المختلفـة التـي تعـاني منهـا دول القـارة مـن انتشـار للأميـة والأوبئـة وضـعف الإمكانيـات الاقتصـادية والاجتماعية بها وقد أشتمل هذا المحور علي دراسـات أفريقيـة أو مـن دول أجنبيـة أخـرى مـع التركيز على الدور الذي لعبته وسائل الإعلام المختلفة في حل هذه المشكلات.

وقد ساعد هذا المحور في رصد التراث الخاص بالإعلام الأفريقي ومـدي مسـاهمته في حـل المشـكلات التـي عانـت منهـا دول القـارة سـواء أكانـت مشـكلات سياسـية أو اقتصـادية أو اجتماعية أو ثقافية. مع المساهمة في توضيح مدي تناول وسائل الإعلام الأجنبية لصورة الدول داخل القارة الأفريقية.

وتمثلت بعض أهداف هذه الدراسات في:

1- التعرف على دور الصحافة في نقل المعلومـات عـن البيئـة المحيطـة للمـواطنين ومـدى اعتمادهم عليها عن غيرها من وسائل الإعلام الأخرى في كلا من دول غانا ونيجيريا(1).

2- التعرف على المعوقات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانى منهـا دولـه الصـومال والتـي تعوق وسائل الإعلام عن تحقيق أهدافها والمشاركة في عملية التنمية(2).

3- التعرف على مدى إمكانية خصخصة وسائل الإعلام المحلية في القـارة الأفريقيـة بحيـث تكون مملوكه لأفراد وليست للسلطة التنفيذية.

---

(1) Fork-Kintz, Lynda. "Current Media Practices and Trends in West Africa: A Case Study Analysis of the Media of Ghana and Nigeria" Paper presented at the annual meeting of the NCA 93rd Annual Convention, TBA,2007.

(2) Steyn, Elanie. and Steyn, Theunis (Derik). "Communication as a managerial competency – the “glue” that keeps South African mainstream media newsrooms together?" Paper presented at the annual meeting of the Association for Education in Journalism and Mass Communication, Marriott Downtown, Chicago, IL, Aug 06, 2008

4- التعرف على الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام المسـموعة والمرئيـة في التوعيـة الصحية في المجتمعات الفقيرة والتي تعانى من الامية بالتطبيق علي مرض الإيدز من خـلال رصـد النمـوذج الجنوب أفريقي[1].

5- التعـرف عـلى بيئـة عمـل الصـحفيين في الصـحف الأفريقيـة بـالتطبيق عـلي النمـوذج الجنوب أفريقي[2].

6- التعرف على التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم في وسائل الإعـلام واثـر ذلـك عـلى تناول هذه الوسائل للقارة الأفريقية وصورة الجنوب بصفه عامة[3].

7- التعرف على المعوقات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانى منهـا دولـه الصـومال والتـي تعوق وسائل الإعلام عن تحقيق أهدافه والمشاركة في عملية التنمية[4].

8- التعرف على التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم في وسائل الإعلام وتطورها اثر على تناول هذه الوسائل للقارة الأفريقية وصورة الجنوب بصفه عامه[5].

---

(1) Jung, Euichul. "Habitus, Symbolic Power, and Hegemony: A critical examination of the news media's framing of the African AIDS crisis" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, New Orleans Sheraton, New Orleans, LA, May 27, 2004.

(2) Steyn, Elanie. and Steyn, Theunis (Derik).

(3) Currier, Ashley. "Amateur Journalism as a Strategy of Visibility of a South African Sexual Minority Movement Organization" Paper presented at the annual meeting of the American Sociological Association, Montreal Convention Center, Montreal, Quebec, Canada, Aug 11, 2006.

(4) Steyn, Elanie. and Steyn, Theunis (Derik).

(5) Currier, Ashley.

9- التعرف على حجم التبعية الإعلامية التي تعانى منها وسائل الإعـلام الأفريقيـة للوسـائل الغربية[1].

10- التعرف على دور وسائل الإعلام في الانتخابات المحلية في غانا[2].

11- رصد وتحليل القضايا التنمويـة الرئيسـية في الصـحيفة (عينـة الدراسـة) ورصـد الإشـكال الصحفية التي تقدم من خلالها الموضوعات التنموية إلى جانب وسائل الإبراز المستخدمة في عرض القضايا التنموية والعوامل المؤثرة في معالجة الصحيفة في دولة أريتريا[3].

12- تحليل طبيعة العلاقات العربية الأفريقية من الناحية الاقتصـادية وتقـدر دور رؤوس الأموال العربية في أفريقيا وتقيم لفاعلية هذا الدور وبيان أثر دور رؤوس الأمـوال العربيـة في التنمية الاقتصادية في أفريقيا[4].

13- التعرف على مدى تأثر الصحافة بالسلطة السياسية واتجاهاتها نحـو علاقتهـا بالـدول المجاورة[5].

---

(1) the same reference.

(2) Defa, Jalele. "A Promise of Information and Misinformation: The Role of the New Media in African Elections" Paper presented at the annual meeting of the Midwest Political Science Association 67th Annual National Conference, The Palmer House Hilton, Chicago,2006.

(3) ابراهيم عثمان حامد- القضايا التنموية في الصحافة الإرترية, دراسة مسحية في الفترة من 1994-2003, رسالة ماجستير,غير منشورة(جامعـة الـدول العربيـة- المنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم- معهـد البحوث والدراسات العربية- قسم الدراسات الإعلامية- 2004).

(4) ناصر النائى آدم محمـد- دور رؤوس الأمـوال العربيـة في التنميـة الاقتصـادية في أفريقيـا مـن 1990الى 2000- رسالة دكتوراه- غير منشورة (جامعة الدول العربيـة- المنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم- معهد البحوث والدراسات العربية- قسم البحوث والدراسات الاقتصادية- 2003).

(5) فوزى عبد الغنى خلاف, معالجه الصحف المصرية لقضية العلاقات المصرية السودانية, دراسة تحليليـة مقارنه على صحف الأهرام والوفد والشعب خلال عـام 1996, رسـالة دكتـوراه, منشـورة, (جامعـه جنـوب الوادى) 1997.

14- رصد وتحليل طبيعة النظام الإعلامي الأفريقي وقدرته على الانصهار في بوتقة العمل المشترك والتكيف مع مشروعات النظام الإعلامي الأفريقي الجديد والوقوف على مدى كون هذا المشروع وليد احتياج فعلى أملته التطورات الحادثة في النظام العالمي والثورة المتنامية في تكنولوجيا الاتصالات وذلك من اجل توفير الوسائل الكفيلة بحماية القارة ثقافيا أم أن الأمر لا يتعدى مجرد التواكب مع تيار دفعته وعضدته رياح الحرب الباردة بين القطبين الكبيرين[1].

15- رصد وتحليل الدور الخاص بوسائل الإعلام الأفريقية والاتصال السياسي في الديمقراطيات الجديدة في أفريقيا وما يمكن أن تقوم بيه هذه الوسائل في خلق بيئة ديمقراطية داخل القارة الأفريقية[2].

16- رصد وتحليل دور وسائل الإعلام البديلة من لوحات وملصقات في نقل معلومات عن الصحة في أفريقيا بالتطبيق على دولة جنوب أفريقيا في محاربتها لأمراض السل ومرض نقص المناعة (الايدز)[3].

17- التعرف على صورة الصين في التغطية الإعلامية الجنوب أفريقية ومقدار التغطية الإعلامية التي تحصل عليها الصين باعتبارها إحدى القوى السياسية والاقتصادية العظمى

---

(1) هبة جمال الدين عابدين- النظام الإعلامي الأفريقي في الفترة من 1960 إلى 1990- رسالة ماجستير- غير منشورة (جامعة القاهرة-معهد البحوث والدراسات الأفريقية- قسم النظم السياسية والاقتصادية- 1993).

(2) Mwangi, Samuel. "Media and Political Communication in New Democracies in Africa" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Suntec Singapore International Convention & Exhibition Centre, Suntec City, Singapore, Jun 22, 2010.

(3) Pauwels, Luc. "Visual Codes and Contexts: A Study of Health-Related Media and Messages in Africa" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Sheraton New York, New York City, NY, 2011-02-04.

بالمقارنة مع ما تحصل عليه الدول الغربية من حجم للتغطية الإخبارية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

18- رصد وتحليل دور وسائل الإعلام الكينية إزاء العنف في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام 2007 والتعرف على ما إذا كانت وسائل الإعلام قد لعبت دورا في تصعيد الصراع أو ما إذا كانت رسمت صورة التسامح والمصالحة. هذا بالاضافة إلى رصد دور الصحفيين في تهدئة الصراع البرلماني والرئاسي لما يتمتعون بيه من خلال مهنتهم التي تتيح لهم التدخل فيما يتم تسليط الضوء عليه من معلومات يتم نشرها عبر وسائل الإعلام المتخلفة[2].

19- رصد ممارسات واتجاهات وسائل الإعلام الحالية في غرب أفريقيا وتحديدا في كلا من غانا ونيجيريا ورصد بيئة العمل الإعلامي لهذه الوسائل وحجم تأثيرها وتأثرها بالخطاب السياسي للدولة وكذلك بالعلاقات الاجتماعية[3].

20- رصد أداء وسائل الإعلام الجنوب أفريقية في المرحلة الانتقالية في إطار انتقال السلطة من الدكتاتورية إلى الديمقراطية في ظل سيطرة سياسات خصخصة بعض المؤسسات الإعلامية خاصة وأن الإذاعة تشكل السلاح الأقوى من وسائل الإعلام الأخرى في النضال السياسي[4].

---

(1) de Beer, Arnold. and Schreiner, Wadim. "Of 'ominous dragons' and 'flying geese': South African media coverage of China in Africa" Paper presented at the annual meeting of the Association for Education in Journalism and Mass Communication, Sheraton Boston, Boston, MA, Aug 05, 2009.

(2) Onyebadi, Uche. and Oyedeji, Tayo. "Media Coverage of Postpolitical-Election Violence in Africa: An Assessment of the Kenyan Example" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Suntec Singapore International Convention & Exhibition Centre, Suntec City, Singapore, Jun 21, 2010.

(3) Fork-Kintz, Lynda.

(4) Sparks, Colin. "South African Media in Transition" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Marriott, Chicago, IL, May 21, 2009.

21- مقارنة الخطاب الإعلامي الإسرائيلي والخطاب الإعلامي الجنوب أفريقي تجاه قضية العنصرية تأثرا بالاتجاه السياسي للدولة[1].

22- التعرف على دور الصحفيين والكفاءات الإدارية في وسائل الإعلام الجنوب أفريقية وطريقة إدارة هذه الوسائل وقدرتها على توصيل صوت المواطنين في الدولة إلى النظام السياسي[2].

23- التعرف على دور وسائل الإعلام وأدائها في النزاع في أفريقيا الشمالية مع العمل على رصد ثقة الجماهير في أداء المؤسسات الإعلامية والتعرف على ملكية هذه الوسائل[3].

24- رصد وتحليل دور وسائل الإعلام الجديدة في الانتخابات الأفريقية بالتطبيق على كينيا من خلال استخدام الهواتف المحمولة وشبكة الانترنت في تعزيز شفافية الانتخابات[4].

25- التعرف على دور وسائل الإعلام في نشر مجموعة من المفاهيم التي يكون من شأنها القضاء على وباء الإيدز في ملاوي من خلال تصحيح العادات والسلوكيات السلبية في المجتمع[5].

---

(1) Livio, Oren. "Apartheid? Not Us! South Africa as an Ideological Discursive Category in Israeli Media Discourse" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Suntec Singapore International Convention, Exhibition Centre, Singapore, Jun 22, 2010.

(2)Elanie Steyn, PhD Paper read in the Media Management and Economics Division of the Association forEducation in Journalism and Mass Communication (AEJMC) Annual Convention,Chicago, August 6-9.

(3) Kalyango, Yusuf. And Vultee, Fred. "media control, incitement, and reliability in Eastern Africa: attitudes toward media and conflict coverage" paper presented at the annual meeting of the theory vs. policy? Connecting scholars and practitioners, new Orleans Hilton riverside hotel, the Loews new Orleans hotel, new Orleans, LA, Feb. 17, 2010.

(4)Defa, Jalele. "A Promise of Information and Misinformation: The Role of the New Media in African Elections" Paper presented at the annual meeting of the Midwest Political Science Association 67th Annual National Conference, The Palmer House Hilton, Chicago, IL 2010-06-28.

(5) Poulin, Michelle. "Deterrents, Motivators and Strategies to Avoid the AIDS Epidemic in Rural Malawi" Paper presented at the annual meeting of the American Sociological Association, Marriott Hotel, Loews Philadelphia Hotel, Philadelphia, PA, Aug 12, 2005.

أهم النتائج المتعلقة بهذه الدراسات:

1- تتأثر وسائل الإعلام بالاتجاه الرسمي الخاص بالدولة في مختلف القضايا خاصة المتعلق منها بالجوانب السياسية (فوزي عبد الغنى خلاف).

2- يلعب الإعلام دورا رئيسيا في تشكيل اتجاهات الفرد نحو القضايا المحلية وتحديد أجندة توجه نحو بعض القضايا دون غيرها مثل قضايا التوعية الصحية والتعليم في جنوب أفريقيا. (Time, Victoria).

3- يقوم الإعلام بدور بارز في التوعية الصحية بالأمراض المختلفة وهذا ما ظهر في دوله الصومال وما قام بيه الإعلام من دور في التوعية بمرض الايدز وخطر انتشاره والأعراض المصاحبة له حتى يتمكن المواطنون من التصدي لهذا المرض والحد من خطر الإصابة بيه (Jung, Euichul).

4- مازالت تعانى وسائل الإعلام من عقبات سياسية مثل حرية الرأي والتعبير والديمقراطية تعوقها من أداء مهمتها في المجتمع (Steyn, Elanie).

5- تسعى القنوات التلفزيونية المحلية إلي التركيز على القضايا المحلية المتعلقة بالإقليم الخاص بها دون التركيز على نقل الرسائل الشاملة التي تهم المجتمع ككل فالصحف تقتصر على أقاليم محدده التي تصدر فيها مما يكون من شأنه تفتيت الدولة إلي أقاليم منعزلة عن بعضها البعض (Fork-Kintz, Lynda).

6- تسعى وسائل الإعلام إلي تحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبه خاصة مع انتشار الأمية وتدنى الحالة الاقتصادية في الصومال وكذلك انتشار الأمراض والأفكار الصحية المغلوطة وبالتالي من شأنه إعاقة أداء وسائل الإعلام لدورها في المجتمع Steyn, Elanie and Styn,Theuni.

7- قد يكون الاتجاه إلي خصخصة وسائل الإعلام المحلية في القارة الأفريقية بحيث تكون مملوكه لأفراد وليست للسلطة التنفيذية دورا في تطور أداء هذه الوسائل واتجاها إلي التركيز على المضامين التي قد تساعد على نمو المجتمع المحلى بها والتصدي لما تعانيه دول القارة من مشكلات سواء أكانت اجتماعيه أو اقتصاديه أو سياسية (Osborne, Jonathan).

8- إن التنمية الشاملة بدولة إرتريا خلال فترة البحث كان من الضروري أن تستخدم وسائل الإعلام لزيادة فاعلية الجهود التنموية أخذا في الاعتبار بالتركيز على أن التنمية لا تتم لصالح المواطنين فقط وإنما بهم أيضا مما يحتاج إلى عمليات تغيير الإنسان من حيث تغير مواقفه من اجل أن تكون التنمية بالإنسان وللإنسان وهنا تلعب وسائل الإعلام دورا هاما وفعالا.

9- الإضافة إلى انخفاض حجم المساعدات المالية العربية المقدمة إلى الدول الأفريقية غير العربية فإنها كانت أيضا متقلبة تقلبا كبيرا من سنة لأخرى ويظهر تقلبها هذا واضحا بالنسبة لكل دولة على حده مما يجعل من الصعب الاعتماد عليها كمصدر لتمويل برامج التنمية فى هذه الدول. هذا إلى جانب كون التعاون الأفريقي العربي ليس له أثار واقعية في حياة الشعوب الأفريقية حتى الآن ولقد كانت إسرائيل - كما يقولون - تقوم بمشروعات خدمة البيئة والمشروعات ذات العائد السريع أو مشروعات مشتركة مع أقسام النخبة الأفريقية فلما قطعت العلاقة بين الأفارقة وإسرائيل غادر عدد كبير من الخبراء الإسرائيليين بعض هذه المشروعات وتوقفت هذه المشروعات وكان من الممكن أن تحل محلها استثمارات عربية إلا أن هذا لم يحدث (ناصر النائى آدم محمد).

10- أثبتت الممارسات أن التدفق الحر للمعلومات مبدأ قصد بيه حرية الدول المنتجة إعلاميا في تصدير أي قدر من المعلومات بالشكل الذي تراه وفى الوقت الذي ترغبه بغض النظر عن احتياجات الشعوب الأخرى. وكان من اللازم الاهتمام بنشأة وسائل الإعلام في أفريقيا تاريخيا حيث لا يمكن بحال عزلها عن تطور تلك الوسائل حتى يومنا هذا وقد تضافرت على إضعاف الإعلام الأفريقي ظروف اجتماعية لاسيما الأمية والتعددية اللغوية ثم الظروف السياسية من تقلبات في نظام الحكم والخلافات السياسية (هبة جمال الدين عابدين).

11- أتضح من خلال الدراسة إن النموذج الأمثل للاتصال الذي يسعى إلى تقديم الديمقراطية لابد وأن يراعى أهمية وسائل الاتصال الشعبية كالأسواق التقليدية ودور العبادة وذلك لسهولة الوصول إليها من قبل أفراد الشعب إلى جانب كونها منتدى واسع

لتداول الآراء بشأن القضايا السياسية والاجتماعية الهامة. وعلى الصعيد الأخر لابد وان يتم السماح للتدفق الحر للأفكار في وسائل الإعلام المختلفة وكذلك المشاركة في صنع القرار وتعزيز الثقافة الديمقراطية (Mwangi, Samuel).

12- أتضح من خلال الدراسة أن بنين إنما تسعى إلى تضمين أحكاما لكفل حرية الصحافة وذلك في أعقاب كلا من المؤتمر الوطني والدستور الجديد إلا أن معانة بنين وخاصة أنها من الدول الأشد فقرا فقد أنعكس ذلك بصورة واضحة على إخراج الصحف وتقلص أعدادها في الصفحات الداخلية, وجاء الدعم المالي الذي تقدمه بعض الأحزاب أو من جانب الحكومة كاداه ضاغطة على حرية الصحافة حيث سعت إلى نشر بعض المضامين وإغفال البعض الآخر في محاولة لكبح زمام حرية الصحافة وقد ظهر ذلك بصورة واضحة حينما تحولت بعض الصحف إلى منابر لبعض الأحزاب انعكاس ذلك على بيئة العمل الصحفي مما دفع بكثير من القراء إلى رفع دعاوى قضائية على عدد كبير من الصحفيين نتيجة اهتمامهم بمصالحهم الشخصية على حساب مهنة الصحافة (Benin, West Africa).

13- أظهرت النتائج أن عامل السن هو المتحكم فيما يقوم بمشاهدته المراهقين في وسائل الإعلام وذلك لتدخل عنصر الحكم الذاتي على الأشياء كما أوضحت النتائج أن مشاهدة التلفزيون لا تؤثر على استخدام السلع الاستهلاكية الأمريكية فلا يوجد علاقة بين كثرة المشاهدة واستخدام هذه السلع ولكن كثرة مشاهدة البرامج الأجنبية تدفع بالمراهقين إلى ترسيخ النظرة نحو المعيشة العالمية للشعوب وتدعم الثقة لديهم في المعايير الغربية بنسبة 95% (Lee, Anselm).

14- أظهرت النتائج أن استخدام وسائل الإعلام البديلة قد ساعد بقدر كبير في ترسيخ بعض المفاهيم عن طرق الوقاية من الأمراض المختلفة وفى مقدمتها مرض نقص المناعة (الإيدز) حيث عمدت بعض الملصقات إلى توضيح العوامل التي تقوم بنقل هذا المرض وكيفية تجنب هذه العوامل كذلك قامت بوضع بعض أرقام الهواتف للمساعدة في الإبلاغ عن حالات الإصابة وطرق العلاج بسرية تامة وبدون التعرض إلى سمعة المريض أو إفشاء شخصيته (Pauwels, Luc).

15- استنادا إلى البيانات الخاصة بالبحث تم التأكيد على النظرة الإيجابية للصين أسوة بالنظرة السلبية التي اتسمت بها كلا من الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة

الأمريكية وانجلترا بصفة خاصة حينما تم النظر إليهم على أنهم قوى كبرى تسعى إلى غزو القارة الأفريقية واستغلال مواردها وبصفة خاصة استغلال موارد جنوب أفريقيا نظرا لثراء مواردها الطبيعية. وأكدت النتائج كذلك أن الدول الغربية ستسعى في المستقبل إلى تحسين صورتها في وسائل الإعلام الأفريقية لتحظى بقدر من المساواة مع نظيرتها الصينية (de Beer, Arnold. and Schreiner,Wadim).

16- أظهرت النتائج أن التقارير الإخبارية إنما سعت إلى إزكاء روح السلام وإعادة بناء الدولة حيث قامت الصحف بتكريس ما يقرب من 50% من مضامينها التي تقوم بنشرها في الصفحة الأولى من أجل تحقيق ذلك والعمل على القضاء على الفوضى داخل البلاد هذا بالإضافة إلى السعي نحو ترسيخ روح التفاهم (Onyebadi, Uche. and Oyedeji, Tayo).

17- تأثرت وسائل الإعلام في دول غرب أفريقيا وتحديدا في كلا من غانا ونيجيريا بالمواد العلمية بشكل كبير وكذلك بالعلاقات الاجتماعية بالرغم من تفجير هذه الوسائل لبعض المواقف الجدلية في كثير من الأحيان. كما سعت الدولة كذلك للهيمنة على وسائل الإعلام فيما يعرف بالهيمنة الإعلامية من أجل إحكام السيطرة على الجانب السياسي والإقتصادى بالدولة لاستحالة السيطرة عليها بالقوة العسكرية فقط (Fork-Kintz, Lynda).

18- إن انتقال السلطة في جنوب أفريقيا من الدكتاتورية إلى الديمقراطية جاء سريعا على عكس العديد من دول أوروبا وحدث ذلك بناءا على التفاوض بين كلا من النخبة القديمة والمعتدلين في المعارضة وكان لذلك أثره على الإعلام بالدولة فبالرغم من خصخصة كلا من هيئة الإذاعة والصحف المملوكة للدولة إلا انه تم الإبقاء على العاملين بها في مناصبهم ولكن في مقابل ذلك كان هناك بعض القيود التي فرضت على حصول المؤسسات الإعلامية لتراخيص وارتبط ذلك بالعديد من القرارات السياسية (Sparks, Colin).

19- أظهرت نتائج البحث أن الخطاب الإعلامي الإسرائيلي يظهر فيه الفصل العنصري بصورة وبشكل واضح حيث يتم استخدام بعض المفاهيم والمصطلحات المشحونة عاطفيا من أجل تحقيق أهداف أيديولوجية واسعة النطاق تصب في مصلحة الدولة الصهيونية والفصل بين كلا من اليهود من أصول أوروبية واليهود من أصول عربية وعرب 48. في حين ركز الخطاب الإعلامي الجنوب أفريقي على وحدة الدولة الفعلية وليس تعبير ثقافي مجازى (Livio, Oren)

20- تشير النتائج إلى أن مديري الأخبار على علم بالقدرة المحدودة لوسائل الاتصال وعدم كفاءتها في كثير من الأحيان في توصيل الصوت الخاص بالجماهير إلى القيادات داخل الدولة (Elanie styn).

21- ظهر استخدام وسائل البث الإعلامي المملوكة للدولة على نطاق واسع باعتبارها المكون الرئيسي للدولة ومن خلال البحث المسجى ظهر تأثر الجماهير بقدر كبير بما يتم تقديمه في هذه الوسائل بالرغم من كون هذه الوسائل مملوكة للدولة (Kalyango Yusuf. and Vultee, Fred).

22- تم الإشادة بدور المحمول وألنت في تقديم التقارير ورصد اتجاهات المستقلين بالرغم من كونها أدوات ضعيفة في نقل المعلومات وكثيرا ما كانت تقوم بنقل معلومات مضللة عن نزاهة وحرية الانتخابات (Defa, Jalele).

23- أظهرت نتائج البحث أن وسائل الإعلام قد سعت إلى تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة في المجتمع التي ساعدت على انتشار وباء الإيدز مثل الاختلاط الجنسي ونقل الدم إلى جانب العمل على توعية المواطنين بكيفية محاصرة هذا المرض وقد تم استخدام وسائل الإعلام البديلة من ملصقات ولافتات عليها أرقام لمساعده المرضى دون الكشف عن هويتهم (Poulin, Michelle).

التعليق على دراسات هذا المحور:

من خلال دراسات هذا المحور لاحظت الباحثة ما يلي:

- جاءت معظم الدراسات الخاصة بهذا المحور متناولة الوسائل الإعلامية المسموعة والمرئية أكثر من الوسائل المقروءة ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تفشى الأمية بدول القارة الأفريقية مما يصعب معه استخدام الوسائل المقروءة، وكذلك لسهولة تأثير الوسائل المسموعة والمرئية فى الجمهور أكثر من غيرها لتدعيمها بالصور التوضيحية التي تجعل المشاهد أكثر استيعابا وفهما للإحداث.

- هناك تأثر واضح بالدور الرسمي الحكومي في الدول الأفريقية حيث يرسم الاتجاه الرسمي للدولة الخط العام الذي يجب أن تسير عليه وسائل الإعلام ففي كثير من الدراسات السابقة في هذا المحور وضحت أن غالبية الدول لديها سيطرة حكومية على وسائل الإعلام بها وتشكل أولوياتها. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن غالبية الدول الأفريقية تسود فيها النظم

الدكتاتورية في الحكم وهو حال غالبية الدول النامية ومن طبيعة هذه النظم السيطرة على جميع الأجهزة داخل الدولة وفى مقدمتها الجهاز الإعلامي لخطورته في تشكيل الرأي العام للمواطنين وقدرته على التأثير في إتجهاتهم.

- أكدت دراسات هذا المحور على تدهور الواقع الصحي في الدول الأفريقية بصورة كبيرة وان المساعدات التي تحصل عليها هذه الدول لا تساعدها في حل المشكلات الصحية لديها.

- يتضح من ذلك الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في تشكيلها للاتجاهات والميول الخاصة بالإفراد وبالتالي يمكنها أن تساعد بشكل كبير في التنمية المحلية بدولها، خاصة مع تشكيلها لأجندة الأولويات الخاصة بالمواطنين داخل الدولة.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

- بالرغم من كثرة الدراسات التي تناولت تأثير وسائل الإعلام على عملية التنمية إلا إنها ركزت بصفة أساسية على تناول وسائل الإعلام المسموعة والمسموعة المرئية، بينما قلت الدراسات التي تناولت دور الصحافة في عملية التنمية. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك أن غالبية المناطق التي تسعى عملية التنمية إلى الوصول إليها سواء أكانت مناطق ريفية أو مناطق عشوائية تتفشى فيها الأمية والفقر مما يصعب معه الاعتماد على الوسائل المطبوعة لإحداث التنمية المطلوبة داخل الدولة.

- لم يكن هناك اهتمام كبير بوسائل الإعلام الأفريقية الوطنية بينما كان الاهتمام الأكبر معتمدا على وسائل الإعلام الموجهة التي يمكن أن تلعب دورا في التنمية المحلية وان كان ذلك يحدث على نطاق ضيق في بعض الأحيان إلا أن ثمرة هذه التنمية لا تصب في الأساس في الصالح الوطني ولكن في مصلحة الدول أصحاب هذه الوسائل الإعلامية.

- قلت الدراسات التي تناولت اتجاهات الرأي العام حول التنمية المحلية واحتياجات المواطنين التي قد تكون أداه مساعدة لتحقيق التنمية المحلية والمشاركة في العملية التنموية. خاصة وان التنمية في الأساس إنما هي تعتمد على المشاركة بين المواطنين والجهاز الحكومي والمؤسسات الغير حكومية داخل الدولة مع مراعاة احتياجات ومصالح المواطن في المقام الأول. فإن لم يكن هناك اهتمام بالرأي العام المحلى تجاه العملية التنموية فلن تؤتى التنمية

بأية ثمارها وسيظل الوضع على ما هو عليه في الدول النامية بحيث تصب التنمية في اتجاه قطاعات معينة ومصالح معينة على حساب القطاعات الأخرى.

- يظهر التأثير الكبير الذي تلعبه السلطة السياسية في تحديد الأجندة الخاصة بوسائل الإعلام وبالتالي الأجندة الخاصة بالجمهور. ويظهر من خلال الدراسات السابقة في المحوريين سواء أكان المحور الخاص بدور وسائل الإعلام في التنمية المحلية أو المحور الخاص بالإعلام الأفريقي أظهر السيطرة الخاصة بالسلطة السياسية على الإعلام وبالتالي فإن هذه الوسائل تتحول إلى أبواق للحكام في دولها مما يحول بينها وبين الدور الذي يمكن أن تلعبه في العملية التنموية التي تقوم في الأساس على الاحتياجات الخاصة بالمواطنين داخل الدولة.

الدراسة الاستطلاعية:

تم إجراء دراسة استطلاعية على عينة من الصحف الأفريقية وذلك على النحو التالي، قمت خلالها بإجراء دراسة استطلاعية على مجموعة من الصحف الأفريقية منها الصباح التونسية والـDaily News الجنوب أفريقية وLe Soleil السنغالية هذا بالاضافة إلي صحف من دولة مالي وصحف ليبية وصومالية. وخاصة تحليل خطاب صفحات الشئون المحلية للتعرف على ما تقدمه هذه الصفحات عن الدراسة، وتم بمقتضاها تحديد مجتمع الدراسة من الصحف واستبعاد بعضها وبعد إجراء مسح للصحف على اختلافها وقع الاختيار على صحف بعينها واستبعاد بعضها واختيار الأخبار والقصص الإخبارية والتقارير ومواد الرأي.

وقد كشفت الدراسة عن ظهور مفهوم التنمية مع بداية عام 2008 وتحديدا في شهر ابريل بعد أن خلص تقرير مؤشرات التنمية في أفريقيا لعام 2008 الصادر بواسطة البنك الدولي إلي "أن قوى السوق آخذة في التحسن في أبطأ البلدان نموا بالرغم من بداية الحديث عن الأزمة الاقتصادية العالمية. وتشمل هذه القوى تحسين إدارة الاقتصاد الكلي وزيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية وتحسين المؤسسات وأداء القطاع العام"[1]. والحديث لم يأتي مباشرا عن مضمون التنمية ولكن من خلال التركيز على المعيقات التي يمكن أن تشكل عقبة أمام

---

(1) تقرير البنك الدولي- مرجع سابق

التنمية داخل هذه الدول. وقد تعاظم الحديث عن التنمية في القارة الأفريقية متزامنا مع قمة الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا في يناير – فبراير 2009.

وما صاحب ذلك من قيام رؤساء الدول بعمل مشروعات تنموية داخل مجتمعاتهم المحلية وتناول الصحف لهذه المشروعات وما يمكن أن تلعبه من دور في عملية التنمية والسعي وراء التركيز على بعض القضايا مثل التحول الديمقراطي من خلال إجراء الانتخابات الرئاسية في تونس أكتوبر 2009 وكذلك استقرار معدل النمو الاقتصادي في السنغال والسعي وراء تطور الواقع الصحي في جنوب أفريقيا لهذا عمدت إلي اختيار الفترة الزمنية الخاضعة للدراسة 2008 – 2010 بحيث تشكل دراسة أنية. وإلي اختيار دول تونس والسنغال وجنوب أفريقيا وكينيا هذا بالاضافة إلي تحديد صحيفتان في كل دولة كعينة لدراسة الصحف بها وذلك من أجل التعرف علي اتجهات الخطاب الصحفي تجاه التنمية بالدولة.

وتنبع أهمية الدراسة لما تشكله التنمية المحلية من أهمية داخل المجتمعات الفقيرة والتي تتركز معظمها في أفريقيا وفى دول أمريكا ألاتينية هذا بالاضافة إلى أن التنمية المحلية من شأنها إشباع احتياجات أفراد المجتمع المحلى من خلال تضافر الجهود الحكومية والمؤسسات الغير حكومية لتحقيق المصالح الوطنية للمواطنين.

ومن خلال المتابعة الخاصة ببعض الصحف الأفريقية سواء أكانت في الدول التي تأتى في الدراسة الخاصة بي وهى تونس والسنغال وجنوب أفريقيا وكينيا أو في دول أخرى مثل المغرب والجزائر وليبيا وساحل العاج وجدت أن مضمون التنمية المحلية إنما جاء الاهتمام فيه منصبا على بعض المشروعات التنموية التي تقوم بها السلطة السياسية كافتتاح مدرسة في محافظة ما بالدولة أو إنشاء مستشفى في حي فقير في العاصمة. ومتابعة القضايا الرئيسية من تحول ديمقراطي أو إجراء انتخابات إنما جاء ليؤكد على مدى ديمقراطية السلطة السياسية ونزاهتها في تحقيق التنمية الشاملة حتى بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية التي لم تكن في كثير من الأحيان واضحة للقارئ العادي كان هناك بعض التلاعب فيما يتم ظهوره على الصفحات الخاصة بوسائل الإعلام الحكومية على عكس الوسائل الخاصة المملوكة لأفراد أو لشركات مساهمة كانت تسعى لتوضيح هذه المفاهيم ومنع الالتباس فيها للقارئ العادي، وهذا ما افتقرت له تونس في الأساس نتيجة سيطرة الدولة على وسائل الإعلام بشكل كبير ونتيجة البيروقراطية في نشر الصحف للأخبار والنشرات الحكومية على صفحاتها.

مشكلة الدراسة:

تم تحديد مشكلة الدراسة بناء على الملاحظات المستقاة من الدراسات السابقة والدراسة الاستطلاعية، التي أظهرت أن هناك حضورا إعلاميا مكثفا لقضايا التنمية في الصحافة الأفريقية منذ البداية من عام 2008 وتحديدا خلال شهر ابريل بعد صدور تقرير البنك الدولي عن مؤشرات التنمية في أفريقيا متزامنا مع الأزمة الاقتصادية العالمية. هذا بالإضافة إلي ندرة الدراسات التي تناولت دور الصحافة في عملية التنمية المحلية بالرغم من كثرة المضامين الصحفية التي تناولت قضية التنمية بمختلف جوانبها من نمو اقتصادي وتحول سياسي وديمقراطي بالإضافة إلي الحديث عن التنمية على الجانب الصحي والمتمثل في إيجاد حلول لانتشار مرض الإيدز وستتناول الدراسة كلا من دول تونس والسنغال وجنوب أفريقيا وكينيا خاصة مع انتشار الأمية وضعف الإمكانيات الاقتصادية بها.

وسوف تتناول الدراسة صحف الصباح وLa Presse التونسية بالإضافة إلى Le Soleil وLe Quotidient السنغالية و The StarوThe Daily News الجنوب أفريقية the Kenya times و the daily nation الكينية وذلك لكونهم صحف يومية مما تمكني من متابعة القضايا التي تتناولها الدراسة والتوصل إلى نتائج دقيقة بشأنها. هذا بالاضافة إلي سهولة الوصول إلي هذه الصحف وبالتالي يمكن من تحليلها.

وبناءاً على ذلك نجد أن المشكلة البحثية إنما تتمثل في دراسة اتجاهات الخطاب الصحفي في كل من السنغال وتونس وجنوب أفريقيا وكينيا نحو التنمية البشرية (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا) بالدولة دراسة تحليلية مقارنة.

أهمية الدراسة:

- تلقى الضوء على التفاعلات بين العوامل المختلفة التي تؤثر على عملية التنمية سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي في إطار هذه المنظومة من العوامل المتفاعلة، كما أن تناول الخطاب الصحفي الأفريقي تجاه قضايا التنمية يسد فراغا في مضمار التناول العلمي للصحافة الأفريقية لقلة الدراسات التي أجريت في هذا المجال.

- تتطلع الدراسة إلي المساهمة في توضيح أبعاد عملية التنمية والعوامل المؤثرة فيها، خاصة مع تكريس الصورة السلبية عن دول القارة بالتركيز على الواقع الصحي المتدهور بها دون النظر إلي التحولات الديمقراطية بهذه الدول أو النمو الاقتصادي الذي تشهده هذه الدول بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية وكذلك تمتع الأقليات ببعض حقوقهم داخل هذه الدول.

أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة إلي تحقيق هدفا رئيسيا يتمثل في:

رصد وتحليل الخطاب الصحفي للصحف الخاضعة للدراسة نحو قضايا التنمية المحلية بدول السنغال وتونس وجنوب أفريقيا وكينيا. بالاضافة إلي التعرف على الحلول المقترحة التي تقدمها الصحافة الأفريقية للمعيقات التنموية من أجل تحقيق التوظيف الأمثل لموارد وثروات هذه القارة فهي بالرغم من كونها أغنى قارة في العالم بثرواتها الطبيعية إلا أنها أقل القارات استخداما لهذه الثروات وتعد من أكثر القارات في العالم التي تعانى من مشكلات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

وينبع منها عدد من الأهداف الفرعية تتمثل في:

1- رصد وتحليل الأشكال الصحفية التي يتم في إطارها تناول المضامين الصحفية المتعلقة بالتنمية داخل القارة الأفريقية وحجم هذه المضامين المنشورة على صفحاتها ودورية صدورها لتوضح اهتمام الدولة بالحديث عن قضية التنمية والمعيقات التنموية بها.

2- رصد وتحليل المعوقات التي تعيق الصحف المحلية عن أداء دورها في عملية التنمية في الدول الخاضعة للدراسة (تونس والسنغال وجنوب أفريقيا وكينيا).

3- رصد وتحليل الأطر الإعلامية التي تقدمها الصحف الخاضعة للدراسة لقضايا التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بكلا من الدول الخاضعة للدراسة.

4- رصد وتحليل ردود فعل الصحف الخاضعة للدراسة نحو الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على الدول الأفريقية وعلى عملية التنمية داخل هذه الدول سواء أكانت تنمية اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.

تساؤلات الدراسة:

تسعي الدراسة إلي الإجابة علي تساؤل رئيسي يتمثل في:

كيف تتصدى هذه الصحف وهى صحف رسمية وخاصة للدولة لمشكلات التحول الديمقراطي والنمو الاقتصادي بها؟ وما هي أوجه الاتفاق والاختلاف داخل دول الدراسة في تناول كل صحيفة من الصحف لقضايا التنمية المحلية بها؟ وما الدافع وراء تبنى هذه الصحف لوجه نظر معينه دون الأخرى في قضايا التحول الديمقراطي والأوضاع الاقتصادية وقضايا حقوق الإنسان داخل الدول الخاضعة للدراسة ؟ وإلي أي مدى يمكن أن تشكله من عقبة في مجال التنمية بها؟

وقد تم تقسيمه إلي مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعد في الوصول إلي الاجابات المتعلقة بالدراسة تتمثل في:

1- ما الأطر الإعلامية التي استندت عليها صحف الدراسة في معالجتها لقضايا التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؟ ولماذا اعتمدت على هذه الأطر بالتحديد؟

2- ما هي المرجعيات التي اعتمدت عليها الصحف الأفريقية في تناول قضايا التنمية؟

3- ما هي الأدوار الفاعلة المتحكمة في قضيا التنمية المحلية في الدول الأفريقية؟

4- ما العوامل المؤثرة على معالجة الصحافة الأفريقية لقضية التنمية؟

الإطار النظري الخاص بالدراسة

اعتمدت على مدخلي نظريين في تناولي للدراسة وهما:

أولاً: مدخل تحليل الأطر الإعلامية:

تم استخدام هذا المدخل في تحليل الأطر الإعلاميـة للكشـف عـن المحتـوى الضـمني غـير الصريح للرسائل الإعلامية ويمتد اهتمام هذا المدخل إلي دراسة انتقال ترتيب أولويات عنـاصر الموضوع الواحد وخصائصه المميزة مـن أجنـدة وسـائل الإعـلام إلي أجنـدة الجمهـور وبالتـالي يسعى إلي اكتشاف عمليـة التفكـير ذاتهـا "ويمثـل هـذا المـدخل امتـدادا بحثيـاً لنظريـة بنـاء الأجندة ويسميها البعض:Second level of Agenda Setting"[1].

استخدامات الأطر الإعلامية:

اعتمدت على هذا المدخل النظـري في الدراسـة للعمـل عـلى تقـديم تحـليلات مرضـية عـن معالجة الصحف لقضـية التنميـة المحليـة في كـلا مـن دول الدراسـة بالإضـافة إلى التعـرف عـلى المعوقات التنموية التي تواجه هذه الدول، والكشف عن أسباب تباين هذه المعوقـات، بالإضـافة إلي التعرف على مدى اهتمام كل دولة بالعملية التنموية داخلها وحجم تنـاول الصـحف لهـا بمـا تنطوي عليه من محاولة إبـراز عنـاصر مـا وتجاهـل أو إغفـال غيرهـا في سـياق الأحـداث لإقنـاع جماهير القراء بتبني اتجاهات ومواقف محددة سلفاً.

بالإضافة إلى التعرف على حجـم المـواد المنشـورة داخـل الصـحف فـيما يتعلـق بالتنميـة المحلية والتعرف على العناصر المؤثرة في الخطاب الصحفي الخاص بكل دولة.

هذا وقد ساعدني هذا المدخل في التعرف على نوعية الأطر التي كانت تحكم المضـامين الخاصـة بالخطـاب التنمـوي داخـل الصـحف الخاضـعة للدراسـة في إطـار تحديـد الأطـر

---

(1) أيمن محمد موسى أبو زيـد، اعـتماد المشـاهد المصري عـلى القنـوات الفضـائية خـلال الأزمـات، رسـالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، 2006)

السياسية أو الاقتصادية أو الأطر المتصلة بجانب المسئولية المجتمعية وكذلك الأطر الإنسانية والأطر الثقافية وغيرها من أنواع الأطر التي ساعدني في التعرف عليها هذا المدخل النظري.

وكذلك العمل على تحديد نوع الإطار المرتبط بالخطاب الصحفي بين أطر عامة تتناول الإحداث من منظور عام أو أطر محددة تسعى إلى التركيز على بعض الأحداث وإغفال أحداث أخرى والعمل على التركيز على قضية واحدة فقط داخل القالب الصحفي المقدم.

ثانياً: نظرية المسئولية الاجتماعية:

يعد مدخل المسئولية الاجتماعية إحدى المداخل النظرية التي نشأت بهدف تحديد علاقة الصحافة بالسلطة. كما تحدد دور الصحافة في المجتمع ومقدار ممارستها لحريتها بالاضافة إلى مقدار الضبط والسيطرة التي قد تقوم بها بعض النظم السلطاويه "سواء لأغراض الحماية من التسلل الخارجي إلى المؤسسات الإعلامية ومحاولة توجيهها في الاتجاهات التي تتعارض مع الأهداف الوطنية، أو لتأكيد الوحدة الوطنية والإجماع الوطني حول هذه الأهداف، أو غيرها من الأهداف التي نلاحظ في ظاهرها الحفاظ على قيم الحرية والممارسة الديمقراطية للوطن والمواطن، وفى باطنها صور القيود والضوابط المختلفة التي تؤكد مفهوم الهيمنة على وسائل الإعلام لصالح القوى السياسية أو الصفوة الحاكمة"[(1)].

استخدامات المسئولية الاجتماعية:

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة في هذا المجال، لوحظ قلة الدراسات التي رصدت المسئولية الاجتماعية للصحف ومدى قدرتها على إحداث قدر من التغير في المجتمع حيث تم التركيز على التزام هذه الصحف بالأخلاقيات والقواعد المهنية دون التطرق إلى الجوانب التأثيرية للصحف في المجتمع من خلال التركيز على دور الصحافة كوسيلة من الوسائل الإعلامية في التعامل مع القضايا المجتمعية ومدى التزامها بالدقة وأخلاقيات المهنة في عرضها لهذه القضايا على صفحاتها والخطاب الصحفي الخاص بهذه الصحف ومدى التزامها بعناصر الموضوعية والدقة في تناولها للممارسات التنموية سواء أكانت بواسطة الأداء الحكومي أو الهيئات المستقلة باعتباره مظهر من مظاهر المسئولية الاجتماعية للصحافة.

---

(1) محمد عبد الحميد- نظريات الإعلام واتجاهات التأثير- عالم الكتب- طبعة ثانية 2000- ص 360.

بالإضافة إلى التركيز على الممارسات الإعلامية التنموية ذاتها في العمل جنبا إلي جنب مع أجهزة الدولة المعنية من أجل تحقيق قدر من الرخاء والنمو داخل الدولة والتركيز على الدور الذي يمكن أن تقوم بيه الصحف كوسيلة إعلام جماهيرية في عملية التنمية المحلية بالدولة خاصة وأن الصحافة هي من أكثر الوسائل الإعلامية تشكيلا للرأي العام وتأثيرا فيه بالرغم من أن التلفزيون يحتل المرتبة الأولى في تعرض الجمهور له كوسيلة من وسائل الإعلام الجماهيرية.

تفترض هذه النظرية:

1- أن وسائل الإعلام وتحديدا الصحافة ينبغي أن تقوم بالتزامات معينة تجاه مجتمعاتها فيكون لها دور فعال على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي.

2- على وسائل الإعلام أن تعكس تنوع الآراء والاتجاهات والأفكار داخل مجتمعاتها وتتجنب ما يؤدى إلي العنف والفوضى مما يكون من شأنه إعاقة عملية التنمية داخل هذه المجتمعات وهذا جزء من مسئوليتها تجاه المجتمع وتجاه المهنة.

3- أن وسائل الإعلام يمكن أن تقوم بهذه الالتزامات تجاه مجتمعها من خلال مستويات مهنيةللإعلام والالتزام بمعايير للصدق والموضوعية والدقة والأمانة فالخطاب الصحفي الخاص بهذه الصحف يجب أن يعكس رؤيتها لدورها كما يعبر عن أولوياتها الأيديولوجية انطلاقا من فهم الجوانب التي تركز عليها مسئولياتها الصحفية وتحديدا تجاه قضايا التنمية

نوع الدراسة:

تندرج الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية المقارنة، حيث تهتم بدراسة الحقائق حول الظواهر والأحداث والأوضاع القائمة في الدول الأفريقية، وتستهدف تجاوز وصف وتحليل خصائص معالجة الصحف الأفريقية لقضية التنمية المحلية داخل الدول الخاضعة للدراسة والكشف عن المعاني والأفكار الكامنة بالمعالجة وتحليلها ومقارنتها ومقارنة معالجات صحف الدراسة للمعوقات التنموية التي تواجه كل دولة وما حققته السلطة التنفيذية من تنمية محلية ومصادر استقاء المعلومات والبيانات المتعلقة بالتنمية المحلية، كما تسعى الدراسة إلي المقارنة بين مختلف معالجات الصحف الأفريقية لقضية التنمية المحلية الشاملة بدولهم وذلك في الفترة من 2008 إلي 2010 خاصة مع تحليل صحيفتين بكل دولة.

مناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على:

- منهج المسح

تحلل الدراسة (والتي تتمثل في التنمية الملحية داخل دول تونس والسنغال وجنوب أفريقيا وكينيا)، بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها وعن عناصرها من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصادرها وطرق الحصول عليها.

وسيتم استخدام منهج المسح بشقيه الوصفي والتحليلي نظراً لما يتيحه من إمكانيات خاصة بالرصد الدقيق والشامل لما تنشره صحيفتي الصباح وLa Presse التونسية وصحيفتيLe Soleil و Le Quotidient السنغالية بالإضافة إلي صحف The Daily News وThe Star الجنوب أفريقية وصحف The Kenya Times وThe Daily Nation الكينية. باعتباره يقدم إطاراً يسمح بتحديد ملامح الظاهرة والحقائق المتصلة بها. وخاصة إذا ما تم ذلك من خلال إجراء مسح شامل بما يساعد على الحصر الدقيق و التتبع لجوانب التطور داخل كل نسق فرعى (صحيفة) وهو بذلك يقدم لنا أساساً للتعرف على كامل جوانب الموقف الخاضع للدراسة ويعطينا مجالاً يمكن من خلاله تطبيق المقارنة بعد إجراء المسوح المطلوبة على الأنساق الصحفية المتنوعة، كذلك يساعد في اكتشاف علاقات معينة بين مختلف الظواهر التي قد لا يستطيع الباحث الوصول إليها بدون مسح.وسوف يتم استخدامه في مسح المضامين المقدمة في الصحف المذكورة بصفة عامة.

أسلوب المقارنة المنهجية

تم استخدامه على مستويين:

الأول: في مقارنة معالجة صحف الدراسة لقضية التنمية المحلية والمعوقات التنموية بالدول الخاضعة للدراسة للوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه المعالجات، وكذلك الأطروحة التي طرحتها معالجات هذه الصحف والأطر المرجعية التي استندت عليها.

الثاني: في مقارنة معالجة هذه الصحف لقضية التنمية المحلية ومعوقاتها الداخلية مع السياسات التحريرية بهذه الصحف، ومصادر استقاء المعلومة.

أساليب التحليل:

وتستخدم الدراسة تحليل الخطاب الإعلامي:

وتم الاستعانة بأداة تحليل الخطاب الإعلامي للوقوف على مختلف التوجهات الفكرية التي عكستها خطابات ومعالجات صحف الدراسة حول التنمية وذلك عن طريق رصد الأفكار والآراء المطروحة داخل هذه المعالجات حول التنمية وما تشتمل عليه من تنمية سياسية مثل قضية التحول إلي الديمقراطية وتنمية اقتصادية وما يصاحبها من أوضاع اقتصادية داخلية وتنمية اجتماعية مع التركيز على حقوق الإنسان في الدول الخاضعة للدراسة فضلاً عن رصد أهم الأفكار والآراء المطروحة في معالجة قضية التنمية المحلية ثم تحليل البيانات والمعلومات التي تم التوصل إليها في ضوء ربطها بسياقاتها وتوضيح الأسباب التي دفعت الصحف أو كتابها ومحرريها إلي تبنى موقف ما أو رفضه، وفي هذا الإطار سيتم استخدام الأساليب الآتية:

- أسلوب مسار البرهنة:

يستخدم في تحليل سياق مسار الحجج والبراهين في معالجات الصحف لواقع التنمية المحلية وهى معالجات ذات طابع جدلي حول الصعوبات التي تقف حائلا في وجهة التنمية المحلية داخل بلدان القارة الخاضعة للدراسة والحلول المقترحة للمعوقات التنموية داخل هذه الدول فضلاً عن مسارات البرهنة في معالجات عدد من الأحداث الخلافية مثل التحول إلي الديمقراطية والوضع الاقتصادي الخاص بكل دولة مع التركيز على المشكلات التي تعانيها دول الدراسة في قضية حقوق الإنسان داخلها.

- أسلوب تحليل القوى الفاعلة:

يستخدم لإتاحة تحديد القوى الفاعلة داخل النص الصحفي والأدوار والسمات التي نسبتها الصحف لها وتحليل ذلك كله في ضوء توطين هذه القوى في سياقاتها من الأحداث موضع التحليل وفي ضوء تأثيرات ظروف إنتاج النص الصحفي وسياقاته السياسية والمجتمعية والثقافية.

- أسلوب تحليل الأطر المرجعية:

ويستخدم لاستخراج وتحليل الأطر المرجعية التي أسند إليها كتاب ومحرروالصحفيتين ومعالجتهم للمعوقات التنموية وسبل حلها وسيناريوهات المطروحة لها، للتعرف على الخلفيات الثقافية والفكرية والأيدلوجية التي تحكم معالجة الصحف لقضية التنمية المحلية داخل الدول الخاضعة للدراسة؛ مما يساعد على تحديد وتفسير الدوافع التي دفعت معالجات تلك الصحف لتبني وجهة نظر ما غير الأخرى في القضايا الخلافية التي تقف حائلا أمام تنمية بلدان القارة والتي تتمثل في التحول الديمقراطي والوضع الاقتصادي الداخلي وقضايا حقوق الإنسان.

عينة الدراسة التحليلية:

عينة الدول الأفريقية التي تم تحليل الخطاب الصحفي الخاص بها:

تناولت الدراسة كل من:دول تونس والسنغال وجنوب أفريقيا وكينيا وذلك لعدة أسباب:

1- تتمتع هذه الدول بثروات طبيعية تضمن لها أن تحقق التنمية والتطور في مجتمعاتها المحلية.

2- تشترك هذه الدول في طبيعة نظام الحكم فيهم وهو كونه نظاما جمهوريا.

3- تشكل هذه الدول من حيث موقعها الجغرافي سياج يحيط بالقارة الأفريقية وبالتالي فمن دراستها يمكن التعرف على السمات العامة لدول القارة.

عينة الصحف التي تم تحليل خطابها الصحفي:

تناولت الدراسة كل من:

1- صحيفتي الصباح وLa Presse التونسية وأسباب اختيارهما:

- تمثل صحيفة La Presse نظام ملكية الدولة بصفتها صحفية قومية رسمية وهذا ما ينطبق على صحيفة بينما تمثل صحيفة الصباح صحيفة خاصة داخل الدولة مما يساعد على إجراء المقارنة بين الصحيفتين.

- تمتلك الصحيفتان شبكة مراسلة في غالبية عواصم الدول الأوربية والإسلامية والعربية.

- ما أظهرته الدراسة الاستطلاعية بأنها كانت أكثر الجرائد التي أبرزت دور الدولة (تونس) في العمل على تنمية المجتمع المحلى والتصدي للمشكلات التنموية بها.

- سهولة الوصول إلي هذه الصحف من خلال الانترنت عبر مواقعها الالكترونية.

2- صحيفتي Le Soleil وLe Quotidient السنغالية وأسباب اختيارهما:

- تمتلك شبكة مراسلة في غالبية عواصم الدول الأوربية والإسلامية والعربية.

- لديها كتاب رأى من مختلف الاتجاهات.

- ما أظهرته الدراسة الاستطلاعية بأنها كانت أكثر الجرائد التي أبرزت دور الدولة (السنغالية) في العمل على تنمية المجتمع المحلى والتصدي للمشكلات التنموية بها.

- سهولة الوصول إلي هذه الصحف من خلال شبكة الانترنت خاصة وأن موقعها الإلكتروني يتم تحديثه يوميا.

3- صحيفتى The Daily News وThe Star الجنوب أفريقية وأسباب اختيارهما:

- تمتلك هذه الصحف شبكة مراسلين في مختلف أنحاء العالم وبالتالي تمكنها من متابعة كافة الأحداث العالمية.

- لديها كتاب رأي يمثلون كافة الاتجاهات في جنوب أفريقيا.

- كونها جريدة يومية فهي بالتالي تتناسب مع الصحف الخاضعة للدراسة.

- سهولة الوصول إلي هذه الصحف عبر شبكة الإنترنت بالموقع الإلكتروني الخاص بها.

- وجود أرشيف هذه الصحف على الموقع الإلكتروني الخاص بها وبالتالي سهولة الوصول إلي الأعداد السابقة لها إذا لزم الأمر.

4- صحيفتيThe Kenya Times وThe Daily Nation الكينية وأسباب اختيارهما:

- تمثل الجريدتان الاتجاه الرسمي الحكومي من خلال جريدة The Kenya Times وكذلك الاتجاه الخاص من خلال جريدة The Daily Nation مما يكون من شأنه إظهار الدراسة المقارنة بين الخطاب الصحفي الخاص الجريدتان تجاه القضايا التنموية.

- كون الجريدتان هما جرائد يومية وبالتالي تتناسب مع بقية الجرائد الخاضعة للدراسة في بقية الدول الأفريقية

- إمكانية الوصول إلى هذه الجرائد من خلال المواقع الالكترونية الخاصة بها عبر شبكة الانترنت.

- وجود أرشيف هذه الصحف على الموقع الإلكتروني الخاص بها وبالتالي سهولة الوصول إلي الأعداد السابقة لها إذا لزم الأمر.

فئات التحليل

- وقمت باختيار مواد الرأي (الافتتاحيات) والمواد الإخبارية سواء كانت (أخبار- قصص إخبارية- تقارير) والمواد الاستقصائية.

- استخدمت المسح الشامل للعينة العشوائية الخاصة أعداد الصحف في الفترة من 2008 إلي 2010 وهى الفترة التي تزامنت مع زيادة الحديث عن أهمية التنمية في أفريقيا وتأكيد دور الإعلام في هذه التنمية الذي يمكن أن يشهده المجتمعات المحلية الأفريقية.

- استخدمت كذلك المسح الشامل للأشكال الصحفية المقدمة في الفترة الزمنية المذكورة من مواد إخبارية ومواد رأي و مواد استقصائية.

عينة الفترة الزمنية

من خلال إجراء الدراسة الاستطلاعية وجد أن الفترة من 2008 هي الفترة التي تعاظم فيها الحديث عن التنمية المحلية وما يندرج في إطارها من تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية في البلدان الخاضعة للدراسة (تونس والسنغال وجنوب أفريقيا وكينيا) هذا بالإضافة إلي بداية ظهور ملامح اللازمة الاقتصادية العالمية وما لها من تداعيات على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الأفريقي بصفة خاصة لما تعانيه دول القارة من ضيق في الموارد الاقتصادية هذا وقد زاد الحديث عن التنمية في عام 2009 حيث شهدت الصحف تواجد للمضامين الصحفية المتعلقة بالتنمية خاصة مع اتساع صفحاتها لمضامين قد تساعد على دراسة تطبيقات الدول الخاضعة للدراسة (السنغال – تونس – جنوب أفريقيا- كينيا) في مجال التنمية وخطاب هذه الصحف في هذه القضية لهذا قمت في الدراسة بتناول الفترة من 2008 إلي 2010 وامتداد الفترة الزمنية إلي 2010 ذلك حتى أتمكن من جعلها دراسة آنية يمكن فيها الرجوع إلي الصحف الخاضعة للدراسة بكل سهولة.

أدوات جمع البيانات

استخدمت استمارة تحليل الخطاب الإعلامي لجمع البيانات من صحف الدراسة،وهى صحف ألصباح وLa Presse التونسية وLe Soleil وLe Quotidient السنغالية بالإضافة إلي صحف The Daily News وThe Star الجنوب أفريقية وthe Kenya times و The Daily Nation الكينية.

الفصل الثاني

الإعلام وواقع التنمية المستدامة

المقدمة المعرفية للفصل:

مفهوم التنمية من المفاهيم العالمية المركزية التي ظهرت وتطورت في القرن العشرين. ولقد أختلف الخبراء حول وضع تعريف جامع لمفهوم التنمية خاصة في ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها العصر من تطورات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحتى على مستوى الفرد وما صاحب ذلك من عوامل أثرت بشكل كبير على المفهوم الخاص بالتنمية من خلال انتشار الفقر في ظل الأنظمة الرأسمالية الغربية والتي سعت إلى استغلال الدول النامية من أجل تحقيق رخائها الاقتصادي مستعينة بمفهوم العولمة.

وفي خضم هذا التطور ظهرت مفاهيم عديدة مرتبطة بالتنمية متمثلة في التنمية الثقافية والتي تسعى لرفع مستوى الثقافة المجتمعية وتطوير الإنسان[1]، كما ظهرت أيضا التنمية الاجتماعية والتي تسعى لتطوير التفاعل بين أطراف المجتمع والمتمثلة في الفرد والجماعة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة والمنظمات الأهلية[2].

وكان للإعلام الدور الأبرز في تطوير مفهوم التنمية والمشاركة في عملية التنمية ذاتها من خلال ما تعرضه وسائل الإعلام سواء المسموعة منها أو المسموعة المرئية أو المقروءة، فالإعلام سواء كان هيئة مستقلة أو نشاط داخل هيئات أخرى، فهو عبارة عن منظومة تسعى دائما إلي نقل الحقائق والمعلومات التي تهم جميع أفراد المجتمع. وبالتالي يساعد في عملية التخطيط للتنمية الخاصة بالمجتمع والارتقاء بمستوى المواطنين داخله من اجل تحقيق التنمية.

---

(1) صلاح الدين عبدالحميد محمد – قياس دور وسائل الإعلام في التنمية – الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة– الطبعة الأولى – السعودية – 1982 ص 14.

(2) على فؤاد أحمد – أسس الإرشاد الاجتماعي- الطبعة الأولى – عام 1968- يوزع بواسطة المؤلف- ص 21.

من خلال هذا الفصل أسعى إلى عـرض المفـاهيم والتعريفـات المختلفـة الخاصـة بالتنميـة ومـا يرتبط بها من جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية. بالاضافة إلى التركيز على الـدور الـذي يمكـن أن تقوم بيه وسائل الإعلام في النهوض بالتنمية المجتمعية وخاصة داخل القارة الأفريقية[1].

التنمية في أفريقيا:

منذ مطلع القرن الحالي والقارة الأفريقية تشهد صراعا محتـدما في الأفكـار والتوجهـات، بحثـا عن الموقع الصحيح على خريطة هذا العصر في ميادين النهضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هذا المدخل تبلورت قائمة من التحديات الكبرى: مكافحة الفقر المدقع الذي تعانى منه أكثر شعوب أفريقيا جنوب الصحراء، وضرورة وقف الحروب الأهلية والصراعات المسلحة من أجل إحلال السلام والاستقرار، وما يستتبعه ذلك من بيئـة تصـون حقـوق الإنسـان، وتحفـز عـلى الإنتاج والإبداع والاستثمار - وتقدر منظمة الإغاثة الإنسانية البريطانية "أوكسفام" في تقرير نشرته في أكتوبر 2007 أن كلفة هذه النزاعات بلغت خلال الفترة من 1990 إلى 2005 نحـو 300 مليـار دولار شملت 22 بلدا أفريقا، وهو حجم يساوى تقريبا حجم كل المساعدات الماليـة والاقتصـادية التي تلقتها هذه البلدان في الفترة نفسها[2].

أما التحدي الأبرز هو التخلص من الثلاثي المدمر المتمثل في مرض الايدز و الملا ريا ومـرض السل الرئوي، إذ يشكل الايدز اخطر مكونات هذا الثالوث الماحق، وتشير بعض التقديرات إلى إن أكثر من 25% من القوى العاملة قد تفقد – بسبب الايـدز - بحلـول عـام 2020 في بعـض الدول الأفريقية[3].

ومن أهم التحديات أيضا الديمقراطية والحكم الصالح، بما ينطوي عليه مـن توسـيع المشاركة الشعبية في عملية صنع القرارات، وتكـريس سـيادة القـانون، وتـوفير الآليـات

---

(1) بطرس بطرس غالى- الدبلوماسـية الأفريقيـة ومشـاكل التنميـة- السياسـة الدوليـة- العـدد 18 أكتـوبر 1969- ص ص 24.65.

(2) عبدالـلـه تركماني، التنمية في أفريقيا: المعوقات وآفاق المستقبل - مجلة العربي – العدد 612 – نـوفمبر 2009 ص 24.

(3) المرجع السابق- ص24.

الفعالة التي يمكن للمواطنين من خلالها ممارسة حقوقهم، وتمكينهم من الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية لفهم الواقع والتأثير فيه.

ومن المؤكد إن لا مستقبل لأفريقيا ما لم يرتق التعليم ويتطور حتى يواكب متغيرات العصر في جميع المجالات، مما يتطلب ضرورة الانخراط الواعي والمدروس في مسيرة التحولات العالمية الكبرى ممثلة في ثورة المعلومات والاتصالات.

وبعد إن تبنت الأمم المتحدة إعلان الألفية الثالثة بشأن التنمية في سبتمبر سنه 2000 والذي تضمن 8 أهداف أساسية تصبو إليها البشرية، من اجل عيش أفضل، تحققها الدول خلال الفترة الممتدة بين 2000 حتى 2015 وهى: القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، خفض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة، تحسين صحة الأمهات، مكافحة مرض نقص المناعة "الايدز" والملاريا وغيرهما من الأمراض، ضمان الاستدامة البيئية وتطوير شراكة دولية من اجل التنمية[1].

فلا مناص لأفريقيا من مواجهة هذه التحديات بجدية تامة، ونظرة ثاقبة، وإعمال للإرادة الجماعية التي تصمم على تحويل وضع القارة من مظاهر الفقر والمرض والصراعات المسلحة إلى واقع يسعى إلى التنمية المستدامة، ويحارب الفقر، ويرسى قواعد السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان.

معوقات التنمية في أفريقيا:

هناك عقبات وعراقيل وصعوبات تحول دون إعمال الحق في التنمية، سواء في المجتمع الدولي أو في الدول الأفريقية، إذ أن النظام الدولي مازال يستخدم المؤسسات الدولية ويتحكم بالعلاقات الاقتصادية الدولية وترتيب المصالح والنفوذ والقوة، أي علاقات الهيمنة التي يعانى منها ملايين البشر، وعدد كبير من الشعوب التي ترزح تحت نير التبعية والهيمنة.

---

(1) المرجع السابق- ص 25.

أما أهم معوقات التنمية على المستوى الأفريقـي، فهـي: الفقـر والفسـاد الإداري، وغيـاب الحريات الديمقراطية، وتهمش دور المرأة، وانخفـاض مسـتوى التعلـيم والثقافـة، بمـا في ذلـك استمرار تفشى ظاهرة الأمية، وتجاهل حقوق الأقليات وعدم الاعتراف بها.

إن أهم معوق ستواجهه أفريقيا، خلال الأعوام القادمة، هو تأثير التغيرات المناخية، خاصة ازدياد حده موجات الجفاف والفيضانات والكوارث الطبيعية وشح المياه. ومن الأخطـار أيضـا تزايد عدد اللاجئين في أفريقيا والذين يقدر عددهم بين سبعة وعشرة ملايين لاجئ، إضافة إلى أخطار المجاعات والكوارث الطبيعية والأوبئة. كما يتم الحديث في هـذا السـياق عـن الـديون الخارجية التي تثقل كاهل أفريقيا، والتي تصل خدماتها إلى ما يعادل 30 إلى 40% من إجمالي الدخل القومي[1].

ويبـدو إن صـعوبة التفـاوض السـياسي بـين القـوى المتصـارعة، لإعـادة توزيـع الاسـتحقاقات الاجتماعية على وجه الخصوص والمكانة السياسية في المجتمع بوجه عام، يعتبر احد أهم العوائـق إمام التنمية في أفريقيا. وتمت إجماع في الرأي، مـن جانـب عـدد مـن الخـبراء المعنيـين بالشـئون الأفريقية، إن ابرز أسباب إهدار أفريقيا التقـدم هـي: غيـاب الـنظم الديمقراطيـة، وغيـاب نظـم الحكم الرشيدة في العديد من الدول، مما أدى إلى تفشى: الفساد، والقبلية، والنزاعات العرقية التي عبرت عن نفسها في سلسله جهنمية من الصراعات العرقية والحروب الأهلية التي دمرت إمكانات التقدم. وفى ظل هذه الأوضاع المترديـة، لم تجـد النخـب الأفريقيـة سـبيلا للحيـاة إلا بـالهجرة إلى الخارج، وهو ما يعرف باسم هجرة العقول، ولا جدال في أن مثل هذه الهجرة تقلص عدد الكوادر المتعلمة القادرة على المشاركة الفعالة في تنمية الأقطار الأفريقية[2].

تمتلك القارة الأفريقية العديد من المقومات التي تسـمح لهـا بـالخروج مـن دائـرة الفقـر؛ فهي أكثر قارات العالم ثراء، وقد حباها الـلـه بالطبيعة الرائعة، وبـالموارد المعدنيـة، والـثروات الطبيعية، والأرض الخصبة والتي تمكّنها من أن تلحق بركب التنمية، وتتولى مكانـاً رائـداً عـلى المستوى الدولي.

---

(1) عزو محمد عبد القادر ناجي- الفقر في أفريقيا: أبعاده والإسـتراتيجيات الموضـوعة لاختزالـه (السـودان نموذجا)- الحوار المتمدن - العدد: 2186 - 2008 / 2 / 9.

(2) عزو محمد عبد القادر ناجى- مرجع سابق.

إلا أنها في الوقت نفسه تشهد العديد من المعوّقات التي تعترض طريقها للتنمية، وتحول دون إنجاح محاولاتها لرفع مستوى معيشة مواطنيها. وتتعدد هذه المعوقات ما بين معوقات اقتصادية من تخلف في الأوضاع الاقتصادية، واعتماد أغلب الاقتصاديات الأفريقية على تصدير السلع الأساسية، وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية. ومعوقات اجتماعية من ارتفاع معدلات الأمية، وانتشار الفساد الذي يلتهم جزءاً كبيراً من عوائد التنمية، وضعف المعارضة والمجتمع المدني، ومعوقات سياسية من وجود نظم سياسية دكتاتورية تقمع المشاركة الشعبية، وتحظر التعددية الحزبية؛ فلا تسمح برأي غير رأي الحكومة. ومن هنا يشعر المواطن الأفريقي إلى جانب فقره بالإحساس بالظلم والاغتراب فيضعف انتماؤه للدولة، ويختفي أمله في إمكانية تغيير أوضاعه، وتحسين مستواه[1].

كما أصبح الفقراء في القارة الأفريقية ضحايا لظروف وقوى جديدة التهمت ثمار النجاح المتواضع الذي حققته في طريق التنمية. وكان من أهم هذه القوى:

1- الصراعات والنزاعات الداخلية.

2- مرض نقص المناعة البشرية المكتسبة (AIDS).

3- ظاهرة التهميش التي تعاني منها القارة في ظل النظام العالمي الجديد.

4- ظاهرة العولمة وعلاقتها بالنمو واختزال الفقر.

5- أزمة الديون.

---

(1) هالة جمال ثابت، الفقر في أفريقيا وإستراتيجية اختزاله، مجلة قراءات أفريقية، العدد الثاني سبتمبر 2005.

مستقبل التنمية في أفريقيا:

القارة الأفريقية لديها من الموارد الطبيعية والمواد الخام والأنهار إلى جانب الأراضي الصالحة للزراعة ما يجعلها من اغني القارات، إلا إن ما ينقصها هو التصنيع والاعتماد على الإنتاج الزراعي للقارة. وفى هذا السياق يتطلب مقاربة شاملة، حيث يلتقي الدور الدولي والإقليمي والوطني، لبلورة شراكة إستراتيجية لإنقاذ القارة.

ومن الملح إن تعيد الدول الأفريقية النظر في سياساتها الزراعية، ليس فقط لتكون قادرة على تغذيه سكانها، إنما أيضا لتكون في وضع يسمح لها بالدخول فعليا في مجال التنافس في السوق الدولية، مما يتطلب رفع الإنتاجية الزراعية وضخ المزيد من الاستثمارات لتحسين التربة والحد من تدهورها وتنمية خصوبتها واستصلاح المزيد من الأراضي، بالاضافة إلى الاهتمام بتحسين إدارة الموارد المالية، مع ضرورة توفير الأسمدة والمبيدات بوفرة.

وفى عالم يقوم على المنافسة التنموية والانفتاح العالمي، لايمكن انجاز التنمية المستدامة والمتجددة إلا بمشاركة جميع القوى في المجتمع خاصة الطبقات الفقيرة، مما يتطلب[1]:

1- محو أمية أفراد الطبقات الفقيرة ليس فقط أبجديا وحسابيا وإنما من خلال تطعيم برامجها بمكون سلوكي تطبيقي وعملي يتصل بمتطلبات العمل والإنتاجية والحياة وتعاملاتها.

2- تحسين التعليم الفني والتدريب الحرفي وتضمين التعليم العام مهارة حرفية ومهنية ترتبط باحتياجات سوق العمل.

3- تحسين وتطوير نظم المشروعات الصغيرة، بتوجيه السياسات الاقتصادية والاستثمارات للأخذ بيدها ودعم قدراتها ومساعدتها على الاندماج في القطاعات الإنتاجية، فهذه المشروعات الصغيرة هي الأكثر قدرة على امتصاص واستيعاب فائض العمالة التي تئن منه اغلب الدول الأفريقية.

---

(1) عبد اللـه التركماني – مرجع سابق – ص 27

4- تحسين الخدمات الصحية والتعليمية الموجهة للمناطق التي يقطنها الفقراء، بما يؤهلها ويهيئ لها إن تقوم بدورها الإنتاجي والمشاركة في التنمية.

5- تشجيع وتحفيز المشروعات الكبيرة والمتوسطة على القيام بدورها الاجتماعي والتنموي لتحسين قدرات وفرص الأخذ بيد الطبقات الفقيرة، من خلال الحوافز الضريبية والمؤسسية.

6- تنمية قيم الضبط الاجتماعي والمؤسسي، وتوظيفها لتحقيق تضافر المجتمعات الفقيرة، فرأس المال الاجتماعي الذي تملكه المجتمعات الفقيرة يمكن إن يتم تنميته بالتوعية وبالحوافز الإنتاجية والاقتصادية وبالمشاركة الاجتماعية.

7- التمكين السياسي للفقراء، من خلال تنمية وعيهم السياسي، وتفعيلة مشاركتهم وانخراطهم في الانتخابات وفى العمل السياسي، وتنمية انتمائهم إلى تيارات وتجمعات ومؤسسات أهلية وأحزاب تتبنى قضاياهم وتدافع عن مصالحهم، ومن خلال تنمية تضامنهم وتضافر جهودهم في مواقف وإعمال ومشروعات جماعية ترفع من قوة تأثيرهم على واقعهم الفئوي والمحلى والقومي.

إن المطالب، الموصوفة أعلاه، تستند إلى تقليص أنشطة الإنفاق غير المنتج والتضخم في الجهاز الحكومي وفى تحجيم الفساد ودور الأنشطة غير المنتجة وفى توليد الدخل، والى تعظيم دور الأنشطة والعمليات المنتجة خاصة التحويلية.

المعطيات الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا:

إن أهم ما يعيب الاقتصاد الأفريقي هو عدم تنوعه وتركيزه على سلع قليله وتأخر أساليب الإنتاج[1]. وتعتبر منطقة شمال أفريقيا أهم المناطق الاقتصادية حيث تساهم بنسبة 41% من الدخل القومي للقارة، مقابل 17% لغرب أفريقيا، 5.3% لوسطها، و8.4% لشرقها، و28.3% لمنطقة الجنوب الأفريقي.

---

(1) عبد اللـه التركماني- مرجع سابق- ص27.

Employment Indicators In Africa ،1996 And 2008		
(Per cent)		
	North Africa 1996 -2008	Sub-Saharan Africa 1996 -2008
Employment by sector:		
Agriculture	33.4 -30.3	68.1 -63.0
Industry	19.1 -20.0	9.0 -8.8
Services	47.5 -49.6	22.9 -28.2
Vulnerable employment	42.9 -37.9	80.9 -75.5
Working poor	19.9 -13.6	66.5 -58.6
Unemployment rate:		
Men	11.3 -8.2	7.6 -7.6
Women	18.2 -14.8	8.9 -8.5
Youth	27.3 -23.5	12.6 -12.3

ويوضح الجدول السابق معدل إنتاج القارة الأفريقية وفقا لتقرير الأمم المتحدة[1]، لعام 2008.

وتحتل القارة الأفريقية موقعا مهما في خريطة النفط العالمية، إذ بلغ إنتاجها القومي نحو 10.282 مليون برميل عام 2005. بنسبة 12.1% من إجمالي الإنتاج العالمي الذي بلغ 84.615 مليون برميل يوميا في العام نفسه، إما احتياط القارة فقط ارتفعت من نحو 100 بليون برميل عام 2005 إلى 102 مليون برميل عام 2006، ومع معدل تشمس يومي يتراوح بين 7.5 كيلو وات في الساعة للمتر المربع الواحد، تجد أفريقيا نفسها في موقع مرموق في مجال الطاقة الشمسية.

إما في قطاع الزراعة فيعمل فيه أكثر من 70% من القوى العاملة ويساهم بما يقدر بنحو 30% من الإنتاج القومي الكلى للقارة، ومع ذلك فان المزارعين الأفارقة هم أكثر فئات المجتمع فقرا، ولا تتعدى صادرات البضائع الأفريقية نسبه 0.68% من التجارة العالمية.45% من السكان يعيشون تحت خط الفقر أو بأقل من دولار يوميا، والناتج

(1) http://unctad.org

الداخلي العام للقارة يمثل 1% من الناتج الداخلي العام العالمي في حين إن نسبة السكان هـي 11% من سكان العالم[1].

ضرورة الخطط التنموية:

ما لم توضع السياسات التنموية الأفريقية الجديدة لتسريع الحلـول لمشـاكل الجـوع والفقـر والبطالـة التـي فتحـت الأبـواب للعديـد مـن الكـوارث الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسـية والأخلاقية، وما لم تعد العدالة لتسود وتقود في جميع المجالات بين الدول والجماعـات والأفـراد، فإن أفريقيا تسير نحو المجهول.

إن الأمر المشجع في أفريقيا اليوم هو مشاهدة الكثير من الأشخاص الناشـطين والموهـوبين يحتملون مسئولياتهم في جميع أنحاء القارة، مستصحبين الـذكاء والاسـتعداد للعمـل الشـاق، ولنتأمل هنا ثلاثة ميول تاريخية كبرى[2]:

أولها: أن عدد الأنظمة الديمقراطية في أفريقيا في العام 1989 لم يتجاوز الأربعة، أمـا اليـوم فقد ارتفع ذلك الرقم إلي ثمانية عشر.

ثانيها: التحسن الذي طرأ على السياسة الاقتصادية، فقـد ولـت، باسـتثناءات ضـئيلة، أيـام أسعار الصرف المزدوجة، ومعدلات التضخم الهائلة، والحواجز التجارية المكثفة.

ثالثها: التوصل أخيرا إلى حل لازمة الديون في كثير من البلدان الأفريقية، والتي دامت ربـع قرن من الزمان. الأمر الذي سمح لحكومات هذه البلدان بضخ قدر أعظم من الاستثمارات في الصحة، والتعليم، والبنية الأساسية.

وتتداخل هذه الميول الثلاثة في مجموعة تتألف من نحو خمسة عشر بلدا أفريقيا تبـدى التزامـا قويا بالحكم المسئول والسياسات الاقتصادية العقلانية، وتحرص هذه الدول على التحاق المزيد مـن أطفالها بالمدارس، ومكافحة الأمراض، وتوفير الفرص الاقتصادية الجديدة للفقراء.

---

(1) المرجع السابق – ص 27.

(2) المرجع السابق- ص 29.

وفى الواقع، من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وإقامة المؤسسات الديمقراطية المستقرة، فإن أفريقيا بحاجة إلى إصلاح نظم الحكم فيها، وتحقيق الشفافية والاستقرار من اجل تشجيع الدول المانحة والاستثمارات الدولية. ولابد من تأكيد أن المسئولية الرئيسية تقع على عاتق الأفارقة أنفسهم، وذلك بالقضاء على الفساد الذي ينخر في جسد الكثير من الأنظمة الحاكمة، وتحقيق التنمية باستغلال الثروات الكامنة فيها والقضاء على الأمراض وفض المنازعات الداخلية فيما بينها، وذلك عن طريق اتخاذ الخطوات الجادة نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعبر عن طموحات وآمال الشعوب الأفريقية.

إن نجاح الخطط التنموية الأفريقية ومواجهة تحديات العولمة واقتناص فرصها، يتطلبان توفير شروط كثيرة، تأتى في مقدمتها توفير مؤسسات ديمقراطية تمكن المواطنين الأفارقة من المشاركة في صياغة مستقبل وطنهم والمفاضلة، بحرية ووعى واستقلاله، بين الخيارات التنموية المتاحة وطرق ووسائل بلوغها، وبالتالي إجراء مفاضلة صحيحة بين الأعباء والمرد ودية المتوقعة لكل هذه الخيارات.

مما يتطلب ضرورة الانطلاق من: رفع مستوى الأداء الاقتصادي، أي رفع مستوى الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج القومي، ضمن نمط قطاعي متوازن قدر الإمكان، وإتاحة المزيد من السلع والخدمات التي تلبى الحاجات الأساسية للشعوب الأفريقية، مع توفير فرص العمالة المنتجة ومحاولة خفض البطالة، المكشوفة والمقنعة، وتعبئة المزيد من القدرة الشرائية في يد العدد الأكبر من المواطنين، إضافة إلى إصلاح نمط توزيع الدخل داخل الأقطار الأفريقية، وتقليص الفجوة التنموية بين الأقطار الأفريقية، جنبا إلى جنب مع تطوير قدرة البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، بحيث تستطيع إن توفر للاقتصاد الأفكار والمعارف والمواقف والمؤسسات الضرورية للتحرك الاقتصادي بكفاءة، بحيث يكون نموه وتحسن أدائه متواصلا، وأخيرا بمواكبه كل ذلك، تحقيق مشاركة شعبية واسعة، واتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتصلة باستراتيجيات وسياسات التنمية.

أن إنهاء تهميش وتمزق وتفكك أفريقيا، على كل المستويات، لن يكون إلا باندماج الدول الصغيرة في وحدات اقتصادية أكبر وأكثر قوة وأشد حيوية للنمو والبناء. ولا شك في أن مستقبل القارة الأفريقية مرتبط بخروجها من المأزق الاقتصادي الذي تواجهه، إذ أن عبور القارة من عنق الزجاجة سيضعها في موقع أفضل اقتصاديا واجتماعيا وبالتالي سياسيا وثقافيا.

إن أفريقيـا لا تحتـاج إلى قواعـد عسـكرية، إنمـا إلى تنميـة حقيقـة، بشريـة واقتصـادية واجتماعية وثقافية. تحتاج إلى أموال لاستثمارها بوعي ومعرفة في ما يفيد الإنسـان الأفريقـي، تحتاج إلى أدوية لمكافحة الأمراض المختلفة بها وأخيرا تحتاج إلى تعليم ينقلها مـن البـؤس إلى الانطلاق الأمام.

مبادرة النيباد:

بذلت القارة الأفريقية جهودا كبـيرة، في بدايـة الألفيـة الجديـدة، لتجـاوز إخفاقـات عقـد الثمانينيات (1980 - 1990) وذلك من خلال الخطـط الطموحـة لعـدد مـن القـادة الأفارقـة، لتحقيق التنمية المستدامة للقارة من خلال خطط شاملة على المستوى القـاري، تعنـى بعـدد من المجالات التنموية ذات الأولوية، وتحظى بثقـة المجتمـع الـدولي والشركـاء المـانحين، مـن خلال التزامات محـددة مـن الأفارقـة أنفسـهم بتحقيـق الشروط اللازمـة للتنميـة المسـتدامة (الحكم الرشيد والسلم والأمن)، وترتيب أولويات القطاعات التنموية، وحشد الموارد الداخلية والخارجية المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف[1].

تمثلت هذه الجهود في إقرار ميثاق منظمة الاتحاد الأفريقي كوريث قوى لمنظمة الوحـدة الأفريقية بأهداف أوسع لتحقيق التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعـي بـين دول القـارة، وإقـرار المنظمـة الأفريقيـة لمبـادرة النيبـاد في يوليـو 2001 كإسـتراتيجية متكاملـة اقتصـاديا واجتماعيا وبرنامج للعمل لتحديد أولويات أفريقيا التنموية.

وتعد مبادرة النيباد هي "رؤيـة أفريقيـة" متكاملـة لإسـتراتيجية شـاملة لتحقيـق التنميـة الاقتصادية والاجتماعية بالقارة، صاغها وتبناها رؤساء الدول الخمس: مصر والجزائر ونيجيريـا وجنوب أفريقيا والسنغال، واعتمدتها قمة منظمة الوحدة الأفريقية بلوساكا في يوليـو 2001، لتصبح بذلك "برنامج الاتحاد الأفريقي" لتحقيق التنمية الشاملة بالقارة.

تهدف المبادرة إلى التعامـل مـع مشـكلات القـارة المختلفـة، وإيجـاد الحلـول الملائمـة لهـا للقضاء على الفقر، وتحقيق حياة أفضل للمواطن الأفريقي، من خـلال التأكيـد عـلى "الملكيـة

(1) WWW.NEPAD.COM.

الأفريقية" للنيباد، ومسئولية الحكومات والشعوب الأفريقية – في المقام الأول – عن تحقيق أهدافها، من خلال "مشاركة" جادة وفاعلة بين الدول الأفريقية بعضها البعض، والسعي في نفس الوقت لإقامة "مشاركة بناءة" مع الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية، تقوم على أساس من "المسئولية المشتركة"، والمحاسبة المتبادلة.

تطرح المبادرة برامج عمل محددة لمجموعة من الأولويات والقطاعات، التي تشكل في مجموعها مجالات عمل النيباد لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وتتمثل في: دعم الأمن والسلام في القارة - تحقيق الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد وتعميق مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان – زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي – تعظيم حجم التجارة الأفريقية البينية، ونفاذ الصادرات الأفريقية للأسواق العالمية – تحسين البيئة – تطوير التعليم والبحث العلمي – تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات – الصحة ومكافحة الأمراض المتوطنة وخاصة الإيدز والملاريا – التنمية البشرية وبناء القدرات الأفريقية – مع العمل في هذا السياق على توفير الموارد اللازمة لتطوير المشروعات والبرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

مع إقرار قمة منظمة الوحدة الأفريقية بلوساكا لمبادرة النيباد في يوليو 2001، فوضت القمة رؤساء الدول الخمس المؤسسة للمبادرة (مصر – الجزائر – نيجيريا – السنغال – جنوب أفريقيا) بالسعي من أجل حشد التأييد الدولي لها، ومساندة مجموعة الدول الصناعية الثمانية بشكل خاص[1].

في إطار هذا التفويض، توجه رؤساء كل من الجزائر وجنوب أفريقيا ونيجيريا والسنغال إلى جنوه، للالتقاء مع زعماء دول المجموعة، على هامش قمتهم التي عقدت حينذاك برئاسة إيطاليا في 22 يوليو 2001، لإطلاعهم على مضمون المبادرة وأهدافها، وكسب تأييدهم لها. كما أكدت مصر من خلال رسالة بعث بها الرئيس آنذاك لرئيس الوزراء الإيطالي – ومن خلاله إلى باقي زعماء المجموعة – على أهمية المبادرة لتحقيق التنمية الشاملة في القارة، داعية دول المجموعة لتقديم كل دعم ممكن لوضعها موضع التنفيذ.

---

(1) المرجع السابق.

أبدى زعماء المجموعة اهتماما واضحا بالمبادرة، واتخـذوا قـرارا بتعيـين ممثلـين شخصـيين لهم، للتحاور مع الممثلين الشخصـيين لرؤسـاء الـدول الخمـس المؤسسـة للمبـادرة، مـن أجـل وضع" خطة عمل "للتعاون المشترك لتنفيذ أهداف وبرامج النيباد، حيث عقد الجانبان – على مدى عام كامل – عدة اجتماعات، انتهت بصياغة ما سمي بـ "خطة عمل أفريقيـا Outline of Africa Action Plan"، واعتمادها.

حظيت النيباد منـذ انطلاقهـا بـاحترام واهـتمام الـدول المانحـة، ولـذا حرصـت قمـة دول مجموعة إلG8 على دعوة القادة الأفارقة المؤسسين للنيباد لحوار مؤسـسي اعتبـارا مـن قمـة جنوا (عام 2001)، وقدمت دول المجموعة من خلاله عددا من التعهدات، وخاصة خلال قمم كاناناسكس (2002) وجلين إيجلز (2005) ولاكويلا (2009)، انتهاء بقمـة ومسـكوكا (2010)، وذلك من أجل مشاركة القارة الأفريقية جهودها لتطبيق مشروعات النيباد وتحقيـق أهـداف الألفية التنموية.

الأجهزة الرئيسية للنيباد، واللجان المرتبطة بها[1]:

- "الرؤساء الـدول والحكومـات لجنـة التنفيذيـة" Heads of State and Government orientatio Committee"، هـي المحفـل "السـياسي" المفـوض مـن جانـب "مـؤتمر الاتحـاد الأفريقي" بمتابعة تنفيذ أهداف المبادرة، وتضم رؤساء الـدول الخمـس أصـحاب المبـادرة، إلى جانب رؤساء 20 دولة أخرى يمثلون في مجموعهم مناطق القـارة الجغرافيـة الخمـس، بواقـع أربع دول عن كل منطقة. وتختـص اللجنـة بـالترويج للمبـادرة، وكسـب التأييـد الـدولي لهـا، وتحديد السياسات والأولويات الخاصة ببرنامج عملها ومتابعة تنفيذها، وتقدم تقارير دوريـة عن أعمالها لقمة الاتحاد الأفريقي.

- لجنة التسيير أو التوجيه Steering Committee، وتتشكل من ممـثلي رؤسـاء الـدول أعضـاء لجنة التنفيذ، وتتولى إعداد الخطط التفصيلية لبرنامج العمـل والتحـرك لتنفيـذ المبـادرة، فضـلاً عـن دورها في إدارة الحوار مع شركاء التنمية – على مستوى الممثلين الشخصيين – لكسب التأييد والدعم من جانب مجموعة الثمانية والدول المتقدمة للجهود الأفريقية لتحقيق التنمية في القارة.

---

(1) WWW.NEPAD.COM

- للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء African Peer Review Forum، ويتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بالآلية، وقد انضمت مصر للآلية في مارس 2004.

- وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد NEPAD Planning and Coordinating Agency NPCA: مقرها ببريتوريا، وتعمل كجهاز فني لمساعدة لجنتي التنفيذ والتسيير في أداء مهامها، بالإضافة إلى مراقبة ومتابعة تنفيذ برامج ومشروعات النيباد والنتائج المتحققة على ارض الواقع، وقد تم دمج وكالة النيباد ضمن منظومة وهياكل الاتحاد الأفريقي، تنفيذاً لقراري قمة الاتحاد الأفريقي في 2003 ويناير 2010، بما يدعم آليات التعاون بينها وبين مفوضية الاتحاد الأفريقي، ولمصر ممثل فيها يتولى متابعة قطاعي الزراعة والنفاذ للسواق، اللذين تختص مصر بتنسيق ملفيهما.

جدير بالذكر انه ومنذ إقرار النيباد، نجحت أفريقيا بفضل الإصلاحات التي تم تنفيذها في تحقيق تقدما جيدا في مجالات تحسين السياسات الاقتصادية والسياسة، والحوكمة، والسلم والأمن، وإدارة الماليات العامة، وتعزيز دور المرأة، وطورت سياساتها الهادفة في العديد من القطاعات المهمة مثل الأمن الغذائي والبنية الأساسية والصحة والتعليم والتجارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحفاظ على البيئة والعلوم والتكنولوجيا، كما نجحت بصورة كبيرة في تقليل عدد النزاعات المسلحة، وحافظت منذ عام 2000 على معدلات نمو تتراوح ما بين 3:5%.

إلا إن القارة تحتاج لبذل المزيد من الجهد في سبيل توفير الوظائف والحفاظ على التحسن في سياسات الخدمة العامة، وتدعيم التجارة البينية والإقليمية، والبنية الأساسية، والوفاء بأهداف الألفية خاصة الصحة، وحشد الموارد المحلية، وزيادة القيمة المضافة للمواد الخام، ومكافحة الفساد، والاستخدام الأمثل للطاقات البشرية والمؤسسية، إلا أنها بحاجة لوفاء شركاء التنمية بالتزاماتهم وتقديم المزيد من المساعدات المالية لمساعدة القارة على مواجهة ظواهر مثل تغير المناخ، وبطالة الشباب، وارتفاع أسعار الغذاء عالميا، والأزمات المالية والطاقة وغيرها من المشكلات الخارجية.

أهداف النيباد:

تنقسم أهداف النيباد بين أهـداف طويلـة الأمـد وأهـداف أخـري قصـيرة الأمـد. وتتمثـل الأهداف المحددة بإطار زمني فإنها تشمل[1]:

1- تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7% سنوياً علي الأقل لمدة 15 سنة قادمة.

2- ضمان تحقيق القارة "لأهداف التنمية العالمية" المتفق عليها مـن قبـل الأمـم المتحـدة، والمتعلقة بتخفيف الفقر، والتعليم والصحة والبيئة وغيرها، ومن ذلك:

- خفض نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع إلي النصف خلال الفترة مـن 1990 – 2015.

- إلحاق جميع الأطفال في سن الدراسة بالتعليم الابتدائي مع حلول عام 2015.

- تحقيق تقدم ملموس صوب المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خـلال القضـاء عـلي كل مظاهر التمييز بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي وذلك بحلول عام 2005

- تقليل معدلات الوفيات بين الأطفال إلي ثلثي النسـبة الحاليـة وذلـك خـلال الفـترة مـن 1990 – 2015.

أما شروط التنمية المستدامة – وهي الشروط الأساسية التي يتوقف عليها نجاح النيباد في تحقيق أهدافها – فقد طرحتها الوثيقة في شكل عدد من المبادرات التي يلتزم القادة الأفارقـة فرادي ومجتمعين بالعمل علي تنفيذها وهي:

- مبادرة السلام والأمن.

- مبادرة الديمقراطية والحكم السياسي الرشيد.

---

(1) http://www.sis.gov.eg

وفيما يتعلق بالأولويات القطاعية قدمت النيباد برامج للعمل في مختلف القطاعات ذات الأولوية، وتغطي البرامج المجالات الآتية:

1- البنية الأساسية: وبصفة خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة، والنقل والمياه والصرف الصحي.

2- تنمية الموارد البشرية: وتشمل تخفيف الفقر، والتعليم والصحة وتحويل اتجاه هجرة العقول الأفريقية.

3- الزراعة

4- مبادرة البيئة

5- الثقافة

6- العلم والتكنولوجيا

وفي كل من هذه المجالات، حددت النيباد الأهداف الرئيسية المطلوب تحقيقها وعدداً من الإجراءات والسياسات المقترح اتخاذها لتحقيق تلك الأهداف.

إجراءات تنفيذ أهداف النيباد[1]:

العمل بمساعدة الوكالات المتخصصة في القطاعات على وضع أطر للسياسة وأطر تشريعية لتشجيع المنافسة، واستحداث أطر تنظيمية جديدة. زيادة الاستثمارات في البني التحتية، خاصة أعمال التجديد وتحتسين عمليات صيانة الأنظمة التي ستدعم البنية التحتية في الدول الأفريقية، مع تعزيز المشاركة الاجتماعية في إقامة وصيانة البنية التحتية. الشروع في تنمية مؤسسات وشبكات التدريب التي يمكن أن تطور وتخرج فنين ومهندسين ذوى مهارات عالية في جميع قطاعات البني التحتية.

---

(1) مجلة أفريقيا قارتنا- العدد الرابع – ابريل 2010.

العمل مع بنك التنمية الأفريقي ومؤسسات تمويل التنمية الأخرى في القارة لتعبئة التمويل المستمر وخاصة عن طريق العمليات متعددة الأطراف والمؤسسات والحكومات المانحة بهدف الحصول على منح وتمويلات امتيازيه لتخفيف المخاطر متوسطة المدى. وتعزيز الشراكة بني القطاع العام والقطاع الخاص كوسيلة واعده اجتذاب المستثمرين وتركيز التمويل العام على الاحتياجات الماسة للفقراء.

الاتصال والتغيير الاجتماعي:

الاتصال هو عملية نقل الرسائل من مصدرها إلى مستقبل واحد أو مستقبلين كثيرين. وتعد العملية مظهرا حيويا من مظاهر التغيير الاجتماعي فهي حقا المفتاح الذي يفتح الباب للتغيير، وهى تكمن في كلا نوعى التغيير ولقنوات وسائل الإعلام تأثير كبير في خلق المعرفة حول الأفكار المستحدثة، بينما نجد أن تأثير الاتصال المباشر تفوق تأثير وسائل الإعلام في تغيير الاتجاهات نحو فكرة مستحدثة[1].

ولذلك فإن الاتصال يعد جزءا أساسيا للتغير الاجتماعي، وربما يركز كل تحليل للتغيير الاجتماعي في النهاية على عمليات الاتصال.

وقد حدد شرام من قبل عددا من الوظائف الأساسية للاتصال والتي يمكن اعتبارها إسهاما إيجابيا للمجتمع. فهو يقول أن الاتصال يخلق شعورا بالانتماء إلى الوطن. وهذا الشعور كفيل بتحويل الاهتمام من المجال المحلى إلى الشئون والاهتمامات القومية. ومن مهام الاتصال نشر وتوضيح التخطيط القومي وتعليم المهارات اللازمة التي تساعد على إدخال طرق جديدة للمعيشة. كما يجب استخدام الاتصال لنشر عملية محو الأمية والتخصص

---

(1) S.A. Rahim, Diffusion and Adoption of Agriculture Practice: A Study of Patterns of Communication, Diffusion and Adoption of Imporoved Agriculture Practice in a village in East Pakistan, Co milla, Pakistan Academy of village Development, 1961, p.48.

الفني. وبهذا يقوم الاتصال بإعداد الناس للقيام بدورهم الجديد، ويحفزهم على أن يبذلوا مجهدات أكبر أن يقدموا مزيدا من التضحيات[1].

ومن ثم فإن الاتصال يؤدى إلى توسيع أفق الجماهير من الصعيد المحلى إلى القومي ثم إلى الصعيد الدولي.

ويؤيد ديوب الرأي القائل بأن الاتصال أصبح معترف بيه كعامل رئيسي في عملية التغيير الموجه. ولكنه يعتقد أيضا أنه في أثناء عملية التنمية لا يكون الاتصال سوى أحد عوامل عديدة. إذ لا يمكن بالاتصال وحده تحقيق أية تنمية اقتصادية أو تغيير فني، بل يجب أن يكون ذلك الاتصال مدعما بالخدمات والإمدادات. ومع ذلك فإن الاعتراف بإمكانيات الاتصال في برامج بناء الأمة يتزايد يوما بعد يوم[2].

ويقول شرام إن استعمالنا لكلمة ثورة عند الحديث عن التفاعل الاجتماعي مع الاتصال الجماهيري لم تكن من محض الصدفة. ومنذ وجود وسائل الإعلام وهى تشارك في كل تغيير اجتماعي ذي أهمية، مثل الثورات الفكرية والسياسية والصناعية، والثورات التي تحدث في الذوق والتطلعات والقيم[3].

دور وسائل الإعلام في تنمية المجتمع:

تلعب وسائل الإعلام دورا كبيرا في جذب انتباه الجمهور وفى توجيه اهتمامه لقضايا معينة، وفى تحديد الموضوعات التي تشغل الرأي العام، وفى الواقع أن أي مشكلة أو قضية لا تتعرض لها وسائل الإعلام لا يمكن أن نجد طريقها إلى الانتشار السريع بين الجمهور، فمما يميز وسائل الإعلام عن غيرها من وسائل الاتصال البدائية هو سرعة الانتشار وقدرتها الكبيرة على إثارة الاهتمام لدى الجمهور، ويمكن القول أن ما تنشره أو تذيعه

---

(1) Wilbur Schramm, << Mass Communication, in George Miller, (ed) Psychology and Communication, Princeton, New Jersey: Voice of America Forum Series, 1974, pp. 247 – 258.

(2) C. Dube , A Note on Communication in Political Development in Lerner and Schramm, 1972, op. cit, pp. 92 – 97.

(3) Wilbur Schramm, 1974 pp. 16 – 17

وسائل الإعلام يصبح معروفا للجمهور في بعض القضايا، وما لا تنشره أو مالا تذيعه وسائل الإعلام لا يعرف الجمهور عنه شيئا ومن هنا تتضح أهمية وخطورة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في هذا الصدد. خاصة مع الانتشار لوسائل الإعلام الحديثة من انترنت وشبكات التواصل الاجتماعي التي من شأنها سرعة نقل المعلومات والأخبار إلي الجمهور وبالتالي المساهمة في تكوين اتجاهاته نحو القضايا المختلفة داخل الدولة.

وقد أجريت البحوث والدراسات حول نموذج من نماذج عملية جذب الانتباه وإثارة الاهتمام لدى الجمهور التي يمكن لوسائل الإعلام القيام بها داخل المجتمع بالتطبيق علي قضايا البيئة مع تحديد مجموعة من المراحل والتي يمكن إدماجها في خمس مراحل رئيسية وهى[1]:

1- مرحلة ما قبل المشكلة (الأزمة).

2- مرحلة اكتشاف المشكله والتحمس الكبير.

3- مرحلة إدراك تكلفة حل المشكلة.

4- النقص التدريجي لدرجة الاهتمام العام.

5- مرحلة ما بعد المشكلة.

1- مرحلة ما قبل اكتشاف المشكلة:

تتواجد هذه المرحلة عندما تظهر مشكلة اجتماعية تشغل الجمهور، ولكنها في نفس الوقت لا تستحوذ على اهتمام الجمهور، وفى نفس الوقت فإن بعض فئات الجمهور أو المتخصصين يصبحون على علم بوجود المشكلة.

وفى هذه المرحلة فان دور وسائل الإعلام ينحصر في توجيه أو لفت نظر الجمهور إلى مثل هذه الحوادث وغالبا ما يتم ذلك من خلال نشر وإذاعة أخبار عنها.

---

(1) سامى طايع, الإعلام والبيئة في أفريقيا: تحديات المستقبل, القاهرة 19-23 أكتوبر 1992 ودور الإعلام في نشر الوعي البيئي, المجلس الأفريقي لتعليم الإعلام, كلية الإعلام, جامعة القاهرة, 1992.

2- مرحلة اكتشاف المشكلة وظهور التحمس:

نتيجة لتكرار تعرض الجمهور للأحداث الخاصة بمشكلة ما، فإن الجمهور يصبح فجأة على علم بخطورة المشكلة، ويصاحب هذه المعرفة والإدراك لخطورة المشكلة تحمس كبير يتعلق بمدى قدرة المجتمع على حل هذه المشكلة، أو عمل شئ فعال في سبيل ذلك خلا فترة قصيرة من الزمن. يعتقد الباحثون في هذا الصدد أن كل مشكلة يمكن إيجاد حل لها وذلك دون الإخلال بنظام وهيكل المجتمع، ويتم التوصل لهذا الحل بعد تخصيص وقت لها.

3- إدراك تكلفة حل المشكلة:

وفى هذه المرحلة يكون هناك نوع من الإدراك لأبعاد وحقيقة المشكلة، ويكون المهتمون على دراية من أن حل المشكلة أو التخلص التدريجي منها سوف يتكلف، وفى هذا الصدد يدرك الجمهور أن حل المشكلة لن يتكلف فقط أموالا كثيرة، ولكن أيضا تضحيات من جانب جماعات كثيرة في المجتمع، ويدرك الجمهور أيضا في هذه المرحلة أن جزءا من المشكلة كان نتيجة أوضاع معينة أدت إلى مزايا وفوائد للبعض على حساب الكل، وبالتالي فان السمة الأساسية لهذه المرحلة هو إدراك وجود نوع من الارتباط بين المشكلة وحلها.

4- التناقص التدريجي لدرجة الاهتمام العام:

في المرحلة السابقة التي تتعلق بإدراك تكلفة حل المشكلة تتحول تلقائيا إلى المرحلة الرابعة مرحلة التناقص التدريجي في درجة الاهتمام العام بالمشكلة- فبينما يدرك الكثير صعوبة وتكلفة إيجاد حل للمشكلة ففي نفس الوقت يكون هناك واحد من ثلاثة ردود أفعال.

أ- يشعر بعض الأفراد بالإحباط وعدم الرغبة في الاهتمام بالمشكلة.

ب- يشعر الآخرون بأنهم مهددون بمجرد التفكير في المشكلة، لذلك يتجنبون هذه الأفكار.

ت- يمل البعض الآخر من المشكلة ومن التفكير فيها.

وما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن معظم الناس يتكون لديهم نوع من التداخل بين كل هذه المشاعر، ونتيجة لذلك فان الرغبة العامة لاستمرار الاهتمام بالمشكلة

تتناقص تدريجيا، وفى هذه الحالة فان نوعا آخر من المشاكل يدخل المرحلة الثانية من الاهتمام ويستحوذ على اهتمام الجمهور.

5- مرحلة ما بعد المشكلة:

في هذه المرحلة الأخيرة من نموذج الاهتمام العام فان المشاكل أو القضايا التي اختفت من اهتمام الجمهور تتحول إلى دائرة الاهتمام الأقل، ولكن في هذه المرحلة فان الاهتمام بالمشكلة. يختلف إلى حد كبير عما كان الحال في مرحلة ما قبل المشكلة.

وهنا أتسم موقف بعض حكومات الدول النامية من الإعلام بالسيطرة سواء كانت هذه الوسائل ملكاً للدولة أو الأفراد وذلك ليس بهدف إحداث تغيير في المجتمع أو تنمية موارده وتطويره، ولكن بهدف إبقاء الوضع على ما هو عليه وهذا يفسر لنا انعدام دور الإعلام في مجال التخطيط للتنمية وتحديد وظائف وسائل الإعلام تحديداً يكاد يخنق الرسالة الإعلامية. وهنا نجد اختلافا جوهرياً بين الوضع في الدول النامية بمختلف اتجاهاتها، والوضع في الدول المتقدمة، فرغم سيطرة الدول النامية على وسائل الإعلام إلا أنها تحدد وظيفة الإعلام تحديداً ايجابياً وتخضعه للتخطيط وتوجيهه لتنمية المجتمع بحيث يصير وفي خطة محددة و متكاملة مع سياسة الدولة[1].

ولأنه من الضروري أن تقوم التنمية على أساس مشاركة الأفراد في تحديد وتحقيق أهداف الخطة وتعاونهم على تحقيق هذه الأهداف، فان الأمر يتطلب أن يكون هؤلاء الأفراد على اتصال دائم بما يجري حولهم وما يقع في عالمهم من أحداث وأن يكونوا على قدر من الوعي بإمكانات تطوير المجتمع وتنميته ورفع مستوى المعيشة فيه عن طريق الاستفادة من مبتكرات العلم الحديث والتكنولوجيا وبرامج التصنيع، ذلك أن توعية أبناء البيئة وأعلامهم تمثل أكبر خطوة من جهود المسئولين عن التنمية، كما أنها تشكل هدفاً رئيسياً من أهداف أجهزة الإعلام الجماهيري مثل الصحف اليومية والإذاعة بالراديو التلفزيون والمطبوعات ومختلف وسائل الاتصال والإعلام[2].

ولا يكفي من عملية التنمية أرشاد أفراد المجتمع إلى إدراك الحاجة إلى التغيير أو اتخاذ القرار بقبول هذا التغيير فحسب، بل من الضروري إتاحة إمكانيات التغيير عن طريق

---

(1) صلاح الدين عبد الحميد محمد- مرجع سابق- ص 112-113.

(2) المرجع السابق- ص 115.

التعليم والتدريب والتثقيف. وهنا تلعب وسائل الإعلام دوراً فعالاً حيث برهنت على قدرتها في تدعيم البرامج التعليمية وآثارها، كما نجحت - أيضاً - إلى حد ما في المساعدة تعليم الكبار و محو الأمية و في التدريب في مجال الصناعة و الخدمات الفنية، ولعل دور وسائل الإعلام في هذا الصدد تتزايد أهميته في الدول النامية، إلا أنه ينبغي ألا نبالغ في تصور هذا الدور، فوسائل الإعلام لا تغني عن المدرس أو المدرب تماماً وأنما بالتعاون معها نحصل على أفضل النتائج، ولعل أهم ما يمكن أن تسهم بيه وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو خلق النظرة العلمية وتنمية الاتجاه العلمي[1].

نلخص من هذا إلى أن الوسائل الإعلام تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإن كانت شدة إسهامها تختلف من مرحلة إلى أخرى، ففي الأولى يكون دورها فعالاً في إثارة الاهتمام بالتنمية ومتطلباتها وخلق الوعي بضرورتها وإثارة طموح الأفراد، وتوضيح دورهم في التنمية بالاضافة إلى ذلك فهي تقوم بدور فعال في تثبيت الاتجاهات والقيم والعادات التي تساند التنمية وتنفيذ خططها وبرامجها.أما التغيير الاتجاهات واتخاذ القرار بتغيير أنماط السلوك والفعل فتعجز بمفردها عن تحقيقه، وأن كانت تقوم بدور فعال في ذلك كمساندة الاتصال الشخصي الذي يقوم بيه قادة الرأي Leaders Opinion وتقوم بدور أكثر فعالية في إثارة إمكانات التنمية الاجتماعية والاقتصادية كمحو الأمية والتعليم والتثقيف والتدريب واكتساب المهارات، وتحقق نتائج باهرة متى استخدمت كأسلوب مساعد من أساليب التعليم والتدريب، ومعنى ذلك أن وسائل الإعلام تخدم التنمية باعتبارها من أدوات التغيير الاجتماعي في مجال تغيير الاتجاه والفعل. وتكون أكثر نجاحاً في تهيئة الرأي العام لتقبل هذا التغيير واستمراره. أن وسائل الإعلام تضع في أيدينا قوة عظيمة لنحقق ما نريد لمجتمعنا.

وهنا تأتي وسائل الإعلام الجماهيرية الحديثة حيث تساعد الفرد في التفكير وترشد، إلى الاتجاه الأفضل وهنا يخرج دور وسائل الإعلام الجماهيري عن كونه دوراً إرشاديا، على أن الشيء المهم هنا أن الوسائل الإعلام - كما يشير شرام تختصر الوقت الذي يستغرقه الفرد في التفكير بالتقبل أو الرفض إلى النصف لأن وسائل الإعلام التي هي عبارة عن خليط من الآلات والجماد و الأحاسيس توفر على الفرد في المجتمع وقتاً يساوي الوقت الذي يقضيه في المدرسة، ويمكن بلورة ذلك في أن الوسائل الإعلام تقوم بعملين هامين أولهما أنها تساعد الفرد في

(1) المرجع السابق- ص 141- 142.

اختيار أفضل الاتجاهات أو الأوضاع عندما يكون في مرحلة انعدام الوزن خلال صراعه عند الاختيار بين الجديد و التقليدي، وثانيهما اختصار الوقت الذي يستغرق الفرد في التفكير وفي تنفيذ هذه الأفكار الجديدة عندما يقرر قبولها أو تبنيهما[1].

نماذج من التجارب الإعلامية في الدول الأفريقية:

1- جنوب أفريقيا

لعبت وسائل الإعلام دورا بارزا في إحداث المصالحة الوطنية التي حققت النهضة في الدولة. من خلال تحقيق العدالة الانتقالية وتحويل الدولة إلى دولة ديمقراطية لنشر السلام. وذلك من خلال العمل علي نشر الأفكار التي تدعو إلي السلام والأمن ونبذ الدعوة إلي الكراهية والعنف مما ساعد علي تطبيق الديمقراطية داخل الدولة[2].

2- مصر

كان لوسائل الاتصال دورا بارزا في قضية تطعيم الأطفال في مصر حيث عمدت إلى توجيه رسائلها سواء أكانت بشكل مباشر أو غير مباشر حول أخطار أمراض الأطفال. وقد كان لليونسف الفضل في توجيه هذه الرسائل عبر وسائل الإعلام المختلفة وقد ساعدت وسائل الإعلام بشكل كبير في تنمية الاتجاهات الايجابية نحو تطعيم الأطفال بنسبة لا تقل عن 85.7% نحو هذه القضية. خاصة وأن الدراسات قد أجمعت على إن عامل التعليم يعتبر المتغير الرئيسي في مستوى التعرض لوسائل الإعلام وبالتالي التأثير في المدركات الخاصة بالفرد وفى معارفه وزيادة وعيه لما يدور حوله من مشكلات.

---

(1)W. Schramm. Op. cit. p 167.

(2)http://www.ndc.ye

دور الإعلام في القضايا التي يعانى منها المجتمع الأفريقي:

ومن بين القضايا التي ينبغي تسليط الضوء عليها، والتي تدخل في إطار القضايا التنموية التي تواجهها القارة الأفريقية هي:

1- قضية الفقر:

أولا: الفقر: مفهومه وتعريفاته وأبعاده

يمكن القول بأن الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، ونجد في تحليل للنصوص الأولى "القرآن" تعريف "للفقراء" ثم المفرد "الفقر" ثم اسم الفعل «الفقر» فمن حيث الشكل اللغوي يشير الفقر إلى مجموعة من الناس فى طبقة اجتماعية هم الفقراء وليس جوهرا والطبقات الاجتماعية متغيرة متحركة لا تبقى على حال ثابت وهم معرفون بالألف ولام التعريف وليسوا مجهولين جمعا فاعلاً ومفعولاً ومجروراً أي أنهم فاعلون ومفعولين ومستقبلون لأفعال أخرى[1].

ثانيا: ظاهرة الفقر في أفريقيا

تعانى أفريقيا جنوب الصحراء من ظروف معيشية متدنية؛ حيث يعاني ثلث تعداد سكانها من الجوع، ويموت نحو سدس عدد أطفالها قبل سن الخامسة، برغم استمرار الزيادة السكانية في الكثير من دولها. وما زال الركود الاقتصادي، وانخفاض مستويات المعيشة سائداً في أغلب مناطقها. وهو الوضع نفسه الذي كان سائداً منذ عقد سابق من الزمان؛ مما يعني إخفاق كل المحاولات التي بذلتها دول القارة، والمؤسسات المالية الدولية لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وإنجاح تجارب التنمية، وتحسين مستويات معيشة أبناء القارة[2].

---

(1) عزو محمد عبد القادر ناجي- الفقر في أفريقيا: أبعاده والإستراتيجيات الموضوعة لاختزاله (السودان نموذجا)- الحوار المتمدن - العدد: 2186 - 9/2/2008.

(2) عزو محمد عبد القادر ناجي- مرجع سابق.

وعلى مدى عقدين كاملين بُذلت العديد من المحاولات لاختزال الفقر في أفريقيا، إلا أنها أخفقت جميعاً في تحقيق أهدافها. واستمرت هوة الفقر التي تفصل بين القارة الأفريقية وباقي دول العالم في الاتساع. حيث تنقسم الدول الأفريقية ما بين دول منخفضة الدخل: (وهي الأغلبية؛ حيث يبلغ عددها 40 دولة أفريقية)، وتبلغ حصة الفرد فيها 745 دولاراً أو أقل سنوياً من إجمالي الدخل القومي، وفقاً لإحصاء عام 2001، ودول متوسطة الدخل (ويبلغ عددها 14دولة)[1]، وتتراوح فيها حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي ما بين 746 إلى 9205 دولارات في عام 2001[2].

اسم الدولة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	العام
الرأس الأخضر	N/A	2000
Zimbabwe	34.9	2004
Zambia	68	1993
Uganda	37.7	2001 est.
Tunisia	7.6	2005 est.
Togo	32.3	1989 est.
The Gambia	57.6	N/A
Tanzania	35.7	2002 est.
Swaziland	N/A	2006
Sudan	N/A	2004 est.
South Africa	N/A	2000 est.
Sierra Leone	70.2	2004
Senegal	33.4	2001 est.
Rwanda	60.3	2001 est.
Nigeria	34.1	2007 est.
Niger	63	1993 est.
Mozambique	69.4	2001 est.

(1) هالة جمال ثابت- مرجع سابق.

(2) تقرير التنمية البشرية للعام 2003 م، «أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية»، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003م، ص 378.

Morocco	19	2007 est.
Mali	63.8	2005 est.
Malawi	65.3	2004
Madagascar	71.3	2004 est.
Libya	N/A	2005 est.
Kenya	52	2000 est.
Jamaica	18.7	2003 est.
GuineaBissau	N/A	N/A
Guinea	40	2006 est.
Ghana	39.5	2007 est.
Ethiopia	44.2	FY05/06est.
Eritrea	53	2004 est.
Egypt	16.7	2005 est.
Côte d'Ivoire	N/A	2006 est.
Chad	64	2001 est.
Cameroon	40.2	2000 est.
Burundi	36.4	2002 est.
Burkina Faso	46.4	2003
Benin	29	2007 est.
Angola	N/A	2003 est.
Algeria	22.6	2005 est.

ويوضح الجدول السابق نسب معدلات الفقر في دول القارة الأفريقية[1].

وتبـدو خطـورة هـذا الوضـع إذا عرفنـا أن التقـديرات المعتدلـة تطلـب أن تحقـق الاقتصاديات الأفريقية معدلات نمو لا تقل عن 7% للحد مـن الفقـر بصـورة كبيـرة. وفي ظل ظروف أفريقيا الاقتصادية الحالية يعتبر هـذا تحـدياً كبـيراً في ضـوء أهـداف الألفيـة الجديدة، وتتلخص في: اختزال الفقـر والجـوع، وتحقيـق تعلـيم ابتـدائي عـالمي، وتطـوير

(1)http://ar.wikipedia.org

المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتخفيض نسبة الوفيات بين الأطفال، وتحسين الصحة الإنجابية، ومحاربة الإيدز، والملاريا، وغيرها من الأمراض، ودعم البيئة المستدامة، وتطوير شراكة عالمية للتنمية[1].

على الرغم من النجاح النسبي الذي حققته القارة الأفريقية في رفع مستوى معيشة الأفراد، إلا أن حصة أفريقيا ممن يعيشون تحت خط الفقر؛ (أي من يحصلون على أقل من دولار أمريكي يومياً) ما زالت هي الأكبر؛ حيث يقدر عدد هؤلاء بحوالي 522 مليوناً في جنوب آسيا في عام 1998م، بالمقارنة بما يقرب من 291 مليوناً في أفريقيا جنوب الصحراء، و278 مليوناً في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي. وعلى الرغم من الجهود المضنية التي بذلتها دول القارة لخفض نسبة هؤلاء، إلا أن النجاح كان نسبي؛ حيث تمكنت القارة من خفض نسبة من يعيشون تحت خط الفقر بواقع 1.4% فقط في الفترة من 1990، وحتى 1998، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالنجاح الذي حققته القارة الآسيوية؛ حيث انخفضت النسبة بواقع 4% في منطقة جنوب آسيا، و12.3% في منطقة شرق آسيا. وهو ما يعني أن نسبة من يحصلون على أقل من دولار أمريكي يومياً قد زادت من 19% في عام 1990م إلى 24% في عام 1998[2].

وعلى الرغم من ارتفاع إنتاج الغذاء في الفترة من عام 1980إلى عام 1995 في مناطق الدول النامية بنسبة 27% في آسيا، و12% في أمريكا اللاتينية؛ فقد انخفض في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 8%. ورغم انخفاض انتشار الجوع في آسيا إلا أن ثلث سكان أفريقيا ما زالوا يعيشون في ظل الجوع الشديد، والنسبة في ازدياد مستمر. وما زالت القارة الأفريقية تعاني من ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية؛ حيث انخفضت النسبة انخفاضاً طفيفاً من 35% إلى32%، في حين تأمل أهداف التنمية إلى خفض النسبة إلى 17% في عام 2015، وهو هدف بعيد المنال استناداً إلى مسار الإنجازات الحالية[3].

(1) هالة جمال ثابت- مرجع سابق

(2) المرجع السابق.

(3) عزو محمد عبد القادر ناجي- مرجع سابق.

ويلاحظ ارتفاع نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية خلال التسعينيات في أمريكا اللاتينية لتصل إلى 90% من الأطفال، وتبلغ النسبة 79% في جنوب آسيا، بينما زادت النسبة 3% فقط في أفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث تصل نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية إلى 60% من الأطفال ونتيجة لهذا ترتفع نسبة الأمية في أفريقيا. حيث قدرت نسبة الأمية في القارة الأفريقية لدى البالغين من العمر 15 عاماً وما فوق 62.4% في عام 2001 بعد أن كانت تقدر بما يربو على 50% في عام 1990، بينما ارتفعت هذه النسبة في الفئة العمرية من 15 إلى 24 عاماً من 76.4% في عام 1990 إلى 77.9% في عام 2001، كما وصل مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي في الفترة من 2001 إلى 2002 ما يقرب من 45%؛ وذلك رغم اختلاف نسبة الأمية فيما بين الدول الأفريقية؛ حيث تصل إلى أدنى معدل لها في دول مثل: زيمبابوي (12%) وموريشيوس (16%)، بينما تبلغ أعلى معدلاتها في دول مثل: النيجر (85%)، وبوركينا فاسو (77%)، وجامبيا (56%)[1]. يتضح عدم امتلاك الأفراد في القارة للقدرة العلمية التي تمكنهم من الارتقاء بوضعهم الاقتصادي، أو مكانتهم الاجتماعية؛ فتظل أوضاعهم الاقتصادية بلا تغير يُذكر، مهما كانت المحاولات المبذولة في سبيل ذلك.

كما ترتفع نسبة الوفيات أثناء الحمل والولادة بشكل مخيف في أفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث تصل النسبة إلى نصف وفيات الأمهات في العالم النامي؛ حيث تتوفى أُمّ من بين كل مائة أثناء الولادة. وفي هذا الإطار تبدو الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة أهدافاً بعيدة المنال؛ حيث تنص على تخفيض وفيات الأطفال بنسبة الثلثين مع حلول عام 2015، بينما تبلغ نسبة الوفيات من الأطفال دون الخامسة في أفريقيا 17%، ومن هنا لن تتمكن القارة من تحقيق هدف خفض الوفيات سوى بعد نحو 150 عاماً.

وفي حين يعتبر الحصول على مياه الشرب النقية أمراً ضرورياً للبقاء على قيد الحياة، ولتحقيق أهداف التنمية، تبلغ نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة 65% في آسيا، بينما تصل إلى 28% في أفريقيا[2].

---

(1) هالة جمال ثابت- مرجع سابق.

(2) عزو محمد عبد القادر ناجي- مرجع سابق.

أما بالنسبة للصرف الصحي؛ فيقدر عدد المحرومين من سكان آسيا 80%، بينما تصل نسبة المحرومين من خدمات الصرف الصحي إلى 13% في أفريقيا.

إلا أن (الفقر) وفقاً لتعريف البنك الدولي لا يقتصر على المعنى المادي فقط، بمعنى الحرمان من المال والثروة (وهو ما يقاس بمفهوم الدخل والاستهلاك)، ولكنه يتسع ليشمل انخفاض نصيب الفرد من عوائد التنمية الاقتصادية. من الخدمات الأساسية، والتعليم والرعاية الصحية ... الخ[1].

فالفقير ليس من تنقصه الأموال والثروة المادية فقط، ولكن هو من يعاني من ضعف مستوى الدخل ومن ثم الاستهلاك، وضعف نصيبه من الخدمات التعليمية، والصحية، والأمن؛ نتيجة تعرضه للتقلبات الاقتصادية، وكذلك يعاني من ضعف فرصته في المشاركة السياسية، ومن ثم فرصته في الوصول إلى السلطة[2].

وبهذا المعنى لا يصبح الفقير فقيراً بالوراثة، ولكنه يصبح كذلك عند افتقاده للوسائل والأدوات التي تمكنه من الخروج من دائرة الفقر والتهميش، وتعينه على تحسين مستواه الاقتصادي والاجتماعي. ومن هنا يكون اختزال الفقر من خلال تمكين الفقراء Empowerment، بمعنى منحهم الأدوات والقدرات التي تمكنهم من تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وظروفهم المعيشية[3].

ثالثا: دور الإعلام في مواجهة قضية الفقر

من خلال رصد الممارسات الإعلامية نجد أن قضية الفقر لا يتم تناولها إعلاميا بشكل جيد فمن خلال متابعة مسائل الإعلام المختلفة نجد أن التركيز على هذه القضية لا يتعدى ال0.5% من التركيز على الموضوعات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية[4]. فيتم تقديم الطبقات المهشمة في التليفزيون أو على شاشات السينما من

---

(1) هالة جمال ثابت- مرجع سابق.

(2) المرجع السابق.

(3) تقرير التنمية البشرية للعام 2003.

(4) عزو محمد عبد القادر ناجي- مرجع سابق.

خلال بعض المضامين الدرامية التي تسعى إلى تقديم المشكلة دون العمل على تقديم الحل الذي يمكن أن يساعد الطبقة الفقيرة في النهوض أو في العمل على تلبية احتياجاتها الأولية خاصة وان القارة الأفريقية هي من أكثر القارات فقرا على مستوى العالم. هذا بالاضافة إلى عدم وجود أية برامج اجتماعية تسعى إلى مناقشة الاحتياجات الضرورية التي تريدها هذه الطبقات الفقيرة وما تعانيه من مشكلات بالرغم من أن الفقر يعد الآفة الرئيسية في المجتمع والتي تعوق حركة التقدم والنمو الخاصة بيه.

2- قضية التحول الديمقراطي:

أولا: مفهوم التحول الديمقراطي

تعد عملية التحول الديمقراطي من أكثر العمليات التي تتعدد وتتداخل فيها المتغيرات، وكذلك القوي الفاعلة. مما جعلها عملية بالغة التعقيد، فهناك من صنف أنماط التحول إلي: تحول سلمي تدريجي، وتحول ثوري مفاجئ. وهناك من اهتم بالفاعل الرئيسي في عملية التحول، أو رأس الحربة[1].

يقصد بالتحول Transition المرحلة الوسيطة التي تقع من الانتقال من نظام سياسي إلي نظام آخر. وتبدأ عملية التحول نحو الديمقراطية بالتفكيك التدريجي للنظام السلطوي، وإدخال بعض الآليات الديمقراطية. وتمر عملية التحول نحو الديمقراطية بعدة مراحل شتي تصل إلي ما يطلق عليه مرحلة توطيد دعائم الديمقراطية consolidation of Democracy. وهي المرحلة التي تلي النظام السلطوي وتركيب النظام الجديد. وهي مرحلة تأخذ وقتا أطول، وتشمل تغييرات أعمق، حيث يتم وضع قواعد مؤسسة النظام الجديد، وتثبيتها من خلال تعديل الدستور، والانتظام في إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وأخيرا غرس قيم الديمقراطية[2].

---

(1) هويدا عدلى: المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي, الديمقراطية دورية فصلية متخصصة- القاهرة- مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية- العدد7 – 2002- ص 185.

(2) المرجع السابق.

ثانيا: أنماط التحول الديمقراطي في أفريقيا

يمكن القول بأن عملية العولمة جعلت شكل النظام السياسي المرجح والقبول وفقا للنمط الغربي هو الشكل الديمقراطي المقبول. فالتطورات التي لاحت في الأفق علي اثر انتهاء الحرب الباردة وسقوط الكتلة الاشتراكية وتفككها، صاحبها تكريس الجهود الدولية لجذب مزيد من الدول للأخذ بالنظام الديمقراطي في الحكم[1].

ومن الصعوبة البالغة تبيان كل حالة من حالات التحول الديمقراطية منفردة، إذ يوصف إن كل حالة مسارها وخصائصها المستقلة، ويجب في هذا الصدد التمييز بين ثلاث مسارات رئيسة للتحول الديمقراطي، مع العلم بان حالة واحدة قد تتضمن مزيجا من أكثر من مسار للتحول علي المستوي النظري، وهذه المسارات هي[2]:

1- التحول من اعلي: ويتضمن تحول النظام نحو الديمقراطية من قادة النظام أنفسهم الذين يلعبون دورا حساسا في إجراء هذا التحول.

2- التحول من خلال التفاوض: يحدث هذا التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مثمر مع القوي السياسية والاجتماعية المختلفة وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل.

3- التحول من خلال الشعب: يقصد بيه إن التحول الديمقراطي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة، وانتشار إعمال الاحتجاجات من جانب القوي الاجتماعية الرافضة للوضع

---

(1) حسن محمد سلامة – اثر العولمة على تطور النظام السياسي- الديمقراطية- القاهرة – مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية- العدد2 – 2001- ص 29.

(2) ديااللو ممادو هادى- المعالجة الصحفية المصرية للقضايا الأفريقية المعاصرة, دراسة مقارنة بين جريدتي الاهرم اليومى والاهرام ابدو الصادرة بالفرنسية- رسالة ماجستير – غير منشورة- جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- معهد البحوث والدراسات العربية- قسم الدراسات الإعلامية – القاهرة- 2005.

القائم، فتستسلم القيادات السلطوية للضغط، وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم المواقف وسعيا لاحتواء الأزمة، منها علي سبيل المثال: مالي والجزائر[1].

ثالثا: عوامل التحول الديمقراطي في أفريقيا

إن التحول الديمقراطي في أفريقيا جاء نتيجة لفشل الزعماء والحكام في النظم السياسية الأفريقية في تحقيق أمال وطموحات الشعوب، من تنمية شاملة حقيقية، وحفاظ الحقوق، وكرامة الإنسان الأفريقي بعد الاستقلال من الاستعمار الأوروبي. هناك دراسات في النظم السياسية الأفريقية تؤكد نظريا إن العوامل المباشرة لهذا التحول تم رصدها وتصنيفها وتحديدها علي الوجه التالي[2]:

1- الضغوط الداخلية: فشل ديمقراطية اتفاق الرأي[3]:

يمكن القول انه باستثناء عدد محدود من الدول الأفريقية، مثل السنغال، وموريشيوس، والمغرب، وجامبيا (قبل انقلاب 1994) التي استقرت علي صيغة التعددية السياسية، لفترة طويلة استمرت في الغالب علي أساس ديمقراطية اتفاق الرأي. وكان من ابرز الحجج التي أثيرت لتدعيم ذلك:

- يري أنصار الحزب الواحد إن التعددية الحزبية نظام غريب علي أفريقيا مما يحتم رفضه لعدم ملائمته القارة وكذا إن حاجة الدول للتركيز علي التنمية الاقتصادية لا السياسة.

- شجعت بعض السياسات الاستعمارية علي تقوية حزب واحد وذلك بإتباع نظام القائمة الواحدة والدائرة الواحدة في الانتخابات.

---

(1) دياللو ممادو هادى- مرجع سابق.

(2) موهابو نايرابو- عملية الإصلاح من خلال التعددية الحزبية في تنزانيا, سيطرة الحزب الحاكم- ترجمة صبحى قنصوة – مختارات المجلة الأفريقية للعلوم السياسية- العدد 5 – ديسمبر 2003- ص 130.

(3) جوما انتونى اوكوكو- المجتمع المدني وعمليات التحول الديمقراطي في كينيا وأوغندا- تحليل مقارن لدور الكنيسة والمنظمات غير الحكومية- ترجمة هالة ثابت- مختارات المجلة الأفريقية للعلوم السياسية- العدد 5 – ديسمبر- 2003 – ص 107.

- يري كثير من المهتمين بالشئون الأفريقية إن مجرد كراهية الاستعمار دفعت بالزعماء الأفريقيين إلي نبذ النظم السياسية المرتبطة بيه.

- فقد اعتبر إن الحزب الواحد يتمشى مع الحاجة إلي بناء الأمة والتنمية حيث انه يضمن إطارا تنظيميا موحدا. إما التعدد الحزبي فقد اعتبره الزعماء الأفريقيون عامل تقسيم بطبيعته.

رغم هذه المبررات التي كان الزعماء الأفارقة يتبنونها لوقف عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا بعد الاستقلال فان الواقع الحالي ينفي صحة زعمهم هذا، والحقيقة هي فشل سياسة اتفاق الرأي والحزب الواحد اللذين كانا سائدين في القارة الأفريقية.

2- انتهاء الحرب الباردة والتغير في النظام العالمي:

بعد انتهاء الحرب الباردة، تغيرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبدأت تلك السياسة مع إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش[1].

يربط كثير من المحللين بين الاتجاهات الجديدة نحو الديمقراطية في أفريقيا والتغيرات التي حدثت في شرق أوروبا علي أساس إن التفكك للدولة العظمي مثل الاتحاد السوفيتي التي كانت ملاذا لكثير من الأنظمة وقتذاك. إن هذا التفكك لابد إن يغير شيئا ما من الأنظمة التي كانت تابعة لها، فهو أمر طبيعي مع التذكير بأنه كان هناك استعدادات ومؤشرات داخلية وخارجية لقبول هذا التغير، وهذا التضافر والتفاعل المتبادل بين العوامل أدي إلي بداية رموز التحول الديمقراطي[2].

---

(1) راوية توفيق- المشروطة السياسية والتحول الديمقراطي في أفريقيا- برنامج الدراسات المصرية الأفريقية - سلسلة 6- جامعة القاهرة- 2002- ص7.

(2) وحيد عبد الحميد- الانتخابات الأوروبية وتحولات الديمقراطية المعاصرة, ديمقراطية تعددية ليبرالية- السياسة الدولية- العدد109- يوليو 1991- ص 290.

3- الضغوط الخارجية:

في السنوات الماضية برزت قضية الديمقراطية لتصبح القضية الرئيسة، متضمنة قضية حقوق الإنسان في دول أفريقيا- جنوب الصحراء. وصارت شعارا عاما وعنوانا رئيسا لكل الدول، وانه لا تنمية بدون ديمقراطية وهي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية[1].

ووثائق الاتحاد الأفريقي تؤكد جوهرية الديمقراطية في العمل الأفريقي الجماعي. هذا التوجه العام يعود إلي سنوات سابقة منذ عام 1984، ففي ذلك العام وجه الرئيس الفرنسي الأسبق فرنسوا متيران حديثا إلي رؤساء الدول الفرانكفونية الأفريقية، ووجه الرئيس الأمريكي رسالة إلى رؤساء الدول الأفريقية عامة، وطالب كلا منهما بمناسبة انتهاء الحرب الباردة أن تأخذ الدول الأفريقية بالنظم الديمقراطية التي تتمثل في النماذج المتبقية في دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، واتفق حديث كلا من الرئيسين حول موضوع الربط بين التحول الديمقراطي وتدفق المعونات والتسهيلات والمنح المالية من الدول الغنية إلى الدول الأفريقية. وهذا ما يعرف في العلوم السياسية بمصطلح المشروطة الدولية[2].

إن أحد الجوانب الايجابية هو أن المشروطة السياسية قد دعمت نضال الشعب الأفريقي من اجل الديمقراطية وإشاعة قيمه واستعماله كأداة للضغط على القادة الأفارقة المستجدين، قوض المجتمع الدولي بدرجة كبيرة النظم السلطوية، حيث ساعد على إجبار النظم السلطوية الأفريقية التي تراوحت ما بين حزب واحد ونظم عسكرية على التعهد الشفوي – على الأقل- بالديمقراطية وإجراء انتخابات تعددية[3].

---

(1) ديااللو ممادو هادى- مرجع سابق.

(2) عبد الملك عودة- قضايا الديمقراطية في الدول الأفريقية- كتاب الأهرام الاقتصادي- العدد 196- ابريل 2004- ص 3- 10.

(3) اكوديبا نولى- الحكم والسياسة في أفريقيا- مجلد 2- حسين م. ادم- ترجمة: نهاد جوهر- المجلس الأعلى للثقافة- القاهرة- 2003- ص 676.

4- الوضع الحالي:

الواقع أن مرحلة التحول الديمقراطي في ظل المتغيرات الدولية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي وانحسار الفكر الشيوعي وسيادة نظام أحادية القطبين وانتشار قيام الليبرالية الديمقراطية ليست مجرد رد فعل للتغيرات التي شهدها النظام الدولي. فلا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل كفاح الأفارقة ذاتهم من اجل الحد من ظاهرة احتكار السلطة وشخصنه النظام السياسي. ومن ثم تحقيق الديمقراطية والتعددية السياسية[1]. والواضح إن القادة الأفارقة، سواء مع أو ضد العملية الديمقراطية إلا انه لم يعد في استطاعتهم ممارسة سلطاتهم كما كانوا يفعلون من قبل، ولم يعد باستطاعتهم الاستغناء عن الدساتير والانتخابات[2].

ويمكن القول إن غالبية الدول الأفريقية بصفة عامة، قد اتخذت مجموعة من الاجراءات الدستورية والقانونية بهدف التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، ومن النظم العسكرية إلى النظم المدنية، ومن بينها: ضمان حق تشكيل الأحزاب السياسية، حرية الانضمام إلى الأحزاب السياسية، حرية مساهمة الأحزاب في تشكيل الوعي السياسي للمواطنين، إعطاء الأحزاب فرصا متساوية لعرض برامجها على الجمهور من خلال استخدام وسائل الإعلام المملوكة للدولة، إجراء انتخابات على أساس تعددي[3].

تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي ما هو إلا تأييد لعملية التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة التي يأمل الأفارقة تحقيقها في السنوات القادمة.

عند تقييم عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا لمدة 15 عاما، سنجد إن هناك تقدما ملحوظا لصالح عملية التحول الديمقراطي، رغم كل المشاكل والأزمات التي تتخللها من كل حين إلى أخر. ويؤكد هذا رفض قادة الدول الأفريقية الوصول إلى السلطة بقوة السلاح

---

(1) اكوديبا نولى - مرجع سابق- ص 676.

(2) ساميه بيبرس- مسيرة التحول الديمقراطي في أفريقيا- مشاهد انتخابية وإشكاليات الديمقراطية- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام- العدد 2- ربيع 2001- ص 232

(3)Comi M.Toulabor, naissance du democrate africain, le monde diplomatique. Octobre. 2001

مما يشكل زعزعة للاستقرار والأمن في القارة. وكذلك اعتراف وموافقة الدول الأفريقية على إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقيين.

وقد نص القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الصادر عن القمة الأفريقية في لومي توجو يوليو 2001 على إنشاء برلمان لعموم أفريقيا، وان يتم تحديد تشكيله وسلطاته ومهامه وفق برتوكول خاص. ونص برتوكول إنشاء عموم أفريقيا من ضمن أهدافه الأساسية تعزيز السلم والأمن والاستقرار[1].

رغم كل الظروف الحالية التي تعيشها الدول الأفريقية في مجال التنمية وقضية التحول الديمقراطي، إلا انه يمكن تسجيل بعض الانجازات للدول الأفريقية في مجالات عديدة بعد انتهاء الحرب الباردة وقضية الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وتبنيها مبدأ الديمقراطية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، مما كان له اثر ايجابي في عملية التحول الديمقراطي. ومن هنا يمكن الإشارة إلى بعض النقاط المهمة في مجال التحول الديمقراطي على الوجه التالي[2]:

- إن جميع الدول الأفريقية جنوب الصحراء قد اتخذت عددا من إجراءات التحول الديمقراطي وتنفيذها والحفاظ على ما تم تحقيقه- على الأقل- في عدد من الدول، مثل دولة غانا، ومالي، وبنين، وغيرها من الدول الأفريقية، وعملت على احترام دساتيرها التي تم وضعها، وحقوق الإنسان وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية عديدة.

- تعثر بعض الدول في عملية التحول الديمقراطي مما أدى إلى بعض الأزمات مما يعتبر انتكاسة في عملية التحول الديمقراطي على سبيل المثال: في دولة كوت ديفوار، والكونغو برازافيل، وغيرها من الدول. في الوقت الحالي بدأ انحصار هذه النماذج في الاتحاد الأفريقي، باعتبار إن عملية التحول الديمقراطي، وحقوق الإنسان، والإحالة دون حدوث الإبادة الجماعية من أهم محاور سياسات المنظمة.

(1) محمد عاشور مهدى- برلمان عموم أفريقيا ومستقبل الاتحاد الأفريقي: تحديات قائمة وضمانات لازمة- أفاق أفريقية- مجلد 3- العدد 2- 2002- ص 16.

(2) ديااللو ممادو هادى- مرجع سابق- ص 78.

3- قضية البطالة:

كشف مسئولون في البنك الدولي عن أن الثورات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط حاليا جاءت بمثابة انفجار لمشكلة البطالة التي يعانى منها شباب المنطقة.

وقالت أوبيجيلى إيزكويزلى نائبة رئيس البنك الدولي لمنطقة أفريقيا إن نحو سبعة إلى عشرة ملايين شاب يدخل في إطار البطالة كل عام في أفريقيا، وحذرت من أن استمرار تلك الظاهرة من شأنه تعريض المنطقة لمزيد من عدم الاستقرار والعنف[1].

وأكدت أن توفير مزيد من الوظائف في منطقة شمال أفريقيا يعد أمرا مهما للقضاء على عدم الاستقرار في تلك المنطقة التي هي بالفعل على حافة مشكلات اقتصادية كبيرة كالتي كانت تمر بها الصين منذ ثلاثين عاما.

وأشارت إلى أن تحسين مستوى التعليم للشباب والنساء سيكون له تأثير كبير على مساعدة المنطقة في خلق مزيد من الوظائف.

وكشفت أن مستويات المهارات الوظيفية في أفريقيا يعد في منتهى التدني، خاصة وأن 5% فقط من الخارجين لسوق العمل غير قادرين على الوفاء بمتطلبات الوظائف في سوق العمل.

وأكدت إيزكويزلى أن زيادة مستويات التعليم الجامعي وما قبل الجامعي مع دعم برامج التدريب المختلفة من شأنه تقديم الحل الناجع لمشكلة البطالة في أفريقيا، وأشارت إلى أن الأمر لايتوقف على ذلك، بل يستلزم أيضا ضرورة أن يشعر مواطنو دول تلك المنطقة بأن أصواتهم مسموعة لدى الجميع.

وأكدت أن الأشخاص المثقفين سيكون لديهم الكثير الذي يقدمونه لحكوماتهم، وقالت أن البنك الدولي يتبنى حاليا منهجا للتصدي للفساد ومحاسبة الحكومات، وذلك بعد المظاهرات التي تطالب بالديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا مثل مصر وليبيا.

---

(1) تقرير البنك الدولي المنشور في - جوهانسبرج ـ وكالات الأنباء.

وقالت إنه إذا كان البنك الدولي يقدم توصياته في هذا المجال، فإنه يتعين على الحكومات أن تعمل جاهدة للاستفادة من تلك التوصيات.

وقالت أيضا إن البنك الدولي يضع ضمن خطته للتصدي للبطالة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ضرورة وضع مزيد من خطط تنمية البني التحتية التي ستسهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية في دول تلك المنطقة.

وأكدت أن أفريقيا لديها فرصة كبيرة لتتحول من قارة مستهلكة للسلع إلى منطقة منتجة وتجارية كبيرة خاصة في مجالات الزراعة وأنشطة القطاع الخاص، وأوضحت أن تحسين إدارة المياه ووصولها إلى المزارع بشكل أسهل سيحسن من استخدامها، مما يترتب عليه مكافحة الجفاف والاستفادة من الفيضانات.

وحذرت من أنه مع تنامي الاستثمارات الأجنبية في منطقة شمال أفريقيا ما زالت هناك قوانين تحد من إمكانية خلق مزيد من فرص العمل، وتحد أيضا من نمو الأعمال التجارية فى المنطقة.

وتعد أفريقيا من أفقر قارات العالم، حيث تقبع أكثر من 35 دولة أفريقية تحت خط الفقر من إجمالي 41 دولة في العالم طبقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة.

ولم يقم الإعلام بدور بارز في مواجهة قضية البطالة داخل القارة الأفريقية فلم يكن هناك مضامين إعلامية تناولا حلا لمشكلة البطالة وإن كانت التركيز علي هذه القضية جاء من منظور تناول وسائل الإعلام داخل القارة هذه القضية بشكل سطحي.

4- الواقع الصحي في أفريقيا:

أصدرت منظمة الصحة العالمية مؤخراً بياناً عاماً بشأن الأزمة المالية في الأيام التي سبقت انعقاد اجتماع مجموعة العشرين في واشنطن. ومع الإقرار بشدة المشاكل التي يواجهها قادة مجموعة العشرين وشركاؤهم في الحكومات على نطاق العالم ذكر البيان "أنه لم تتضح بعد

النتائج التي ستترتب على الأزمة المالية الراهنة بالنسبة إلى الاقتصاديات المنخفضة الدخل والاقتصاديات الناشئة ولكن العديد من التوقعات تبدي تشاؤماً شديداً"[1].

وعلى مدى الشهور الأربعة الماضية، ومع اتجاه التنبؤات الخاصة بالنمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم إلى التراجع إلى حد بعيد، اتضح أكثر فأكثر أن تلك التنبؤات كانت دقيقة بدرجة كبيرة فحسب. وقد اتخذت الأزمة حالياً طابعاً عالمياً بحق. وهي تحدث في وقت حرج بالنسبة إلى الصحة في جميع أنحاء العالم[2].

في البلدان المنخفضة الدخل يُشعر من خلال تراجع الطلب على الصادرات والتقييد الشديد للحصول على رأس المال وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وتدني التحويلات النقدية. وتحدث البطالة المترتبة على ذلك دون وجود مظلة ضمان اجتماعي. ومع تراجع الدخل تصبح خدمات القطاع العام المصدر المحبذ للحصول على الرعاية الصحية وذلك في وقت تتعرض فيه إلى حد بعيد الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل تلك الخدمات إلى أشد الضغوط. ومازالت المعلومات المتاحة مليئة بالثغرات ولكننا نعلم أن هناك سبع وزارات صحة على الأقل في أفريقيا، بما في ذلك بعض من أفقرها، أفادت بالفعل بأن ميزانية الصحة ستُخفَّض من جراء الأزمة. وهناك وزارات أخرى تنتظر بقلق دورة الميزانية التالية.

عندما تخفض قيمة العملات المحلية ترتفع قيمة الواردات. وهناك أدوية أساسية تنقذ الحياة يمكن أن تصبح غير متاحة أو غير ميسورة التكلفة. ونحن نعلم أن تكاليف الأدوية قد ارتفعت إبان أزمات سابقة، ونشهد الآن بالفعل بالأثر ذاته مرة أخرى، إذ إن الأسعار في ارتفاع، لا في أفريقيا فحسب بل في أوروبا وآسيا الوسطى (30٪) أيضاً. ويتجاوز الأثر المحتمل الأفراد والأسر ليشمل المجتمعات ككل. وقد تعهدت الحكومات بالحفاظ على علاج المتعايشين مع الأيدز. وعلينا أن نتخذ ما يلزم من خطوات لضمان الوفاء بهذه العهود. وترتفع أسعار الأدوية في بعض البلدان الموبوءة بالسل المقاوم للأدوية. ومن شأن عدم احتواء هذا الخطر المحدق بالصحة العمومية أن يؤدي إلى عواقب تتجاوز الحدود الوطنية.

---

(1) بيان المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، الدكتورة مارغريت تشان- 1نيسان/ أبريل 2009.

(2) المرجع السابق.

كثير من البلدان المرتفعة الـدخل التـي ستشـيخ فيهـا السـكان كـان يعـد نفسـه للزيـادة المتوقعة في الإنفاق على الصحة والمعاشات التقاعدية. والعديد منهـا بصـدد إجـراء إصـلاحات معقدة ومنطوية على تحديات سياسية. ويجب أن يساورالقلق عندما نجد بيّنـات تـدل عـلى أن الخطط الخاصة بادخار الموارد وإنشاء المجال المالي مـن أجـل تلبيـة الاحتياجـات الصـحية المستقبلية للمسنين تنحى جانباً مع تفاقم الأزمة.

ومن الضروري الاستثمار في التنمية الاقتصادية والحد مـن الفقـر. وهـي أساسـية لتحقيـق المرامي الإنمائية للألفية. والحصول على الرعاية الصحية هو استحقاق أساسي ومسـؤولية تقـع على عاتق الحكومات في أنحاء العالم كافة. ومن العناصر الشائعة لعدد متزايد من السياسـات الصحية الوطنية الحد من الاستبعاد، وتوسيع نطاق المزايا الشاملة، وحماية الناس من الوقوع في براثن الفقر. ومن الأمور الحاسمة بالنسبة إلى استمرارية قدرة العديد من الاقتصـاديات في البلدان الحديثة العهد بالتصنيع على الوفاء بالتزاماتها المالية إدارة التوقعات واحتواء تكاليف الرعاية الصحية المتصاعدة بشدة. ومن الأمور الهامة لجميع الدول الحفاظ على سلامة الـنُظم التي تحمينا من الأخطار الصحية العـابرة للحـدود وتكشـف الفاشـيات والأمـراض المسـتجدة وتواجهها. ويعتمد تحقيق التقدم في أي اتجاه كان على التقدم المحرز في الاتجاهـات الأخـرى كافة. ونحن لا نملك أن نضحي بأي من هذه العناصر في مواجهة الخطر المحدق بنا جميعاً.

الأزمة العالمية تقـتضي التضـامن والعمـل العـالميين. إن الحفـاظ عـلى مسـتويات الإنفـاق الصحي وسائر أشكال الإنفاق الاجتماعي أمر حاسم في حماية الأرواح وأسباب الرزق وتعزيـز الإنتاجية. وحيثما كانت البلد تفتقر إلى الاحتياطـات الكافيـة وتراجعـت إيراداتهـا تعـين سـد العجز من المعونة. وستلزم إدارتها بمهارة بغية تحقيق أعظم الأثر. ولكن النقطة الحرجة هـي أن التعهدات بالحفاظ على مستويات المعونة لا تشكل بنداً إضـافياً آخـر في برنـامج الإنعـاش ولكنها تشكل عنصراً أصيلاً من عناصر نجاحه.

أثر الأزمة المالية سيختلف من بلداً لآخر ولكن الحفاظ على مستويات الصـحة يتطلـب توافقاً متزايداً في الآراء فـيما يتعلـق بمـا يلـزم عملـه. إننـا في حاجـة إلى تـوافر المعلومـات الجيدة في الوقت الحقيقي لتوجيه استجابتنا للوضع، ومن الضروري أن نتمكن من تحديد أشد الفئات تعرضاً للمخاطر، وأن تكون برامج مظلة الضمان الاجتماعي محددة الأهـداف بشكل جيد كي تصل تغطيتها إلى أشـد المحتـاجين، وأن نلـتمس الكفـاءة في الإنفـاق بقـدر

الإمكان، وأن نقر بأن الأزمات كثيراً ما تتيح فرصاً للإصلاح، وأن نحافظ على الإنفاق على الوقاية (وهي غالباً أول البنود التي تتضرر من تقليص الإنفاق)، وأن نضمن استخدام المعونة الخارجية بفعالية عند الحاجة إليها.

الناس هم الهدف النهائي للإنعاش الاقتصادي. إن منظمة الصحة العالمية معنية بصحة الناس، ولكن الصحة تعتمد على عوامل عديدة، ألا وهي: التوظيف والمأوى والتغذية والتعليم. وفي بعض البلدان تؤثر مجموعات برامج حفز الاقتصاد على صحة الناس مباشرة (من خلال خفض المبالغ المنفقة على التأمين الصحي أو إنشاء عدد أقل من العيادات). ولكن برامج البنية التحتية الجيدة التخطيط ستكون لها فوائد متعددة: فالطرق المنشأة في الأرياف تزيد الوصول إلى الأسواق وتعزز دخل المزارعين وتقلل وفيات الأمومة. والمساعدة المقدمة إلى المخططات المالية الجزئية تفيد في إبقاء الأطفال في المدارس وتمكّن المرأة وتعزز ازدهار صحة أسرهم في الأجل الطويل.

5- قضايا البيئة:

بدأ خلال العقدين الماضيين الاهتمام بمشاكل وقضايا البيئة، وكان هناك العديد من الأسباب التي دفعت وسائل الإعلام للاهتمام بهذه المشاكل، وإثارة اهتمام الرأي العام بها[1].

فخلال السنوات القليلة الماضية، بدأ ظهور تدهور واضح في الأحوال البيئية، حيث يوجد العديد من الظواهر التي توضح ذلك، مثل تراكم الفاقد من الصناعات، تلوث مياه البحار والمحيطات، زيادة تلوث منابع النيل بسموم الـDDT والسموم الأخرى، اختفاء بعض الإعشاب الطبيعية، زيادة نسبة التلوث في الهواء، ومن هنا ظهر اتفاق عام علي ضرورة حل هذه المشكلات.

فإذا نظرنا إلي درجة اهتمام وسائل الإعلام بمشاكل وقضايا البيئة في الوقت الحالي، فسنجد إنها قد أصبحت في منتصف حلقة الاهتمام، فبفضل تناول ومعالجة وسائل الإعلام

---

(1) سامى طايع- مرجع سابق- ص4- 7.

في معظم دول العالم لهذه المشكلات، أصبح الجمهور علي علـم تـام بمـدي خطورتهـا وكـذلك الجهود والتكلفة اللازمة للتغلب عليها.

فعند التحدث عن مراحل الاهتمام بالقضايا وتوجيـه اهـتمام الجمهـور، فـإن دور وسـائل الإعلام يأتي إلي الذهن مباشرة. حيث تلعب وسائل الإعلام – خاصة في الدول المتقدمـة – دورا كبيرا في نشر الوعي البيئي بين الجمهور، وتقديم النصـائح فـيما يتعلـق بكيفيـة التعامـل مـع البيئة، وفي نفس الوقت، تمكنت وسائل الإعلام من إرغام بعض المسئولين عن مشكلات البيئـة والتلوث البيئي علي التحرك من اجل إنقاذ البيئة[1].

---

(1) المرجع السابق- ص 7.

الفصل الثالث

الإعلام الأفريقي رؤية معاصرة ومستقبلية

المقدمة المعرفية للفصل:

يشكل الإعلام عنصرا جوهريا من عناصر المجتمع الإنساني. بصرف النظر عن درجة تطوره. ويمثل الإعلام ظاهرة اجتماعية نشأت لتلبية حاجة الإنسان إلى الاتصال وهى حاجة إنسانية بدأت منذ نشوء المجتمعات البشرية تتمثل في حاجة الفرد لكي يتصل بغيره من الأفراد لتبادل المعلومات والأفكار. حيث يعبر عما في نفسه، ويتلقى من الآخرين ما لا يعرف ويعطيهم ما يعرف ثم حاجة الجماعات لتتصل بعضها بالبعض الأخر لتحقيق نفس الأغراض.

والإعلام بوصفه شكلا من أشكال توصيل الأنباء أو استخدام وسائل النشر لتعميم أخبار ومعلومات معينه، يعد فرعا من ظاهرة أكبر وأشمل وهى ظاهرة الاتصال. وهى ظاهرة أساسية تتحكم في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وتؤثر على جميع الأوضاع التي يتواجد فيها الأفراد والشعوب والعملية الاتصالية والإعلامية عملية اجتماعية تقوم على الأخذ والعطاء في اتجاهين متقابلين، من القمة إلى القاعدة، ومن القاعدة إلى القمة. ويقاس تقدم المجتمع بمدى تقدم العملية الاتصالية فيه، وبقدر نجاحها يتحقق التطور الذي يحرزه المجتمع، فهي وسيلة للتواصل الاجتماعي[1].

كما يرتبط التخطيط الإعلامي ارتباطا وثيقا بالأهداف السياسية التي تسعى الدولة لتحقيقها في المجالات الداخلية والخارجية، حيث إنه يقوم على أساس استغلال كافة الإمكانات الإعلامية والثقافية ومواكبه السياسة القومية[2].

فإن وسائل يمكن أن تكون الأداة التي يتم إستخدامها في إحداث نوع من التقارب بين الرغبات الخاصة بالمواطنين داخل المجتمع وبين القرارات التي يتم أصدارها من قبل الجهات الحكومية من أجل الوصول إلي الشكل الأمثل للتنمية داخل المجتمع.

وبالنسبة للقارة الأفريقية نجد أن الإعلام يلعب دورا بارزا في إطار تحقيق التنمية الداخلية بإختلاف أركانها من تنمية سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية.

---

(1) الهيئة العامة للاستعلامات - الاعلام الافريقى وتحديات المستقبل- وزارة الاعلام - سلسلة دراسات دولية معاصرة- رقم 88- يناير 1997- ص أ.

(2) المرجع السابق.

فعلي الصعيد السياسي فإنه يهدف غلي تأكيد أهمية مبدأ الوحدة الوطنية وتوسيع دائـرة الحوار السياسي، ودفع الجمهور باتجـاه المشـاركة السياسـية واتخـاذ القـرار وتوضـيح الأبعـاد الوطنية للتنمية. والعمل علي توضيح دور المواطن في التنمية السياسية من خلال السعي نحو إشراك المواطن في العمل السياسى كالتصويت في الانتخابات وغيرها من المشـاركات السياسـية التي تكـون أداه للتطـوير السـياسي لخلـق أجـواء الديمقراطيـة بيـه. خاصـة في ظـل الازمـات السياسية التي تعاني منها القارة والمتمثلة في الانقلابات العسكرية والنفوذ العلني للعسـكر في العديد من الدول الأفريقية وما صاحب ذلـك مـن عـدم الاهـتمام بالمصـلحة الوطنيـة العليـا والفساد السياسي الي جانب الأزمة المالية العالمية والتي أثرت علي وضع الاستثمارات الأجنبيـة في أفريقيا.

وعلي الصعيد الاقتصادي يقـوم الإعـلام بـالتركيز عـلي المشـكلات التـي تـؤثر في الجماهـير الشعبية، والمتعلقة بإشباع الحاجات الأساسية، ومنها:

الغذاء ... التعليم ... الصـحة ... التوظيـف ... الإسـكان ... الـخ، والقضـاء عـلى المشـكلات الاجتماعية مثل:

البطالة ... سوء التغذية ... الأمراض الصحية ... عدم الملائمة المعيشية وتدنيها بصفة عامـة. ومحاولة مناقشة هذه القضايا من خلال الوسائل الإعلامية يساعد علي القيام بالتخطيط لهذه التنمية، والتي تتسـم بنظـرة متجهـة نحـو الـداخل ومتمحـورة عـلى الـذات تحقـق الاكتفـاء الذاتي[1].

وعلي الصعيد الثقـافي يسـعي الإعـلام لخلـق الظـروف المواتيـة للتنميـة ودعـم التحـولات الاجتماعية، وترسيخ التطورات الإيجابية في مجال التعليم، والاهتمام بالتربيـة جنبـا إلي جنـب مع التطـور الاقتصـادي والاجتماعـي. هـذا وبالاضـافة إلي ذلـك يسـعى الى خلـق الاتجاهـات الإيجابية نحو التنمية المجتمعية وتبني المعتقـدات الجديـدة التـي تسـاعد عـلي خلـق منـاخ واعي لدي أفراد المجتمع.

---

(1) بيتر انيانج نيونجو- مقدمة – ترجمة د.شهرت العالم- في بيتر نيانجو (تحرير)- من تجارب الحركات الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربي- القاهرة- مركز البحوث العربية- 1995- ص ص 23, 29.

يسعي هذا الفصل إلي العمل علي تناول الجوانب المتعلقة بالإعلام الأفريقي منذ نشئتها وحتي الأن مع التركيز علي تناول الإعلام الخاص بدول الدراسة من تونس والسنغال وجنوب أفريقيا وكينيا[1].

فقد مرت نشأة أجهزة الإعلام الأفريقية بثلاث مراحل في تاريخ أفريقيا:

- المرحلة الأولى:

هى التي عرفت فيها أفريقيا وسائل الإعلام بمفهومها الحديث من صحافة ووكالات أنباء وإذاعة وتلفزيون على أيدي الأوروبيين بداية من القرن الماضي وحتى قبل حركات التحرر الأفريقية وظهور دور الصحافة الوطنية.

- المرحلة الثانية:

التي بدأت عقب حصول معظم الدول الأفريقية على الاستقلال وبداية نشأة منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963 والتي آلت فيها وسائل الإعلام للدولة.

- المرحلة الثالثة:

هى المرحلة التي شهدت ثورة التحول الديمقراطي واتجاه المجتمع الدولي مع بداية التسعينات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا إلي بدء نظام دولي جديد ترتكز أهم دعائمه على الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي. وقد استجابت معظم الدول الأفريقية لهذا التحول. ومنحت المزيد من الحريات لكافة وسائل إعلامها.

---

(1) انظر الملحق ص 6,10,14.17.

تطور وسائل الإعلام في القارة الأفريقية:

عرفت أفريقيا جنوب الصحراء وسائل الإعلام والاتصال من قبل حقبة التدخل الأجنبـي في القرن الخامس عشر، ومن خلال فنونها، حيث كانت الطبول هي وسيلة الاتصـال الإعلامـي في القارة، ويسمع في العادة قرع الطبول "وحتى يومنا هذا فى بعض المجتمعات البدائيـة" وعـلى مسافة 7 أو 8 أميال، ثم يتناوب شخص آخر باستقبال "الرسالة" ويبدأ بدوره بإرسـالها. وكـان أقصى مدى فيما سبق تصل إليه الرسالة مائتي ميل[1].

والبداية الحقيقية لوسائل الإعلام بمفهومها الحديث (الصحافة ووكـالات الأنبـاء والراديـو والتلفزيون) بالقارة الأفريقية جاءت على يد الأوروبيين، فقد عرفت أفريقيا الصحف ووكالات الأنباء من خلال الدول الأوروبيـة التـي احتلـت الأقـاليم منـذ مـؤتمر بـرلين عـام 1885، فقـد أنشأت بريطانيا وكالة أنباء في أثيوبيا عام 1941، وأخـرى في جنـوب أفريقيـا عـام 1983، كـما انتشر مراسلو وكالة "رويتر" في المناطق الخاضعة للنفوذ البريطاني، ووكالة الأنبـاء الفرنسـية في المناطق الخاضعة للنفوذ الفرنسي، وأنشأت الوكالتـان مكاتـب لكـل مـنهما في هـذه المنـاطق. وكذلك حملت أسماء الصحف نفس الأسماء التي تصدر في بريطانيا وفرنسا وكان يشرف عليها صحفيون أوروبيون[2].

وفى الوقت الـذي كانـت فيـه الـدول الأوروبيـة تمـارس نشـاطها الاحتكـاري الإعلامـي والتبشيري والثقافي في أفريقيا في منتصف القرن التاسـع عشر، كانـت وكـالات الأنبـاء قـد بدأت في الظهور في أوروبا، حتى إذا ما ثبتت أوروبا أقدامها في أفريقيـا بعـد عـام 1885، كانت وسائل تكنولوجيا الاتصال والصحافة الشعبية قد أثبتت دور وكالات الأنباء، وأصبح

---

(1) الإعلام الأفريقي وتحديات المستقبل- الهيئة العامة للاستعلامات- وزارة الإعلام- سلسلة دراسات دوليـة معاصرة- العد 88- يناير 1997- ص 7.

(2) صلاح عبد اللطيف- الصحافة ووكالات الأنباء في أفريقيـا- الهيئـة العامـة للاسـتعلامات- وزارة الإعـلام- الإدارة المركزية للإنتاج الإعلامي- الإدارة العامة للمطابع- جمهورية مصر العربية- 1991- ص 13.

اعتماد الصحف عليها في أوروبا وخاصة في مرحلة الحروب والقلاقل التي مرت بها الدول الأوروبية في أواخر القرن الماضي وخلال النصف الأول من القرن العشرين[1].

ومع تطور الإشارات اللاسلكية في مطلع القرن الحالي، عرفت أفريقيا وسائل إعلامية متطورة أخرى مثل: الإذاعة، وكانت أول محطة إذاعية بناها الألمان في مستعمرة: "توجولاند"وهى "توجو حاليا" قبيل الحرب العالمية الأولى. تلتها وكالات الأنباء الأجنبية ورغم أن أول وكالة تم إنشاؤها في العالم كانت وكالة أنباء هافس بباريس عام 1835؛ فإن أفريقيا لم تعرف وكالات الأنباء الأجنبية إلا حين افتتحت وكالة "رويتر" فرعا لها في جنوب أفريقيا في عام 1928[2].

وكان من أهم عيوب هذه الوسائل الثلاث: أنها لم تكن معبره عن الرأي العام الأفريقي آنذاك، بقدر ما كانت معبره عن مصلحة المستعمر في أفريقيا[3].

أما وسيلة الإعلام المرئية "التلفزيون" والتي تعد بدورها أكثر الوسائل الإعلامية حداثة، فقد بدأ الإرسال التليفزيوني في أفريقيا جنوب الصحراء في النصف الثاني من القرن الحالي عام 1957، بزيمبابوي وتعد هذه الوسيلة الإعلامية حتى الآن اقل الوسائل انتشار في أفريقيا، رغم مرور أربعة عقود تقريبا على بدء الإرسال بالقارة، وذلك لضعف البنية الأساسية الخاصة بالكهرباء والطاقة اللازمة لاستخدام أجهزة التلفزيون بالاضافة إلي الزيادة في أسعار أجهزة التلفزيون بالمقارنة لوسائل الإعلام الأخرى وفى مقدمتها الراديو الذي ينتشر بنسبة كبيرة في القارة الأفريقية ويعتبروه الوسيلة الأكثر استخداما لكثير من الأفراد في المناطق الريفية الذين مازالوا لا يستطيعون الوصول إلي مجموعة متنوعة من المعلومات إلا من خلال أجهزة الراديو.

أما بث الإرسال الملون للتلفزيون في القارة فقد بدأ في السبعينات[4].

---

(1) المرجع السابق.

(2) الإعلام الأفريقي وتحديات المستقبل- مرجع سابق- ص 7.

(3) المرجع السابق.

(4) الإعلام الأفريقي وتحديات المستقبل- مرجع سابق- ص8.

مؤسسات الإعلام الأفريقي:

أدت حاجة الدول الأفريقية إلى خلق نظام إعلامي جديد شامل وقوى يعكس صورتها الصحيحة وقضاياها العادلة وكفاحها من أجل تحقيق التنمية على أرضها وإدراكها بأن هذا لن يتأتى إلا بالإعلاميين والصحفيين، ووجود الصحافة الحرة القادرة على إن ترتقي بأدائها وتعبر عن آمال وطموحات أبنائها داخل القارة وخارجها[1].

وأيضا لاختلال حجم الأنباء والمعلومات التي يوجهها العالم المتقدم للدول النامية عن طريق وكالات الأنباء التي لم تول أبنائها أهمية تذكر أو تظهر مجتمعاتهم في مظهر غير لائق إلى حث الدول الأفريقية على بذل جهود متواصلة لخلق العديد من المؤسسات الإعلامية الأفريقية، والتي تمثل جهدا متطورا للتخطيط ومتابعه العمل الأفريقي والنشاط الإعلامي على مستوى القارة. ومن أهم هذه المؤسسات الإعلامية[2].

1- مؤتمر وزراء الإعلام الأفارقة:

يعد المؤتمر الإطار الذي ينظم كافة مؤسسات الإعلام الأفريقي في إطار منظمة الوحدة الأفريقية. ويهدف المؤتمر إلى تطوير النظم الإعلامية في أفريقيا من أجل الوصول إلى نظام إعلامي أفريقي قوى قادر على أن يقود حركة التغيير في أفريقيا ويعمل في نفس الوقت على التصدي للحملات الإعلامية الهادفة للتأثير على الحضارة أو الثقافة الأفريقية. إلى جانب تعبئة الرأي العام الأفريقي من أجل التنمية وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية[3].

عقد وزراء الإعلام الأفارقة، منذ المؤتمر التأسيسي الأول في نوفمبر عام 1977 وحتى ألان أسفرت المؤتمرات عن عدد من القرارات الهامة من بينها[4]:

---

(1) المرجع السابق- ص 16.

(2) المرجع السابق.

(3) الإعلام الأفريقي وتحديات المستقبل- ص 16.

(4) المرجع السابق ص 17.

1- التصديق على الإعلان الخاص بإنشاء وكالة الأنباء الأفريقية "بانا" وتم تأسيسها في عـام 1979.

2- إصدار قرارات لدفع عمل هذه الوكالة وتحديث أجهزتها في عام 1990.

3- الموافقة على إنشاء نظام إعلامي أفريقي جديد يحقق تدفقا إعلاميا أكثر توازنا وعدالة بين جميع دول العالم، وقد تمت صياغته وصدوره في القـاهرة تحـت عنـوان: "إعـلان القـاهرة بشأن النظام الإعلامي الأفريقي الجديد" وذلـك في فبرايـر عـام 1978 مـن قبـل لجنـة الخـبراء الممثلة للأقاليم الجغرافية الخمسة في أفريقيا ومن أهم بنوده:

- التزام أفريقيا بالتعاون الإعلامي داخل أرجاء القارة وبين كل دولها بشكل ثنائي وإقليمي وجماعي لتحقيق النظام الإعلامي الجديد.

- التأكيد على أن الحق في الإعلام والاتصال هو من حقوق الإنسان الأفريقـي، ولـذا يجـب إن يقوم النظام الإعلامي الأفريقي على الموضوعية والصدق وتحرى الحقيقة.

- التأكيد على أن مهمة الإعلام والاتصال في أفريقيا هي حشد طاقات الشـعوب الأفريقيـة من أجل النهوض بأعباء التنمية والتطور والخروج بالقارة من أزمتها الراهنة.

- التوصية بإصدار ميثاق إعلامي يرعى أخلاقيات العمل الإعلامي والاتصالي.

- التوصية بإجراء دراسات فنية هدفها توطين تكنولوجيـات الإعـلام والاتصـال في أفريقيـا، وتدريب الكوادر الإعلامية والاتصالية في كافة المجالات.

4- دعم التعاون الإعلامي بين دول القارة ودعم الحوار العربي الأفريقـي في مجـال الإعـلام والاتصال: عام 1994 بجوهانسبرج.

5- بحث مشروع القمر الصناعي الأفريقي بجوهانسبرج عام 1994 بهدف إطلاق أول قمر صناعي أفريقي في الفضاء.

2- اتحاد الصحفيين الأفارقة[1]:

تم إنشاء هذا الاتحاد بعد إن أخذ رجال الصحافة الأفارقة زمام المبادرة وأسسوا المؤتمر العام لاتحادهم فى 23 نوفمبر 1974، بكنشاسا "العاصمة الزائيرية" وقد سبق هذا المؤتمر التأسيسي عدة محاولات أولاهما بمدينة "ياموسكرو" بكوت ديفوار، حيث صدرت عنه وثيقة ياموسكرو خلال الفترة من 25 أكتوبر حتى أول نوفمبر عام 1973 بهدف توحيد الكلمة والرأي، والتي جاء فيها ضرورة حماية حق الصحفي الأفريقي وضرورة إنشاء وكالة أنباء أفريقية عرفت فيما بعد بوكالة "بانا".

ويضم اتحاد الصحفيين الأفارقة في عضويته اثني عشر اتحادا أفريقيا من بينهم مصر. ويهدف الاتحاد إلى تجميع وتوحيد الصحفيين الأفارقة في تنظيم واحد قادر على خدمة صحفيي القارة والدفاع عن القضايا الأفريقية، وخاصة في تلك الآونة، حيث تدعو الحاجة إلى تعبئة جهود صحفيي القارة والرأي العام الأفريقي حول جهود التنمية الاقتصادية والسوق الأفريقية المشتركة.

ويضم الاتحاد الأجهزة التالية:

المؤتمر العام: وهو السلطة العليا ويجتمع مرة كل خمس سنوات.

مجلس المديرين: وينتخبه المؤتمر العام كل خمس سنوات أيضا.

قام اتحاد الصحفيين الأفارقة بالتعاون مع وزارة الإعلام المصرية بتدريب الصحفيين الأفارقة وتم تخريج 8 دفعات ضمت أكثر من 200 صحفي أفريقي. وذلك في الفترة من عام 1992 حتى ديسمبر عام 1996 حيث تخرجت الدفعة الثامنة في أوائل ديسمبر عام 1996 وتضم 26 دارسا يمثلون 17 دولة أفريقية.

---

(1) الإعلام الأفريقي وتحديات المستقبل - ص 18.

ويصدر عن اتحاد الصحفيين: مجلة الصحفي الأفريقي وهى مجلة شهرية تصدر باللغات العربية والانجليزية والفرنسية مع وجود ملحق شهري عن البيئة الأفريقية بالتعاون مع هيئة إل "UNEP".

3- وكالة أنباء عموم أفريقيا "بانا "PANA[1]:

بعد استقلال معظم الدول الأفريقية في الستينات، دعت الحاجة لان يكون لديهم وكالة أنباء وطنية مستقلة تعبر عن آمالهم وطموحاتهم داخل القارة وخارجها. وتعكس صورتهم الصحيحة وقضاياهم العادلة، بعد إن ظلت الدول الأفريقية خلال سنوات الاحتلال خاضعة لسيطرة وكالات الأنباء الأوربية وقد بدأت المحاولة الأولى عام 1963، عندما تم إنشاء اتحاد وكالات الأنباء الأفريقية واتخاذ اديس ابابا مقرا له بصفة مؤقتة. وعقب انتهاء منظمة اليونسكو من الدراسات ... وتقديم الخبرة والمساعدات المالية أمكن توزيع مقر الوكالة في خمس مناطق جغرافية: لوساكا (زامبيا) الخرطوم (السودان) لاجوس (نيجيريا) طرابلس (ليبيا) داكار (السنغال) حيث مقر الوكالة الرئيسي.

وكان مؤتمر وزراء الإعلام الأفارقة الأول الذي عقد في كمبالا "عاصمة أوغندا" عام 1977 قد صدق على الإعلان الخاص بإنشاء وكالة الأنباء الأفريقية "بانا PANA".

وقد تابعت مؤتمرات وزراء الإعلام الأفارقة تطوير إنشاء وكالات الأنباء وتشغيل وكالة الأنباء الأفريقية "بانا" وتذليل كافه الصعوبات التي تعترض إنشاءها. وذلك من خلال مؤتمري ياوندى "عاصمة الكاميرون" عام 1981، ومؤتمر داكار "السنغال". وقد دخلت "بانا" حيز التنفيذ الفعلي في 25 مايو عام 1983.

ومن أهم أهدافها:

- إتاحة المزيد من الإعلام عن المساهمة في دعم النضال من أجل تحرير الشعوب الأفريقية من كافة أشكال الاستعمار والقهر والاستغلال.

---

(1) الإعلام الأفريقي وتحديات المستقبل- مرجع سابق- ص 19.

- تعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات على مختلف المستويات (سياسية ... اقتصادية ... ثقافية ... اجتماعية) بين الدول الأفريقية.

- العمل على تحقيق اندماج إقليمي وفرعي وثنائي بين الدول الأفريقية من خلال تعميم إعلام موضوعي يعتد به.

- العمل على تصحيح الصورة المشوهة لأفريقيا وشعوبها التي كانت تقوم بترويجها وكالات الأنباء والصحف الأجنبية.

- إنشاء بنك للمعلومات خاص بأفريقيا.

- تطوير وكالات الأنباء الوطنية القائمة بالفعل في أفريقيا والمساهمة في إنشاء وكالات أنباء وطنية في الدول التي ليس لها.

- التعاون مع وكالات الأنباء الأفريقية الوطنية.حتى يكون لهم تأثير قوى على الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما بأفريقيا.

- تولى إصدار القرارات لدفع عمل الوكالة وكذلك تحديث أجهزتها.

4- الاتحادات الوطنية الأفريقية للإذاعة والتلفزيون "اورتنا URTNA"[1]:

انشأ هذا الاتحاد عام 1962 ويضم في عضويته 15 إذاعة مسموعة ومرئية تمثل 15 دولة أفريقية هي "مصر ... الجزائر ... ليبيا ... الجابون ... غانا ... بوركينا فاسو ... كينيا ... مالاوي ... مالي ... موريتانيا ... النيجر ... نيجيريا ... السنغال ... تنزانيا ... توجو" ومقره الدائم "داكار" عاصمة السنغال. ويجتمع الاتحاد مرة كل عام في إحدى الدول الأفريقية الأعضاء بالاتحاد.

---

(1) الإعلام الأفريقي وتحديات المستقبل- مرجع سابق- ص 20.

يهدف الاتحاد إلى بحث المشكلات المتعلقة بالإذاعات المسموعة للدول الأعضاء بالاتحاد من كافة النواحي الفنية والهندسية والمالية والإدارية. لموجات "الإذاعة المسموعة" وتنظيم عملية البرامج والإنتاج المشترك وإجراء المسابقات البرنامجية بين الإذاعيين.

كما يسعى الاتحاد من ناحية أخرى إلى تحديث العمل الإذاعي والتلفزيوني عن طريق تشجيع مبادرات الدول الأفريقية لافتتاح محطات تبادل الأخبار بالأقمار الصناعية وتدريب الأفارقة عليه.

5- منظمة الاتصال الأفريقية الإقليمية عن طريق القمر الصناعي[1]:

تأسست هذه المنظمة عام 1992 بهدف إطلاق أول قمر صناعي أفريقي خلال خمسه أعوام. ويبلغ أعضاء هذه المنظمة حتى ألان 42 دولة أفريقية من إجمالي 53 دولة أفريقية بمنظمة الوحدة الأفريقية.

الإعلام الأفريقي والنظام الدولي الجديد:

مع اتجاه المجتمع الدولي في بداية التسعينات إلى تأسيس نظام دولي جديد ترتكز أهم دعائمه على الديمقراطية وحرية التعبير بدأت انعكاسات هذا النظام تؤتي ثمارها على القارة الأفريقية.

وكان المرور الحقيقي للتطبيق الجماعي للديمقراطية في أكثر من 20 دولة أفريقية الاهتمام وإتاحة المزيد من الحريات لوسائل الإعلام الأفريقية وكان للصحافة الأفريقية النصيب الأوفر من هذا الاهتمام كأحد أقدم الأجهزة الإعلامية من حيث النشأة. بعد أن أقرت معظم دساتير الدول الأفريقية إلغاء القيود المفروضة على الصحافة، والسماح بتأسيس المجالس الصحفية المنوط بوضع نظم العمل الصحفي وميثاق الشرف الصحفي.

---

(1) مرجع سابق – ص21.

وتعميم إنشاء وكالات الأنباء الوطنية. وتطوير أجهزة الإعلام السمعية والمرئية. كما بذلت الكثير من الحكومات مساعيها للإقلال من مركزية الإعلام[1].

وقد أدى اهتمام الدول الأفريقية بتطوير وسائل إعلامها إلى إضافات جديدة لم تكن موجودة من قبل، وتمثلت في[2]:

أ- الصحافة

بدأ الإقبال المتزايد على إنشاء مؤسسات صحفية جديدة بأفريقيا لم يكن لها وجود على الإطلاق قبل العقد الحالي، أو كانت موجودة من قبل في ظل الرقابة والقيود المفروضة على حرية الصحافة إلى جانب الصحف ذات اتجاهات متعددة: الصحف الحزبية، وصحف المعارضة، والصحف المستقلة، وصحف الهيئات الحكومية، والنقابات والجامعات، والصحف المهتمة بشئون المرأة الأفريقية.

ومن بين أهم تلك الصحف التي يعم انتشارها في بعض الدول هي صحف الأقاليم وتوجد في حوالي 20 دولة أفريقية جنوب الصحراء.

وبعد ظهور تلك النوعيات من الصحف لأول مرة يعد نقطة تحول ومنعطفاً جديداً في تاريخ الصحافة والإعلام الأفريقي.

وقد بلغ إجمالي عدد الصحف والدوريات في الدول الأفريقية جنوب الصحراء نحو 1026 صحفية ودورية، وتصدر كافة المؤسسات الصحفية حوالي 18.174.055 نسخة من الصحف والدوريات. بعد أن كان الرقم السابق 184 صحيفة في 46 دولة أفريقية وتصدر جنوب أفريقيا 7 ملايين و751 ألف نسخة – طبقاً لتقرير الاتصال الدولي لعام 1989 لهيئة اليونسكو. وتعد دولة جنوب أفريقيا وحدها أعلى الدول إصدارا للصحف

---

(1) الإعلام الأفريقي وتحديات المستقبل- مرجع سابق- ص 11.

(2) المرجع السابق.

والـدوريات. تليهـا عـلى التـوالي إلى كـل مـن نيجيريـا (3.376.500) غانـا (729.500) كينيـا (1.172.00 نسخة) زيمبابوي (1.044.839 نسخة)[1].

وتحتل صحيفة "التايمز النيجيرية" التي تصدر في لاجوس مكان الصدارة في إصـدار النسـخ. إذ تصدر يومياً 400 ألف نسخة وأقل صحيفة في الإصدار صحيفة "دي لوسونجو" 200 نسخة بجمهورية أفريقيا الوسطى ونشرت وكالة الإعلام البوركينيـا وتصـدر في "واجـادوجو" عاصـمة بوركينا فاسو حوالي (200 نسخة فقط)[2].

ولعل من أبرز الملامح صدور صحف قديمة من حيث النشأة ومازالت تصـدر وحتـى الآن. ويرجع تاريخ تأسيس بعـض هـذه الصـحف والـدوريات إلى القـرن قبـل المـاضي وتتركـز تلـك الإصدارات في عدد من الدول الأفريقية جنـوب الصـحراء وهـي: جنـوب أفريقيـا عـام 1857، ساوتومي وبرنسيب عام 831، مدغشقر عام 1882، غانا عام 1883، بنين عام 1891، زيمبابوي عام 1894، ملاوي عام 1895، كينيا عام 1898[3].

ب- وكالات الأنباء

يبرز دور وكالات الأنباء من الناحية الوظيفية للصحف والإذاعة والتليفزيـون معـاً وكونهـا الجهة التي تجمع أنباء الدول ثم تقوم بتوزيعها على الصحف ومحطات إذاعتها.

---

(1) http://www.statssa.gov.za/publications/statskeyfindings.asp?PPN=P0302&SCH=3952 accessed on 14 January 2008.

(2) Fork-Kintz, Lynda. "Current Media Practices and Trends in West Africa: A Case Study Analysis of the Media of Ghana and Nigeria" Paper presented at the annual meeting of the NCA 93rd AnnualConvention, TBA, Chicago, IL, Nov 15, 2007 Online.

(3) Statistics South Africa, Statistical Release PO302, Mid-year Population Estimates 2009, 27 July 2009 (http://wwwstatssa.gov.za/publications/P0302/P03022009.pdf), accessed 18 September 2009.

ومع حصول الدول الأفريقية على الاستقلال أصبح لزاما عليها إنشاء وكالات أنباء وطنية قادرة على التعبير بصدق عن الأحداث الوطنية دون تحريف وقادرة في نفس الوقت على أن تكون حارساً لبوابة الأخبار ورقيباً على ما تنشره وتنقله وكالات الأنباء العالمية عن دولها.

وقد بلغ عدد وكالات الأنباء بالقارة جنوب الصحراء حتى الآن 44 وكالة أنباء وطنية يضاف إلى ذلك أن الكثير من وكالات الأنباء الأجنبية ليس لها فروع في كثير من الدول الأفريقية، وتعد وكالة الأنباء الفرنسية "AFP" من أكثر الوكالات التي لها فروع في أفريقيا "27 دولة أفريقية" تليها على التوالي وكالة "XTNHUA" شنخو الصينية "22 دولة أفريقية" وكالة تاس الروسية (20 دولة أفريقي) وكالة الأنباء الايطالية "17" IPS دولة أفريقية[1].

ج- الإذاعة والتليفزيون

تلعب الإذاعات المسموعة والمرئية وبصفة خاصة الإذاعات المسموعة دوراً حيوياً أكثر من أية وسيلة إعلام أخرى. إذ أن الإذاعات الأفريقية تعد الوسيلة الوحيدة التي تغطي كافة أنحاء القارة، والرابط الأساسي لرجل الريف الأفريقي بدولته وبالعالم الخارجي.

وتخضع معظم الإذاعات المسموعة والمرئية معاً في أفريقيا لسلطة الدولة وقد بدأ مؤخراً السماح بإنشاء محطات إقليمية (18 دولة أفريقية) إلى جانب المحطات الإذاعية الخاصة والتجارية وتعتمد معظم الدول الأفريقية في إنشاء محطات الإذاعة والتلفزيون ومحطات الاستقبال الأرضية على معونة الدول الصديقة لتمويل مثل تلك المشروعات نظراً لتكاليفها العالية. كما تعمل تلك الإذاعات المسموعة والمرئية على بث برامج تعليمية للقضاء على أمية رجل الشارع الأفريقي والتركيز على برامج الثقافة العامة والشئون الصحية[2].

---

(1) تم الإطلاع على كلا من:

www. africacenter.org

www.cfr.org

(2) www.unesco.org.

كما يشرف على عمل الإذاعات المسموعة و المرئية في كثير من الدول اتحاد الإذاعة والتليفزيون معظمها دول فرانكفونية (13 دولة في شرق ووسط وغرب، أفريقيا". وتهتم بتنظيم العمل الإذاعي والتليفزيوني[1].

وقد بلغ عدد الأجهزة المسموعة والمرئية في 48 دولة أفريقية جنوب الصحراء حوالي (88.437000 مليون جهاز راديو)، (13.535.781 مليون جهاز تلفزيون) طبقاً لإحصاءات اليونسكو عن عام 1991[2].

التحديات التي تواجه الإعلام الأفريقي

تتمثل التحديات الداخلية التي تواجه الإذاعة المسموعة والمرئية في مشكلتين أساسيتين هما[3]:

الأولى: مركزية الإذاعة والتليفزيون في معظم الدول الأفريقية جنوب الصحراء بمعنى أن ألاذعات غالباً ما يكون مقرها العاصمة، ويتم بس الإرسال أما باللغة الرسمية (الانجليزية والفرنسية والأسبانية والبرتغالية) أو بلغة الأغلبية العرقية يستثنى من ذلك نيجيريا التي يتمتع إعلامها المسموع والمرئي باللامركزية والتوازن، ويرجع ذلك لنظام نيجيريا الفيدرالي واتجاه الدولة إلى إجراء توازن بين الأقليات والعرقيات.

الثانية: المشكلات الفنية المتعلقة بتسهيلات البث الإذاعي والتلفزيوني والنقل علي موجات محددة لكثير من الإذاعات، وذلك لضيق نطاق الترددات ومشكلات استخدام التكنولوجيا الحديثة.

وتكمن التحديات الخارجية في خطر التنافس الإعلامي الخارجي وخطورة الهيمنة الأجنبية اثر ظهور البث المباشر عبر الأقمار الصناعية التي تهدد الثقافات الوطنية في أفريقيا، ويبرز التوازن المفقود بين الدول النامية والدول المتقدمة في التدفق الإعلامي، وهو في تزايد مستمر، فإلى جانب نشاط الشركات والقنوات الانجلوفونية العديدة العاملة حالياً

(1) www.unesco.org.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق- ص 14- 15.

في أفريقيا نجد أن شركة "بيت" الأمريكية أنشأت برامج تبث إرسالها لمدة 24 ساعة يوميا إلى كل أنحاء أفريقيا تحت عنوان "تلفيزيون الترويج والتسلية للرجل والشعب الأسود".

كما شهدت ساحة التنافس الإعلامي في أفريقيا في يناير عام 1995 حدثاً هاماً يتمثل في بدء البث الإذاعي للإذاعة الإيرانية باللغة السواحيلية ضمن إطار البرامج الموجهة إلى شرق أفريقيا عامة وإلى تنزانيا خاصة وتهدف إيران من وراء ذلك إلى تعظيم وتنمية مصالح إيران السياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة. مستفيدة بذلك من نتائج الجذور التاريخية لبدايات تكوين الأمة السواحيلية على طول الساحل الشرقي للقارة الأفريقية. ووسط أفريقيا و يضاف إلى ذلك النطاق الجغرافي لمجموعة الجزر الأفريقية بالمحيط الهندي. فضلاً عن الترويج للمذهب الشيعي.

إن الإعلام الحالي ينحصر في 3 مدن هي: لندن، باريس، نيويورك، وهى تشكل 80% من الأخبار الموزعة في العالم يوميا ما بين 4 وكالات أنباء هي: رويتر، الوكالة الفرنسية، الأسوشيتد برس، يونايتد برس، انترناشيونال[1].

واتضح من خلال الإحصائيات التي أجرتها اليونسكو لعام 2007 أن المحطات المحلية الأفريقية أنما تستورد ما بين 50 إلى 70% من برامجها من العالم المتقدم[2].

بالنسبة لمجال الكتب يصل نصيب القارة إلى حوالي 2% من مجموع الكتب المطبوعة في العالم وتتضح خطورة الموقف إذا قارنا هذه النسب بمقياس هيئة اليونسكو التي وضعت حدا ادني لوسائل الإعلام الضرورية في أي دولة يبلغ عشر نسخ من الصحف، خمس أجهزة للراديو، جهازان للتلفزيون، أو مقعدان في السينما لكل 100 شخص[3].

على إن الأمر لا يدعو إلى اليأس، وقد قطعت أفريقيا شوطا لا بأس بيه، والمطلوب هو استمرار العمل من خلال وضع خطة دقيقة بالمشروعات المدروسة والتنفيذ الفعلي لها، وإجراء الحوار الحر داخل القارة وهذه مسئولية الحكومات الأفريقية، فضلا عن إن تكون

---

(1) الإعلام الأفريقي وتحديات المستقبل- مرجع سابق- ص 191.

(2) www.unesco.org

(3) المرجع السابق.

البيئة الدولية أيضا مهيأة للعمل وذلك بأن تتأكد حرية الإعلام بطريقة عادلة ومتساوية بين جميع الدول في ظل النظام الإعلامي الجديد "الذي تنادى بيه الدول النامية"، وهى مسئوليتها ومسئولية الدول المتقدمة والمنظمات الدولية أيضا. إلى إن يتحول هذا إلى صورة ملموسة، فإن واجب الإعلام الأفريقي هو إن يوجه جهده لخدمة القضايا الأفريقية المصيرية "كقضية الديون، التفرقة العنصرية" وان يعمل على استمرار التعاون الأفريقي المشترك في المجال الإعلامي وكذلك التعاون العربي- الأفريقي، في ذات المجال، ومحاولة التغلب على عائق تعدد اللغات في أفريقيا "بتقسيم أفريقيا إلى أقسام لكل قسم لغته الوطنية الخاصة بيه مما يساعد على تكثيف العمل الإعلامي فى القارة ككل، وأخيرا تشجيع وكالات الأنباء الخاصة "غير الحكومية" وكل الجهود الحريصة على دفع العمل الإعلامي في أفريقيا.

نشأة الصحافة في أفريقيا على أيدي الأوروبيين:

كان دخول الصحافة الحديثة إلى أفريقيا لخدمة الأوروبيين الذين جاءوا إلى القارة ومعهم أدواتهم، وكانت الصحف إحدى هذه الأدوات لخدمة الأهداف التجارية والاقتصادية في المجتمعات الأوربية التي بدأت تتشكل في مختلف المناطق الأفريقية وخاصة على السواحل، ثم لعبت البعثات التبشيرية دورا في إنماء الصحف في أفريقيا بهدف تعليم الأفريقيين الديانة المسيحية وتعاليم الإنجيل، ولكي تصل إلى هذا الهدف أصدرت صحفا باللغات واللهجات المحلية. وأصبحت كبريات الصحف في بريطانيا وفرنسا تمتلك فروعا في أفريقيا مثل مجموعة "ديلى ميرور"، "وديلى ميل"، "وستاندرد" في كينيا وغانا وغينيا التي كانت تقع ضمن النفوذ البريطاني، وشارل دى بريتويل في السنغال وكوت ديفوار والدول الواقعة في منطقة النفوذ الفرنسي[1].

وقد عرفت أفريقيا الصحافة لأول مرة عام 1800 عندما أصدر البرتغاليون في مدينة الكاب صحيفة Cape town gazette ثم تلتها سيراليون فأصدرت في عام 1801 صحيفة Royal gazette and sierra Leon وهكذا كان ميلاد الصحف الأفريقية عبارة من وقائع

(1) صلاح عبد اللطيف- مرجع سابق- ص15.

تصدرها الحكومات لتعبر عن وجهة النظر الحاكمة والتي كانت تمثل الدول الاستعمارية في ذلك الوقت[1].

وبعد سيراليون، أصدرت غانا عام 1822 Royal gold coast gazette وفى شرق أفريقيا ظهرت أول صحيفة بالسواحيلي اسمها "جازيتى"، وفى زامبيا صدرت أول صحيفة حكومية قبل الحرب العالمية الأولى، وفى تنجانيقا كان يوجد 28 صحيفة حكومية أثناء الاحتلال البريطاني، وكانت صحافة الاحتلال تقوم بمد المستوطنين الأوروبيين بالأخبار والمعلومات، وكانوا عادة من رجال الأعمال أو موظفي الحكومة المدنية[2].

وقد اتسمت الصحافة المملوكة للاحتلال بأنها لم تكن موجهة للأفريقيين، بقدر ما كانت موجهة للأوربيين ولخدمة مصالحهم في أفريقيا، وقد أثار ذلك شكوى الأفريقيين، وعبر عن ذلك احد الصحفيين النيجريين بقوله "إن الصحافة البريطانية كانت للبريطانيين والصحافة الفرنسية للفرنسيين، وكانت الصحافة والإذاعة تخدمان نظام الاحتلال ومصالحه، ولم تكن متعاطفة مع أمال الأفريقيين بل معادية لهم"[3].

ففي كينيا مثلا كانت الصحافة متمشية مع أسلوب حياة المستوطنين البريطانيين، وكانت الأخبار والمعومات حول بريطانيا، والتقارير الخبرية تنقل من الصحف البريطانية. وكانت هناك تغطية طفيفة للأحداث في أفريقيا. وذلك ينطبق على الصحافة البلجيكية والفرنسية[4].

وقد كتب جواهر لال نهرو عن صحافة الاحتلال في أفريقيا، وسائر الدول التي كانت تحتلها يقول: "أتذكر عندما كنت غلاما فان الصحافة التي كانت مملوكة للبريطانيين في الهند كانت مليئة بالأخبار الرسمية والشئون التي تهم المجتمع الانجليزي مثل لعبة البولو والمسابقات والرقصات وهواة المسرح، ولم يكن هناك كلمة عن الشعب، لا عن سياسيته أو

---

(1) Dennis L. Wilcox, Mass media in black Africa, philosophy and control, New york, 1975 p.14

(2) Rank Parton, the press of Africa. Persecution and perseverance, London, 1979 p.2.

(3) Rank Parton- p.3.

(4) صلاح عبد اللطيف- مرجع سابق- ص 16.

ثقافته أو ظروفه الاجتماعية والاقتصادية إلى حد إن المرء لم يكن يشعر بوجودهم وهـو يقـرأ هذه الصحف"[1].

ولعل السـبب في ذلـك يرجـع إلى أن الأوروبيـين كـانوا ينظـرون إلى الأفـريقيين والشـعوب الأخرى باعتبارهم كما مهملا لا يستحق الاهتمام، وهذا أيضا ما يقوله عـالم الـنفس البريطـاني جيمس كولمان تعليقا على هذه الظاهرة وهو "إن صحافة الاحـتلال حرصـت عـلى إن تـذكر الأفريقي المتعلم يوميا بعدم أهمية دوره وان تضـع في ذهنـه وتؤكـد لـه عجـزه ويأسـه مـن مستقبله السياسي"[2].

آثار السيطرة الاستعمارية على الصحافة الأفريقية:

في البداية كانت معظم الصحف اليومية خاضعة تقريبا بشكل مطلق لسـيطرة الاسـتعمار الغربي في أفريقيا حتى الصحف التي كان يصـدرها رجـال الأعـمال والتجـار الأوربيـون الـذين كانوا يأملون في الاستمتاع بنفس درجة الحرية المتاحة لهم فى أوروبا. وكانت تتفـاوت أشـكال السيطرة ما بين الرقابة المباشرة مثلما كان سائدا في منطقة الفرانكوفون أو بشكل غـير مبـاشر من خلال القوانين والقيود العديدة مثلما كان الوضع في المناطق الخاضـعة للنفـوذ البريطـاني. ففي منطقة الفرانكوفون على سبيل المثال كانت الرسوم المفروضة على استيراد مواد الطباعـة إلى الدول الأفريقية تمثل احد العوائق الأساسية أمام إنشاء صحف وطنية بيـنما كانـت تعفـى صحف باريس من هذه الرسوم وذلك تسهيلا لتوزيعها في الـدول الأفريقيـة. ولاشـك أن هـذه السياسة كانت متسقة تماما مع أسلوب الحكم الفرنسي الذي كان يسمح بتعليم عـدد صـغير من الأفارقة وانتهاج أسلوب الحكم المباشر في المناطق التي خضعت لنفوذه[3].

---

(1) Rank Parton- p.2.

(2)Rank Parton- p.8.

(3) عواطف عبد الرحمن - مقدمة في الصحافة الأفريقية - كتب أفريقيه (4) تصدرها الجمعية الأفريقية - 1980- ص 46,47.

كذلك لم تكن السلطات الفرنسية تسمح إلا للفرنسيين فقط بإنشاء صحف في منطقة الفرانكوفون. وظلت هذه السياسة سائدة حتى الثلاثينيات من القرن الماضي، ولا شك أن ذلك كان له عائده السلبي على تطور الصحافة في منطقه التعبير الفرنسي وذلك عكس المناطق الأفريقية التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني حيث كان يسود أسلوب أكثر ليبرالية تجاه إصدار الصحف الأفريقية[1]. فنجد أن بعض الدول الأفريقية التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني مثل غانا ونيجيريا شهدت ظهور صحافة وطنية مزدهرة وقادرة على توجيه النقد للسلطة الاستعمارية. وهناك عدة أسباب ذاتية تتعلق بهذا الموضوع، منها تاريخ نشأة الصحافة في هاتين الدولتين، غانا صدرت بها أول صحيفة 1822 وتلتها نيجيريا التي صدرت بها أول صحيفة تحت مسمىIwe Irchin في 1959 أصدرها القس هنرى تاوسند تبع البعثة التبشيرية الانجليزية وكانت تصدر كل 15 يوما باللغة الانجليزية اليوربا[2].

وهناك سبب آخر يتعلق بطبيعة الاستعمار البريطاني في غرب أفريقيا وهو انه لم يكن يهدف فى الأساس إلى الإقامة والتوطن واكتفى بإنشاء المراكز التجارية على الساحل وترك المناطق الداخلية لنشاط البعثات التبشيرية. وقد حدث عكس ذلك في شرق أفريقيا حيث استوطن عدد كبير من البيض مناطق المرتفعات في كينيا وقد ترتب على هذا غرس عدة قيود على حركة إنشاء الصحف الوطنية في شرق أفريقيا[3]. ولا يعنى ذلك إن الصحافة الوطنية في غرب أفريقيا البريطانية سابقا كانت تتمتع بقدر اكبر من حرية التعبير خصوصا وان السلطات البريطانية لم تحرص على وضع مبادئ واضحة تحدد بها أوضاع الصحافة وعلاقتها بالسلطة بل كان الأمر يتوقف على تفسيرات الحاكم ورجال الإدارة البريطانية. وكان هؤلاء الحكام والمسئولون البريطانيون يستلهمون مواقفهم من القوانين والقيود التي وضعت للحد من حرية الصحافة في بريطانيا في القرن الثامن عشر وذلك عملا بالمقولة التي تشير بأن انجلترا ومستعمراتها كانت تخضع لقوانين واحدة[4]. وإذا

---

(1) المرجع السابق

(2) Rosa Lynde Ainsile: The press in Africa communications past and present, New York, Walker and company. 1967.p.11.

(3) عواطف عبد الرحمن- مرجع سابق- ص47.

(4) عواطف عبد الرحمن- مرجع سابق- ص48.

كان هذا القول صحيحا من الناحية النظرية فهو غير صحيح في الواقع إذ إن السلطات البريطانية في المستعمرات كانت تتمتع بصلاحيات واسعة تسمح لها بتفسير القانون العام المطبق في انجلترا بشكل يتسع كثيرا عن مضمونه الحقيقى.

كما كانت هناك أشكال أخري من السيطرة الاستعمارية على الصحافة في أفريقيا. في غانا مثلا كان (قانون الجريمة العام) يسمح للحاكم بمنع دخول أي مطبوعات أجنبية إلى ساحل الذهب وتشمل الصحف والكتب والوثائق التي تستشف منها إمكانية احتوائها على مضامين تهدد المصلحة العامة[1]. وفى تنزانيا كذلك كان مسموحا للحاكم بمنع تداول أي مطبوعات تتضمن أفكارا معادية للصالح العام كما إن إذاعة ونشر الأخبار باللغة السواحيلية كان يتم تحت إشراف إدارة العلاقات العامة التابعة لمكتب الحاكم البريطاني. كذلك كان فرض رسوم على المطبوعات إحدى أساليب الرقابة والقيود على الصحافة الأفريقية. ففي كينيا كان قانون المطبوعات يلزم أي ناشر أو طابع بدفع رسوم باهظة على كل نشرة مما كان يؤدى إلى اقتصارها على أصحاب الدخول المرتفعة[2]. وقد كان من أكثر أنواع الرقابة انتشارا تلك التي مارستها السلطات البريطانية فى كينيا عند نشوب ثورة الماو ماو ففي أكتوبر 1952 أعلنت حالة الطوارئ في جميع أنحاء كينيا وصادرت السلطات البريطانية حوالي 50 نشرة وصحيفة أفريقية كانت تشكل أغلبية الصحافة الوطنية آنذاك. وقد مهدت السلطات الاستعمارية لذلك في سنة 1950 بإجراء عدة تعديلات أساسية على قانون العقوبات تمنح للحاكم حق مصادرة أي صحيفة أو نشرة يدور حولها الشك في أنها نشرت أو تنشر ما يهدد الأمن والنظام في المستعمرة وقد توقفت عن الصدور جميع الصحف الوطنية ذات التأثير في كنيا طوال الخمسينيات[3].

صحف البعثات التبشيرية:

لا شك أن البعثات التبشيرية كان لها دور الريادة في نشأة الصحافة في أفريقيا، وإذا كان المبشرون الأوروبيون يمثلون الطلائع الأوروبية الأولى التي وطأت ارض القارة الأفريقية بعد

---

(1)p. 18 Rosa Lynde Ainsile.

(2) عواطف عبد الرحمن- مرجع سابق- ص48.

(3) Dennis L. Wilcox, p. 12.

حملات الكشف التي قام بها المستكشفون الأوربيون خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر؛ فإن الحقيقة التاريخية التي تسترعى الانتباه هي أن هـؤلاء المـبشرين قـد أدوا خـدمات جليلـة للاسـتعمار الأوربي في القـارة[1]. إذا مهـدوا الطريـق إمـام التجـار ورجـال الأعـمال والساسـة الاستعماريين وبمعنى آخر قام هؤلاء المـبشرون بـدور رئـيسي في تهيئـة العقـل الأفريقـي لتقبـل القادمين الجدد وبرروا له السيطرة الاستعمارية بعد أن ألبسوها أثوابا حضارية براقة فضلا عـن الغلاف الديني. ويلاحظ أن الصحافة التبشيرية رغم أنها كانـت تمثـل جـزءا أساسـيا مـن مهمـة الكنائس الأوروبية في أفريقيا إلا أنها كانـت تتضـمن إلى جانـب المقـالات والموضـوعات الدينيـة دعاية مقنعة للدول الاستعمارية التي كانت تتبعها؛ هذا فضلا عـن التنـافس الحـاد والصراعـات الكنسية التي كانت تعكسها هذه الصحف. وقد كانت الصحف التبشـيرية أسـبق في الظهـور في المناطق الأفريقية التي خضـعت للاسـتعمار البريطـاني عنهـا في المنـاطق التـي خضـعت للنفـوذ الفـرنسي. فـنلاحظ أن أول صـحيفة صـدرت في نيجيريـا كانـت 1859 وأصـدرها القـس هـنرى تاونسـند وكانـت تتبـع البعثـة التبشـيرية الانجليزيـة وكانـت تصـدر نصـف شـهرية وبـاللغتين الانجليزية واليوربا[2]. ورغم أن غانا شهدت مولد الصحافة عـلى أيـدي الحـاكم البريطـاني شـارلز ماكارتى في 1822 بصدور صحيفة رويال جولد كوست جازيت، غير أن ثاني صحيفة شهدتها غانـا كانت كريستيان ميسنجر التي أنشأتها البعثة الاسـكتلندية في 1859 وكانـت لهـا طبعتـان الأولى بالانجليزية والايوى والثانية بالانجليزية والجالا[3].

أما في مناطق النفوذ الفرنسي فقد شهدت جزيرة مالاجاش البدايـة الأولى للصـحافة عـلى أيـدي المـبشرين الانجليـز. إذ كانـت صـحيفة تينـى سـوا التـى اصـدرتها البعثـة التبشـيرية الانجليزية 1866 أول صحيفة شهدتها الجزيرة على الإطـلاق وكانـت هـذه الصـحيفة فاتحـة لصدور العديد من الصحف التبشيرية إذ أنها كانت تمثل أول دعاية للبروتستانت في الجزيـرة وكان ذلك ايذانا بانتشار صحف البعثات التبشيرية الأخرى فأنشـأ الجيزويـت 1874 صـحيفة شهرية كـان يـرأس تحريرهـا أول قـس ملاجـاشى وكـان الهـدف مـن إصـدارها خلـق تـوازن مع الصـحيفة البروتسـتانتية وقـد أدركـت بعـد ذلـك البعثـات التبشـيرية المختلفـة أهميـة

---

(1)Rosa Lynde Ainsile p.10

(2) عواطف عبد الرحمن- مرجع سابق- ص49

(3) المرجع السابق

إصدار صحف تنطق باسمها وتعبر عن اتجاهاتها، وبالفعل لم يكد يبدأ القرن العشرون حتى كان لكل من الكاثوليك والجيزويت الفرنسيين والانجليزيين صحيفة على الأقل[1].

ومما يجدر ذكره إن البعثات التبشيرية كانت تحرص على إصدار طبعة خاصة باللغة المحلية للصحف التي أنشأتها. فالبعثات التبشيرية الانجليزية كانت تهتم دائما بإصدار صحفها باللغتين اللغة الانجليزية مضافا إليها إحدى اللغات المحلية.

تطور الصحافة الوطنية:

كان لظهور الصحافة الوطنية في أفريقيا جنوب الصحراء قبيل حقبة الاستقلال على أيدي الأفارقة، دور بارز في إيقاظ الوعي الوطني ودعم مسيرة الوحدة الوطنية لدى الشعوب الأفريقية[2].

ولم تصدر صحافة على يد الأفارقة إلا مع ظهور الحركات الوطنية، وهنا يجب التأكيد على فكرة إن الصحافة الوطنية مهدت لظهور القادة الأفارقة الذين أصبحوا رؤساء للدول الأفريقية بعد الاستقلال، ذلك إنهم كانوا قادة أحزاب، وكان لابد إن ينقلوا أفكارهم ويشحذوا همم الوطنيين عن طريق الصحف سواء سمحت لهم سلطات الاحتلال أو لم تسمح، ففي نيجيريا ظهرت مجموعة صحف ازيكيو Nnamdi Azikiwe عام 1937 لتكون بداية للصحافة الوطنية وتناهض الاحتلال، وتهيئ الشعب لدوره. وفى كينيا ظهرت صحافة الكيكويو التي تضم 40 نشرة إخبارية News Sheets، وهى التي أيقظت مشاعر الأفريقيين، وقد بدأ جومو كينياتا نضاله الصحفي باسم Jonstone Kamaw [3].

وفى تنزانيا بدأ جوليوس نيريرى حياته كصحفي في سوتى باتانو Sauti Yatano وعمل جوزيف موبوتو صحفيا في الكونجو كينشاسا خلال الخمسينات، وعمل باتريس لومومبا

(1) صلاح عبد اللطيف – مرجع سابق – ص16.

(2) الإعلام الأفريقي وتحديات المستقبل- مرجع سابق- ص8.

(3) صلاح عبد اللطيف- مرجع سابق- ص 16.- انظر الملحق ص 18,19.

محررا في صحيفة Independence وفى عام 1947 كان كوامى نكروما وحزب مـؤتمر الشـعب قد أسسا صحيفة [1] The Acra Evening News.

وفى السنغال كان ليوبولد سنجور محررا وناشرا لصحيفة La Condition Humanine فى الخمسينيات ليعبر عن حزبه السياسي وهو الحزب السنغالي التقدمي[2]، وفى كوت ديفوار كان فيلكس بوانييه محررا في صحيفة African Noire ثـم أصـبح هـؤلاء رؤسـاء لـبلادهم فى أول حكومات بعد الاستقلال[3].

وقد جنـد هـؤلاء الصـحفيون الأفارقـة أقلامهـم لخدمـة قضـايا التحـرر الـوطني والقضـاء عـلى الاستعمار بكافة صوره، وكان من بين هؤلاء الصحفيين من أصبحوا فيما بعد رؤساء لدولهم[4].

وعقـب حصـول معظـم الـدول الأفريقيـة عـلى الاسـتقلال، بـدأ الأفارقـة مسـيرة الوحـدة الأفريقية عام 1963 ب 33 دولة أفريقية مستقلة، وتوارت الصحف الأوروبية وحلـت محلهـا الصحف الوطنية، وآلت ملكية الإذاعة والتلفزيون إلى حكومات الدول المستقلة، كـما عملـت بعض الدول الأفريقية على تأميم الوكالات الأجنبية للأنباء مثل غانا. وظهرت بعد ذلك، رغبـة الدول الأفريقية جنوب الصحراء في أن تكون لها وكالات أنباء وطنية لتكون معبره عـن الـرأي الأفريقي الحر، وكأحد مظاهر الاستقلال[5].

ويلاحظ أن هذه الصحف كانت تفتقد الإخراج والاهتمام بالجوانب الفنية فلم تكن تهتم بالشكل، ذلك أن هدف إصدارها كان إذكاء روح المقاومة لدى الشعب ضـد الاحـتلال وبعـث الشعور بالانتماء الوطني وإذكاء الروح الأفريقية لدى المواطنين[6].

---

(1) المرجع السابق.

(2) انظر الملحق ص 7.

(3) صلاح عبد اللطيف- مرجع سابق- ص 16.

(4) الإعلام الأفريقي وتحديات المستقبل- مرجع سابق- ص8.

(5) الإعلام الأفريقي وتحديات المستقبل- مرجع سابق- ص9.

(6) صلاح عبد اللطيف- مرجع سابق- ص 16.

مع التقدم والتطور العالمي الذي شهده العالم في أوائل القرن الحادي والعشرين واجهت الصحف الأفريقية العديد من التغيرات فبالرغم من حصول غالبية الدول الأفريقية على استقلالها منذ ستينات القرن الماضي وكذلك اختفاء الصحف المملوكة للأوروبيين مع الاستقلال بدول القارة لتتحول ملكية الصحف إما لحكومات الدول أو لأحزاب إلا أن المعايير المتحكمة في عمل هذه الصحف مازلت تستمد من المعايير الغربية ومن الدول الاستعمارية التي كانت تحتل دول القارة فمثلا في غرب أفريقيا وتحديدا في نيجيريا أصبحت المعايير التي تعتمد عليها الصحف في الحكم على المجتمع إنما هي المعايير الغربية باستخدام المصطلحات نفسها التي تتعامل بها دول غرب أوروبا مثال على ذلك العمل على التمييز بين أبناء الشعب الواحد والسعي نحو ترديد مصطلحات التقدم وتشبيه الدولة بالتخلف وفقا لما يتردد في دول غرب أوروبا[1].

كما أن دخول العالم في عصر العولمة كان له تداعياته على القارة الأفريقية التي زج بها في هذا العصر إما طواعية أو بالإجبار بالرغم من عدم قدرتها على مجاراة هذا التقدم الذي شهدته هذه المرحلة وبالتالي ظهرت التبعية جلية في أوضح صورها للدول الاستعمارية ومع الدخول إلى عصر العولمة وتحويل العالم كله إلى قرية واحدة صغير أصبحت معايير الولايات المتحدة الأمريكية هي المعايير السائدة؛ وكان لذلك تداعياته على الصحف الوطنية الأفريقية التي حاولت مجاراة ذلك التقدم بالاستعانة بالتطور التكنولوجي من أجل إصدار صحف تضاهى الصحف العالمية وتمكنها من الدخول في سوق المنافسة العالمية، لذا تم الاعتماد على الدول الاستعمارية وعلى الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير التكنولوجيا التي تلزمها الصحف وقد أثر ذلك بشكل سلبي على ما يتم نشره في هذه الصحف وفقا للآراء الأمريكية أو لأراء القوى الاستعمارية التي تقوم بتزويدها بالمعلومات من خلال وكالات الأنباء العالمية المتحكمة في المعلومات التي يتم نشرها أو إذاعتها في إطار نوع من التبعية الإعلامية بما لا يتفق في كثير من الأحيان والمصالح الوطنية للدولة، مثالا لذلك: ما حدث في الانتخابات الرئاسية الكينية لعام 2007 عندما قامت بإذكاء روح العنف والصراع في هذه

---

(1) Fork-Kintz, Lynda- opt- TBA, Chicago, IL, Nov 15, 2007 Online.

الانتخابات مما كان من شأنه زيادة حده التوترات وتصعيد الصراع في كينيا[1]، كذلك ما حدث في رواندا في عام 1994 عندما قامت إذاعة راديو وتلفزيون (ART.L.M) بنشر دعايات مثيرة للكراهية وتحرض الهوتو على قتل التوتسي ومعارضي الحكومة مما كان له ابلغ الأثر على عمليات الإبادة العرقية التي حدثت في عام 1994 برواندا[2].

وأصبحت هناك سمات تشكل الصحافة في الدول الأفريقية منها[3]:

1- سيطرة الحكومات والأحزاب الحاكمة على الصحف، وتدخل السلطات في الصحف ذات الملكية الخاصة الأمر الذي يضع قيودا على حرية الصحافة، ويهدد الصحفيين بالسجن أو المحاكمة[4]. فعلى سبيل المثال في غرب أفريقيا وتحديدا في كلا من غانا ونيجيريا بالرغم من تصديق هاتان الدولتان على المعاهدات الدولية ودساتير جديدة تكفل حرية الصحافة إلا أن التطبيق الفعلي يختلف عن ذلك إذ يتعرض الصحفيون لأعنف أنواع العقاب إذا ما خرجوا عن النص المرسوم لهم من قبل الدولة أو الحزب الحاكم[5]. كما سجل تقرير مراسلون بلا حدود لعام 2007 أنهم من بين 7 دول أفريقية أخري الاكثر عداوة تجاه الصحفيين[6].

2- لم تحقق الصحافة في أفريقيا بعد مستوى متقدما- وذلك باستثناء صحف نيجيريا وكينيا وغانا ومدغشقر، فمستوى أجور الصحفيين منخفض، وغالبية الصحفيين يمارسون المهنة كعمل إضافي وكهواية[7]. ومازال هناك العديد من الدول التي تعاني في ضعف مستوى

---

(1) Newspaper coverage of post political election violence in Africa: an assessment of the Kenyan example Uche Onyebadi and Tayo Oyedeji Media, War & Conflict 2011 4: 215 http://mwc.sagepub.com.

(2) ar.rsf.org.

(3)ar.rsf.org.

(4) Frank Parton.Op.Cit.p.30.

(5) Fork-Kintz, Lynda, TBA, Chicago, IL, Nov 15, 2007 Online.

(6)ar.rsf.org.

(7) Reporting in an African Country I.P.I London. 1980.P.18.

الصحف بها في مقدمتها الصومال ومالي. بالاضافة إلى التبعية الغربية فيما يقدم أو ينشر عبر الصحف الوطنية مما كان له بالغ الأثر في تقدم وازدهار الصحف داخل القارة.

3- تعانى معظم الدول الأفريقية حتى ألان من نقص في العناصر الضرورية لوسائل الإعلام وبخاصة العناصر المدربة، على الرغم من وجود الكثير من المعاهد التدريبية حاليا في الدول الأفريقية إلا أن ضعف الإمكانيات ٱلاقتصادية والتكنولوجية في هذه الدول يحول دون وصولهم إلى مستوى الصحفيين في الدول أللأوروبية.

4- مشكلة تعدد اللغات، وهى مشكلة أساسية تتمثل في وجود ألف لغة قبلية يتحدث بها أبناء القارة[1].

5- هنالك مشاكل تعانى منها الصحافة الإقليمية في الدول الأفريقية إذ يتركز الاهتمام على المدن الكبيرة بينما تخلو الأقاليم من وجود صحافة تعبر عنها، وأحيانا لا تصلها صحف العاصمة، فنظرا لصعوبة المواصلات. وقد لاحظ فرانك بارتون أحد المتخصصين في الإعلام الأفريقي أن مشكلة المواصلات بالاضافة إلى انتشار الأمية في المناطق الريفية تجعل كثيرا من الأفريقيين لا يعرفون الصحف، ولكنهم يستمعون إلى الراديو الذي يعتبر الوسيلة الإعلامية الأكثر تأثيرا ففي جنوب أفريقيا على سبيل المثال يتم الاعتماد على الراديو بنسبة 90% في حصول المواطن على المعلومات والأخبار بينما تأتى نسبة الاعتماد على الصحف 40% بالمقارنة لباقي وسائل الإعلام الأخرى[2].

بيد أنه ظهرت في السنوات الأخيرة ما يسمى بالصحافة الريفية وهى الصحف التي تصدر باللغات المحلية الأفريقية. ويبلغ عدد هذه الصحف 58 صحيفة في 14 دولة أفريقية توزع مائة ألف نسخة ويصل أقصى توزيع من هذه الصحف إلى 12 إلف و500 نسخة، وهى صحيفة كيبارو في مالي التي تصدر بلغة بمبارا المحلية وصحيفة كيترومو في

---

(1)John C. Merill, Cater R. Ryan and Marium Alesky, The Foreign Press Survey of the world's journalism. Luisiana university press, 1966.P.288.

(2) south Africa A survey by the Africa Governance Monitoring and Advocacy Project (AfriMAP),Open Society Foundation for South Africa (OSF-SA) andOpen Society Media Program (OSMP).

كينيا التي تصدر بلغة الكبكيو وتوزع 10 ألاف نسخة. أما أقل هذه الصحف توزيعا فهي الصحف التي تصدر في النيجر وتوزع ما بين 100 نسخة وألف نسخة[1].

أما الصحف العامة التي تصدر باللغتين الانجليزية والفرنسية في جنوب الصحراء فتدل الدراسات على أن انتشار الأمية والأوضاع الاقتصادية الحادة وتنوع اللغات وصعوبة المواصلات جعل الدول الأفريقية أقل الدول في العالم في انتشار وسائل الإعلام. بل إن الدراسات دلت على إن الصحف في أفريقيا تتناقص[2].

وفى الستينات كانت الصحف تصدر فقط في 14 دولة هي مصر والجزائر وأثيوبيا وغانا وكينيا والمغرب ونيجيريا وروديسيا والسنغال وسيراليون وجنوب أفريقيا وتنزانيا وتونس وأوغندا. ولا توجد صحيفة يومية في سبع دول وإنما نشرات تطبع على الرونيو وتوزع يوميا. وفى عشر دول بها 12 مليون نسخة لا توجد صحيفة يومية على الإطلاق[3]، بينما الآن أصبح هناك ما لا يقل عن صحيفتان أو ثلاث صحف وطنية في غالبية الدول الأفريقية ملحقا بها نسخة الكترونية على شبكة الانترنت، وإن كانت تعانى هذه النسخ من صعوبة مواكبة ما يتم تقديمه من خدمات صحفية عبر الانترنت متمثلة في المتابعة الآنية للإخبار والتحديث المتكرر وفقا للإحداث التي تقع في الدولة مقارنة بما يتم تقديمه من خدمات صحفية عبر النسخ الالكترونية للصحف الغربية.

وجاء في تقرير الاتصال الدولي لعام 1989 لهيئة اليونسكو communication in the world أن عدد الصحف التي تصدر في أفريقيا 184 صحيفة بما فيها الصحف التي تصدر في جنوب أفريقيا وعددها 24 صحيفة. ويعنى ذلك أن الصحف التي تصدر في الدول الأفريقية باستثناء جنوب أفريقيا يصل عددها ألان إلى 160 صحيفة في 46 دولة توزع 7 مليون و75 ألف نسخة في هذه الدول. وتمثل مصر والمغرب ونيجيريا والجزائر

---

(1)Communication in the world, Unerla,Fains, 1989.

(2) صلاح عبد اللطيف- مرجع سابق- ص17.

(3)Frank Parton, OP. Cit. P. 32.

وتونس وزامبيا والسنغال وكينيا وجامبيا والسودان وزيمبابوي وتنزانيا نسبة كبيرة في هذا التوزيع، وفى أفريقيا هناك خمسة دول لا تمتلك صحفا على الإطلاق[1].

ونظرا لان معظم الدول الأفريقية كانت تحت السيطرة الفرنسية والبريطانية فان الاستعمار ترك أثره على الصحافة سواء في الدول الناطقة بالانجليزية (أنجلوفون) أو الدول الناطقة بالفرنسية (فرانكفون)، فقد كان الاستعمار البريطاني في أفريقيا استعمارا غير استيطاني أي أنه ترك للوطنيين مجالا للتعبير عن أنفسهم وقد ساعد ذلك على ظهور الصحافة الوطنية، بينما كان الاستعمار الفرنسي استعمارا استيطانيا، وحاول تذويب الأفريقيين في الثقافة والحضارة الفرنسية. "وكانت قوانين الصحافة في مناطق الاستعمار الفرنسي مستمدة من القانون الفرنسي الصادر عام 1881، وكانت الصحف مملوكة لشركات فرنسية"[2].

وقد ظلت هذه السمات تحكم الصحف في الدول الأفريقية طوال فترات الاحتلال، وبعد الاستقلال أصبحت الصحف تحت سيطرة الدولة أو الأحزاب السياسية، لكنها في نفس الوقت ظلت تدين بالتبعية للدول الغربية سواء من ناحية اللغة أو استخدام نفس القوالب الفنية التي كانت سائدة من قبل، حيث ورثت هذه الصحف المطابع والمعدات التي كانت مملوكة للشركات الأوروبية وان ظلت على حالتها القديمة دون أن يتم تجديدها بسبب الأوضاع الاقتصادية التي عانت منها الدول الأفريقية بعد الاستقلال، وبسبب انشغال هذه الدول في تثبيت الاستقلال بعد أن واجهت حروبا أهلية، وانقلابات عسكرية أدت إلى عرقلة خطط التنمية ومحاولات إعادة بناء الدولة على أسس وطنية جديدة للحاق بروح العصر[3].

ولعل الأزمات الاقتصادية وارتفاع سعر الورق والتغيرات السياسية المتكررة في الدول الأفريقية هي التي أدت إلى تناقص عدد الصحف مع زيادة التوزيع، كذلك ظهرت في

---

(1) صلاح عبد اللطيف- مرجع سابق- ص18.

(2)Communication in the world- 1989- p.33.

(3) صلاح عبد اللطيف- مرجع سابق- ص18.

السنوات الأخيرة الدوريات الصحيفة وذلك في إطار مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تمر بها الصحف خاصة مع زيادة تناقص أعدادها[1].

يرى وليم هاتشن[2]. الخبير الإعلامي أن الوظيفة السياسية للصحافة في أفريقيا قد لعبت دورا هاما في تطورها فقد استخدم الأوربيون والمستوطنون ورجال الإدارة الاستعمارية صحفهم وإذاعاتهم لتدعيم نفوذهم السياسي. وقد ترتب على ذلك نشوء صحافة وطنية أفريقية على النمط الأوربي، أي لأداء وظيفة سياسية في مواجهة الصحافة الاستعمارية وفى ذات الوقت لعبت دورا أساسيا في النضال من اجل التحرر. ويعزى على مزر وعى[3]. التطور التاريخي للصحافة الأفريقية إلى التطلع إلى تحقيق الوحدة التي أصبحت حاليا تؤثر على مضمون المواد الإعلامية في معظم الصحف الأفريقية. وتأكيدا لذلك أيدت الصحف السنغالية الانتخابات الرئاسية في عام2007[4]، والتي فاز فيها الرئيس السنغالي عبد الله واد وأفردت على صفحاتها سير العملية الانتخابية وما صاحبها من عملية تحول ديمقراطي كان من شأنها إحداث كثير من التغيرات السياسية على الصعيد الداخلي والخارجي في إطار الاهتمام بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة مشكلات الجفاف ونقص الغذاء.

فالصحافة الأفريقية توجهت منذ البداية نحو تحقيق أهداف جماعية وقد ساهمت فكرة الوحدة في عرقلة استخدام الصحافة كمصدر التنوع الفكري فيما يتعلق بالقضايا والمشكلات الوطنية، وقد كان لذلك تأثيره السلبي على وظيفة الصحافة حاليا في أفريقيا فالصحفيون الأفريقيون لا يبدون اهتماما بالبحث عن التفاصيل والجري وراء الحقائق الجزئية وهذا يرجع إلى إن الصحافة كانت أثناء القترة الاستعمارية صحافة مقال ولم تكن تهتم بالخبر وان كانت مجندة لخدمة غرض أسمى هو القضية الوطنية فلم تبدأ الصحافة الأفريقية كحرفة وصناعة بل كانت جزءا من النضال الوطني ومازالت الصحافة الأفريقية

---

(1) Communication in the world- 1989- p 35.

(2) Hatchen, William, 1971.P. 39.

(3)Mazrui Ali: The press, the intellectuals and the printed word in mass thoughts eds, Edward moye and suzan ray, Kampala Makrere university 1972.P. 162.

(4) انظر الملحق ص 5,6.

تحمل هذه السمة حتى ألان، ولكن هذه السمة في طريقها إلى التغير تدريجيا خصوصا في أفريقيا ذات التعبير الانجليزي حيث بدأت المعاهد الإعلامية في تدريب الصحفيين في دورات قصيرة. وكذلك تؤكد روزيلاند اينسلى[1]. إن الصحافة الأفريقية لم تنبثق من تراث الصحافة الاستعمارية الأم بل انبثقت من الواقع النضالي للشعوب الأفريقية وقد اتخذت في البداية طابعا دعائيا معاديا للاستعمار. وقد كان للميراث الاستعماري تأثيره السلبي على مواقف الزعماء الأفريقيين من الصحافة بعد الاستقلال. فان معظمهم يخشون الصحافة ويدركون قدرتها التأثيرية على الجماهير وبالتالي قدرتها على تغيير النخبة الحاكمة لذلك نجد أن كثيرا من الزعماء الأفريقيين قد توسعوا في الإطار القمعي ليس فقط من أجل المحافظة على نفوذهم وبقائهم في السلطة في الأساس ولكن أحيانا من اجل أهداف وطنية مثل ربط مسئوليات الإعلام بأهداف التنمية الوطنية.

عندما ذكر تقرير مراسلون بلا حدود لعام 2007 أن كلا من اريتريا، وكينيا، ويوغندا، وزيمبابوي، وتشاد، وجمهورية الكنغو الديمقراطية، ونيجيريا، وجامبيا، وكوت ديفوار، هي من أكثر الدول عداوة تجاه الصحفيين. بالرغم من توقيع كل هذه الدول على العديد من المعاهدات التي تهدف لضمان الحريات المدنية والسياسية، حتى أصبح الكثير من الصحفيين الأفارقة يعتبرون إن السجن من الطقوس المسلم بها لدخول مهنة الصحافة، وأن الصحفي الحقيقي لابد من دخوله السجن مرة واحدة على الأقل بسبب ما قاله أو نشره[2].

وهذا يتفق مع ما يراه الكثير من الدارسين أن التغير الذي طرأ على الخريطة السياسية والإعلامية في أفريقيا بعد حصول الدول الأفريقية على استقلالها لم يغير كثيرا من الأوضاع السابقة سواء ما يتعلق بمضمون هذه الصحف أو القيود التي تخضع لها[3].

إذ أن جميع القيود والإجراءات القمعية التي كانت تمنع الصحف من توجيه النقد للسلطات الحاكمة قبل الاستقلال ظلت سارية المفعول بعد الاستقلال كذلك نمط الملكية، فالحكومات الأفريقية تملك السيطرة الكاملة على الصحف ولا تسمح بصدور صحف

---

(1) Rosa Lynde Ainsile- p 11.

(2)ar.rsf.org.

(3) عواطف عبد الرحمن- مرجع سابق- ص 115.

معارضة وتتولى الاتفاق مع وكالات الأنباء العالمية من أجل تنظيم التوزيع المحلى للأنباء عن طريق الإذاعة والتلفزيون والصحف ولكن اختيار وتوزيع الخدمات الإعلامية الخارجية لا يتم إلا من خلال الأجهزة الرسمية للدولة[1]. ومما يثير الدهشة والتساؤل أن بعض الدول الأفريقية لم تحاول إزالة الأنظمة الإعلامية التي تركتها السلطات الاستعمارية والعمل على إدماجها في عمليات التنمية الثقافية والاجتماعية كي تصبح أكثر فاعلية للجماهير الأفريقية فمعظم أبناء الطبقة الحاكمة سواء في شرق أو غرب أفريقيا تلقوا تعليمهم في بريطانيا أو فرنسا ولا يزالون يواصلون استخدام وسائل الإعلام الأفريقية لبناء مجدهم الشخصي.

وهناك استمرار استخدام لغة المستعمر في أجهزة الإعلام الأفريقية ففي الدول ذات التعبير الفرنسي لازالت الإذاعة والصحف تذيع وتنشر باللغة الفرنسية مثال الصحف السنغالية[2]، ولا يوجد سوى عدد قليل من الدول الأفريقية التي تحاول أن تستخدم اللغات الوطنية في أجهزة الإعلام[3].

وقد تم رصد القوانين المنظمة للاعلام والصحافة تحديدا في دول الدراسة من خلال القوانين الحاكمة لاصدار الصحف في جنوب أفريقيا وكينيا وتونس[4]. ولا يزال الميراث الاستعماري يواصل استمراره في الدول الأفريقية من خلال قوانين الصحافة، فالزعماء الأفريقيين بعد حصول دولهم على الاستقلال لازالوا يمارسون حتى ألان النمط الغربي في التعبير الإعلامي لأنه النمط الوحيد الذي عرفوه أما فرض قيود على حرية الصحافة فهذا لا ينطلق من حرصهم على تدعيم سلطاتهم ونفوذهم فحسب بل هو ضرورة تفرضها أحيانا مقتضيات التنمية الوطنية. مثلما حدث في الانتخابات الرئاسية السنغالية في عام 2007 حيث تم التركيز على النقاط الايجابية في الشخصية الكاريزمية للرئيس السنغالي عبد الله

---

(1) المرجع السابق.

(2) انظر الملحق ص 7.

(3)Harve Bourge: Reflexions sur la presse en Afrique cas d'etude: malagache. Revue francaise d'etudes politique africaines no 84. Paris decembre 1972.

(4) انظر الملحق ص 6,10,14,17.

واد متناسيين أنه يستمر في فترة رئاسية ثانية مع استمرار مشكلات كالهجرة غير الشرعية والفساد الحكومي[1].

هذا وقد صاحب تأسيس الصحف الوطنية الأفريقية حاجة أفريقيا إلى وجود وكالات أنباء وطنية تساعد على أن تكون صوتا أفريقيا في الداخل والخارج.

حاجة أفريقيا إلى وكالات الأنباء:

ظهرت وكالات الأنباء في الدول الأفريقية كأحد رموز استقلال الدولة مثل العلم والنشيد، أي إن إنشاء هذه الوكالات اقترن باستقلال الدول التي تنتمي لها، وكانت غانا التي استقلت عام 1957 هي أسبق الدول الأفريقية – بعد مصر - في إنشاء وكالة أنباء مستقلة في نفس عام الاستقلال، ثم تلتها بقية الدول الأفريقية. ويمكن تفسير ذلك بعاملين:

الأول: هو إن الدولة ظلت سنوات الاحتلال خاضعة لسيطرة وكالات الأنباء الأوروبية، ومع الاستقلال ظهرت الحاجة لوكالة الأنباء الوطنية.

الثاني: هو رغبة الحكام الوطنيين في أن تكون للدولة وسيلة إعلامية تعبر عن الواقع الجديد بعد الاستقلال[2].

ومن هنا كان ظهور وكالات الأنباء في الدول الأفريقية، "وكانت الموجة الواسعة لانتشار وكالات الأنباء المحلية في أفريقيا في الستينات حيث أنشئت 23 وكالة في الدول الأفريقية حديثة الاستقلال"[3].

ونظرا لان الوكالات المحلية حديثة الإنشاء ولازالت تعتمد على الوكالات العالمية الكبيرة، الأمر الذي قد يعرضها إلى القضاء على فكرة استقلالها، فظهر في السنوات الأخيرة فكرة

---

(1) أحمد ابراهيم محمود- انتخابات الرئاسة السنغالية- الإبعاد والدلالات- أفاق أفريقية- المجلد الأول- العدد الثاني- 2000- ص127.

(2) Oliver Boyd – Barrett, the international news agencies, London, 1980, p.12.

(3) صلاح عبد اللطيف- مرجع سابق – ص24.

الاتجاه إلى إنشاء مجمعات pools منها مجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز، ومجمـع دول البحر الكاريبي CANA، ومجمع دول أمريكا اللاتينية PANA، وقد اعتـبر باريـت إن العقـد الأخير من 1970 - 1980 هو عقد وكالات الأنباء في العالم[1].

وقد بدأت علاقة أفريقيا بوكالات الأنبـاء مـن خـلال وكـالات الأنبـاء العالميـة مثـل رويـتر، ووكالة الأنباء الفرنسية إذ كان كلا من هاتين الوكالتين أنشـأت لهـا مكاتـب في المنـاطق التـي كانت تحتلها دولتها مزودة بالأجهزة والمراسلين لخدمة الأهداف الاستعمارية، ولم يكن نشـاط هذه المكاتب موجها للإنسان الأفريقي، وإنما كان موجها للإنسـان الأوروبي الـذي اسـتوطن في أفريقيا عن طريق الشركات المتعددة الجنسـية والبعثـات التبشـيرية، وكانـت هـذه المكاتـب تخدم أيضا الحكومات المرتبطة رأسا بـوزارة المسـتعمرات البريطانيـة أو بالحكومـة الفرنسـية مباشرة، وتمد الصحف الأوروبية بالأخبار، وكانت أول وكالة أنباء في أفريقيا، تلك التي أنشـأتها بريطانيا- في جنوب أفريقيا عام 1928 ووكالة أنباء أثيوبيا عام 1941 التي تطورت بعد ذلـك، وظلت هاتان الوكالتان تابعتين لوكالة رويتر أو فرعية لها في أفريقيا، ولم تظهر وكـالات الأنبـاء المستقلة إلا بعد الاستقلال[2].

وكـان مـن الطبيعـي أن تواجـه الوكـالات المحليـة الناشـئة بعـد الاسـتقلال عقبـات فنيـة واقتصادية، ولازالت في معظمها تعتمد على الوكالات الغربية مع محاولة الاستقلال عن طريق الاستعانة بمراسليها المحليين في تغطية الأخبار المحلية، وعندما شعرت الدول الأفريقية بعـبء هذه المهمة سعت إلى محاولة حل المشاكل عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات فيما بينها من ناحية، وعن طريق الاستعانة بجهود منظمة اليونسكو الدولية من ناحيـة أخـرى، ومـن هـذه المحاولات تم إنشاء مجمع لوكالات الأنباء الأفريقية[3].

وكانت أولى هذه المحاولات عام 1963 عندما تم إنشـاء اتحـاد وكـالات الأنبـاء الأفريقيـة، واتخذ مقرا له في أديس أبابا، وفى ذلك العام أقيمت في تونس ندوة وكـالات الأنبـاء الأفريقيـة

(1) Op, Cit, p.193 Oliver Boyd – Barrett.

(2) صلاح عبد اللطيف- مرجع سابق – ص25.

(3) صلاح عبد اللطيف – مرجع سابق- ص25.

قدمت فيها الدراسات والأبحاث لتطوير عمل وكالات الأنباء، ووضع أسس للتعاون بين الوكالات لمواجهة المشاكل والعقبات التي تعترضها[1].

ولازالت وكالات الأنباء في أفريقيا تعانى من[2]:

1- نقص المدربين من الصحفيين الأفارقة على عمل وكالات الأنباء، وبالتالي أوصت بتدريب عدد من الصحفيين في الدول الأفريقية المتطورة، وفى باريس ولندن والولايات المتحدة الأمريكية.

2- عدم توفر شبكة للاتصالات تخدم المناطق الأفريقية الشاسعة وتربط بين العواصم الأفريقية، ووضعت البعثة مشروعا لتطوير شبكة الاتصالات ينفذ على مراحل لتحسين الخدمة في الدول الأفريقية.

3- عدم توفر الاحتياجات المالية، وكان لابد من توفر الاحتياجات المطلوبة فأوصى مؤتمر "اكايولكو" الذي عقد في المكسيك في يناير 1982 تحت إشراف منظمة اليونسكو بتقديم 5 مليون دولار لدعم مشروع وكالة الأنباء الأفريقية تساهم فيها دول الخليج وقد ساهم معهد الصحافة الدولي في لندن، ومعهد الصحافة العالمي في براغ بإرسال الخبراء إلى بعض الدول الأفريقية، وعقد الندوات وإقامة ورش العمل (workshops) للاستماع إلى وجهة نظر الصحفيين الأفريقيين للوقف على طبيعة المشاكل والعقبات. كما تابعت مؤتمرات وزراء الإعلام الأفريقية تطوير إنشاء وكالات الأنباء الأفريقية، وركزت على ضرورة تشغيل وكالة الأنباء الأفريقية (PANA) وتذليل الصعوبات التي تعترض إنشاءها، ومن هذه المؤتمرات مؤتمر باوندى 1981 ومؤتمر داكار عام 1982 وسائر المؤتمرات الأفريقية التي عقدت على مستوى وزراء الإعلام[3].

4- هذا بالاضافة إلى التبعية التكنولوجية لوسائل الاتصال الغربية وبالتالي التحكم فيما يتم نشره من خلال هذه الوكالات.

---

(1)John C. Merill and others Op. Cit. P.296.

(2) المرجع السابق.

(3) صلاح عبد اللطيف- مرجع سابق- ص25.

أنماط الملكية في الصحافة الأفريقية:

وعند مراجعة خريطة الملكية للصحافة الأفريقية، يمكننا أن نتبين أربعة أشكال لملكية الصحافة في الدول الأفريقية المستقلة:

الشكل الأول: الملكية الحكومية التي تتمثل في سيطرة الحكومات الأفريقية على الصحف، وملكية هذه الحكومات لوسائل الطباعة والمصروفات، والمعونات الاقتصادية التي تزود بها بعض هذه الحكومات الصحف التي تعجز عن الاستمرار دون تلقى هذه المساعدات.

الشكل الثاني: هو ملكية بعض الأحزاب الحاكمة لبعض الصحف التي تعتبرها ناطقة باسمها.

الشكل الثالث: هو الملكية الخاصة للصحف وقد أصبحت ألان قليلة جدا.

الشكل الرابع: هو الملكية الأجنبية التي كادت تصبح معدومة في المرحلة الراهنة في الدول الأفريقية المستقلة فيما عدا كينيا[1]،[2].

أولا: الصحف الحكومية:

أغلب الصحف اليومية التي تصدر في أفريقيا تخضع بشكل مباشر لسيطرة وتوجيه وزارات الإعلام، أو هيئات حكومية مماثلة. ومن أبرز الدول التي تمارس هذا النوع من السلطات هي:

السودان ... ليبريا ... تنزانيا[3]. وألان في جنوب أفريقيا ... السنغال ... وكوت ديفوار.

---

(1) عواطف عبد الرحمن- مرجع سابق- ص 142.

(2) انظر الملحق ص 18,19.

(3) حديث مع السيد احمد عبد الحليم وزير الإعلام السوداني السابق- الخرطوم- يناير – 1976-

ملكية الحكومات لأجهزة الطباعة:

يسود اتجاه واضح في أفريقيا السوداء هو سيطرة الطابع الحكومي على ملكية وسائل الطباعة والنشر للصحف والمجلات. فحوالي نصف الحكومات الأفريقية تمتلك أكثر من 75% من وسائل الطباعة والنشر في بلادها. ولاشك أن ذلك يستهدف في الأساس تقليل، بل إلغاء السيطرة غير الحكومية على وسائل الإعلام. ولعل أثيوبيا تمثل أقدم نموذج في ذلك الشأن، إذ بدأت سيطرة الحكومة على وسائل النشر منذ 30 عاما عندما صدر مرسوم إمبراطوري ينص على وضع كل أجهزة الطباعة تحت سيطرة وزارة القلم وتمتلك الحكومة حاليا كل وسائل الطباعة والنشر[1].

المساعدات الحكومية لوسائل الإعلام:

يبرز حرص الحكومات الأفريقية على استمرار تدفق الأنباء كمؤشر على حيوية الحياة السياسية داخل الدولة وقدرتها على تسهيل مهام أجهزة الإعلام وتشجيعها على أداء دورها دون عراقيل، ويتجسد هذا التيسير في شكل معونات مادية تقدمها الحكومات للصحف بشكل غير مباشر على صورة إعلانات أو اشتراكات والواقع أن هذه التيسيرات تشكل ضغوطا غير مرئية على الصحف[2]. وأبرز مثال على ذلك في مصر فالدعم المادي الذي يقدمه المجلس الأعلى للصحافة للصحف القومية للتأثير على ما ينشر على صفحات هذه الصحف والعمل على تحويلها إلى أبواق حكومية.

والصحف في معظم دول أفريقيا السوداء لا يوجد لديها ميزانيات مستقلة وبالتالي بإمكانية الاستغناء عن معونات الحكومات. ويمكن القول إن هناك حوالي 70% من الدول الأفريقية تتلقى صحافتها مساعدات كبيرة وأساسية من الحكومات، وهذه النسبة المرتفعة لا

---

(1) حديث مع السيد عبد الرحمن فارح سفير الصومال في القاهرة – الجمعية الأفريقية بالقاهرة – يوليو 1978-http://www.alriyadh.com

(2) حديث مع السيد رضا خليفة – المستشار الإعلامي المصري – القاهرة- نوفمبر- 1987-http://www.alriyadh.com

تمثل شيئا شاذا أو غريبا إذا علمنا أن معظم الصحف الأفريقية تابعة للحكومات في الوقت الحالي سواء من حيث الملكية أو الإدارة. وتتمثل المساعدات الحكومية في الإعلانات الحكومية – الرسوم المخفضة على الأجهزة الطباعية والورق- الاشتراكات والقروض الحكومية لشراء أجهزة الطباعة. وأكثر من ثلث الحكومات الأفريقية يستخدم أسلوب الرسوم المخفضة، لكن بعضها لا يفضل التوسع في منح هذا الامتياز للصحف غير الحكومية. أما القروض فهي تمثل أسلوبا نادرا أيضا في أفريقيا. هناك أقل من 10% من الدول هي التي تسمح بذلك إذ أن المخصصات الحكومية تتضمن في الغالب الحصول على نسخ مجانية[1].

ثانيا: الملكية الحزبية للصحف:

النمط السائد لملكية الصحافة في أفريقيا هو ملكية الدولة ويتفرع عنها وجود النمط الأكثر شيوعا وهو ملكية الحزب الحاكم للصحف القومية ولاشك أن تداخل المسئوليات بين السلطات التنفيذية والأحزاب الحاكمة في أفريقيا يجعل من العسير الفصل بين رجال الدولة ورجال الحزب[2].

ثالثا: الصحف ذات الملكية الخاصة:

معظم الصحف اليومية ذات الملكية الخاصة توجد في نيجيريا وكينيا، في نيجيريا أكثر الدول الأفريقية كثافة سكانية. وتختلف كينيا عن نيجيريا في أن جميع صحفها اليومية مملوكة لهيئات خاصة وكينيا هي الدولة الأفريقية الوحيدة التي رغم أنها نالت استقلالها إلا أن صحافتها لا تزال ذات ملكية خاصة وملكية أجنبية[3].

وتوجد بعض أنماط الملكية الخاصة للصحف في أثيوبيا – غانا – تنزانيا – أوغندا - فولتا العليا، ولكن تمثل الاستثناء وليس القاعدة، كما أن هناك صحف ذات ملكية خاصة

---

(1) Dennis Wilcox- Mass Media in black Africa, philosophy control, praeger publisher, New York, 1976.P.6.

(2) عواطف عبد الرحمن- مرجع سابق- ص 146.

(3) المرجع السابق- ص147- انظر الملحق ص 18,19.

ولكنها تخضع لرقابة الحكومة[1]. وهناك كذلك صحف خاصة في جنوب أفريقيا يبلغ عددها حوالي 14 صحيفة من بينها The Star, Cape Town, Durban[2].

رابعا: الملكية الأجنبية للصحافة في أفريقيا:

كانت مرحلة الاستقلال تمثل بداية انحسار النفوذ الأجنبي عن القارة الأفريقية بكل رموزه المادية والفكرية، وفى مقدمتها الصحافة الأجنبية في القارة إذ أن معظم الصحف ذات الملكية الأجنبية في أفريقيا كان مصيرها الإلغاء كله أو البيع للحكومات الوطنية بعد الاستقلال. هناك الديلى جرافيك فى غانا والديلى ميل في سيراليون وقد كانت مملوكتين لمجموعة الديلى ميرور بلندن وأصبحتا ملكا للحكومة بعد الاستقلال[3].

وفى المناطق ذات التعبير الفرنسي كان آل بروتويل يملكون صلاحيات واسعة في إنشاء مجموعة من الصحف ولكن جاء الاستقلال فأطاح بآمالهم حيث شرعت حكومات غينيا والسنغال وكوت ديفوار في شراء مشروعات آل بروتويل الإعلامية فور حصولها على الاستقلال. كذلك كان لورد طومسون يملك عدة مشروعات طموحة في المجال الصحفي في بعض دول أفريقيا السوداء، وفى سنة 1965 أنهى ملكيته لصحيفتي ديلي اكسبريس في نيجيريا، وصادرت حكومة روديسيا في عام 1975 أحدى الصحف التابعة له وهى ديلي فيوز[4].

وقد ظلت مجموعة ديلي ميرور اللندنية للطباعة والنشر تدير صحيفة ديلي تايمز في لاجوس طوال فترة الستينيات بالاشتراك مع إدارة نيجيرية. ومع بداية السبعينيات بدا الوجود الأجنبي في مجال النشر يتفاعل بشكل ملحوظ في نيجيريا، فقد أصدرت الحكومة النيجيرية عام 1971 مرسوما يقضى بضرورة تملك النيجريين لوسائل النشر والإعلام مما ترتب عليه انتقال ملكية ديلي تايمز إلى النيجريين نهائيا في مارس عام 1974، وبيعت حصة مجموعة ديلي ميرور وكانت تبلغ مليون سهم للشعب النيجيري. أما في شرق أفريقيا

---

(1) حديث مع السيد ادريس اقلاديوس ممثل جبهة تحرير اريتريا اهرة- الجمعية الأفريقية بالقاهرة- أكتوبر 1978.

(2) south Africa –opt- p 20. – 8,9 انظر الملحق ص

(3) عواطف عبد الرحمن- مرجع سابق- ص 148.

(4) خطاب من الحاج جوزيه بابا ثوندى رئيس تحرير مجلة ديلى لاجوس- نيجيريا- 28 مارس 1978.

فقد اختلف الوضع إذ تم الاستيلاء على الصحف ذات الملكية الأجنبية بشكل مباشر، مثلا في سنه 1972 تم تأميم صحيفة ستاندرد في تنزانيا وكانت جزءا من مجموعة ايست افريكان استاندرد في نيروبي وظهرت نفس الصحيفة باسم جديد بعد إدماجها مع الصحيفة الحكومية ناشبونالست وأصبح اسمها ديلي نيوز. وقد قام الرئيس عيدي أمين في نفس العام بتأميم صحيفة أوغندا ارجوس وكانت ملكية بريطانية كينية وأصبحت لسان حال الحكومة الاوغندية وتغير اسمها إلى صوت أوغندا[1].

وفى زائير بعد قيام الحكومة بالتأميم الصوري للمصالح الأجنبية سنة 1969 تم تأميم الصحافة في سنة 1972 وألغيت الصحافة التبشيرية نهائيا. وهناك بعض الدول الأفريقية التي لم تنه تماما النفوذ الأجنبي في المجال الإعلامي ولكنها خفضته إلى أقل مدى ممكن[2].

ويمكن القول أن منذ السبعينيات لم تعد تشهد إيه صور للملكية الأجنبية في مجال الصحافة الأفريقية.

وظائف الصحافة الأفريقية:

لقد كان تأثير السيطرة الاستعمارية على البنية الفوقية للمجتمعات الأفريقية أمرا لا جدال فيه وقد ساهم ذلك في تشكيل الأطر التنظيمية للواقع الثقافي والإعلامي في القارة. ولذلك نلاحظ أن هناك مسئولية خاصة يتحملها رؤساء الدول الأفريقية المستقلة أو صناع القرار السياسي في القارة بشأن الاستمرار في استخدام الميراث الاستعماري في مجال الإعلام أو المبادرة بخلق علاقات جديدة بين الصحافة والسلطة السياسية الوطنية. ولاشك أن دور ومسئوليات الصحافة ترتبط إلى حد بعيد بطبيعة وأهداف السلطة السياسية في الدول الأفريقية[3].

وهناك تصور عام طرحته إحدى لجان العمل الأفريقي عن دور الصحافة في الدول الأفريقية المستقلة إذ تقول: "إن وظيفة الصحافة هي الإعلام والتعليم والتسلية والترفيه

(1) Dennis Wilcox, Op, cit, PP.44-45.

(2) عواطف عبد الرحمن- مرجع سابق- ص 150.

(3) المرجع السابق- ص120.

وان تضيف إلى الفكر إضافات بناءة، وان تكون قادرة على خلق نقاش حول السياسات العامة وتفسح مجالات لمختلف الأفكار ووجهات النظر مهما بلغ تعارضها"[1].

ويرى البعض أن الدور الأساسي للصحافة في الدول النامية ومنها الدول الأفريقية هو أن تصبح أداة لتنفيذ السياسة الرسمية للحكومة. ففي غينيا مثلا، تقوم الصحافة بدور أساسي في تعبئة الشعب سياسيا وحشد طاقاته للالتفاف حول الحزب الحاكم (الحزب الديمقراطي الغيني)[2].

ويعد نكروما من أبرز أنصار هذا الاتجاه وقد حرص بالفعل خلال مدة حكمه (1957-1966) على تأكيد هذا الدور للصحافة الوطنية في أفريقيا وكان بحث الزعماء الأفريقيين على إتباع نفس النهج. وقد صرح سنة 1963 في اجتماع لاتحاد الصحفيين الأفريقيين في اكرا بقوله: "إن صحافتنا الثورية يجب أن تعرض وتحقق أهدافنا الثورية التي تنحصر في إقامة نظام سياسي واقتصادي تقدمي عبر قارتنا بإكمالها يساعد على تحرير الإنسان الأفريقي من العوز ومن كل أشكال الظلم الاجتماعي ويمكنه من استعاده مقوماته القومية والثقافية بسهولة ويسر"[3].

ويشير نكورما إلى مقومات الصحفي الأفريقي فيقول "الصحفي الأفريقي هو الذي يعمل في الغالب كجزء لا يتجزأ من الحزب السياسي الذي ينتمي إليه ويجند كل طاقاته لخدمة بلده في الاتجاه الذي يتلاءم مع طموحات شعبه"[4].

وتستمر هذه الرؤية الخاصة بدور الصحافة الأفريقية في ترسيخ أقدام الحزب السياسي الحاكم مثلما حدث في الانتخابات الرئاسية السنغالية لعام 2007 في ترسيخ الحزب السنغالي الديمقراطي برئاسة عبد الله واد لفترة رئاسية ثانية[5].

---

(1) عواطف عبد الرحمن- مرجع سابق- ص 121.

(2) Tit us Uukupa: what role of the government in the development of an African press- Africa report 11 january 1966-p.39.

(3) The Spark, accra (Ghana), October I. 1958.

(4) أحمد ابراهيم محمود- مرجع سابق- ص 122.

(5) Christopher S. Clophan: Haile selassia government.new York praeger publishers, 1976, p. 187.

ويمكن تلخيص دور الصحافة ووظيفتها في دول القارة في ثلاث اتجاهات[1]:

1- تكريس الصحافة للمساهمة في بناء الدولة وتحقيق الوحدة الوطنية[2].

2- الصحافة كأداة للنقد البناء[3].

3- الصحافة كوسيلة لتعليم الجماهير.

الوظيفة الأولى: المساهمة في بناء الدولة وتحقيق الوحدة الوطنية.

فالدول الأفريقية في حاجة إلى الصحافة كي تسهم في تحويل الولاء القبلي إلى ولاء قومي للدولة، وكي تعمل على نقل الشعوب الأفريقية إلى ظروف العصر من خلال تزويدهم بكل ما هو جاد وعصري في الثقافة القومية والعالمية وتبث فيها الإحساس بالتعاون والولاء للأهداف الوطنية وتعمل أيضا على كسب مساندتهم وتأييدهم للحزب الحاكم وزعامته[4].

ويتفق معظم الزعماء والصحفيون في شرق القارة وغربها على حقيقة هامة، هي خطورة الدور الذي تقوم بيه الصحافة في التنمية القومية. وكان الرئيس كينياتا يردد مقولته: "إن الصحافة يجب إن تسهم بشكل ايجابي في تطوير التنمية ودفعها إلى الأمام. فلا شك في خطورة التأثير الذي تمارسه الصحافة في أفريقيا وخصوصا في إعادة بناء المجتمعات بعد الحصول على الاستقلال وتحقيق الوحدة الوطنية داخل الدول الناشئة"[5].

ويقول جوزيه بابا توندى رئيس التحرير لديلي تايمز النيجيرية (أن الصحفي جزء لا يتجزأ من واقع مجتمعه الأفريقي. فإذا تدهور مجتمعه لن يدعى انه أفضل حالا من الكيان الذي يضمه لأنه إذا انهار المجتمع وعمته الفوضى لن يكون هناك صحف ولا

---

(1) Christopher S. Clophan: Haile selassia government.new York praeger publishers, 1976, p. 187.

(2) انظر الملحق ص 8,9,11, 12.

(3) انظر الملحق ص 8,9,11, 12.

(4) عواطف عبد الرحمن- مرجع سابق- ص 122.

(5) Frank Barton: The press in Africa. London. 1979.p 123.

صحفيون ولا قراء لذلك فان الصحفي الأفريقي عليه مسئوليات مضاعفة إزاء بلاده التي تتسم بتعدد لغاتها وتنوع ثقافتها وعدم تناسب مواردها مع احتياجات أهلها[1].

أما الإسهام في تحقيق الوحدة الوطنية فلا شك يعد جزءا أساسيا من الدور الذي تقوم به الصحافة في بناء الدولة الناشئة. ولن يتأتى إلا من خلال صحافة موجهة، ولا يقتصر وظيفتها على نشر الأخبار فحسب. وإنما المشاركة في الجهود الوطنية التي تبذل من أجل بناء الدولة الجديدة[2].

لا تنبثق وظيفة الصحافة في أفريقيا المستقلة من تراث الدفاع عن الحريات الفردية، ولكن تنبع من الحاجة إلى تجنيد الصحافة للقيام بدور رئيسي في تحقيق التحرر الوطني والوحدة الوطنية. والوحدة الوطنية لها مبرراتها الموضوعية في الدول الأفريقية خصوصا بعد التمزق الذي شهدته القارة والذي ترتب على مؤتمر برلين 1885. حيث تم تمزيق القارة وتقسيمها بين الدول الأوربية الاستعمارية[3].

الوظيفة الثانية للصحافة الأفريقية: النقد البناء.

يشرح ج.ب روز المدير السابق للمعهد الدولي للصحافة بلندن معنى النقد البناء فيقول: (أن كلمة النقد البناء أصبحت تمثل أحد مظاهر الصراع اليومي الذي يقوم بيه رجال السياسة في مواجهة الصحافة فهم يريدون أن تقوم الصحافة والإذاعة بالتركيز على الايجابيات وتسقط من حسابها السلبيات وكل ما من شأنه إظهار العجز والخلل في الجهاز الحكومي. فهم يريدون محررين يصفقون للقصص البراقة المبهرة فيشيرون إلى افتتاح محطات جديدة للكهرباء وإقامة جامعات جديدة. ويتغافلون تماما عن كل مظاهر القصور أو المخالفات أو سوء الإدارة في الجهاز الحكومي)[4].

---

(1)Jose Bapa Tundy: The freedom of press in Africa. London. 1975.

(2)Frank Barton: Opcit p. 128.

(3) عواطف عبد الرحمن- مرجع سابق- ص 123.

(4)Flayot Sommerlad: problems in developing countries a free enterprise press in east Africa, gazette 15. No 2- 1968:77.

والوجه الآخر للنقد البناء هو الاتجاه أو الميل إلى اعتبار أي تعليق نقدي محاولة لتخريب الوحدة الوطنية وهذا شائع في الدول الأفريقية. فأي نقد يوجه للحكومة يؤخذ على انه موجه للأمة كلها ويترتب على هذا أن الصحافة وأجهزة الإعلام تبدى حذرا شديدا في توجيه أي نقد. والدعوة إلى النقد البناء لا يعنى التعارض مع حرية الصحافة فالحكومات الأفريقية لا تمانع نظريا في ممارسة حرية الصحافة فعليا ولكن بشروط وضوابط أبرزها هو عدم الخروج على الصيغة العامة التي ارتضتها السلطة السياسية[1].

وفكرة النقد البناء ليست اختراعا حديثا ابتكره الزعماء الأفريقيون ولكنها تستمد جذورها من التراث الأفريقي فإذا كان العالم يضفى أهمية كبيرة على النقد الذي يوجه للحكومات باعتباره مقياسا أساسيا لحرية الصحافة واستقلالها فان الإطار الأفريقي يختلف، إذ إن أغلبية التراث الحضاري الأفريقي يتضمن احتراما كبيرا للسلطة وينظر بعدم احترام لأية محاولة للنيل من هيبة القيادة الوطنية أو السلطة بمفهومها العام. ويترتب على ذلك أن كثيرا من الأفريقيين ينظرون إلى الصحافة باعتبارها أداة طبيعية لترويج المدح والإطراء لرؤسائهم[2].

الوظيفة الثالثة: التعليم الشعبي ومحو الأمية.

يأتي أخيرا دور الإعلام في التعليم وهو أكثر الأدوار فاعليه وان نظرة سريعة إلى خريطة الأمية في العالم يتبين لنا إن معظم الدول الأفريقية تقع ضمن حزام الأمية الممتد عبر جنوب شرقي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والذي يتفق بشكل ملحوظ مع حزام الجوع والفقر في العالم. ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين الأمية والعوائق التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا وأن الاستعمار الأوروبي لم يحرص فقط على تكريس الأمية بل أدخل إلى الدول الأفريقية أنواعا من التعليم التي لا تساعد المواطنين على بناء مجتمعاتهم وتطويرها بل كانت تهدف في الأساس إلى تخريج مجموعات من الموظفين والكتابة لمساعده الجهاز الإداري الاستعماري في أفريقيا[3].

---

(1) عواطف عبد الرحمن – مرجع سابق- ص 124.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

ولما كانت النظم التعليمية السائدة حاليا في الدول الأفريقية المستقلة جميعها دون استثناء موروثة عن الاستعمار الأوروبي وتحتاج إلى إعادة نظر شاملة في مناهجها وأساليبها فضلا عن قصورها عن تلبية احتياجات الشعوب الأفريقية؛ أصبح من الضروري التوجه إلى وسائل الاتصال الجماهيري للاستفادة بإمكانياتها الهائلة في هذا الصدد[1].

ولا يمكن للصحافة ذات الملكية الخاصة إن تسهم في تحقيق تلك المهام القومية ولكن الصحافة وسائر وسائل الإعلام الخاضعة لإشراف الحكومات هي الأجهزة الوحيدة التي تتعرض من خلالها الجماهير للعملية التعليمية وللتنشئة الحديثة.

ومما يجدر ذكره إن اليونسكو قد قررت منذ عام 1965 في المؤتمر الذي عقدته في طهران حول محو الأمية استخدام وسائل الاتصال الجماهيري من صحافة وإذاعة وتلفزيون وسينما في جهد مكثف لمحو الأمية مع استخدام الكلمة المطبوعة لاستكمال التعليم الشفوي الذي تقدمه الأجهزة السمعية والبصرية. وقد أوصى المؤتمر بضرورة تدعيم الصحافة بسبب التأثير الهائل الذي يمكن أن تحدثه في القضاء على مشكلة الأمية في الدول النامية[2].

على سبيل المثال صحافة تنزانيا الزراعية القائمة والتي تنشر أخبارا عن الزراعة والمشكلات الزراعية فهي تختلف عن الصحافة التقليدية في أنها تكيف محتوياتها بما يتفق واحتياجات قرائها حديثي العهد بالتعلم وتحاول معالجة مشكلة احتمال الانتكاس إلى الأمية[3].

وتوجد عدة صحف أخرى مماثلة تخدم المجتمعات الريفية في أفريقيا مثل صحيفة سابون رافيلى التي ظهرت في النيجر منذ عام 1965. وتوجد حاليا تسع نشرات إعلامية تصدرها إدارة محو الأمية باللغات الوطنية وتوزع في جميع المناطق الداخلية في النيجر[4].

---

(1) The Spark, accra (Ghana), October I. 1958.

(2) الوصول إلى القرية- الصحافة الريفية- في أفريقيا- مطبوعات اليونسكو- باريس 1977.

(3) المرجع السابق.

(4) الوصول إلى القرية- مرجع سابق.

كما أن هناك نشرات تساعد على التوعية الصحية بكافة الأمراض المختلفة فى جنوب أفريقيا وتقوم بالاستعانة بالصور لتوصيل أفكارها للذين يعانون من الأمية الهجائية[1].

التأثيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الصحافة ووكالات الأنباء في أفريقيا

ترك الاستعمار الأجنبي أثاره السلبية على المجتمعات الأفريقية. وعانت القارة منذ أن تسلل إليها القادم الغريب في القرن السادس عشر، وظل يفرض سطوته حتى أخذ طابعه الرسمي المنظم في أواخر القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، وقد انعكس ذللك على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وامتد هذا التأثير على وسائل الإعلام بما فيها وكالات الأنباء[2].

لقد واجهت الدول الأفريقية بعد الاستقلال صدمة التخلف، وبذر الاستعمار بذور الشقاق والنزاعات التي أثمرت بعد الاستقلال، وتمثلت في كثرة الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، التي أدت بالتالي إلى بلورة الأنظمة العسكرية كأسلوب من أساليب الحكم، واعتمدت هذه الأنظمة على حكم الفرد المطلق أو نظام الحزب الواحد. ونظراً لعدم الاستقرار السياسي لمعظم الدول الأفريقية فأنها واجهت أيضاً مشاكل اقتصادية، وبالرغم من كل المحاولات التي بذلت لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية فان عدد الدول التي استطاعت خلال السنوات العشر (ما بين 1965 – 1975) بلوغ معدل النمو لدخل الفرد بزيادة 3% سنوياً لم يتجاوز 18 دولة تضم 20% من مجموع السكان، و بلغ معد نمو إجمالي الإنتاج القومي لدول القارة كلها حوالي واحدة بالمائة سنوياً خلال هذه السنوات العشر[3]، ولهذا فان الدول الأفريقية ظلت مرتبطة اقتصادياً بالدول الاستعمارية[4]، وظلت فرنسا تهيمن على الدول التي كانت تحتلها اقتصادياً وسياسياً بعد سنوات الاستقلال، كم

---

(1)Jung, Euichul. "Habitus, Symbolic Power, and Hegemony: A critical examination of the news media's framing of the African AIDS crisis" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, New Orleans Sheraton, New Orleans, LA, May 27, 2004

(2) صلاح عبد اللطيف – مرجع سابق- ص 57.

(3) مجدى حماد – صراع القوى الكبرى فى أفريقيا- مركز الدراسات الاستراتيجية- القاهرة- 1977- ص8.

(4) انظر الملحق ص 1,2,3,4

ظلت بريطانيا تتحكم في تجارة واقتصاد البلاد التي كانت تحت سيطرتها، و نـدلل عـلى ذلـك بأن نصيب فرنسا في الستينيات من صادرات السـنغال والكـاميرون وكـوت ديفـوار بلـغ عـلى التوالي 86%، 67%، 50%. أما بريطانيا فقد استأثرت بما يزيـد عـن نصـف التجـارة الخارجيـة للبلاد التي كانت تنتمي للمنطقة الإسترلينية[1].

يضاف إلى ذلك أن الاستعمار عندما أحكم قبضته على القارة بمقررات مؤتمر برلين 1885 – 1984 حرص على تفتيـت القـارة وتجزئتهـا، وقـد تركـت ظـاهرة التجزئـة أثارهـا الاجتماعيـة والسياسية بعد استقلال، ذلك أن تقسيم الدول الأفريقيـة أدى إلى بعـثرة القبيلـة الواحـدة في أكثر من دولة، وأثار في نفس الوقت النعرة القبيلـة الأمـر الـذي أدى إلى قيـام الحـروب عـلى الحدود، وبالتالي عدم استقرار المجتمعات الأفريقية وعدم التركيز على مشاريع التنمية[2].

كل هذه العوامل أوجدت ملامح للمجتمعات الأفريقيـة أثـرت نمـو وتطـور الحيـاة فيهـا، وبالتالي على وكالات الأنباء الأفريقية ونوجز هذه الملامح فيما يلي:

1- أفريقيا أكثر القارات التي تتفاقم فيها مشكلة الأمية.

وقدرت إحصائيات منظمة اليونسكو حجم الأمية في أفريقيـا بنسـبة 73%[3]، وهنـاك دول تصل فيها نسبة الأمية إلى 90% مثل بنين، كما أن نحو 85% من السكان يعيشون في المنـاطق الريفية التي تسود فيها الأمية[4]. وجاء في دراسة نشرتها مجلة (جورنالزم كورترلي) أن مـالاوي عندما حصلت على الاستقلال لم يكن بها سـوى عـدد مـن الأطبـاء لا يزيـد عـن عـدد أصـابع اليدين ومحام واحد، ومهنـدس واحـد، ولم يكـن بهـا رجـل أو امـرأة قـد تـدرب عـلى أعـمال السكرتارية[5].

---

(1) مجدى حماد – صراع القوى الكبرى في أفريقيا - ص 16.

(2) صلاح عبد اللطيف- مرجع سابق – ص 57.

(3) فالح حسن عبد الامير للاسدى- مرجع سابق- ص 12.

(4)Robert L. Bishop, OP, CIT, p633.

(5)Ibid, p 653.

2- تعدد اللغات المحلية

تنتشر في أفريقيا اللغات المحلية، وهـي في معظمها لغـات غـير مكتوبـة، ولكـل قبيلـة مـن القبائل العديدة لغتها الخاصة بها، وقد تخلفت المصادر في ذكر العـدد الصـحيح لهـذه اللغـات، حيث ذكر وليام ياسكوم ملفيل في دراسة عن تعدد اللغات في أفريقيا أنها أكثر من 880 لغـة[1]. و تذكر دراسة أنتوني سيلري عن الجغرافيا الاجتماعية أنها تتجاوز الألف لغة، وعموماً فان هذه اللغات تنتمي الى خمس أسر لغويـة، وهـذه الأسر هـي اللغـة السـودانية ولغـة البـانتو واللغـة الحامية ولغة البوشمان[2]. وتضم الأسرة السودانية ما يزيـد عـلى المـائتي لغـة وتنـتشر في شـكل حـزام غـير منـتظم مـن الـرأس الأخضر الى حـدود أثيوبيـا، أمـا أسرة البـانتو فتوجـد في أفريقيـا الجنوبية والوسطي، ويبلغ عدد لغاتها نحو 250 لغة أما الحاميـة فهـي في شـمال شرق أفريقيـا، واللغة السامية هي اللغة القديمة للكنيسة في أثيوبيا، وأكثر اللغات تحدثا بها هي العربيـة لغـة شـمال أفريقيـا ومصر والسـودان، أمـا لغـة البوشـمان فيتكلمهـا شـعب البوشـمان في جنـوب أفريقيا[3]، وتتوزع هذه اللغات على الدول الأفريقية، فنجد السنغال بها عشر مجموعات لغوية، ونيجيريا وحدها بها أكـثر مـن 200 لغـة، وفي بنـين 18 لغـة، وفي غانـا 7 لغـات و 5 لهجـة، و في سيراليون خمس لغات، وفولتا العليا 8 لغات[4].

وقد أوجـد تعـدد اللغـات في أفريقيـا مشـكلة أمـام وسـائل الإعـلام، وأسـتقر الأمـر عـلى استخدام لغتين هي الانجليزية والفرنسية تبعا للمناطق التي تحتلها بريطانيا وفرنسا، وبهـذا تم اتتغلب على المشكلة[5]. ويلاحظ أن هناك بعض المناطق في أفريقيا تتوق إلى دراسة اللغة العربية وهي المناطق التي يدين سكانها بالإسلام. ورغم أن هناك محاولات من بعض الـدول العربية، مثل مصر والمملكة العربية السعودية لتعلـيم الأفارقـة اللغـة العربيـة إلا أن هنـاك

---

(1) محمد عبد الفتاح ابراهيم- أفريقيا- مكتبة الأنجلو- القاهرة- 1965- ص 36.

(2) انتوى سيلرى- الجغرافيا الاجتماعيـة لأفريقيـا- ترجمـة ابـراهيم احمـد زرقانـة ومحمـد جـمال الـدين زرقانة- دار النهضة- القاهرة- 1965- ص33.

(3) انتوى سيلرى- مرجع سابق- ص 34.

(4) المرجع السابق.

(5) المرجع السابق.

قصوراً شديد من جانب الدول العربية في تدريس اللغة العربية للأفارقة واللغة العربيـة ليسـت غريبة على الأفارقة فلغة الهوسة واللغة السواحيلية متأثرة إلى حد كبير باللغة العربية.

3- البيروقراطية

يشكو الصحفيون الأفارقة[1]. من تعدد اللوائح والاجراءات، الأمر الذي ينعكس عـلى مهنـة الصحافة التي تتطلب سرعة الحركة وقد عالج تقرير لمنظمة اليونسكو هذه الظـاهرة، وأشـار إلى وجود رقابة صريحة على المواد الإعلامية في غالبيـة الـدول الأفريقيـة، صـعوبة الاتصـالات، وضرورة الحصول على المزيد من التأشيرات، وذكر أن مهمـة بسـيطة في الأقـاليم قـد تتطلـب ترخيصاً يستغرق الحصول على عدة أسابيع في بعض الأحيان[2].

ان البيروقراطية والروتين آفة تسئ إلى مهنة الصـحافة والصـحفيين لأنهـا تعرقـل تطورهـا، وخاصةً فـيما يتعلـق بالحصـول عـلى الأخبـار وإرسـالها إلى المشـتركين سـواء مـن الصـحف أو الإذاعة.

4- مشكلة الاتصالات، وبعد المسافات

تعاني وكالات الأنباء في أفريقيا من عدم تطور الاتصالات السلكية و اللاسـلكية مـما يـؤدي الى خلق كثير من المشاكل لهذه الاتصالات، فالاتصالات لازلت تتم عبر الدول الأوروبية، وعـلى سبيل المثال فان دولة مثل مالي، تتم اتصالاتها السلكية واللاسلكية عبر باريس حيث توجد 29 قنـاة تليفونيـة مـع بـاريس بنظـام (IVFT)، وتـتم اتصـالاتها مـع السـنغال وكـوت ديفـوار وموريتانيا وغينيا – وكلها دول كانت تابعة للنفوذ الفرنسي – عبر فرنسـا بنسـبة 80%، وعـبر روما بنسبة 20%[3].

ومما يضاعف هذه المشكلة بعـد المسـافات بـين المـدن الأفريقيـة، ففـي مـالي نجـد أن المسافة بين بامكو العاصمة وتمبكتو 850كم، وبينها وبين مدينة جاو 975كم والمسافة بين

---

(1) ترددت هذه الشكوى في مؤتمر اتحاد الصحفيين الأفارقة الرابع الذي عقد بالقاهرة فبراير 1982.

(2) اليونسكو- تقرير عن الإعلام في أفريقيا- باريس- 1980- ص 8.

(3)Goodwin anim and others field study of news agencies volume vii. Op.cit. p.s.

العاصمة ومدينة سيكاسو 1300 كم. والسبب في ذلك كبر مساحة الدولة التي تعادل مساحة غانا خمس مرات ولهذا فأنها تواجه مشكلة الاتصالات بين عواصم الأقاليم السبعة التي تشكلها. وهذه الظاهرة لا تنفرد بها مالي وحدها، ولكن تعاني منها الكثير من الدول الأفريقية فالنيجر تعادل مساحتها ضعف مساحة نيجريا، وتبلغ المسافة بين نيامي العاصمة ومدينة زيندر 900 كم، وبينها وبين مارادي 670 كم[1].

إن هذه الملامح التي تميز طبيعة الدول والمجتمعات الأفريقية بالنسبة لما يتصل بعملية الإعلام في واقع الأمر نتاج التأثيرات السياسية والاقتصادية والجغرافية التي أوجدت ظاهرة التخلف في المجتمعات الأفريقية، وهي في نفس الوقت مشاكل تنموية سوف تنعكس بالتالي على ظاهرة وكالات الأنباء[2].

وقد عالج مؤتمر السياسات الإعلامية في أفريقيا الذي عقد في ياوندي عام 1980 هذه المشاكل وحدد بوضوح مدى التأثيرات السياسية والاقتصادية على وسائل الإعلام، وخرج بنتيجة، وهي أن السياسات الإعلامية الأفريقية تتحكم فيها ضغوط داخلية تمارس بقوة متزايدة من أجل حل المشكلات الاجتماعية[3].

ولم يغفل المؤتمر ما أشرنا إليه حيث أورد العبارة التالية في تقريره النهائي: (أن المشكلة التي تتصل بتداول المعلومات لها عدة نتائج متعلقة بظروف تاريخية من بينها بوجه خاص السيطرة الاستعمارية بالاضافة إلى العجز الاقتصادي والحالة الراهنة للبنية الأساسية للاتصال، والإعلام، والتعريفات البالغة الارتفاع، والعزلة الجغرافية والاجتماعية والثقافية التي تعاني منها بعض الدول الأفريقية)[4].

وليست الأوضاع الاقتصادية وحدها مسؤولية عن القصور في أجهزة الإعلام الأفريقية، بل إن الأوضاع العامة التي أوجدها الاستعمار بعد رحيله ساعدت على هذا القصور، وقد لمس

---

(1)Goodwin anim and others, field study of news agencies in west central Africa, Niger, Niger information service, volume viii, 1930, paris, p.14.

(2) صلاح عبد اللطيف- مرجع سابق- ص 59.

(3) المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الإعلامية في أفريقيا- مرجع سابق- ص13.

(4) المرجع السابق- ص24.

المؤتمر هذه الجوانب بشكل مباشر، وتمثلت في عدم كفاية البني الأساسية ونقص الوسائل الاتصالات السلكية وألاسلكية، وندرة محطات التقوية اللازمة، (ومن ثم فان نقص شبكات الاتصال يشكل عقبة رئيسية تحول دون بث المعلومات ونقص وسائل التكنولوجيا لجمع المعلومات ومعالجتها في مجال إدارة وسائل الإعلام، وفي مجال إنتاج المعلومات وتبادلها)[1].

ونظراً لأن الحكومات التي تولت السلطة بعد الاستقلال في الدول الأفريقية كانت في معظمها حكومات عسكرية أو ملكية وراثية فقد سعت للسيطرة على كافة أجهزة الدولة، وتحولت هذه الأنظمة إلي أنظمة الديكتاتورية سواء بحكم الفرد أو بحكم الحزب الواحد، وامتلكت الدولة وسائل الإعلام، وبذلك فان نصف الحكومات الأفريقية تمتلك أكثر من 75% من وسائل الطبع والنشر في بلادها بحيث تبقى كل أجهزة الطباعة والنشر تحت سيطرة وسائل الإعلام، وقد حدث هذا في إثيوبيا وغينيا وكوت ديفوار وسيراليون والسودان. وهناك ثلاث دول فقط تمتلك فيها الحكومات أقل من 10% من أجهزة الطباعة والنشر هي الكاميرون وكينيا وزائير[2].

وقد ربطت حكومات ما بعد الاستقلال وسائل الإعلام بها، من ناحية أخرى، حيث جعلت هذه الوسائل تعتمد على الحكومات التمويل والحصول على الموافقات الحكومية لاستيراد أجهزة الطباعة وتخفيض الرسوم والجمارك عليها، وهذا الأمر لا يختلف عن واقع الشركات التي تسيطر على وسائل الإعلام في المجتمع الرأسمالي، بل إن هذه الشركات الضخمة المعروفة بالشركات المتعددة الجنسية أصبحت تتدخل في رسم الخطط الإعلامية بالدول الأفريقية بما يتفق مع مصالحها بموافقة الحكومات مثال سيطرة 4 شركات على سوق الاعلام المطبوع في جنوب أفريقيا وهي(Avusa LTD (Previously Johnnic Communications Ltd، CTP PTY (Ltd) Caxton), Nasionale Pers (Naspers), Independent Newspapers، وهناك 70% من الدول الأفريقية تتلقى صحافتها مساعدات كبير وأساسية من الحكومات

---

(1) المرجع السابق- ص12.

(2) عواطف عبد الرحمن- ملكية الصحافة ووسائل الإعلام الأفريقية- دراسات أفريقية (1) – الجمعية الأفريقية- القاهرة- ابريل- 1980- ص 173.

ومن هـذه المسـاعدات الإعلانيـة الحكوميـة والرسـوم المخفضـة عـلى أجهـزة الطباعـة والـورق والاشتراكات والقروض الحكومية لشراء أجهزة الطباعة[1].

هذه العوامل كلها ذات تأثير مباشر على وكالات الأنباء الأفريقية، فنظراً لأن الأميـة تحتـل نسبة هائلة كما أشرنا إلى كثير من الدول الأفريقية، لذلك فان جهاز الراديـو هـو أكـثر وسـائل الإعلام انتشاراً في الدول الأفريقية، و لاحظ ولبو شرام أنه في سبع بلـدان عـلى سـبيل المثـال لا توجد صحف يومية فيما عد نشرات مطبوعة على الرونيو تقدم خدمة إعلامية حكوميـة، وفي خمس عشر دولة أفريقية أخرى لا توجد صحف يومية من أي نوع، وهكذا يربط شرام تقدم وسائل الإعلام بالعوامل المحيطة بالمجتمع من ثقافة وتطور اقتصادي واجتماعـي ويركـز عـلى ذلك بقوله (كلما علا قدر الدول في التنمية كلما علـت قـدرتها عـلى تجميـع الأخبـار وتنظـيم أجهزتها وقيام الوكالات بنقل الأنباء عن بلادها باستفاضة)[2].

إن إنشاء وكالة أنباء يتطلب إعدادا و تخطيطاً و قدر الحد الأدنى من عدة سنوات لإنشـاء وكالة أنباء بنحو عشرين ألـف دولار[3]، إلا أن هـذا الـرقم لا يعتـبر كافيـاً أمـام موجـة الغـلاء لإعداد الأجهزة الفنية وتأمين خطوط الاتصال وإعـداد الفنيـين و المحـررين، وفي هـذه الحالـة فانه لابد من تدخل الدولة بتقديم المساعدات في المرحلة الأولى، التي تصل إلى مليـون دولار، لتأمين المبنى والمعدات والكوادر الفنية والصحفية كي تستطيع الوكالة أن تنقـل إلى المشـتركين أخبارها.

وقد طالب خـبراء وكـالات الأنبـاء في الـدول الأفريقيـة بضرورة اسـتمرار مسـاعدات الدولـة لإنشاء وكالـة الأنبـاء الوطنيـة ومسـاهمة الصـحف والإذاعـة، وهـي المشـترك الأسـاسي في نشرة الوكالة، وكذلك اشتراكات الأفراد والمؤسسات مثل الجامعات والبنوك والسفارات الأجنبيـة، وقـد تكون قيمة الاشـتراكات محـدودة في المرحلـة الأولى، إلا أن التجربـة أكـدت أن يمكـن أن تكـون البداية متواضعة باستخدام الرونيو وتسليم الـنشرة باليـد، وكلـما زاد رأس المـال كلـما توسـعت

---

(1) Alfred E. Opubor, an ideological perspective for African communication research, Michigan university, 1975, p. 26.

(2) ولبور شرام- مرجع سابق- ص 132.

(3) وزير إعلام زامبيا في مؤتمر وزراء الإعلام الأفريقي- عام 1979- زائير.

الوكالة في استخدام وسائل الاتصال مثل التلغراف والتليفون، ويمكن بعد ذلك أن تطور من خدمتها وأجهزتها، ولهذا إنشاء وكالة أنباء وتطويرها يجب أن يخطط له بعناية[1].

وكل هذه الاحتياجات لاشك تتطلب وجود معدات أساسية قبل البدء في تشغيل الوكالة، ولهذا فأنها تحتاج إلى المساعدة الحكومية لتوفير ذلك، وقد حدد مديرو وكالات الأنباء الأفريقية نوع المساعدة التي يمكن أن تقدمها الحكومة على النحو التالي[2]:

- قروض طويلة الأجل بضمان البنوك الوطنية أو المصادر الدولية.
- يمكن أن تقدم الحكومة استشاراتها بالتعاون. مع اتحاد المواصلات الدولي واتحاد البريد والمواصلات الأفريقي.
- تخفيض أجور الرسائل الصحفية
- تخفيض الضرائب والجمارك على المعدات الفنية التي تستوردها الوكالة
- وضع التسهيلات على العملة الصعبة لشراء المعدات التي تحتاجها
- تخفيض نفقات سفر الصحفيين والمراسلين.

ويمكن لوكالات الأنباء، بالتشاور مع حكومتها أن تدرس كيفية الحصول على المساعدات والبرامج التي تقدمها المؤسسات التي تقدمها المؤسسات التعليمية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة، ومن هذه المؤسسات برنامج المعونة الفنية للأمم المتحدة والصندوق الخاص التابع للأمم المتحدة وهيئة التنمية الدولية وبرنامج اليونسكو، وقد ساهمت هذه المنظمات في إنشاء وكالات الأنباء في كل من: بوركينا فاسو وبنين وليبيا ونيجيريا والكاميرون[3].

---

(1) صلاح عبد اللطيف – مرجع سابق- ص.60

(2) المرجع السابق.

(3) ندوة خبراء وكالات الأنباء الأفريقية- باريس- اليونسكو- 1986.

وطالما أن الدولة هي التي تعمل على إقامة وكالة الأنباء ويستحثها الخبراء على إعطاء المزيد من المساعدات لتقف على أقدامها فان الدولة تعتبرها أحد أدوات السلطة السياسية، وفي بعض الدول الأفريقية فان وكالة الأنباء هي بمثابة المتحدث الرسمي للدولة لذلك فان معظم قوانين إنشاء الوكالات في أفريقيا ينص على أن تحتكر الأنباء الوطنية جمع وتوزيع الأخبار في الداخل. ومن مظاهر تدخل الدولة أن مدير وكالة الأنباء الوطنية يعين بقرار من رئيس الدولة، و عادة ما يكون أحد الشخصيات السياسية و هو على علاقة مباشرة بأجهزة الدولة ورئيس الدولة، وعلى سبيل المثال فان مدير وكالة نيجيريا مان رئيسا لتحرير الصحيفة الرسمية الدولية، ومدير وكالة أنباء زامبيا كان مديراً للإذاعة، ورئيس وكالة أنباء غانا كان المستشار الصحفي لرئيس الدولة[1]. وهكذا يعتبر منصب مدير الوكالة منصباً حكومياً وسياسياً وبالتالي فان العلاقة بين مدير الوكالة والسلطة تنبع أصلاً من واقع مسؤوليته، ولذلك فان مهمة مدير الوكالة في بعض الدول الأفريقية أن يقوم بدور الرقيب بحكم إدراكه لما تريده السلطة أن ينشر أو لا ينشر من أخبار.

ويرى جودوين أنيم الخبير الإعلامي أنه حتى في الدول التي لا تدار فيها الوكالة عن طريق الحكومة، مثل وكالة أنباء المغرب – فان جميعها ملتزمة بسياسة الحكومة، وقد تكون مستقلة عن الحكومة إداريا ولكنها مرتبطة بها سياسيا. ويفسر ذلك بأنه لا يمكن فصل وكالات الأنباء عن طبيعة المجتمع الذي تنتمي إليه والممارسات السياسية والاجتماعية لهذا المجتمع. وإذا كانت وكالات الأنباء هي اختراع غربي فأنها في الدول الأفريقية رمز للاستقلال، ويجب أن تتجاوز مهمتها هذا الرمز، وتتعامل مع تطور احتياجات المجتمع[2].

ويقول جودوين اتيم "إن وكالات الأنباء الأفريقية أقل تقدماً بالنسبة لوسائل الإعلام الأفريقية بسبب التخلف التكنولوجي والمهني"، وأن من السهل أن تنشئ إذاعة تعتمد على جهاز

---

(1) صلاح عبد اللطيف- مرجع سابق- ص 61.

(2) المرجع السابق.

ترانزيستور، ولكن من الصعب أن تنشئ وكالة أنباء تحتاج إلى شبكة اتصالات، وكذلك إنشاء مكاتب في خارج الأقاليم وخطوط اتصال وأجهزة حديثة، الأمر الذي يتطلب نفقات باهظة[1].

وإذا كان بعض الباحثين يرى أن وكالات الأنباء تعتبر فرعاً من أجهزة المخابرات وأن الدولة المضيفة تعتبر مراسل الوكالة الأجنبية بها جاسوساً للدولة التي يتبعها[2]، فان من الصعب أن نلصق هذه الصفة بوكالات الأنباء، وما يتردد على ألسنة الناس سواء كانوا يمثلون أحزاباً ذات اتجاهات معينة أو ثقافات معينة، فان ذلك لا يعني أن وكالات الأنباء فرع من أجهزة المخابرات، وربما كان السبب في اعتقاد البعض بذلك أن وكالات الأنباء الغربية قبل الاستقلال كانت مرتبطة بأجهزة المخابرات الغربية، وكانت رويتر تذيع أخبار السفارة البريطانية أو النشاطات الاستعمارية في البلد التي تحتلها، كما أن بعض مراسليها في أفريقيا كانوا أصلاً ضباطاً بالجيش أو بجهاز المخابرات، أما في الوكالات التابعة للدول النامية فلا يمكن القول أن كلها تابعة مباشرة لأجهزة المخابرات، قد يكون هناك علاقة ما لتوجيه السياسة الإعلامية، ولكنها علاقة ليست منتظمة، أنها مسألة مكلفة أن تتحول وكالات الأنباء في الدول النامية إلى أجهزة مخابرات[3].

حرية الصحافة في أفريقيا:

هناك قاعدة شائعة تتلخص في محاولة تقييم حرية الصحافة في أفريقيا والقيود المفروضة عليها قياسا على مبادئ حرية الصحافة التي استقرت في الدول الغربية. وخصوصا المقولة الخاصة بأن (الصحافة تمثل السلطة الرابعة)، وغيرها من المقولات المستمدة من ذلك التراث الذي تعتز بيه الصحافة الغربية في مجال حرية التعبير. ولاشك أن هذا المقياس غير منصف بالنسبة للدول الأفريقية حيث تختلف ظروفها وتراثها السياسي والاجتماعي في هذا المجال. كما أنه من الواضح أن فكرة الحرية في حد ذاتها ليست شيئا مطلقا. ولا يمكن أن تكون كذلك في أي مجتمع إنساني لأنها ليست شيئا تجريديا يدور في

(1) صلاح عبد اللطيف- مرجع سابق- ص 61.

(2) محمد الحسينى عبد النور الشامى- المراسل الخارجي لوكالات الأنباء – دراسة تطبيقية على وكالة أنباء الشرق الأوسط- رسالة ماجستير- لم تنشر- القاهرة- 1980.

(3) صلاح عبد اللطيف- مرجع سابق.

فراغ بل تحدها حريات الآخرين والإطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تمارس فيه هذه الحرية. ونتيجة لذلك يمكن القول انه لا يوجد تعريف عالمي مقبول لحرية الصحافة إلا انه توجد وسائل عديدة تجعل الإنسان يشعر بوجودها من عدمه في أي مجتمع[1].

في التراث السياسي تعنى حرية الصحافة أن أي إنسان كامل الأهلية له الحرية في نشر أو إصدار صحيفة، وأن هذه الصحيفة والمجلة يجب أن تتحرر من كافة العوائق ومحاولات التأثير الحكومية، وذلك كي نتمكن من نشر الأنباء والتعليقات وتوضيح أو نقد السياسة العامة. ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على مضمون الحرية ذاتها ولكنه لا يهتم بعائد هذه الحرية أو بكيفية استخدامها[2].

أما في النظم الاشتراكية فان منظور الحرية الصحفية مختلف، إذ أن اهتمامهم لا ينصب على الحرية بل على مسئولية الصحافة إزاء الجماهير (فالصحافة هي الأداة الرئيسية التي يتحدث عن طريقها الحزب يوميا إلى الطبقة العاملة بلغتها المباشرة. أي أنها الأداة الرئيسية للتأثير على الجماهير ولا يمكن العثور على أداة أخرى تملك تلك القدرة الهائلة على التأثير[3].

ضمان حرية الصحافة لا يتوفر فقط بحماية الدولة لحق التعبير عما يود المرء أن يقوله ولكن بالملكية العامة للبناء الاقتصادي للصحافة، رأسمالها ومطابعها ونشراتها ومنشآتها وشبكة توزيعها. وبهذا يمكن لكل مواطن أن يملك حق استخدام الصحافة لان الشخص الذي يملك وسيلة الإنتاج هو الذي يقرر من الذي يقول وماذا يقول ولمن يقول[4]. وإذا كان النظام الرأسمالي يسمح للأفراد بامتلاك هذه القدرات من خلال ملكيتهم للصحف فأن النظام الاشتراكي لا يتيح ذاك الحق إلا للدولة والحزب. وهذا يعنى من الناحية العملية أن حرية الصحافة يجب أن تعرف طبقا للظروف الخاصة بكل دولة مع مراعاة تراثها

---

(1) عواطف عبد الرحمن- مرجع سابق- ص 154.

(2)Collection of lectures delivered at the institute of journalism, the ministry of information, Lagos, Nigeria 1975.

(3)the international press institute, the press in authoritarian countries, I.P.I. survey NO. 5, zurich, 1959. P.13.

(4)Ibid, P. 31.

الحضاري وأوضاعها السياسية والاقتصادية وبنيتها الثقافية ونظامها ألقيمي. من العسير الحديث عن حرية الصحافة بمعزل عن الحريات الإنسانية الأساسية في أي دولة، إذ أن المستوى الذي تبلغه حرية الصحافة هو جزء مكمل لإطار الحريات الأخرى ومدى احترامها، ويجب أن نعى أن حرية الصحافة بمفهومها المثالي لم تتحقق حتى في الدول الغربية. فالمعروف أن أكثر الصحف نجاحا ورواجا في هذه الدول هي الصحف المحافظة بصفة عامة. أي الصحف التي لا تتعرض بالنقد لأسس النظام السياسي القائم. والصحف التي تجرؤ على ذلك تتعرض للضغوط خاصة من جانب المعلنين، فضلا عن المحاولات التي تقوم بها السلطة لتمزيق صلاتها بجماهيرها من القراء المتعاطفين معها[1].

فإذا كانت الصحف حاليا تمثل صناعة ضخمة تتطلب ميزانيات لا يمكن توفيرها من خلال التوزيع والإعلانات فقط لذلك لابد أن تبحث عن الدعم، وهذا الدعم قد يكون من الحكومة أو من حزب سياسي، وفى كلتا الحالتين لابد أن ترتبط الصحيفة بسياسة الحكومة أو الحزب الذي يصدرها. وفى حالة اعتماد الصحيفة على الإعلانات لابد من أن ينعكس ذلك على مضمون المواد التي تنشرها حيث تتنافس مع سواها لكسب أكبر عدد من القراء ويترتب على ذلك سباق رهيب في نشر المواد المثيرة لكسب أكبر من القراء وبالتالي أكبر عدد من المستهلكين للسلع التي تعلن عنها على صفحاتها[2].

والدول التي وجد بها أقل قدر من القيود على حرية الصحافة هي التي تتمتع بحكومات ديمقراطية. ولكن يجب أن نأخذ هذه النتيجة ببعض الحذر، إذ نلاحظ أنها تتنافس مع المقولة العامة التي تشير إلى ازدياد القيود على الصحافة في ظل الأنظمة العسكرية، ومن الواضح أن هناك فروقا كبيرة بين الأنظمة العسكرية تتوقف على التراث الثقافي والسياسي لكل دولة[3].

---

(1) Unesco, Word communi cation press, radio film and T.V. paris 1964.

(2) عواطف عبد الرحمن – مرجع سابق- ص 156.

(3) Unesco, Word communi cation press, OP.CIT.

وكذلك الأنظمة الملكية والإمبراطورية فلا يمكن أن تتساوى الصحافة في سوازيلاند في ظل الملك سوبموزا الثاني مع أوضاع الصحافة الإثيوبية في ظل الإمبراطور هيلاسلاسى حيث كانت تتضاعف القيود[1].

وعندما نطبق عنصر الملكية في قياس حرية الصحافة في أفريقيا نلاحظ أن الدول ذات الأنماط المتعددة للملكية لديها أقل قدر من القيود على الصحافة، ويلاحظ ازدياد عدد الدول التي يسود فيها نمط الملكية العامة للصحافة. وهناك عوامل أخرى تدخل في التقييم العام عدا طبيعة السلطة السياسية ونمط الملكية السائدة للصحافة، هناك مدى طول أو قصر فترة الاستقلال والميراث الاستعماري والاستقرار السياسي ولو طبقنا المعايير الأخيرة نجد أن ليبريا التي تأسست كدولة 1847 ولديها أقل قدر من القيود على الصحافة ولكن باقي الدول لا يمكن أن نطبق هذا المعيار عليها، غانا التي حصلت على استقلالها 1957 لديها قدر قليل نسبيا من القيود بينما السودان التي استقلت 1956 تزخر بالقيود[2].

وقد يكون تاريخ الاستقلال أقل دلالة فيما يتعلق بحرية الصحافة قياسا إلى التركة الاستعمارية والأنماط التي ورثتها الدول الأفريقية عن الاستعمار الغربي. إذ أصبح من الشائع أن نجد كثيرا من المؤسسات والهيئات الاستعمارية لازالت تقود الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في معظم الدول الأفريقية المستقلة وذلك بسبب افتقار هذه الدول للكوادر الوطنية المدربة[3]. وقد ورثت هذه الدول الأفريقية عن المستعمر الغربي نظما إعلامية كاملة بكل مشاكلها وتعقيداتها في التعبير. وتشير الدراسات التاريخية إلى أن الصحافة في المناطق ذات التعبير الفرنسي كانت مقهورة تماما وقليل جدا من النشرات الوطنية رأت النور أثناء تلك المرحلة وهذا مرجعه إلى نظام الحكم المباشر الذي كانت تطبقه فرنسا على مستعمراتها الأفريقية اقتناعا منها بأن هدفها الأساسي هو إحلال الحضارة الفرنسية بقيمها وتراثها الثقافي محل الثقافات الأفريقية. ولذلك كانت عملية التعليم تتم بشكل استثنائي وكان الهدف منها خلق النمط الفرنسي في أفريقيا ولذلك ظلت

---

(1) عواطف عبد الرحمن – مرجع سابق- ص 157.

(2) Rosalynde Ainsile: the press in Africa comm.. past and present walker and company, New York 1967.p. 215.

(3)OP. CIT.P 223 Rosalynde Ainsile.

نسبة الأمية 90% في مناطق التعبير الفرنسي في أفريقيا ولم تتح الفرصة للصحافة الوطنية أو المحلية أن تنشأ أو تتطور إلا في الفترة الأخيرة. ولذلك لا تزال هذه المناطق تعانى من افتقارها للتقاليد المهنية في مجال الصحافة وهذا القول ينطبق أيضا على المناطق التي خضعت للاستعمار البلجيكي والاسباني[1].

ومما يجدر ذكره أن بريطانيا لم تفعل المثل، إذ لم يكن لديها النية في تشكيل أنماط بريطانية من الأفارقة بل كانت تستند في سيطرتها على الحكم غير المباشر وقد كان هناك جهد واع من جانب البريطانيين لتشجيع المؤسسات المحلية على المشاركة في الإدارة والحكم وقد ترتب على ذلك أن الانجليز هم الذين سنوا قانون القبائل في شرق أفريقيا وحاولوا تشجيع وضع أبجدية لبعض اللغات الأفريقية كما أتيحت فرص التعليم لبعض الأفارقة في ظل البعثات التبشيرية الانجليزية. الخلاصة أن نمط الاستعمار البريطاني خلق مناخا أتاح للصحافة الوطنية أن تنشأ وتنمو، وهنا يختلف تراث الصحافة الوطنية في المناطق التي كانت تابعة لبريطانيا عنها في المناطق التي ذات التعبير الفرنسي. ولازال هذا الوضع يشكل الصورة العامة لأوضاع الصحافة في كلتا المنطقتين إذ أن معظم الدول التي لا توجد بها قيود قاسية وحادة على الصحافة تنتمي إلى منطقة التعبير الانجليزي. بينما تقع الدول التي تنتمي لمنطقة التعبير الفرنسي ضمن الفئة التي يوجد بها قدر كبير من القيود على الصحافة[2].

وعند مناقشة القيود التي تحد من حرية الصحافة في كثير من الدول الأفريقية، نلاحظ أن معظم هذه الدول لم تصل بعد إلى حالة من الاستقرار السياسي تمكنها من تطبيق تشريعات واضحة ومحددة، بل هي في حالة تغير سياسي واقتصادي واجتماعي مستمر[3]. وهذه الحجة تستخدمها الحكومات الأفريقية على اختلاف نوعياتها، سواء كانت حكومات شعبية أو اوتوقراطية[4].

---

(1) Ficher heining – Dietrich. Merril john, international communication medias channels – functions. Communication art books Hastings house publishers. New York 1970. P.30.

(2) عواطف عبد الرحمن – مرجع سابق- 158.

(3) انظر الملحق ص 1,2.

(4) عواطف عبد الرحمن – مرجع سابق- 158.

في الـدول الأفريقيـة المسـتقلة نلاحـظ أن كـل دولـة تـنص في دسـتورها عـلى ضـمان حريـة الصحافة، ولكنها تنص أيضا على قيود تحد من حرية الصحافة. كـما نلاحـظ أن الصحـف التـي كانت تمثل الطليعة النشطة للحركة الوطنية مـن أجـل الاسـتقلال أصبحت أقـل حريـة في ظـل الحكومات الوطنية بعـد الحصـول عـلى الاسـتقلال. وهنـاك أسـباب عديـدة تـفسر لنـا حقيقـة الأوضاع التي تعيشها الصحافة الأفريقية في ظل الاسـتقلال. إذ بمجـرد أن اتخـذ رؤسـاء التحريـر الحكوميين مواقعهم في رئاسة الصحـف تغـيرت الأوضـاع تمامـا إذ صـدرت التعلـيمات الرسـمية بالعمل على إقصاء الصحف والاتجاهات التـي تنتمـي إلى أحـزاب وتنظـيمات المعارضـة وذلـك بحرمانها من الإعلانات اللازمة لحياتها أو التلاعـب معهـا لإغلاقهـا أو بإغلاقهـا بالفعـل. كـما تـم إصـدار قـوانين مختلفـة مـن أجـل إحكـام سـيطرة الحكومـات الوطنيـة عـلى الصـحافة، تلـك الحكومات التي ساعدتها هذه الصحف أثناء فترة النضال الوطني من أجل التحـرر. ومـن المثـير للدهشة أن هذه الأمور تحـدث في الـدول الأفريقيـة التـي تتضـمن دسـاتيرها حريـة الصـحافة فالدول الأفريقية سواء تلك التي كانت جزءا من مناطق النفوذ البريطانية أو الفرنسية تضـمنت دساتيرها حرية الصحافة على الورق على الأقل[1].

ومن الواضح أن المشكلة ليست في الدساتير ولكن فيما تفعله الحكومات بها، فالدساتير أو القوانين تتعرض للتعديل والمراجعة كي تتلاءم مع مصالح ورؤية السـلطة السياسـية الحاكمـة. وبينما يقوم رجال السـلطة المـدنيون بـإجراء التعـديلات المطلوبـة عـلى الدسـاتير نلاحـظ أن العسكريين لا ينهجون هذا الخط المراوغ بل يتجهون مباشرة إلى أهدافهم وهو تعطيل العمل بالدساتير وإعلان حالات الطوارئ التي قد تمتد عدة أعوام.

وبعض الدول الأفريقية أصدرت قوانين رسمية للرقابة، وهناك بعض الـدول تمـارس الرقابـة قبـل النشر مما يسمح للحكومة باعتقال أي صحفي عند ارتكاب مخالفة في وقت مبكر[2].

ولقد أقامت الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية قـوانين الصـحافة بهـا عـلى نمـط القـانون الفرنسي في القرن التاسع عشر (يوليـو 1881) مـع مضـاعفة العقوبـات.وتـنص هـذه القـوانين على عقوبات تتراوح بين 10 آلاف ومائة فرنك وذلـك في حالـة نشر أنبـاء تتعـرض للجـيش أو

---

(1)Ibid, P. 217.

(2) Frank Barton: the press of Africa, persecution and perseverance London. 1979. Pp. 274-276.

القضاء أو السلطات العامة، وهذا النص قد جاء في القانون الذي صدر في 27 يونيو 1963 لجمهورية موريتانيا. وتتصاعد العقوبة في مالي حتى تصل إلى 5 سنوات سجن[1].

وهناك مخالفة ثالثة تنص عليها قوانين الصحافة في الدول الناطقة بالفرنسية في حالة نشر أنباء تحض على الدعاية العنصرية أو تحرض على الانفصال أو التفرقة العنصرية. ومما يجدر ذكره أن الصياغة التي تتم بها هذه القوانين تتسم بقدر كبير من المرونة بحيث أنها تسمح للحكومات بفرض أشد أشكال الرقابة على الصحافة وتستخدم نفس هذه القوانين في الأغالب ضد الصحف الأجنبية[2].

ومن القيود التي تفرضها الحكومات على الصحف الترخيص الذي تمنحه الحكومة للصحف غير الحكومية ويكون لها حق سحبه في أي وقت تشعر فيه أن هذه الصحف تمارس سياسة معادية للخط الرسمي للحكومة. ومسألة تسجيل الصحف ومنحها ترخيص الصدور يمثل شيئا شائعا في أفريقيا سواء بالنسبة للصحف الحكومية أو غير الحكومية[3].

ويجدر أن نشير إلى أن الميراث الاستعماري لم ينجح في ترسيخ الأفكار الغربية عن حرية الصحافة في معظم الدول الأفريقية. ويشير احد المراسلين الغربيين الذين عملوا بأفريقيا عدة سنوات إلى أن الموقف السياسي والنفسي من الصحافة يتحدد طبقا لوجود أو غياب تراث وتقاليد الصحافة. ولذلك يسود الاعتقاد بأن منطقه التعبير الفرنسي تملك نظرة اتقراطية للصحافة أكثر من منطقة التعبير الانجليزي حيث كان يسود نظام أكثر ليبرالية[4].

الرقابة على الصحافة:

هناك حوالي 60% من الدول الأفريقية المستقلة تمارس الرقابة على الصحافة من خلال القراءة المسبقة للمواد التي تنشرها الصحف.وهذا جزء أساسي من النظام الإعلامي السائد

---

(1)Ibid, P. 280.

(2) Rosalynde opcit- p. 219.

(3) Stokke, Olan: mass communication in Africa, freedomd and functions Uppsala. 1971. PP.12-14.

(4) Elias, T.O: Nigerian press law, London, evans brthers. 1969. PP. 28- 35.

في أفريقيا حيث تتبع معظم الصحف الحكومات سواء من حيث الإدارة أو التحرر وأن كان ذلك الأسلوب يتفاوت من دولة إلى أخرى[1].

وهناك أشكال أخرى من الرقابة مثل وجود جهاز خاص للإعلام والرقابة أو لجنة للرقابة على الصحف تابعة للحزب الحاكم[2].

وهناك العديد من الدول الأفريقية التي تنص قوانينها على ضرورة الحصول على موافقة الحكومة مسبقا على المواد الإعلامية قبل نشرها، حيث يشترط تسليم نسخ من الصحيفة للحكومة قبل 24 ساعة من نشرها ولكن وفى بعض الأحيان يتم هذا الإجراء من داخل الصحيفة إذ أن رؤساء التحرير يكونون غالبا من الشخصيات التي تحظى بثقة الحكومة ويقومون بهذه العملية بشكل تلقائي. والواقع أن الدول الأفريقية التي لا يوجد بها جهاز رسمي للرقابة على الصحف تمارس أيضا أنواعا من الرقابة غير المباشرة حيث تمارس الرقابة الذاتية أو تتدخل الحكومة من خلال الاتفاق على الخطوط العامة مع رؤساء التحرير وهناك شكل آخر من أشكال الرقابة الحكومية على الصحافة يتمثل في الإيقاف أو المصادرة أو التعطيل في حالة نشر ما يمس أمن وسلامة هذه الحكومات، والواقع أن 70% من الدول الأفريقية تملك نصوصا صريحة في دساتيرها وقوانينها تنص على ذلك. هذا عدا الحكومات التي تمارس إجراءات القمع دون أن يرد هذا في دساتيرها أو قوانينها وينطبق ذلك بشكل أساسي على النظم العسكرية التي تقوم في الغالب بتعطيل العمل بالدستور وتفرض شرعيتها بالقوة[3].

أما الدول التي لا تملك سياسة واضحة بشأن إجراءات الإيقاف والمصادرة فان هناك قيودا ذاتية من جانب رؤساء التحرير أو قواعد عامة غير مكتوبة ولكن متعارف عليها بين الحكومة والصحف حيث لا تتمتع حرية الصحافة بحماية القانون بقدر ما تلتزم بحدود السلطة[4].

---

(1)Margaret Peil: Nigerian politics, the peoples view, London. Cassel. 1976. P. 30.

(2) عواطف عبد الرحمن – مرجع سابق – ص 163.

(3)Mathieu Ekani Onambele: L'exploitation de la presse en afriquean sud des sahara thesis universite de paris. 1965.p. 82.

(4)Paul Ansah: the freedom of press in Africa legon acera- 1976. P. 10.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

المقدمة المعرفية للفصل:

قمت في هذا الفصل بتطبيق استمارة تحليل الخطاب الإعلامي على عينة الصحف الخاضعة للدراسة في صحفLe Soleil و Le Quotidienالسنغالية، وصحف The Star وThe Daily News الجنوب أفريقية، وصحف الصباح وLa Presse التونسية، وصحف The Kenya Times وThe Daily Nation الكينية.

وبعد العمل علي تطبيق أساليب تحليل الخطاب الإعلامي والمتمثلة في أساليب مسار البرهنة، وأساليب تحليل القوي الفاعلة داخل النص الصحفي، وأساليب تحليل الأطر المرجعية. بالإضافة إلي الاستعانة بالإطار النظري للدراسة من نظريتي المسئولية الاجتماعية، والأطر المرجعية لتفسير النتائج الخاصة بالدراسة.

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الخاصة بكل صحيفة على حدي و يتم عرضها من خلال هذا الفصل. هذا بالإضافة إلي وضع تفسيرات خاصة بالدراسة المقارنة المعقودة بين دول العينة الأفريقية داخل الرسالة.

النتائج الخاصة بالصحف السنغالية – Le Quotidient وLe Soleil:

من خلال إجراء التحليل على العينة المتاحة من الصحف السنغالية والتي قد تم أخذ كلا من صحيفتي Le Quotidient وLe Soleil كعينة ممثلة للصحف السنغالية في الفترة من 2008 إلى 2010، فقد اتضح الأتي:

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
نوع الفن الصحفي	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
إخباري	17	13.5	41	32.5
استقصائي	90	71.4	72	57.1
رأى	19	15.1	13	10.3
المجموع	126	100	126	100

جاءت القوالب الفنية الاستقصائية من تحقيقات وتقارير صحفية هي القوالب الفنية الغالبة على المضمون الصحفي الخاص بالتنمية البشرية في صحيفةLe Quotidient السنغالية والتي تمثل الاتجاه الخاص في الصحافة السنغالية وذلك بنسبة 71.4% وبواقع تكرار 90 موضوعا.

وقد تشابهت كذلك صحيفة Le Soleil التي تمثل الاتجاه الصحفي الحكومي في القالب الفني المعالج للمضامين الخاصة بالتنمية البشرية على صفحاتها حيث جاء القالب الفني الاستقصائي في صدارة القوالب الفنية الخاصة بالمضمون التنموي وذلك بنسبة تقدر 57.1% وبمعدل تكرار 72 موضوعا.

وفى المرتبة الثانية جاء القالب الفني الخاص بالرأي من أعمدة ومقالات افتتاحية ومقالات رأى للكتاب المختلفين في إطار من معالجة جريدة Le Quotidient للمضمون التنموي بها من خلال كتاب رأى مستنيرين يقومون بطرح الجوانب التنموية في البلاد وجاء ذلك بنسبة 15.1% وبواقع تكرار 15 موضوعا.

بينما جاء في المرتبة الثانية في جريدةLe Soleil القالب الفني الخبري من أخبار وقصة خبرية وذلك بنسبة 32.5% وبمعدل تكرار 41 موضوعا. وفى المرتبة الثالثة جاء القالب الفني الخاص بالرأي بنسبة مئوية 10.3% وبمعدل تكرار 13 موضوعا فقط من مجمل الموضوعات الخاصة بالتنمية في الفترة الخاضعة فيها الصحيفة للدراسة.

بينما جاء القالب الفني الخبري والذي كان في المرتبة الثانية في جريدة Le Soleil في المرتبة الثالثة في جريدة Le Quotidient ومثل نسبة 13.5% ومعدل تكرار 17 موضوعا وهو لم يزد كثيرا عن القالب الفني الخاص بالرأي فقط نسبة 1.6% عن القوالب الفنية الخاصة بالرأي وهى نسبة ضئيلة جدا، وإن كان ذلك يساعدنا على إعطاء التصور الخاص بشكل القوالب الفنية التي يتم فيها معالجة المضمون التنموي وفقا لاختلاف الملكية الخاصة بالجريدة من جرائد حكومية أو جرائد خاصة مستقلة.

وفى إطار الرصد والتحليل لمسمى القضايا الخاص بالتنمية البشرية داخل الدولة والخاضعة للدراسة والتي قد تم إجمالها في ثلاثة جوانب تمثلت في:

1- الجانب السياسي

2- الجانب الاقتصادي

3- الجانب الخاص بقضايا وحقوق الإنسان

في محاولة لرصد وتحليل المضامين المشكلة للتنمية البشرية داخل هذه الصحف فى فترة الدراسة تم التوصل إلى:

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
مسمى القضية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الأزمة الاقتصادية العالمية	10	6.2	6	3.9
البعد الأفريقي للأزمة الاقتصادية العالمية	61	37.9	50	32.5
التحول الديمقراطي	48	29.8	30	19.5
قضايا حقوق الإنسان	42	26.1	68	44.2
المجموع	161	100	154	100

بالنسبة إلى صحيفة Le Quotidient والتي كانت تشكل الاتجاه الخاص في الصحف السنغالية فقد انجازات إلى القضايا الخاصة بالبعد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المحلى في دولة السنغال والذي تأثر بصورة كبيرة وظهر ذلك في حجم الإضرابات والاعتصام التي سعت الجريدة إلى تتبعها داخل إرجاء البلاد في محاولة لإعطاء صورة واضحة عن حجم المعاناة التي يعانى منها المواطن السنغالي من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية وقد تمثل ذلك في زيادة أسعار السلع الغذائية بنسبة تقدر 94% وقفا لما جاء في الجريدة وخاصة سلع الأرز والقمح والشعير والذرة هذا بالاضافة إلى ارتفاع أسعار الخدمات مثل خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والمواصلات. هذا بالاضافة إلى ارتفاع أسعار السلع البترولية من بنزين وسولار وعدم تواجدهم بصورة كبيرة داخل الدولة.

ولذلك جاءت قضية الأزمة الاقتصادية العالمية وبعدها الأفريقي مسيطرا على القضايا التي تناولتها الجريدة أثناء فترة الدراسة بنسبة مئوية 37.9% وبواقع تكرار 61 موضوعا.

بينما جاءت قضية التحول الديمقراطي في المرتبة الثانية وبنسبة 29.8% وبمعدل تكرار 48 موضوعا من مجمل الموضوعات المدروسة في الجريدة. ويمكن تفسير ارتباط الجانب السياسي بالجانب التنموي في الدولة حيث يلعب متخذي القرار دورا في الحياة

الاقتصادية في البلاد وخاصة وأن في تلك الفترة كان فيها الحديث مفتوحا عن فترة حكم الرئيس السنغالي عبد الله واحد في محاولة لكشف الفساد السياسي التي تعانى منه دولة السنغال والذي ألقى بظلاله على الجانب الاقتصادي بها من وجهة نظر الكثيرين.

بينما جاء في المرتبة الثالثة قضايا حقوق الإنسان والتي أكتفت الدولة بقصرها على الجانب الخاص بحياة المواطنين من حرية الرأي والتعبير وكان في كثير من الأحيان يخيم عليها الطابع الاقتصادي في محاولة لإظهار حجم المعاناة الخاصة بالمواطن السنغالي في إطار ضعف الجانب الاقتصادي في البلاد. وقد جاءت هذه القضية بنسبة 26.1% وبمعدل تكرار 42 موضوعا.

بينما جاءت في المرحلة الأخيرة الاهتمام بالأزمة الاقتصادية العالمية ومحاولة تتبع حركة السوق العالمية في ظل احتقان الأزمة في محاولة للرصد الخارجي لما يحدث بعيدا عن الجانب السنغالي وحجم تأثره بها وقد جاء ذلك بنسبة 6.% بواقع تكرار 10 موضوعات فقط من مجمل الموضوعات الخاضعة للدراسة والتحليل وذلك نتيجة اهتمام الصحيفة بتداعيات الأزمة على الجانب السنغالي أكثر من الاهتمام بها على المستوى العالمي مما يظهر انحياز الجريدة للمجتمع السنغالي في الأساس.

وعلى الصعيد الأخر كان الترتيب الخاص بالقضايا المطروحة على صفحات جريدة Le Soleil والتي تمثل الاتجاه الحكومي متمثلا في تقدم فئة قضايا حقوق الإنسان عن باقي الفئات لتأتى في الصدارة بنسبة مئوية تصل إلى 44% وبمعدل تكرار 68 موضوعا من مجمل الموضوعات الخاضعة للدراسة والتحليل بداخل الجريدة. وبالرغم من ذلك فقد كان أغلبها متناقضا مع القضايا الخاصة بحقوق الإنسان في جريدة le quotideint الخاصة فقد كان أغلب تركيز الصحيفة على مكافحة الأمراض المختلفة في المناطق السنغالية كمرض الملا ريا، العمل على تطوير السكك الحديدية من أجل تحقيق الراحة للمواطن السنغالي، حل المشكلات الخاصة بقطاع الصيد والزراعة ومدى تفهم الوزير لهذه المشكلات ووعدهم بحلها.

وإن كانت جميع هذه المشكلات تعنى المواطن السنغالي في الأساس ولكن لا يمكن أن تكون هي الأداة الداعمة أو المحركة لحجم القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في ظل التفاقم الاقتصادي السيئ التي تعانى منه البلاد في الفترة التي تمت فيها الدراسة.

وفى المرتبة الثانية كانت الفئة المتمثلة في البعد الأفريقي للأزمة الاقتصادية العالمية وذلك بنسبة 32.5%وبمعدل تكرار 50 موضوعا أي تقل عن السابقة بنسبة 11.7%. ومن خلال الرصد والتحليل فقد جاءت معالجات أغلب المضمون الخاص بهذه الفئة منصبا على الجوانب النظرية فقط متمثلا في عرض حجم الدعم الذي تقدمه الدولة للمواطنين من أجل الوقوف على حل هذه الأزمة التي يعانى منها في الأساس الاقتصاد العالمي والذي ألقى بظلاله على الاقتصاد السنغالي باعتباره جزء من الاقتصاد العالمي وقد سعت الصحيفة كذلك إلى إظهار مجهدات الدولة والمتمثلة في القطاع الحكومي في مواجهة المشكلات المتعلقة بالجانب الاقتصادي المحلى من خلال وضع حلول لمشكلات زيادة أسعار الخدمات كالكهرباء والمياه وكذلك المشكلات الخاصة بارتفاع أسعار المواد البترولية ولكن ذلك كان على المستوى النظري فقط دون تطبيق ذلك عمليا فجميعها كانت متابعة المؤتمرات المختلفة دون محاولة الوقوف على تتبع تنفيذ هذه الخطوات.

وفى المرتبة الثالثة كانت فئة التحول الديمقراطي بنسبة 19.5% وبمعدل تكرار 30 موضوعا من مجمل الموضوعات الخاضعة للتحليل والدراسة. وكان اغلب المضمون الصحفي منصبا على إظهار حجم المجهدات التي يقوم بها الرئيس عبد الله واد في دعم الاستقلال السياسي للبلاد وفى محاولة السعي نحو هيكلة الحياة السياسية بالبلاد. بالاضافة إلى تتبع الأخبار الخاصة بالحزب الحاكم والمتمثل في الحزب السنغالي الديمقراطي في إطار المحاولة لترسيخ المبدأ السياسية الخاصة بالحزب.

وفى المرتبة الرابعة والأخيرة جاءت فئة الأزمة الاقتصادية العالمية تمثل نسبة 3.9% ومعدل تكرار 6 موضوعات فقط.

وفى إطار الرصد والتحليل الخاص بالقوى الفاعلة في النصوص الصحفية السنغالية: جاء تناولها منقسما إلى ثلاثة أقسام تمثلت في:

1- مسمى القوى الفاعلة.

2- سمات الدور الخاص بالقوى الفاعلة.

3- طريقة ورود القوى الفاعلة بالنص.

1: مسمى القوى الفاعلة:

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
القوى الفاعلة	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
رئيس الجمهورية (عبدالله واد)	24	12.8	28	15.3
الحزب السنغالي الديمقراطي	5	2.7	20	10.9
الأحزاب المعارضة	18	9.6	9	4.9
الجماعات السياسية	28	14.9	17	9.3
منظمات مجتمع مدني محلية	12	6.4	15	8.2
منظمات مجتمع مدني أجنبية	7	3.7	10	5.5
الوزراء	28	14.9	32	17.5
قوى فاعلة أخرى	66	35.1	52	28.4
المجموع	188	100	183	100

فيما يتعلق بجريدة Le Quotidient والممثلة للاتجاه الخاص في الصحف السنغالية جاءت فئة القوى الفاعلة الأخرى في الصدارة بنسبة 35.1% وبمعدل تكرار 66 موضوعا وقد اشتملت هذه الفئة على كلا من رئيس الوزراء والوزراء والمحافظين بالاضافة إلى المواطنين ورؤساء الشركات الخاصة والعامة ورؤساء القطاعات المختلفة من قطاع الكهرباء والطاقة وقطاع النقل كذلك النشطاء السياسيين والحكومة والخبراء والأطباء وغيرهم. وقد كانت هذه الفئة تسعى إلى توضيح دور القوى الفاعلة المختلفة في العملية التنموية داخل الدولة ورؤية الجريدة وموقفها تجاه القوى المشاركة في العملية التنموية داخل الدولة.

وفى المرتبة الثانية جاءت كلا من فئة الوزراء وفئة الجماعات السياسية بنسبة 14.9% لكلا منهما وبمعدل تكرار 28 موضوعا لكل من الفئتان ويمكن تفسير ذلك في إطار الاتجاه الخاص بالصحيفة والتي تمثل القطاع الخاص مما يكون من شأنه تسليط الضوء على العناصر غير الحكومية المشاركة في العملية التنموية داخل المجتمع وقد كان للجماعات السياسية دورا كبيرا من خلال التحليل وبخاصة الجماعات المعنية بالمستهلك والجماعات الدينية كان لكلا الجماعتان دورا بارزا في حل أزمة ارتفاع أسعار الكهرباء وامتناع المواطنين عن سداد فواتيرها لكثرة انقطاعها مع زيادة أسعارها كما كان لكلا الجماعتان

كذلك دورا في ناقشة ارتفاع أسعار المواد البترولية مع وزير الطاقة وكذلك محاولة إيجاد حلول للمشكلات المتعلقة بالتنمية المحلية على صعيد المدن السنغالية المختلفة.

وعلى الجانب الأخر فيما يتعلق بالوزراء فقد كان لهم دورا واضحا في العملية التنموية سواء أكان من خلال مناقشة المشكلات التنموية التي يعانى منها المواطن السنغالي أو من خلال العمل على دعم القرارات الحكومية وتوضيح دور الدولة في دعم التنمية وقد كان الحس الخاص بالصحيفة وفقا لانتمائها السياسي المستقل وملكيتها الخاصة تميل إلى نقد أداء الحكومة وخاصة مع انحيازها لمواطن الشارع الذي كان يرى أن الفساد الخاص بالرئيس وحكومته هما العاملان المؤديان إلى تدهور الأحوال الاقتصادية للبلاد.

وفى المرتبة الثالثة كانت فئة رئيس الجمهورية عبد الله واد بنسبة 12.8% وبمعدل تكرار 24 موضوعا من مجمل الموضوعات التي تمت دراستها وقد جاءت هذه الفئة في محاولة لتسليط الصحيفة الضوء على أداء رئيس الجمهورية المتهم بالفساد من قبل الكثيرين في العملية التنموية وفى إدارة شئون البلاد فقد غلب على هذه الفئة الطابع السلبي النقدي في تناول الصحيفة لدور الرئيس الذي كانت ترى أنه إحدى المعوقات المتعلقة بتحقيق التنمية في المجتمع السنغالي بأدائه الهزلي سواء أكان على المستوى السياسي أو على المستوى الاقتصادي.

وجاءت فئة الأحزاب المعارضة في المرتبة الرابعة بنسبة 9.6% وبمعدل تكرار 18 موضوعا وقد رأت الصحيفة أن أداء هذه الأحزاب ضعيف إلى حدا كبير في مواجهة المشكلات المتعلقة بالجانب الديمقراطي وفى محاولة إعادة هيكلة المؤسسة الرئاسية والتصدي لها في مجمل القرارات التي تتخذها وتتنافى مع الصالح العام في سبيل تحقيق مصلحة شخصية.

بينما جاءت نسب الفئات الثلاثة المتبقية والمتمثلة في الحزب السنغالي الديمقراطي وهو الحزب الحاكم ومنظمات المجتمع المدني المحلية منها والأجنبية ضئيلة للغاية حيث تمثلت الأولي في 2.7% والثانية 6.4% والثالثة 3.7%وهى نسب قليلة بالمقارنة بالفئات السابقة ويمكن أن توحي بحجم التأثير الخاص بهذه القوى الفاعلة كقوى مؤثرة في المضمون التنموي المقدم في الجريدة.

وعلى الجانب الأخر كانت صحيفةLe Soleil الممثلة للجرائد الحكومية داخل الدولة تتصدر أولى فئات القوى الفاعلة فيها فئة القوى الفاعلة الأخرى بنسبة 28.4% وبمعدل

تكرار 52 موضوعا وهى نسبة اقل من صحيفة Le Quotidient في هذه الفئة بالتحديد وقد اختلفت القوى الفعلة الأخرى في الجريدة عن نظيرتها حيث تمثلت في النقابات العمالية بالاضافة إلى الحكومة السنغالية والخبراء والأكاديميين ومجالس البلديات والوزراء والإدارات العامة بالدولة ورجال الأعمال من خارج الدولة وصندوق النقد الدولي والمهاجرين وغيرها.

وقد أظهرت الصحيفة هذه الفئة من القوى الفاعلة بنوع من الاختلاف على حسب ما هي القوى الفاعلة داخل كل نص صحفي فالقوى الفاعلة التي تمثل في الحكومة وقطاعاتها كانت تأتى بصورة إيجابية داعمة للتنمية داخل الدولة وكذلك القطاعات المتمثلة في رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب لدعم الاستثمار المحلى بينما كانت الفئات المتمثلة في النقابات العمالية وخاصة في ظل مطالبتها بحقوق العاملين في القطاعات المختلفة فكان يتم التركيز على صورتها السلبية وإظهارها بشكل غير منظم في إدارتها وقراراتها.

وجاءت في المرتبة الثانية الفئة المتعلقة بالوزراء بنسبة 17.5% وبمعدل تكرار 32 موضوعا وهنا نجد تشابه في ترتيب أولى الفئتان مع صحيفة Le Quotidient إلى حدا كبير وإن كان الاختلاف جاء في الجانب الكيفي الذي تم فيه إظهار الوزراء بصورة إيجابية ودعم القرارات التي يقومون باتخاذها سواء أكانت على المستوى السياسي أو المستوى الاقتصادي أو المستوى الاجتماعي في محاولة لإظهار الجانب الايجابي للحكومة في دفع عجلة التنمية داخل الدولة.

وفى المرتبة الثالثة جاءت فئة رئيس الجمهورية عبد الله واد والتي شكلت نسبة 15.3% وبمعدل تكرار 28 موضوعا من حجم الموضوعات المدروسة وقد اهتمت الصحيفة بهذه الفئة وبصورتها الايجابية تعبيرا عن الانتماء السياسي الخاص بها وفى محاولة لإظهار حجم المجهود الذي يقوم بيه الرئيس من أجل تحقيق الجانب التنموي بالدولة.

وفى المرتبة الثالثة جاءت فئة الحزب السنغالي الديمقراطي وهو الممثل للحزب الحاكم وهو حزب الرئيس عبد الله واد وجاء بنسبة 10.9% وبمعدل تكرار 20 موضوعا وكان التركيز عليه أقل من التركيز على شخص الرئيس واد والذي يعد رئيس الحزب ولكن الجريدة قد سعت في كثير من الموضوعات إلى تسليط الضوء على هذا الحزب في إطار الحديث عن قضية التحول الديمقراطي وحجم التداول للسلطة بداخل الدولة من أجل دعم الحريات والحقوق السياسية.

وفى المرتبة الرابعة كانت الجماعات السياسية بنسبة 9% وبمعدل تكرار 17 موضوعا وكان تناول الجريدة لهذه الفئة في إطار الانحياز ألضدي تجاه هذه الفئة حيث كانت الصحيفة تقوم بعرض التأثيرات السياسية السلبية لهذه الجماعات وحجم تأثيرها على الاقتصاد المحلى وبالتالي بدوره على التنمية المحلية بالدولة.

وفى النهاية كانت الفئات المتبقية والمتمثلة في الأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني المحلية منها والأجنبية تأتى في إطار تمثيل ضعيف للغاية بنسب 4.9% للأولى و8% للثانية و5.5% للثالثة.

2- سمات الدور المنسوب للقوى الفاعلة:

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
سمات الدور	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
سلبي	58	34.9	30	22.6
ايجابي	54	32.5	66	49.6
متوازن	54	32.5	37	27.8
المجموع	166	100	133	100

فيما يتعلق بصحيفة Le Quotidient فقد جاءت فئة السمة السلبية هي الفئة الغالبة على الفئات الخاصة بسمات الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة وذلك بنسبة 34.9% وبمعدل تكرار 58 موضوعا من جملة الموضوعات المدروسة وذلك نتيجة زيادة الحس النقدي للجريدة في مواجهة القوى الفاعلة المتحكمة في العملية التنموية في البلاد وفى مقدمتها نقد الأداء الحكومي وعلى رأسهم أداء رئيس الوزراء ونقد أداء الرئيس عبد الله واد وكذلك نقد الهيئات والقطاعات الحكومية والتي ترى الصحيفة أنهم لا يوفوا بالتزاماتهم تجاه تحقيق التنمية.

بينما جاءت في المرتبة الثانية كلا من الفئة الايجابية والفئة المتوازنة بنسبة 32.5% لكلا منهما وبمعدل تكرار 54 موضوعا وذلك في إطار عرضها لدور المواطنين أو منظمات المجتمع المدني وما تقوم بيه من أجل تحقيق التنمية المحلية بداخل الدولة.

على الجانب الأخر والمتعلق بصحيفة Le Soleil كانت الفئة الايجابية في مقدمة الفئات الخاصة بسمات الدور بنسبة 49.6% وبمعدل تكرار 66 موضوعا ويرجع السبب في ذلك إلى

الانتماء السياسي الخاص بالصحيفة وكونها صحيفة حكومية تسعى إلى تلميع دور الحكومة ووزرائها في حل المشكلات التنموية وفى دفع العملية الخاصة بالتنمية البشرية في البلاد.

بينما جاءت الفئة الخاصة بالجانب المتوازن بنسبة 27.8% وبمعدل تكرار 37 موضوعا وذلك في محاولة لتقديم الصحيفة لصورة محايدة بعض الشيء حتى وإن لم تظهر بجانب كبير على صفحاتها.

وفى المرتبة الثالثة جاءت الفئة السلبية بنسبة 22.6% وبمعدل تكرار 30 موضوعا وكانت منصبة على النقابات العمالية والجماعات السياسية التي تقف عقبة في سبيل تحقيق التنمية والتي تعانى من مشكلات عديدة على سبيل التنظيم وحسن الإدارة داخلها.

3- طريقة ورود القوى الفاعلة بالنص:

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
طريقة ورود القوى الفاعلة بالنص	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
صريح	118	83.7	109	80.7
ضمني	23	16.3	26	19.3
المجموع	141	100	135	100

في إطار الرصد والتحليل نجد أن الفئة الصريحة جاءت في الصدارة متقدمة عن الفئة الضمنية في كلا الصحيفتان بما يمثل صحيفةLe Quotidient بنسبة 83.7% وكذلك صحيفة Le Soleil بنسبة 80.7% ويرجع الفارق في كلا الصحيفتان الذي يمثل 3% وهو فارق ضئيل ولكن يعكس محاولة صحيفة Le Soleil في تولى الجانب الحيادي بعض الشيء في عرضها للقوى السياسية سواء التي تتفق مع انتمائها السياسي المؤيد للحكومية والمعارض للجماعات والأحزاب السياسية الأخرى.

وفيما يتعلق بالفئة الضمنية فقد جاءت بنسبة ضئيلة إلى حدا كبير بالمقارنة مع الفئة السابقة حيث جاءت بنسبة 16.3% وبواقع تكرار 23 لصالح صحيفة Le Quotidient وبنسبة 19.3% وبواقع تكرار 26 موضوعا لصالح صحيفة Le Soleil.

في إطار الرصد والتحليل لعنصر الإطار الخاص بالمادة الصحفية المدروسة فقد تم فصله إلى عنصرين:

1- نوع الإطار

2- الخلفيات الخاصة بالإطار

1- نوع الإطار:

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
نوع الإطار	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
عام	68	54	64	50.8
محدد	58	46	62	49.2
المجموع	126	100	126	100

جاءت فئة النوع العام للإطار هي الفئة الغالبة على كلتا الجريدتان وإن اختلفت في النسبة الخاصة بكلا منهما فجاءت في جريدةLe Quotidient بنسبة 54% وبمعدل تكرار 68 موضوعا، بينما جاءت في جريدة Le Soleil بنسبة 50.8% وبمعدل تكرار 64 موضوعا ويمكن تفسير ذلك أن غالبية الأطر التي جاءت في المضامين التنموية إنما كانت تعالج أكثر من قضية من القضايا التنموية في الموضوع الواحد والسعي إلى تقديمه في شكل عام يحمل أكثر من الخلفيات التنموية وذلك كطبيعة خاصة بالصحف السنغالية ككل بغض النظر عن اختلاف الانتماء السياسي بها.

بينما جاءت الفئة الخاصة بالإطار المحدد بنسبة لا تقل كثيرا عن نظيرتها السابقة فقد جاءت بنسبة 46% في صحيفةLe Quotidient وبمعدل تكرار 58 موضوعا، بينما جاءت بنسبة 49.2% وبمعدل تكرار 62 موضوعا فيما يتصل بصحيفة Le Soleil.

2- الخلفيات الخاصة بالإطار:

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
الخلفيات الخاصة بالإطار	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الإطار السياسي	45	25.7	24	14.2
إطار الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاديات الأفريقية	55	31.4	46	27.2
إطار المسئولية	20	11.4	37	21.9
إطار الصراع	32	18.3	22	13
الإطار الإنساني	5	2.9	23	13.6
الإطار الثقافي	6	3.4	11	6.5
أطر أخرى	12	6.9	6	3.6
المجموع	175	100	169	100

جاء الإطار الخاص بالأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على الاقتصاد المحلى هو الفئة المتصدرة خلفيات الأطر في كلتا الجريدتان حيث جاء بنسبة 31.4% في جريدة Le Quotidient وبنسبة 27.% في صحيفة Le Soleil وذلك يرجع إلى القضية التي سيطرت على الساحة السنغالية في أثناء فترة الدراسة – من 2008 إلى 2010 – وهى الفترة التي عانى منها الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية العالمية وتبلورت في هذه الفترة بصورة كبيرة للغاية مما كان له تداعياته على الساحة السنغالية وبالتالي سعت الصحف إلى التعبير عنه وإن اختلف هذا التعبير من جريدة Le Quotidient وجريدة Le Soleil وفقا للانتماء كلا منهما فقد انحازت الأولي في إطار الأزمة إلى المشكلات والقضايا الخاصة بالمواطن في محاولة لتجسيد أثار التدهور الاقتصادي على حياته اليومية على عكس الثانية التي قد عمدت إلى تقديم خلفيات عامة عن الأزمة على الصعيد العالمي ومدى تأثير ذلك على الاقتصاد المحلى وكيفية تصدى الدولة لذلك.

لهذا كانت الفئة الثانية في الترتيب وفقا لما جاء بجريدة Le Soleil هي فئة المسئولية والتي جاءت بنسبة 21.9% في محاولة لإظهار الجانب الخاص بمسئولية الحكومة عن تحقيق التنمية المحلية داخل الدولة وأنها من أهم الأولويات الخاصة بالحكومة والتي تسعى إلى تحقيقها.

بينما جاءت الفئة الثانية في جريدة Le Quotidient الفئة السياسية مما يعكس انتماء ورؤية الجريدة التي ترى أن الجانب السياسي هو المرتبط بالجانب الاقتصادي بدرجة كبيرة وأن الحكومة هي التي تقوم برسم السياسات الاقتصادية ولذلك فإن صلاح

سياستها من شأنه إصلاح الجانب الاقتصادي خاصة وأن الصحيفة تسعى إلى إظهار حجم سيطرة المصالح الشخصية على الجانب السياسي أكثر من المصالح الوطنية.

وبالتالي جاء الإطار الخاص بالصراع هو ثالث أنواع الخلفيات الخاصة بجريدة Le Soleil وذلك بنسبة 18.3% في محاولة لتجسيد حجم الصراع بين المواطنين والجماعات السياسية والدينية التي تسعى إلى الدفاع عن مصالحهم من أجل تحقيق صالح المجتمع وبين الحكومة التي تعمل للصالح الشخصي أكثر من الصالح العام للبلاد.

بينما جاءت الفئة الخاصة بالإطار السياسي في المرتبة الثالثة وذلك بنسبة 14.% في محاولة لإظهار عدم تركيزها على الأمور السياسية بشكل رئيسي في محاولة لعدم تتبع أداء الحكومة ومؤسساتها حتى لا تقع في براثن النقد الخاص بهذا الأداء وبالتالي يدفعها من التغير في الخط العام المؤيد لها خاصة وان أداء الحكومة في هذه الفترة كان مخيبا للآمال على كافة الأصعدة وكان الفساد السياسي في أقصى صوره في تلك الفترة.

وفى المرتبة الرابعة في Le Quotidient كانت إطار المسئولية بنسبة 11.4% ولكنه مختلفا عن إطار المسئولية التي قدمته Le Soleil فهنا سعت الجريدة إلى إظهار مسئولية الحكومة عن المشكلات التي تحدث في الدولة وأن الأداء الحكومي المخيب للآمال هو السبب الرئيس في التدهور التنموي الذي تعانى منه البلاد.

بينما جاءت في المرتبة الرابعة فئة الإطار الإنساني وذلك في جريدة Le Soleil التي تسعى إلى تقديم المضامين الإنسانية داخل الدولة أو تقديم المضامين العامة مع تغليفها بإطار إنساني في محاولة لتجنب طرح الموضوعات الجدلية خاصة وأنها صحيفة حكومية في الأساس.

بينما جاء متوسط الخلفيات الخاصة بالأطر المتبقية حوالي 6.5% وتنوعت هذه الخلفيات بين إطار ثقافي وإطار قانوني واجتماعي.

وفى محاولة لرصد المصادر التي اعتمدت عليها الصحف محل الدراسة فقد تم تقسيمها إلى نوعين من المصادر وهى:

1- مصادر رسمية

2- مصادر غير رسمية

أ- فيما يتعلق بالمصادر المحلية قد اشتملت على:

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
المصادر الصحفية المحلية الرسمية	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
رئيس الجمهورية	6	12.8	6	9.4
رئيس الوزراء	7	14.9	6	9.4
الوزراء	21	44.7	29	45.3
أخرى	13	27.7	23	35.9
المجموع	47	100	64	100

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
المصادر الصحفية المحلية غير الرسمية	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أحزاب سياسية من خارج الحكم	14	14.9	7	9
جماعات سياسية	22	23.4	13	16.7
منظمات المجتمع المدني	11	11.7	17	21.8
خبراء وأكاديميين	5	5.3	25	32.1
أخرى	42	44.7	16	20.5
المجموع	94	100	78	100

كانت الفئة الغالبة على صحيفة Le Quotidient الخاصة هي فئة المصادر الصحفية ألآخري فيما يتصل بالمصادر المحلية الغير رسمية بنسبة 44.7% وبمعدل تكرار 42 موضوعا وهى التي مثل فيها المواطنين النسبة الأغلب والذي يؤكد على انحياز الصحيفة نحو المشكلات والقضايا المجتمعية والعمل على حلها في إطار الاستعانة بأصحاب المشكلة وليس في أبواق إعلامية رنانة منفصلة عن المواطنين.

بينما جاءت في المرتبة الثانية في الجريدة فئة الجماعات السياسية كمصدر من المصادر التي تم الاعتماد عليها في الجريدة والتي جاءت بمعدل تكرار 22 موضوعا من مجمل الموضوعات المدروسة حيث كانت الجريدة تسعى إلى إعطاء الجماعات السياسية مساحة للتعبير عن رغباتهم ورأياهم في سبيل تحقيق التنمية المحلية وتحقيق صالح المواطن.

بينما جاءت فئة الوزراء والتي تمثل المصادر الصحفية الرسمية داخل الدولة بمعدل تكرار 21 موضوعا في المرتبة الثالثة وذلك نتيجة التركيز على الأداء الحكومي بمختلف قطاعاته في محاولة للتعرف على دور الدولة في تحقيق التنمية ومقارنة تصريحات الوزراء المختلفة بما يحدث على أرض الواقع بشكل فعلى.

بينما جاءت بقية الفئات الخاصة بالمصادر المحلية الرسمية أو غير الرسمية بمعدل تكرارات ضئيلة نسبية في الجريدة مما يؤكد على عدم الاعتماد عليهم بشكل كبير في تتبع المضمون التنموي داخلها.

وعلى الجانب الأخر كانت فئة الوزراء هي الفئة الغالبة على المصادر الصحفية المحلية في صحيفة Le Soleil وذلك وفقا لانتمائها السياسي ونظام الملكية الخاصة بها والتي تسعى إلى تقديم وجهة النظر الحكومية في الأساس الخاص بالمضمون التنموي وذلك بمعدل تكرار 29 موضوعا.

بينما جاءت فئة الخبراء والأكاديميين في المرتبة الثانية فيما يتصل بالمصادر الصحفية المحلية وبمعدل تكرار 25 موضوعا في محاولة للتأكيد على تحسن أداء الحكومة حتى وإن كان على المستوى النظري فتسعى إلى البحث عن مصادر تؤكد لها هذا الاتجاه.

وكان في المرتبة الثالثة فئة المصادر المحلية الرسمية الأخرى والتي شملت المحافظين ورؤساء الهيئات الحكومية وعمد البلديات وغيرها من المصادر الرسمية داخل الدولة وقد جاءت بمعدل تكرار 23 موضوعا مما يوضح نوعية المضامين التي كانت تسعى الصحيفة إلى تقديمها فيما يتعلق بالمضمون التنموي.

بينما جاء الاعتماد على بقية الفئات الخاصة بالمصادر الصحفية المحلية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية في إطار محدود للغاية عن بقية الفئات في محاولة لإظهار الجانب الحيادي الخاص بالصحيفة في تقديم المصادر المختلفة داخل المادة الصحفية المنشورة.

ب- فيما يتعلق بالمصادر الأفريقية فقد اشتملت على:

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
المصادر الصحفية الأفريقية الرسمية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
رؤساء جمهوريات دول أفريقية	0	0	0	0
رؤساء وزارات دول أفريقية	0	0	1	12.5
وزراء من خارج الدولة	2	12.5	0	0
الوكالات الأفريقية	12	75	7	87.5
أخرى	2	12.5	0	0
المجموع	16	100	8	100

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
المصادر الصحفية الأفريقية الغير رسمية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
منظمات المجتمع المدني من خارج الدولة	0	0	1	33.3
خبراء وأكاديميين من خارج الدولة	0	0	0	0
وكالات أنباء أفريقية	0	0	1	33.3
أخرى	0	0	1	33.3
المجموع	0	0	3	100

في محاولة لرصد حجم الاعتماد على المصادر الصحفية الأفريقية داخل الصحف السنغالية سواء أكانت مصادر رسمية أو غير رسمية نجد أن الاعتماد عليها كان ضعيفا للغاية من كلا الصحيفتان وإن كانت Le Quotidient قد اهتمت بالوكالات الأفريقية وبتصريحاتها بشكل كبير حيث جاءت بمعدل تكرار 12 موضوعا وبنسبة 75% وقد تمثلت هذه الوكالات في النيباد والاتحاد الأفريقي وإتحاد دول غرب أفريقيا وغيرها من الوكالات الأفريقية التي تم الاعتماد عليها كمصدر من المصادر الأفريقية في مناقشة العملية التنموية داخل السنغال مما يعكس حجم اهتمام هذه الوكالات بالمضمون وبالجانب التنموي في دولة السنغال خاصة وأن السنغال من الدولة المحورية في القارة الأفريقية.

ولكن على الصعيد الأخر المتعلق بالمصادر الأفريقية غير الرسمية فلم تقم الجريدة بالاعتماد عليهم ولعل السبب في ذلك هو ضعف التمويل الخاص بالجريدة الذي يمنعها إلى

حدا كبير من الاعتماد على مصادر من خارج الدولة في المضامين التنموية المحلية وكذلك يعكس صورعن حجم انغلاق الدول الأفريقية وبعدها عن بعضها البعض في إطار مناقشة المضامين التنموية المحلية الخاصة بكل دولة ويؤكد ذلك الإحصائيات الخاصة بجريدة Le Soleil والتي توضح ضعف اعتماد الجريدة على المصادر الأفريقية سواء أكانت الرسمية منها أو غير الرسمية.

ج- فيما يتعلق بالمصادر الغير أفريقية فقد جاءت:

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
المصادر الصحفية غير الأفريقية الرسمية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
رؤساء جمهوريات دول أجنبية	1	33.3	0	0
رؤساء وزارات دول أجنبية	0	0	0	0
وزراء من خارج الدولة	1	33.3	0	0
أخرى	1	33.3	1	100
المجموع	3	100	1	100

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
المصادر الصحفية غير الأفريقية الغير رسمية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
منظمات المجتمع المدني من خارج الدولة	2	18.2	11	55
خبراء وأكاديميين من خارج الدولة	3	27.3	4	20
وكالات أنباء أجنبية	3	27.3	4	20
أخرى	3	27.3	1	5
المجموع	11	100	20	100

في إطار الرصد والتحليل للتعرف على حجم المصادر الغير أفريقية التي تم الاعتماد عليها داخل الصحف السنغالية نجد أن أعلى هذه الفئات كانت منظمات المجتمع المدني الأجنبية وهى التي تمثل الفئة الثانية من الفئات الصحفية الغير رسمية والتي قد عمدت إلى الاهتمام بالمضامين التنموية المحلية داخل السنغال على عكس الفئات الأخرى التي لم تنظر إلى عملية التنمية المحلية داخل الدولة بالرغم من كون السنغال هي من الدول الأفريقية المؤثرة داخل القارة إلا أن حجم الاعتماد على المصادر الغير أفريقية سواء

الرسمي منها أو غير الرسمي في كلتا الجريدتان يعكس مفهوم التنمية المحلية الأفريقية داخل الدول الخارجية التي تسعى إلى تحقيق مصالحها العامة أكثر من مساعدتها للدول الأفريقية - السنغال كنموذج - في تحقيق تنميتها البشرية.

في إطار الرصد والتحليل الخاص بالأطروحة المقدمة داخل النص الصحفي:

تم قياسه على جانبين:

1- الأطروحة (رئيسية أو فرعية).

2- نوع الأطروحة المقدمة داخل النص الصحفي.

1- الأطروحة:

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
الأطروحة	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
رئيسية	82	65.1	121	96
فرعية	44	34.9	5	4
المجموع	126	100	126	100

كانت الفئة المتعلقة بالجانب الرئيسي في الأطروحة هي الفئة الغالبة على النصوص الصحفية المقدمة داخل الصحف السنغالية محل الدراسة فجاءت بنسبة 65.1% في جريدةLe Quotidient وبنسبة 96% في جريدةLe Soleil ويظهر ذلك أن الصحف السنغالية تسعى إلى معالجة قضية واحدة فقط داخل النص الصحفي وتكون هذه القضية هي المحور الرئيسي فيها وإن كانت Le Soleil كانت صاحبة النسبة الأكبر في فئة الأطروحة الرئيسية فجاءت فارقة عن نظيرتها بنسبة 30.9% ويمكن تفسير ذلك أن Le Soleil تهتم بمعالجة الجوانب والقضايا التنموية في إطار قضايا رئيسية.

بينما جاءت فئة الأطروحة الفرعية بنسبة 34.9% في جريدة Le Quotidient وبنسبة 4% في صحيفة Le Soleil ويمكن تفسير ذلك أن معالجة القضايا التنموية داخل النصوص الصحفية السنغالية سواء أكانت الخاص فيها Le Quotidient أو الحكومي والذي تمثله Le Soleil يميل إلى معالجة القضايا بشكل رئيسي وإن كانت صحيفة Le

Quotidient قد سعت إلى تقديم الأطروحات الفرعية داخل النصوص الصحفية المقدمة على صفحاتها في محاولة لرصد الخلفيات الخاصة بالقضايا التنموية المحلية داخلها.

2- نوع الأطروحة المقدمة داخل النص الصحفي:

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
نوع الأطروحة المقدمة في النص الصحفي	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
وصف للحدث وأسباب وقوعه	83	41.7	66	38.6
معالجة الحدث	33	16.6	30	17.5
ذكر النتائج المترتبة على الحدث	53	26.6	48	28.1
أساليب الإقناع بأهمية الحدث وحلوله المطروحة	18	9	19	11.1
اقتراح الحلول الخاصة بالحدث والتصدي له	9	4.5	6	3.5
أخرى	3	1.5	2	1.2
المجموع	199	100	171	100

كانت فئة وصف الحدث وأسباب وقوعه هي المتصدرة الفئات الخاصة بنوع الأطروحة المقدمة داخل النصوص الصحفية فقد جاء بنسبة 41.7% في جريدة Le Quotidient وبنسبة 38.6% فى جريدة Le Soleil ويمكن تفسير ذلك أن فئة وصف الحدث وأسباب وقوعه هي المسيطرة على غالبية الصحف وليس الصحف السنغالية فقط في محاولة لتقديم صورة واضحة عن القضية المطروحة على صفحات الجريدة وهذا الاتجاه الذي تأثرت بيه الصحف السنغالية وبالتالي تصدرت هذه الفئة أولى فئات نوع الأطروحة في الصحيفتين محل الدراسة.

وكانت الفئة المتمثلة في ذكر النتائج المترتبة على النص الصحفي في المرتبة الثانية حيث جاءت بنسبة 26.6%طبقاً لما ورد فى جريدة Le Quotidient وبنسبة 28.1% في جريدة Le Soleil وهنا تتشابه الجريدتان في العمل على تناول النتائج المترتبة على القضايا التنموية ومحاولة رصد تداعيات التنمية وما تعانيه من مشكلات على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة وإن أختلف طبيعة النتائج باختلاف الاتجاه السياسي للصحيفة فتميل Le Soleil إلى تقديم النتائج الحكومية فيما يتصل بالأداء السياسي للحكومة والرئيس عبد الله واد.

على النقيض من صحيفة Le Quotidient التي كانت تسعى إلى تقديم النتائج الواقعية الملموسة وبشكل شبه حيادي وتسعى إلى رصد تداعياتها على الجانب الخاص بحياة المواطن السنغالي.

المرتبة الثالثة كانت فئة معالجة الحدث فجاءت بنسبة 16.6% في صحيفةLe Quotidient وبنسبة 17.5% في صحيفة. Le Soleil وبالرغم من اختلاف المعالجة بين الجريدتان وفقا للاتجاه السياسي إلا أن الاتجاه الخاص بالمعالجة كان مقتصرا على المعالجة الصحفية فقط دون التطرق إلى الجوانب ألآخري في المعالجة بعيدا عن الجانب التحليلي أو المعالجة المقارنة مع وضع دول أخرى في نفس المرحلة التنموية التي تمر بها السنغال وبنفس الإمكانيات الاقتصادية الخاصة بها.

وفى المرتبة الرابعة كانت فئة أساليب الإقناع بأهمية الحدث وحلوله المطروحة وجاءت هذه الفئة بنسبة 9% في جريدة Le Quotidient وبنسبة 11.1% في جريدةLe Soleil وهى فئة قليلة نسبيا بالمقارنة مع الفئات السابقة ويمكن تفسير ذلك أن عملية الإقناع بأهمية الحدث لا تسعى الصحيفة إليها وإنما تأتى بشكل تلقائي وإن كان عملية الإقناع فهي تتم فقط على الجانب المتعلق بالحلول المطروحة من جانب الصحيفة وهذا إلى حدا ما يشكل اتجاه الصحف السنغالية نحو إيجاد حلول للمشكلات التنموية داخل الدولة وإن اختلفت هذه الحلول التنموية وفقا للاتجاه السياسي للجريدة بين جريدة حكومية وجريدة خاصة.

بينما جاءت الفئتان الأخيرتان سواء أكان الحلول الخاصة بالحدث والتصدي له أو فئة نوع الأطروحة الأخرى جاءت بنسب ضعيفة نسبيا بالمقارنة مع الفئات الأخرى الخاصة بالتحليل.

في إطار الرصد والتحليل لنوع المرجعيات التي تم الاعتماد عليها في هذه الصحف فقد تم تقسيمها إلى أربعة فئات هم:

1- سياسي

2- اقتصادي

3- اجتماعي

4- ثقافي

وقد تم العمل على تقسيم كلا من هذه المرجعيات إلى رسمي وشعبي في محاولة للوصول إلى توصيف أكثر دقة للمرجعية المطروحة، وقد جاءت البيانات كالتالي:

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
المرجعيات الخاصة بالمادة الصحفية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
سياسي رسمي	26	36.6	21	58.3
سياسي شعبي	45	63.4	15	41.7
المجموع	71	100	36	100.0

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
المرجعيات الخاصة بالمادة الصحفية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
اقتصادي رسمي	25	32.1	31	48.4
اقتصادي شعبي	53	67.9	33	51.6
المجموع	78	100	64	100

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
المرجعيات الخاصة بالمادة الصحفية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
اجتماعي رسمي	2	9.5	13	29.5
اجتماعي شعبي	19	90.5	31	70.5
المجموع	21	100	44	100

الصحيفة	Le Quotidient		Le Soleil	
المرجعيات الخاصة بالمادة الصحفية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
ثقافي رسمي	1	16.7	5	27.8
ثقافي شعبي	5	83.3	13	72.2
المجموع	6	100	18	100

في محاولة لتوصيف المرجعيات التي جاءت على صفحات الصحف السنغالية للتعرف على نوع هذه المرجعيات التي تتناولها الصحف السنغالية سواء الرسمي منها أو الخاص نجد أن أولى هذه المرجعيات في جريدة Le Quotidient جاءت في فئة الاقتصادي الشعبي وبمعدل تكرار 53 موضوعا وبنسبة تصل إلى 67.9% من مجمل المرجعيات الاقتصادية المطروحة على الجريدة ولعل السبب في ذلك هو سيطرة القضية الاقتصادية العالمية على هذه الفترة في الخطاب الصحفي السنغالي وتداعيات هذه الأزمة على الجانب الخاص بالاقتصاد المحلى في محاولة لتوضيح هذه التداعيات وهذا ما سعت الصحيفة إلى تناوله من خلال منظور شعبي بعيدا عن الجانب الرسمي لتوصيف حجم المعاناة الخاصة بالمواطن وتأثر ظروفه المعيشية بالأزمات العالمية وذلك نتيجة هشاشة الاقتصاد المحلى وتابعيته للنظم الاقتصادية العالمية.

وفى المرتبة الثانية كانت فئة السياسي الشعبي بمعدل تكرار45 موضوعا وبنسبة مئوية 63.4% من حجم المرجعيات السياسية المعروضة على صفحات الجريدة وهنا يفسر تركيز اهتمام جريدة Le Quotidient على الجانب الشعبي سواء أكان على الصعيد الاقتصادي أو السياسي نتيجة الاتجاه الخاص بالجريدة والذي يمثل الاتجاه الخاص المستقل.

وجاء في المرتبة الثالثة الفئة المتعلقة بالجانب السياسي الرسمي بمعدل تكرار 26 موضوعا وبنسبة مئوية 36.6% من مجمل نسبة المرجعيات السياسية في الجريدة وهى بالتالي أعلى من نسبة الجانب المتعلق بفئة الاقتصادي الرسمي التي جاءت بمعدل تكرار 25 موضوعا وبنسبة 32.1% من مجمل المرجعيات الاقتصادية بالجريدة وذلك نتيجة رؤية الصحيفة التي تسعى إلى ترسيخ الدور السياسي فيما تعانيه التنمية فى السنغال وأن صلاح حال السياسة سوف يكون الدافع الرئيسي إلى الصلاح الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وتحقيق القدر الأكبر من التنمية البشرية على كافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بينما جاءت المرجعيات المتعلقة بالجانب الاجتماعي سواء الرسمي منها أو الشعبي وكذلك المتعلقة بالجانب الثقافي ضعيفة نسبيا إذا ما قورنت بالمرجعيات السابقة ويرجع السبب في ذلك تركيز الصحيفة على الجوانب التنموية المتعلقة بالإطار السياسي والاقتصادي من أجل تحقيق التنمية المحلية أكثر من تناول مضامين ذات مرجعيات اجتماعية أو ثقافية حتى وإن الجانب الاجتماعي والثقافي لا يمكن فصله عن التنمية المحلية بالدولة.

على الصعيد الأخر وفى إطار تناول جريدة Le Soleil لحجم ونوع المرجعيات الخاصة المطروحة على صفحاتها والتي تتناول الجوانب التنموية بالدولة جاءت فئة الاقتصادي الشعبي هي المتصدرة للفئات الخاصة بالمرجعيات في الجريدة وذلك بمعدل تكرار 33 موضوعا وبنسبة 51.6% من حجم المرجعيات الاقتصادية في الجريدة وهنا بالرغم من كونها تتشابه مع جريدة Le Quotidient في تصدر هذه الفئة للمرجعيات الممثلة للتنمية على صفحاتها إلا أن تسليط الضوء عليها جاء بشكل مختلف بما يتفق مع الاتجاه السياسي الذي تمثله الجريدة وهى المملوكة والمدعمة من الحكومة فكان التركيز عليها متمثلا في إظهار حجم الاهتمام الحكومي بتحقيق الراحة الاقتصادية المتعلقة بالجانب الشعبي وفى إطار حجم رعاية الدولة للمشكلات التنموية التي تؤثر على حياة المواطنين بها من أجل الارتفاع بمستوى المعيشة على الجانب الاجتماعي.

وتم تأكيد ذلك هو وجود فئة الاقتصادي الرسمي في المرتبة الثانية بمعدل تكرار 31 موضوعا وبنسبة مأوية 48.4% من حجم المرجعيات الاقتصادية الخاصة بالجريدة. وهنا جاء التركيز على الأدوار الخاصة بالدولة في مواجهة المشكلات الاقتصادية المختلفة والتي تقف عقبة في وجهة تحقيق التنمية المحلية بالبلاد.

وقد جاءت بنفس معدل التكرار فئة الجانب الاجتماعي الشعبي بمعدل 31موضوعا كذلك لمحاولة إيجاد ربط بين الدور الرسمي الاقتصادي للحكومة وحجم تأثيره على الجانب الاجتماعي والاقتصادي المتعلق بالحياة اليومية للمواطنين في محاولة لتأكيد المجهدات الرسمية في توفير سبل معيشة كريمة حتى بالرغم من الأزمات الاقتصادية العالمية.

بينما جاءت الفئات الخاصة بالمرجعيات السياسية سواء الرسمي منها أو الشعبي بمعدلات ضعيفة نسبيا إذا ما قورنت بالمعدلات ألآخري نتيجة الاتجاه السياسي الخاص بالجريدة وكونها مملوكة من جانب الدولة فابتعدت عن توجيه أو إلقاء الضوء على أيه جانب يمكن أن يكون من شأنه تقديم نقد للأداء الحكومي خاصة وأن الفترة المواكبة للدراسة - 2008 إلى 2010- هي الفترة التي أثير فيها لغطا كبيرا حول الفساد السياسي الخاص بالرئيس عبد الله واد وأن دخوله في الانتخابات الرئاسية القادمة سيكون فشلا كبيرا للحزب الديمقراطي السنغالي خاصة وأنه يعمل لتحقيق مصالحه الشخصية على حساب تحقيق المصلحة الوطنية.

وكذلك بالنسبة للمرجعيات الثقافية والتي لم تقم الجريدة بالتركيز عليها بدرجة كبيرة في إطار انشغال الجريدة بالجوانب المتعلقة بتحقيق التنمية وما تقف أمامها من عقبات حتى أن المضامين الثقافية كان يتم عرضها من وجهة نظر اقتصادية من أجل جذب عنصر استثمارات أجنبية لرفع الإمكانيات الاقتصادية للدولة.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الرصد والتحليل الخاص بالصحف السنغالية في:

1- أفردت الصحف السنغالية على اختلاف انتمائها السياسي مساحات للمواد الخاصة بالرأي في محاولة لمناقشة الخطاب الخاص بالتنمية البشرية وإن كانت القوالب الاستقصائية كانت هي القوالب الغالبة على معالجة التنمية البشرية في الصحف السنغالية فجاءت بنسبة 71.4% في جريدة Le Quotidient وبنسبة 57.1% في جريدة Le Soleil.

2- كان البعد الأفريقي للأزمة الاقتصادية العالمية هو محور الاهتمام تجاه قضايا التنمية البشرية في جريدة Le Quotidient التي تمثل الصحف السنغالية الخاصة وذلك في محاولة لتسليط الضوء على المشكلات الاقتصادية الخاصة بالمواطن السنغالي ومحاولة التعبير عن معاناته اليومية خاصة في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية وارتفاع أسعار السلع الغذائية وارتفاع أسعار المواد البترولية وخدمات الكهرباء مع سوء إمكانياتها وكذلك ارتفاع أسعار مياه الشرب وارتفاع أسعار خدمات النقل.

3- سعت جريدة Le Soleil التي تمثل الانتماء الحكومي إلى تناول القضايا التنموية من منظور حقوق الإنسان في محاولة لحجب الضوء عن المشكلات الخاصة بالمواطن والقضايا التنموية في الدولة مع التركيز على أن الحكومة تسعى إلى التطوير من خلال المشروعات الصغيرة التي يقوم بها المحافظين داخل محافظاتهم المختلفة.

4- أختلف الخطاب التنموي في الجرائد وفقا لاختلاف الانتماء السياسي ونظام الملكية فكانت Le Quotidient تسعى إلى التأكيد على فساد رجال السياسة وفى مقدمتهم الرئيس عبد الله واد مما عاد بالضرر على البلاد وبالتالي كان له أثره على الحياة الاقتصادية. بينما تناولت جريدة Le Soleil الخطاب التنموي من خلال إظهار الأزمة الاقتصادية العالمية والتي ألقت بظلالها على الاقتصاديات الخاصة بالدول الفقيرة والتي تمثل السنغال جزئا منها.

5- اختلفت القوى الفاعلة بالخطاب التنموي المتصل بالمعيقات التنموية في المجتمع وفقا للنظام السياسي الخاص بالجريدة وانتمائها من حيث التمويل سواء أكان حكومي أو خاص فكانت القوى الفاعلة المسيطرة على القضايا والمشكلات التنموية في جريدة Le Quotidient الخاصة متمثلة في رئيس الجمهورية عبد الله واد الحزب السنغالي الديمقراطي وهو الحزب الحاكم بينما كانت هذه القوى الفاعلة تمثل أساس لمحاولة الحل للمشكلات والقضايا التنموية في جريدة Le Soleil التي كانت ترى أن الدولة تقوم بدورا إيجابيا في التنمية البشرية بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية المخيمة على ألاقتصاد العالمي ككل.

6- سعت جريدة Le Quotidient إلى إبراز حجم الفساد السياسي الذي يقوم واد وأبنه –وزير المالية - وإغراق السنغال في ديون لا طائل لها وبفوائد باهظة ولا تعود بالنفع على الاقتصاد السنغالي. مما يؤكد على دور الجرائد السنغالية في مواجهة المشكلات المختلفة المتعلقة بالتنمية ورصد المعيقات التنموية بها.

7- حاولت جريدةLe Soleil تناول خطاب صحفي تنموي مغاير أساسه أن المعيقات التنموية تلعب الحركات الاحتجاجية دورا فيها من خلال عنصر عدم الاستقرار التي تثيره هذه الحركات وبالتالي يؤثر على الاقتصاد المحلى.

8- كانت كلا من جريدة le quotidinet وجريدة Le Soleil تسعى إلى التركيز على وقائع محددة في الخطاب التنموي باختلاف الانتماء السياسي ونظام الملكية في كل جريدة فنجد جريدة Le Quotidient سعت إلى التركيز على الإطار الاقتصادي السياسي بنسبة كبيرة ولم تسعى إلى معالجة الموضوعات التنموية من منظور سطحي ولكنها ركزت على وقائع فساد سياسي محددة من خلال صفقات لشركات أجنبية مقابل عملات لإفراد الحكومة. بينما جريدة Le Soleil فقد سعت إلى التركيز على الإطار الاقتصادي فى الأساس من خلال منظور الأزمة العالمية ومحاولة سعى الحكومة إلى تنمية الدولة بالإمكانات المتاحة.

9- كانت غالبية المصادر الخاصة بالخطاب التنموي مصادر محلية ولم يكن هناك اعتماد على المصادر الأفريقية أو الأجنبية بشكل كبير. وخاصة بالنسبة لجريدةLe Soleil على عكس جريدة Le Quotidient التي استعانت بالخبراء والأكاديميين من الخارج في محاولة لإيجاد حلول للمشكلات التنموية بالدولة.

10- كانت للوكالات الأفريقية من خلال منظمة التعاون الأفريقي واتحاد دول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي دورا في مناقشة الخطاب التنموي السنغالي في محاولة لإيجاد حلول للمعيقات التنموية بالدولة.

11- كانت المرجعيات الاقتصادية الشعبية هي المرجعيات الغالبة على الخطاب الصحفي التنموي الخاص بجريدة Le Quotidient التي قامت بدور الرقيب على أداء الحكومة وعلى أداء رئيس الجمهورية تجاه مشكلات التنمية المحلية التي يعانى منها المواطن السنغال. بينما اهتمت جريدة Le Soleil بتقديم خطاب يؤكد دعم الدولة للتنمية من خلال مرجعيات اجتماعية أو سياسية تؤكد على الدور الذي تقوم بيه الدولة من أجل تحقيق التنمية المحلية داخلها.

النتائج الخاصة بالصحف الجنوب أفريقية – The Star وThe Daily News

من خلال إجراء التحليل على العينة المتاحة من الصحف السنغالية والتي قد تم أخذ كلا من صحيفتي The Star وThe Daily News كعينة ممثلة للصحف الجنوب أفريقية في الفترة من 2008 إلى 2010، فقد اتضح الأتي:

الصحيفة	The Star		The Daily News	
نوع الفن الصحفي	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
إخباري	14	35	12	42.9
استقصائي	21	52.5	22	78.6
رأى	5	12.5	6	21.4
المجموع	40	100	28	100

جاء الفن الصحفي الاستقصائي هو الفن الصحفي الغالب على مضامين التنمية الخاصة بصحيفة The Star الحكومية الجنوب أفريقية وقد جاءت بمعدل تكرارات 14 موضوعا من مجمل موضوعات التنمية التي قد تم رصدها وتحليلها من الصحيفة وبنسبة مئوية 52.5% ليأتي في المرتبة الثانية القالب الصحفي الإخباري بمعدل تكرارات 14 موضوعا من مجمل 40 موضوعا وبنسبة مئوية 35% وجاء القالب الفني المتمثل في مضامين الرأي من مقالات وأعمدة وافتتاحيات بنسبة 12.5%.

وفى صحيفة The Daily News الخاصة فقد تشابهت في ترتيب القوالب الفنيـة المتناولـة موضوع التنمية مثلها مثل صحيفة The Starوغن كانت قـد اختلفـت في النسـبة فقـد جـاء القالب الاستقصائي في صدارة القوالب الفنية التي تناولت موضوع التنمية البشرية في جنـوب أفريقيا وذلك بمعدل تكرارات 22 موضـوعا مـن واقـع 40 موضـوعا قـد تـم رصـدها وإجـراء التحليل عليها وذلك بنسبة مئوية 78.2% أي أعلى بنسبة القالب الصحفي الاستقصائي الخاص بصحيفة The Starبنسـبة 26.1%. وجـاء في المرتبـة الثانيـة القالـب الفنـي الإخبـاري وذلـك بنسبة 42.9% وبمعدل تكرارات 12 موضوعا. وفى المرتبة الثالثـة جـاء القالـب الفنـي المتعلـق بمواد الرأي مشتملا على نسبة مئوية 21.4%.

وهنا يظهر أن القوالب الفنية التي تسعى إلى مناقشـة الجوانـب التنمويـة داخـل الصـحف الأفريقية قد سعت إلى التركيز على القوالب الفنيـة الاستقصـائية كـالتحقيق الصـحفي والتقريـر الصحفي ويمكن تفسير ذلك في كون هذه القوالب الصـحفية تتـيح العـرض الخـاص بالمشـكلات التنموية المحلية في الدولة ويمكنها من خلال متابعتهـا لخلفيـات الحـدث الـذي يـتم عرضـه أن تقدم صورة متكاملة عن كافة جوانب القضية المطروحة على صفحاتها. ولكـن ذلـك لا يمنـع أن هناك بعض الكتاب الذين اهتموا بمناقشة المشكلات المتعلقة بالتنمية المحلية داخل الدولـة وفى تقديم رؤى قد تساعد في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

وفى إطـار الرصـد والتحليـل لمسـمى القضـايا الخـاص بالتنميـة البشريـة داخـل الدولـة والخاضعة للدراسة والتي قد تم إجمالها في ثلاثة جوانب تمثلت في:

1- الجانب السياسي.

2- الجانب الاقتصادي.

3- الجانب الخاص بقضايا وحقوق الإنسان.

في محولة لرصد وتحليل المضامين المشكلة للتنمية البشرية داخل هذه الصحف في فترة الدراسة تم التوصل إلى:

الصحيفة	The Star		The Daily News	
مسمى القضية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الأزمة الاقتصادية العالمية	4	6.9	0	0
البعد الأفريقي للأزمة الاقتصادية العالمية	26	44.8	17	28.8
التحول الديمقراطي	10	17.2	13	22
قضايا حقوق الإنسان	18	31	29	49.2
المجموع	58	100	59	100

جاءت القضايا الاقتصادية في مقدمة القضايا التي تم التركيز عليها في الصحافة الجنوب أفريقية فيما يتعلق بمضمون التنمية البشرية وقد تجلى ذلك بوضوح في نسبة القضايا التي تناولت الأزمة الاقتصادية العالمية ولكن من المنظور الأفريقي لها وتداعياتها على الاقتصاد المحلى للدولة فقد جاءت في صحيفة The Star بنسبة 44.8% من مجمل القضايا الخاضعة للتحليل والدراسة وجاءت في المرتبة الثانية قضايا حقوق الإنسان بنسبة 31% من مجمل القضايا، وفى المرتبة الثالثة كانت قضايا التحول الديمقراطي وفى المرحلة الرابعة كانت تناول قضية الأزمة الاقتصادية العالمية بوجه عام على الصعيد الدولي وتأثير ذلك على تعاملاتها مع الأطراف الخارجية المعانية من الأزمة.

يمكن تفسير اهتمام صحيفة The Star وهى صحيفة مدعومة من الدولة بالبعد الأفريقي للأزمة الاقتصادية العالمية لتزامن فترة البحث مع الفترة التي تجلت فيها الأزمة الاقتصادية العالمية على الصعيد الدولي وهى في الفترة من 2008 إلى 2010 فكان لابد للصحيفة وهى صحيفة تعبر عن صوت الحكومة أن تنظر إلى تأثيرات هذه الأزمة على الاقتصاد المحلى للدولة وكيفية مواجهة ذلك خاصة وأنه قد ظهرت حركات احتجاجية مختلفة في مقدمتها احتجاجات من جانب جنود وزارة الدفاع للدعوة إلى زيادة الأجور وقد سعت الوزارة إلى قمع هذه الحركات بفصل هؤلاء الجنوب وبتحويلهم إلى التحقيق وبالرغم من كون The Starهي صحيفة ممثلة للدولة إلا أنها لم تتغافل هذه القضية وأفردت لها العديد من الموضوعات لعرضها من كافة جوانبها مما يدل على ارتفاع سقف الحريات الصحفية في دولة جنوب أفريقيا.

وعلى الجانب الأخر فقد اختلفت صحيفة The Daily News التـي تمثـل الاتجـاه الخـاص داخـل الدولة في ترتيب أولوياتها من خلال القضايا محل الدراسة فقد جاءت قضايا حقوق الإنسان في مقدمة القضايا التي أفردت لها الصحيفة مساحات واسعة فـيما يتعلـق بمضـمون التنميـة المحليـة في الدولـة. ويرجع السبب في ذلك انحياز الصحيفة للجانب الشعبي في محاولة لرصد المشكلات التـي يعـانى منهـا المواطن الجنوب أفريقي في حياته اليومية وقياس حجم تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على حياة هـذا المواطن وتداعياتها على الجوانب الاقتصادية اليومية في الدولة.

وجاءت فئة البعد الأفريقي في الأزمة الاقتصادية العالمية في المرتبـة الثانيـة بواقـع 28.8% بحجم تكرارات 17 موضوعا في محاولة لرصد الصحيفة تداعيات هذه الأزمة والتي قد خيمت بظلالها على الاقتصاديات الدولية والتي لم ينجو منها الاقتصاد الجنوب أفريقي بدرجـة كبـيرة في محاولة لرصـد دور الدولـة في مواجهـة هـذه الأزمـة والعمـل عـلى رصـد حجـم القـرارات المعالجة لها على المستوى المحلى.

على جانب التحول الديمقراطي لم تشكل هذه الفئة نسبة كبيرة سـواء أكانـت عـلى صـفحات The Starأو على صفحات The Daily News ولعل السبب في ذلك هو عدم وجود أزمات عـلى الصعيد السياسي في الفترة محل الدراسة تخيم على الساحة الإعلامية وتدفع بالصحف إلى متابعـة جوانبها المختلفة. فقد جاءت قضية التحول الديمقراطي وما يتبعها من إطلاق للحريات السياسية بنسبة 17.2% لصحيفة The Starو22% لصحيفة The Daily News.

ويتجلى بوضوح عدم اهتمام صحيفة The Daily News الخاصة بالفئة المتعلقـة بالأزمـة الاقتصادية العالمية حيث ركزت على البعد الأفريقي لهذه الأزمـة دون التركيـز عـلى تـداعيات هذه الأزمة على الصعيد العالمي ويعكس ذلك توجه الصـحيفة وانحيازهـا إلى الجانـب المحـلى بدرجة أكبر من متابعة الساحة الدولية.

وفى إطار الرصد والتحليل الخاص بالقوى الفاعلة فى النصوص الصحفية:

جاء تناولها منقسمًا إلى ثلاثة أقسام تمثلت فى:

1- مسمى القوى الفاعلة.

2- سمات الدور الخاص بالقوى الفاعلة.

3- طريقة ورود القوى الفاعلة بالنص.

1- مسمى القوى الفاعلة:

الصحيفة	The Star		The Daily News	
القوى الفاعلة بجنوب أفريقيا	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الحكومة	12	30	20	32.3
حزب المؤتمر الوطني الأفريقي	2	3.4	5	8.1
أحزاب أخرى	1	1.7	3	4.8
الحركات الاحتجاجية	2	3.4	0	0
منظمات مجتمع مدني محلية	10	17.2	7	11.3
منظمات مجتمع مدن أجنبية	1	1.7	2	3.2
قوى فاعلة أخرى	30	51.7	25	40.3
المجموع	58	100	62	100

في محاولة لرصد القوى الفاعلة المتحكمة في المضمون التنموي الخاص بالصحف الجنوب أفريقية سواء أكانت صحيفة The Star الحكومية أو صحيفة The Daily News المستقلة نجد أن فئة القوى الفاعلة ألآخري كانت في المقدمة لكلا الصحيفتين في صحيفة The Starبنسبة 51.7% وفى صحيفة The Daily News بنسبة 40.3% وقد تنوعت هذه القوى الفاعلة ألآخري بين وزراء ورؤساء الهيئات الحكومية والمواطنين وكذلك عمد المدن المختلفة ولعل السبب في ذلك هو سيطرة البعد الأفريقي للأزمة الاقتصادية العالمية على المضامين التي يتم تناولها في الصحف الجنوب أفريقية والمتعلقة بالتنمية المحلية بداخلها في فترة التحليل والدراسة أي في الفترة من 2008 إلى 2010 حيث تم تناول تداعيات هذه الأزمة من ناحية إضرابات القطاعات المختلفة في الدولة في مقدمتها الجنود لمضاعفة الأجور إلى جانب إضرابات المواطنين من أجل الحصول على السلع الغذائية التي كانت تعانى نقصا كبيرا وغلوا باهظا في أسعارها بالاضافة إلى ضعف الخدمات المقدمة من الدولة كالكهرباء والمياه والصرف الصحفي وغلو أسعارها.

وقد سعت الصحف التي تتسم بقدر كبير من الحرية حتى المدعم منها من جانب الدولة إلى تسليط الضوء على هذه القضايا والتي قد تشكل عقبة في طريق تحقيق التنمية المحلية بالدولة وكان التركيز على القوى الفاعلة المتمثلة في عمد المدن أو في الوزارات لكون جنوب أفريقيا تسير على النظام السياسي البرلماني والذي تجتمع فيه رئيس الحكومة تحت لواء رئيس الجمهورية الذي يقوم البرلمان باختياره وتتمتع جنوب أفريقيا بقدر من اللامركزية في المدن المختلفة.

وفى المرتبة الثانية جاء دور الحكومة بنسبة 30% في صحيفةThe Starوبنسبة 32.3% في صحيفة The Daily News وفى المرتبة الثالثة جاءت فئة منظمات المجتمع المدني المحلية بنسبة 17.2% في صحيفة The Starوبنسبة 11.3% في صحيفةThe Daily News وهنا يظهر دور منظمات المجتمع المدني المحلية في التحكم والسيطرة في مقتديات الأمور في الدولة وأنهم يلعبون دورا بارزا في الأحداث.

في حين كانت القوى الفاعلة الممثلة في بقية الفئات تأخذ نسب ضئيلة بمتوسط 1.5% إلى 8% مما يدل على أن الفئات ألآخري لا تشكل دورا مؤثرا فى الخطاب الصحفي التنموي داخل الصحف الجنوب أفريقية. وهناك ملحوظة كان لابد من تسجيلها هو كون فئة الحركات الاحتجاجية قد جاءت بنسبة 3.4% في صحيفةThe Starبينما لم تأخذ أية نسبة في صحيفةThe Daily News وذلك يدل على أن صحيفةThe Starبالرغم من كونها مدعومة من جانب الدولة إلا أنها تسعى إلى تقديم كافة وجهات النظر المختلفة في محاولة لتمثيل المجتمع وخاصة أن هذه الحركات الاحتجاجية كان أغلبها نتيجة ضعف الإمكانيات الاقتصادية التي عانت منها الدولة نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، كما أن هذا يدل على قدر الحرية التي تتمتع بيه الصحف في جنوب أفريقيا.

2- سمات الدور المنسوب للقوى الفاعلة:

الصحيفة	The Star		The Daily News	
سمات الدور	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
سلبي	15	29.4	13	26.5
ايجابي	19	37.3	15	30.6
متوازن	17	33.3	21	42.9
المجموع	51	100	49	100

جاءت الفئة الخاصة بالسمة الايجابية فيما يتعلق بأدوار القوى الفاعلة في صحيفة The Starبنسبة 37.3% في الخطاب الصحفي الذي يتم تناوله وهذا يدل على أن القوى الفعلة في صحيفةThe Starكانتماء مدعوما من الدولة فذلك يفسر إذا ما قورنت بأغلبية القوى الفاعلة المتحكمة في النص الصحفي داخلها أسباب إظهار الجوانب الايجابية لهذه القوى الفاعلة. ولكن هذا لم يمنع أن تلتزم هذه الصحيفة في كثير من خطابها بالحياد بأن تقوم بتقديم الصورة الايجابية والسلبية للقوى الفاعلة المتحكمة في النص الصحفي وذلك في

الفئة المتوازنة والتي جاءت في المرتبة الثانية وبنسبة 33.3%. وجاءت في المرحلة الثالثة جانب الفئة السلبية بنسبة 29.4% مما يدل على محاولة قيام الصحيفة بإظهار الصورة الحقيقية للمشكلات التي يعانى منها المجتمع المحلى في جنوب أفريقيا ودور القوى الفاعلة المختلفة في حل هذه المشكلات.

أما بالنسبة إلى صحيفة The Daily News فقد جاءت فئة المتوازن لوصف سمات الدور الخاص بالقوى الفاعلة في مقدمة هذه السمات بنسبة 42.9% في محاولة للالتزام بالمهنية الإعلامية ولعب الدور المحايد فيما يتم عرضه من سمات الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة وجاءت الفئة الايجابية بنسبة 30.6% أي ما يؤكد على أن القوى الفاعلة الخاصة بالخطاب الصحفي التنموي كانت تلعب في بعض الأوقات دورا إيجابيا من إطار حرصها على الصالح العام وإلا لما كانت أظهرت صحيفة The Daily News وهى صحيفة خاصة هذه النسبة. وانتهت بالفئة الخاصة بالسمة السلبية لدور القوى الفاعلة بنسبة 26.5%. وفى إطار الملاحظة العامة يمكن التأكيد على الحرية التي تتمتع بها الصحافة في دولة مثل جنوب أفريقيا من خلال إظهار الأدوار السلبية المنسوبة للقوى الفاعلة وقد تكون هذه القوى هي رئيس الوزراء أو وزراء الحكومة أو عمد المحافظات المختلفة.

3- طريقة ورود القوى الفاعلة بالنص:

الصحيفة	The Star		The Daily News	
طريقة ورود القوى الفاعلة بالنص	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
صريح	40	90.9	37	86
ضمني	4	9.1	6	14
المجموع	44	100	43	100

جاءت الفئة الممثلة للطريقة الصريحة في ورود القوى الفاعلة داخل النص الصحفي بنسبة 90.9% في صحيفة The Starبينما جاءت في صحيفة The Daily News بنسبة 86% أي أنها قلت عن النسبة السابقة بما يصل إلى 4.6% وهذا يعتبر فارق ضئيل لعل السبب فيه هو اختلاف الانتماءات السياسية بين كلا الصحيفتين سواء أكانت ممولة من جانب الدولة أو صحيفة ذات ملكية خاصة. بينما جاءت الفئة الضمنية بنسبة 9.1% في صحيفة The Starوبنسبة 14% في صحيفة The Daily News أي أنها تزيد عن النسبة

السابقة بحوالي 4.9% وهى زيادة ضئيلة يفسرها كذلك اختلاف الانتماءات السياسية للصحيفة والتي دفعتها إلى تبنى طريقة ضمنية أو صريحة خوفا من التصادم مع السلطة السياسية في أيه جوانب بالرغم من حرية الصحافة التي تتمتع بها جنوب أفريقيا.

وفى محاولة لرصد وتحليل الأطر الخاصة بالنصوص الصحفية داخل الصحف الجنوب أفريقية محل الدراسة فقد تم تقسيم هذه الأطر إلى جانبين:

1- نوع الإطار داخل النص الصحفي المقدم.

2- الخلفيات الخاصة بهذا الإطار داخل النص الصحفي.

1- نوع الإطار الخاص بالنص الصحفي:

الصحيفة	The Star		The Daily News	
نوع الإطار	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
عام	21	52.5	18	45
محدد	19	47.5	22	55
المجموع	40	100	40	100

جاءت الفئة العامة في نوع الإطار بنسبة 52.5% في صحيفة The Star بمعدل تكرارات 21 موضوعا من مجمل الموضوعات المتاحة الخاضعة للتحليل والرصد بينما جاءت هذه الفئة في صحيفة The Daily News بنسبة 45%، أي أن صحيفة The Star تزيد عنها بحوالي 7.5%.

والمقصود بذلك أن صحيفة The Star كانت تسعى إلى معالجة النصوص الصحفية محل الدراسة في إطار عام وشامل ولا تقوم بالتركيز على الجزئيات الصغيرة داخل النص الصحفي على عكس صحيفة The Daily News التي جاءت فيها الفئة الخاصة بالإطار المحدد للنص الصحفي بنسبة 55% لتزيد عن نسبة The Star التي جاءت بمعدل 47.5% بحوالي 7.5% وبالرغم من كونه فارق بسيط إلا أنه لا يمكن تجاهله في إطار رسم الصورة العامة لنوع الإطار الخاص بكل صحيفة من صحف الدراسة.

2- الخلفيات الخاصة بالإطار داخل النص الصحفي:

الصحيفة	The Star		The Daily News	
الخلفيات الخاصة بالإطار	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الإطار السياسي	12	17.6	12	19
إطار الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاديات الأفريقية	25	36.8	12	19
إطار المسئولية	6	8.8	17	27
إطار الصراع	12	17.6	2	3.2
الإطار الإنساني	11	16.2	7	11.1
الإطار الثقافي	2	2.9	13	20.6
المجموع	68	100	63	100

جاءت نسبة إطار الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها على الاقتصاد الخاص بجنوب أفريقيا في مقدمة الفئات الخاصة بخلفيات الإطار في صحيفة The Starوذلك بنسبة 36.8% لتأتى في المرتبة الثانية كلا من الخلفيات الخاصة بالصراع والخلفيات الخاصة بالإطار السياسي متساوية نسبة كلا منهما 17.6%من نسبة الفئات ويأتي الإطار الإنساني بنسبة 16.2%.

ويمكن تفسير سبب ذلك هو اهتمام الصحيفة في تلك الفترة بالقضايا الاقتصادية وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية والتي تبلورت بشكل كبير في الفترة من 2008 حتى 2010 وبالتالي يمكن تفسير أسباب تقدم خلفية تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على باقي الفئات الخاصة بخلفيات الأطر. وفيما يتعلق بفئتي الإطار السياسي وإطار الصراع نظرا للتصادم بين الحركات الاحتجاجية والمواطنين وبين الجانب السياسي الذي يقوم برسم الإطار الاقتصادي للدولة من خلال متخذي القرار الذين يحتلون المناصب السياسية في الأساس.

في حين أن إطار المسئولية لم يتمثل سوى بنسبة 8.8% من مجمل الخلفيات الخاصة بالإطار ويمكن تفسير ذلك أن بالرغم من احتلال جوانب الصراع لنسبة كبيرة إلا أن مسئولية الدولة تجاه هذه الصراعات التي تحدث أو تجاه الحركات الاحتجاجية التي تعانى من المشكلات الاقتصادية يكاد يكون محدود وذلك من وجهة نظر صحيفة The Star المدعومة من جانب الحكومة.

بينما فيما يتعلق بصحيفةThe Daily Nation الخاصة فقد جاءت الخلفية الخاصة بالإطار

المسئولية في مقدمة الخلفيات الخاصة بالأطر الصحفية بنسبة 27% وذلك نتيجة الانتماء الخاص للصحيفة والذي تسعى فيه إلى وضع مسئولية الدولة على ما يحدث داخل المجتمع من مشكلات أو معوقات تنموية خاصة وأن القضايا المتمثلة في البعد الأفريقي للأزمة الاقتصادية العالمية كانت هي المسيطرة على مجمل المضامين التنموية التي يتم عرضها في الصحيفة.

بينما جاء الإطار الثقافي بنسبة 20.6% من مجمل الفئات الخاصة بخلفيات الإطار محل الدراسة مما يدل على اهتمام صحيفة The Daily News بمحاولة إظهار الجوانب الثقافية للدولة والطابع الأفريقي بها في ظل التعايش السلمي داخلها وتقديم نموذج ثقافي إيجابي عن الدولة في الخارج خاصة وأن هذه الصحيفة لها موقع خاص على الانترنت بأكثر من لغة أوروبية في محاولة لجذب الاستثمارات داخل البلاد.

بينما جاء الإطار الخاص بالأزمة الاقتصادية العالمية وكذلك الإطار السياسي متساويا بنسبة تصل إلى 19% من مجمل الفئات الخاصة بالإطار محل الدراسة ولعل السبب في ذلك هو سيطرة المضامين الخاصة بالجانب الاقتصادي وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على المضامين الصحفية في فترة التحليل وانتماء الصحيفة السياسي وهو انتماء خاص مستقل عن أية أحزاب ترى أن الجوانب السياسية تلعب كذلك دورا في التأثير على المجريات الاقتصادية الخاصة بالبلاد.

وجاء الإطار الإنساني بنسبة 11.1% من مجمل الخلفيات الخاصة بالإطار للتركيز على الجانب الإنساني الخاص بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجنوب أفريقي في محاولة لرسم صورة حول المعاناة التي يتعرض لها المواطن في حياته اليومية.

بينما لم يأخذ إطار الصراع سوى نسبة 3.2% من مجمل الفئات الخاصة بخلفيات الإطار نتيجة الطابع الرصين للصحيفة الذي دفعها غلى التركيز على الجوانب ألآخري من المشكلات الاقتصادية سواء أكان وضع المسئولية الخاصة بالدولة أو الجانب السياسي والاقتصادي دون التركيز على الجوانب الخلافية التي تؤدى بنتائجها في حل المعوقات التنموية المختلفة.

وفى محاولة لرصد المصادر التي اعتمدت عليها الصحف محل الدراسة فقد تم تقسيمها إلى نوعين من المصادر وهى:

1- مصادر رسمية.

2- مصادر غير رسمية.

أ- فيما يتعلق بالمصادر المحلية قد اشتملت على:

الصحيفة	The Star		The Daily News	
المصادر الصحفية المحلية الرسمية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
رئيس الجمهورية	2	9.5	3	17.6
رئيس الوزراء	0	0	1	5.9
الوزراء	11	52.4	7	41.2
أخرى	8	38.1	6	35.3
المجموع	21	100	17	100

الصحيفة	The Star		The Daily News	
المصادر الصحفية المحلية غير الرسمية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
أحزاب سياسية من خارج الحكم	1	3	2	7.7
جماعات سياسية	1	3	2	7.7
منظمات المجتمع المدني	9	27.3	6	23.1
خبراء وأكاديميين	10	30.3	12	46.2
أخرى	12	36.4	4	15.4
المجموع	33	100	26	100

من خلال الرصد والتحليل لنوعية المصادر المحلية التي كان يتم اعتماد الصحف الجنوب أفريقية عليها نجد أن كلا الصحيفتين قد اعتمدت على المصادر المحلية الغير رسمية أكث من اعتمادها على المصادر المحلية الرسمية فقد جاءت فئة المصادر المحلية الغير رسمية الأخرى في صحيفة The Starبأعلى معدلات تكرار من حيث الموضوعات بنسبة 36.4% وبمعدل تكرار 12 موضوعا من مجمل الموضوعات التي تم تحليلها وهذه الفئة إنما ترمز للمواطنين في الشارع وهنا تظهر الصحيفة في محاولة تعبيرها عن رغبات المواطنين في الشارع والسعي نحو تقديم صورة واضحة عنهم بالرغم من كون هذه الصحيفة هي صحيفة ممولة من جانب الحكومة في الأساس.

وجاءت في المرتبة الثانية فئة الوزراء وهى من فئات المصادر الصحفية المحلية الرسمية وذلك بمعدل تكرارات 11 موضوعا وذلك نتيجة تمويل الصحيفة الحكومي وقربها من المسئولين ومتخذي القرار في الدولة هو الذي صبغ مصادرها بالفئة الرسمية.

وجاءت في المرتبة الثالثة من فئة المصادر التي قامت صحيفة The Star بالاعتماد عليها الخبراء والأكاديميين وهى من فئات المصادر المحلية الغير رسمية وذلك بمعدل تكرارات 10 موضوعات ويرجع السبب في ذلك إلى محاولة الاستعانة بالخبراء والأكاديميين في تفسير الجوانب المتعلقة بالتنمية البشرية المحلية داخل الدولة وفى محاولة للسعي نحو إيجاد حلول علمية للمشكلات التنموية التي تعانى منها الدولة في بعض جوانبها.

وجاءت في المرتبة الرابعة فئة المنظمات الخاصة بالمجتمع المدني وهى من الفئات الخاصة بالمصادر الصحفية الغير رسمية وجاءت بمعدل تكرارات حوالي 9 موضوعات من مجمل الموضوعات المتاحة الخاضعة للتحليل ولعل السبب في ارتفاع نسبة هذه الفئة هو ارتفاع دور القوى الفاعلة المتمثلة في منظمات المجتمع المدني المحلية والتي قد جاءت بنسبة 17.2% من مجمل القوى الفاعلة السابق ذكرها والتي لعبت دورا في الخطاب الصحفي التنموي لصحيفة The Starالجنوب أفريقية.

وفى النهاية جاءت فئة المصادر المحلية الرسمية ألآخري بمعدل تكرارات 8 موضوعات من مجمل الموضوعات التي تم تحليلها والتي تنوعت بين كلا من عمد المحافظات المختلفة والذين يمثلون متخذي القرار ولكن على مستوى المحافظة بالاضافة إلى مسئولي ورؤساء الشركات العامة بالدولة والذين يشكلون صورة من صور المسئولين الرسمين داخل الدولة.

بينما في صحيفة The Daily News فقد جاءت أولى فئات المصادر في الترتيب والتي يتم الاعتماد عليها في المضامين التنموية في الصحيفة هي فئة الخبراء والأكاديميين وذلك بمعدل تكرارات 12 موضوعا من مجمل الموضوعات التي تم تحليلها ويمكن تفسير ذلك هو ميل الصحيفة وهى صحيفة ذات طابع خاص رصين إلى الاستعانة بمصادر ذات خبرة وكفاءة أكاديمية لشرح التطورات التنموية الخاصة بالبلاد والسعي وراء إيجاد حلول علمية فيما يتعلق بالجانب التنموي داخل جنوب أفريقيا.

هذا وقد تشابهت في ترتيب المصادر التي اعتمدت عليها الصحيفة إلى حدا كبير مع الفئات الخاصة بصحيفة The Starحيث جاءت في المرتبة الثانية فئة الوزراء من المصادر الصحفية الرسمية من أجل الاعتماد على أرائهم فيما يتم تقديمه من مضامين تنموية وذلك بمعدل تكرار 7 موضوعات.

هذا وقد تساوت كلا من المصادر الرسمية ألآخري المتمثلة في عمد المحافظات أو في رؤساء الهيئات الحكومية وكذلك فئة منظمات المجتمع المدني بمعدل تكرار 6 موضوعات لكلا منهما ويرجع السبب في ذلك هو محاولة تقديم صورة متوازنة من جانب الصحافة عن التنمية البشرية في الدولة والاعتماد على أكثر من مصدر للوصول إلى المعلومات الصحيحة دون انحياز إلى أية طرف على حساب الأطراف ألآخري.

بينما لم تأخذ بقية الفئات المتعلقة بالمصادر سوى نسب ضئيلة والغريب أن المصادر التي تمثلت في رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء قد أخذت نسبة ضئيلة جيدا على مستوى الصحيفتان في الاعتماد عليهم كمصدر من مصادر المعلومات الصحفية المحلية ويرجع السبب في ذلك إلى تمتع السياسة لجنوب أفريقية بعدم مركزية القرار داخل الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة خاصة وان النظام السياسي داخلها هو نظام برلماني في الأساس إلا أن القرارات الخاصة بالوزارات المختلفة أو المشكلات على المستوى الجزئي تكون في يد الوزراء أو متخذي القرار في الهيئات المختلفة.

ب- فيما يتعلق بالمصادر الأفريقية فقد اشتملت على:

الصحيفة	The Star		The Daily News	
المصادر الصحفية الأفريقية الرسمية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
رؤساء جمهوريات دول أفريقية	1	50	0	0
رؤساء وزارات دول أفريقية	0	0	0	0
وزراء من خارج الدولة	1	50	0	0
الوكالات الأفريقية	0	0	0	0
أخرى	0	0	0	0
المجموع	2	100	0	0

ظهر واضحا من خلال الرصد والتحليل للخطاب الصحفي التنموي الخاص بالصحف الجنوب أفريقية محل الدراسة أن المصادر الصحفية الأفريقية سواء الرسمية منها أو الغير رسمية قد جاءت بنسب ومعدلات تكرارات ضئيلة للغاية ولعل السبب في ذلك هو الطابع الخاص بالدولة التي وبالرغم من كونها دولة أفريقية وتقع في جنوب القارة الأفريقية إلا أن انتمائها الثقافي والفكري للقارة يكاد يكون محدودا خاصة وأنها عانت فترة طويلة من

الاحتلال الأجنبي لها الذي خلق فجوة بين مواطني الدولة وجعلت من السود وهم السكان الأصليين لجنوب أفريقيا يعانون من الاضطهاد لفترة طويلة مما دفعهم إلى الثورة على سيطرة النظام الأبيض للحصول على الحقوق الخاصة بهم وتحقيق المساواة داخل الدولة.

كل هذه العوامل جعلت من جنوب أفريقيا دولة شبه منغلقة على ذاتها الأفريقية منفتحة على الثقافات الأوروبية أكثر بكثير من إحساسها ببعدها الإقليمي الأفريقي.

ج- فيما يتعلق بالمصادر غير أفريقية فقد جاءت:

الصحيفة	The Star		The Daily News	
المصادر الصحفية غير الأفريقية الرسمية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
رؤساء جمهوريات دول أجنبية	1	33	0	0
رؤساء وزارات دول أجنبية	0	0	0	0
وزراء من خارج الدولة	2	67	0	0
أخرى	0	0	0	0
المجموع	3	100	0	0

الصحيفة	The Star		The Daily News	
المصادر الصحفية غير الأفريقية الغير رسمية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
منظمات المجتمع المدني من خارج الدولة	1	25	2	33.3
خبراء وأكاديميين من خارج الدولة	0	0	1	16.7
وكالات أنباء أجنبية	3	75	2	33.3
أخرى	0	0	1	16.7
المجموع	4	100	6	100

في إطار الرصد والتحليل لحجم الاعتماد على المصادر الصحفية الغير أفريقية كمصادر داخل النصوص الصحفية التنموية والخاضعة للدراسة نجد أن حجم الاعتماد على المصادر الغير أفريقية كان ضئيلا للغاية حيث جاءت أعلى هذه الفئات على مستوى الصحيفتان هي فئة وكالات الأنباء الأجنبية في صحيفة The Star بمعدل تكرارات 3 موضوعات وهو معدل ضعيف للغاية. بينما جاءت بقية الفئات في كلا الصحيفتان سواء أكانت The Starأو The Daily

News كانت بمعدل تكرارات موضوعان أو موضوعا واحد في بعض الفئات ولعل السبب في ذلك هو أن القضية التي غلبت على المضمون الصحفي المتاح والخاضع للتحليل متعلق بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاديات الأفريقية وبالتالي كان لابد من التركيز على المصادر المحلية أكثر من أية مصادر أخري غربية لن تستطع تفسير معاناة الجانب الأفريقي من هذه الأزمة التي لحقت بالاقتصاديات العالمية والتي ألقت بظلالها على جنوب أفريقيا وظهر في ارتفاع أسعار السلع الغذائية وكذلك في ضعف الخدمات الخاصة بالدولة في قطاعات الكهرباء والنقل والمياه والصرف الصحي. وبالتالي كان لابد من العمل على التركيز على المصادر المحلية دون المصادر الأجنبية في محاولة لفهم صورة الذات عن التنمية المحلية داخل الدولة.

في إطار الرصد والتحليل الخاص بالأطروحة المقدمة داخل النص الصحفي:

تم قياسه على جانبين:

1- الأطروحة (رئيسية أو فرعية).

2- نوع الأطروحة المقدمة داخل النص الصحفي.

1- الأطروحة المقدمة داخل النص الصحفي:

الصحيفة	The Star		The Daily News	
الأطروحة	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
رئيسية	30	75	28	70
فرعية	10	25	12	30
المجموع	40	100	40	100

في أطار رصد وتحليل الأطروحة (القضايا) المقدمة داخل النص الصحفي في كلا من صحيفة The Star وصحيفةThe Daily News جاءت فئة الأطروحة الرئيسية هي الحاصلة على أعلى نسبة في كلا الصحيفتين حيث جاءت بنسبة 75% في صحيفة The Star وبنسبة 70% في صحيفة The Daily News ويمكن تفسير ذلك في اهتمام كلتا الصحيفتان بالجانب الرئيسي في القضايا المطروحة والمرتبطة بالجانب التنموي المحلى في دولة جنوب أفريقيا فالصحف الجنوب أفريقية تهتم بإظهار القضايا بشكل رئيسي في محاولة لمعالجتهما بشكل حرفي مهني. حيث تسعى الصحيفة إلى معالجة القضايا

التنموية بصورة رئيسية واهتمام بقضية أساسية ومحورية داخل النص الصحفي الواحد في محاولة لمناقشتها من كافة جوانبها.

وجاءت الفئة الفرعية بنسبة 25% في صحيفة The Star وبنسبة 30% في صحيفة The Daily News وهى نسب لا يمكن إغفالها يتم فيها التركيز على بعض القضايا الفرعية داخل النصوص الصحفية والتي تكون وثيقة الصلة بالموضوعات الصحفية التي يتم طرحها على صفحات الجرائد الجنوب أفريقية في إطار تقديمها كخلفيات خاصة بالخطاب الصحفي المقدم داخل الصحيفة.

2- نوع الأطروحة المقدمة داخل النص الصحفي:

الصحيفة	The Star		The Daily News	
نوع الأطروحة المقدمة في النص الصحفي	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
وصف للحدث وأسباب وقوعه	27	39.7	26	40.6
معالجة الحدث	14	20.6	15	23.4
ذكر النتائج المترتبة على الحدث	22	32.4	10	15.6
أساليب الإقناع بأهمية الحدث وحلوله المطروحة	3	4.4	6	9.4
اقتراح الحلول الخاصة بالحدث والتصدي له	2	2.9	7	10.9
المجموع	68	100	64	100

في محاولة لرصد نوع الأطروحة المقدمة داخل النصوص الصحفية المتاحة التي تم تحليلها نجد أن نسبة فئة وصف الحدث وأسباب وقوعه قد جاءت في مقدمة الفئات ألآخري في صحيفة The Star وذلك بنسبة تصل إلى 39.7% وبمعدل تكرارات 27 موضوعا وهذا يدل على أن الصحيفة قد اهتمت بوصف القضايا المتعلقة بالخطاب الصحفي التنموي وصفا دقيقا في محاولة لشرح الأحداث التنموية الخاصة بالدولة ويرجع ذلك إلى كون الصحيفة ذات انتماء حكومي فكان لابد من أن تقوم بدور مسئول حول وصف الأحداث المختلفة المتعلقة بالقضايا المطروحة والأسباب المرتبطة بها خاصة وأن أغلب هذه القضايا كان متمثل في البعد الأفريقي للأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المحلى فكان لابد من وصف هذه القضايا وصفا دقيقا والتعرف على الأسباب المرتبطة بها في محاولة لإيجاد طرق لعلاج المشكلات الاقتصادية المحلية لتخطى هذه الأزمة.

وجاءت في المرتبة الثانية فئة ذكر النتائج المترتبة على الحدث بنسبة 32.4% وبمعدل تكرارات 22 موضوعا وذلك يؤكد على مسئولية الصحيفة التي تسعى إلى إظهار النتائج الخاصة بالقضايا في محاولة لمواجهة المسئولين بالدولة بهذه النتائج في إطار من النقد الذاتي للوصول إلى النتائج المرجوة.

وجاءت فئة معالجة الحدث في المرتبة الثالثة بنسبة 26.6% وبمعدل تكرارات 14 موضوعا وذلك في محاولة لتقديم معالجة صحفية مهنية للخطاب الصحفي التنموي الخ الصحف الرسمية الجنوب أفريقية في إطار من الالتزام بالحياد والموضوعية.

بينما جاءت الفئتان الأخيرتان سواء المتعلق منها بأساليب الإقناع بأهمية الحدث وحلوله أو اقتراح الحلول الخاصة بالحدث والتصدي له بنسب 4.4% للأولى و2.9% للثانية ويرجع السبب في ذلك هو كون الصحيفة كانت تكتفي بوصف القضايا المختلفة دون محاولة إيجاد حلول لها فهي تقوم بدور الطرح فقط لهذه القضايا وهو ما يعد تقصيرا من جانب الصحيفة خاصة وأن الصحافة يمكن أن تقوم بدور جذري في حل المشكلات المجتمعية وليس العمل على طرح هذه المشكلات فقط وتسليط الضوء عليها.

وفى الجانب الأخر المتصل بصحيفةThe Daily News فقد جاءت فئة وصف الحدث وأسباب وقوعه بأعلى نسبة من الفئات الأخرى بما يساوى 40.6% وبمعدل تكرار 26 موضوعا من مجمل الموضوعات الخاضعة للتحليل وهذا في محاولة لتقديم الصحيفة لشرحا وافيا عن القضايا المطروحة على صفحاتها وذكر الأسباب والدوافع لقيامتها لتقديم مزيدا من التوضيح للقارئ.

بينما جاءت فئة معالجة الحدث في المرتبة الثانية بنسبة 23.4% وبمعدل تكرار 14 موضوعا أي أنه يقل عن الفئة السابقة بحوالي 11 موضوعا لصالح الفئة السابقة مما يؤكد على اهتمام الصحيفة بتقديم وصفا مفصلا للأحداث والأسباب والدوافع ورائها أكثر من الاهتمام بتقديم معالجات صحفية قد تتسم بالسطحية في كثير من الأوقات.

وجاءت في المرتبة الثالثة الفئة المتعلقة بذكر النتائج المترتبة على الحدث بنسبة تصل إلى 15.6% وذلك في محاولة لتقديم الصحيفة النتائج المترتبة على القضايا التي تعانى منها

الدولة خاصة وأن غالبيتها يصب في إطار القضايا الاقتصادية والتأثيرات الخاصة بالأزمة الاقتصادية الأفريقية وتداعياتها على اقتصاديات الدولة.

وقد سعت الصحيفة إلى لعب دورا فيما يتعلق باقتراح بعض الحلول الخاصة بالحدث والتصدي له في محاولة للقيام بالدور الرشيد للصحافة في تحقيق التنمية واقتراح حلول للمشكلات المختلفة وليس الوقوف على الأسباب الخاصة بالمشكلات فقط وقد جاءت هذه الفئة بنسبة 10.9% من مجمل الفئات المطروحة وهى نسبة لا يمكن تجاهلها بالرغم من قلتها إلى حدا ما مع باقي الفئات الثالثة السالفة الذكر.

وجاءت في النهاية الفئة المتعلقة بأساليب الإقناع بأهمية الحدث وحلوله المطروحة بنسبة 9.4% وذلك لكون الصحيفة لم تسعى إلى إقناع القارئ بأهمية المضامين التنموية المطروحة على صفحاتها فهو يقدر أهمية هذه المضامين خاصة وأنها تلمس الحياة اليومية التي يعيشها المواطن الجنوب أفريقي.

في إطار الرصد والتحليل لنوع المرجعيات التي تم الاعتماد عليها في هذه الصحف فقد تم تقسيمها إلى أربعة فئات هم:

1- سياسي

2- اقتصادي

3- اجتماعي

4- ثقافي

وقد تم العمل على تقسيم كلا من هذه المرجعيات إلى رسمي وشعبي في محاولة للوصول إلى توصيف أكثر دقة للمرجعية المطروحة، وقد جاءت البيانات كالتالي:

الصحيفة	The Star		The Daily News	
المرجعيات الخاصة بالمادة الصحفية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
سياسي رسمي	14	63.6	9	60
سياسي شعبي	8	36.4	6	40
المجموع	22	100	15	100

الصحيفة	The Star		The Daily News	
المرجعيات الخاصة بالمادة الصحفية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
اقتصادي رسمي	4	16	2	14.3
اقتصادي شعبي	21	84	12	85.7
المجموع	25	100	14	100

الصحيفة	The Star		The Daily News	
المرجعيات الخاصة بالمادة الصحفية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
اجتماعي رسمي	1	7.1	4	26.7
اجتماعي شعبي	13	92.9	11	73.3
المجموع	14	100	15	100

الصحيفة	The Star		The Daily News	
المرجعيات الخاصة بالمادة الصحفية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
ثقافي رسمي	0	0	4	28.6
ثقافي شعبي	2	100	10	71.4
المجموع	2	100	14	100

يتضح من خلال الرصد والتحليل أن الأولى الفئات الخاصة بالمرجعيات الصحفية كانت فئة المرجعية الاقتصادية الشعبية في صحيفة The Star والتي جاءت بنسبة 84% وبمعدل تكرار 21 موضوعا مما يضعها في صدارة المرجعيات الخاصة بالمادة الصحفية الممثلة لصحيفة The Star ويرجع السبب في ذلك هو سيطرة القضايا الاقتصادية على مجمل القضايا التي تم تناولها وتحليلها في هذه الفترة حيث جاء البعد الأفريقي للأزمة الاقتصادية العالمية بنسبة 44.8% من مجمل القضايا المطروحة على صفحات الجريدة في فترة التحليل من 2008 إلى 2010. وانحياز الجريدة إلى إظهار المرجعية الاقتصادية الشعبية في محاولة للتعرف على التأثيرات الخاصة بالمضمون الاقتصادي على المواطن الجنوب أفريقي وذلك بالرغم من كونها صحيفة ممولة من جانب الحكومة يظهر قدر الحرية التي تتمتع بيه الصحف في جنوب أفريقيا وحجم الحرية الإعلامية المتداولة في الدولة.

وجاء في المرتبة الثانية الفئة السياسية الرسمية بنسبة 63.6% وبواقع تكرار 14 موضوعا مما يدل على مدى ارتباط هذه الصحيفة بالجانب السياسي الرسمي في إيجاد تفسيرات أو العمل على وضع صورة أكثر توضيحا عن الأبعاد الخاصة بالمضمون الصحفي التنموي داخلها في إطار قيام الصحيفة بمسئوليتها الإعلامية في ربط المشكلات المجتمعية بالجانب السياسي في محاولة لإيجاد حلول تتصل بهذه المشكلات.

وجاءت الفئة المتعلقة بالجانب الاجتماعي الشعبي بمعدل تكرارات 13 موضوعا وبنسبة 92.9% من حجم المرجعيات الاجتماعية الخاصة بالمادة الصحفية للتأكيد على تمثل المواطن الجنوب أفريقي في وضع مرجعية شعبية ترتبط بالشارع أكثر من الحديث عن الجوانب الاجتماعية من منظور رسمي منفصل عن معاناة المواطن داخل الدولة.

بينما جاء في المرتبة الرابعة الفئة المتعلقة بالجانب السياسي الشعبي والذي يسعى إلى تقديم تفسيرات سياسية عن القضايا التنموية من منظور الخارج عن السلطة سواء أكان خبراء أو أكاديميين أو رؤساء هيئات غير حكومية أو أصحاب استثمارات أجنبية.

ولم تظهر المرجعية الثقافية بصورة كبيرة في المرجعيات الخاصة بالمادة الصحفية نتيجة الظروف المسيطرة على الخطاب الصحفي التنموي في فترة التحليل من 2008 إلى 2010 والذي كان يصب في اتجاه القضايا الاقتصادية يشكلا كبير.

على الجانب الأخر والمتمثل في صحيفة The Daily News فقد جاءت فئة المرجعيات الاقتصادية الشعبية هي صدارة الفئات الممثلة للمرجعيات الصحفية في الجريدة وذلك بنسبة 85.7% وبمعدل تكرار 12 موضوعا من حجم الموضوعات الخاضعة للدراسة وذلك نتيجة الانتماء السياسي الخاص بهذه الصحيفة والتي تمثل اتجاه سياسي خاص مستقل لذا كان لابد من الانحياز للجانب الشعبي في مناقشتها للتنمية الاقتصادية على صفحاتها.

وفى المرتبة الثانية جاءت الفئة المعبرة عن المرجعية الثقافية الشعبية بنسبة 71.4% من مجمل الفئات الثقافية بالجريدة وذلك نتيجة امتلاك الصحيفة لموقع على الانترنت بأكثر من لغة مما يدفعها إلى العمل على إظهار الجوانب المتعلقة بالاتجاه الثقافي في محاولة لدعم وتنشيط السياحة والاستثمارات الأجنبية لحل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة في تلك الفترة.

بينما جاءت فئة المرجعيات السياسية الرسمية بنسبة 60% وبمعدل تكرار 9 موضوعات من مجمل الموضوعات المتاحة الخاضعة للدراسة وذلك في محاولة لوضع المسئولية السياسية الرسمية على عاتق المسئولين في الدولة في مناقشة الجوانب الاقتصادية وخاصة أن هذه القضية هي التي سيطرت على المضمون التنموي في فترة التحليل الخاصة بالصحف الجنوب أفريقية.

وتأتي في النهاية الفئة المتعلقة بالجانب السياسي الشعبي بنسبة 40% في محاولة للتعرف على الآراء الخاصة بالخبراء والأكاديميين المتخصصين في الشأن السياسي والذي يمكن إن يحملوا جديدا في الخطاب التنموي بالدولة.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الرصد والتحليل الخاص بالصحف الجنوب أفريقية في:

1- لم يكن هناك اختلافا جذريا في نوع القوالب الفنية التي تم توجيه الخطاب الصحفي التنموي لصحف جنوب أفريقيا من خلالها فلم يختلف الانتماء الخاص بالجريدة من جرائد شبه حكومية – وفقا لنمط الملكية المتبع في جنوب أفريقيا وهو التمويل من خلال الحكومة وليس الملكية الحكومية بشكل مباشر - أو جرائد خاصة. وإن كان الخطاب التنموي قد اعتمدت على القوالب الاستقصائية المتمثلة في التقرير والتحقيق الصحفي للسعي إلى طرح القضايا التنموية داخل الجريدة.

2- كانت القضية الاقتصادية هي المحور التنموي الرئيسي للجرائد الجنوب أفريقية ويرجع السبب في ذلك هو كون الاقتصاد الخاص بجنوب أفريقيا من الاقتصاديات التي تأثرت بشكل كبير نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد الجنوب أفريقي في الفترة التي تم إجراء الدراسة فيها وبالتالي فكان تركيز الجرائد على مناقشة القضايا الاقتصادية في الأساس.

3- كان للأزمة الاقتصادية بعدا كبيرا على حياة المواطن الجنوب أفريقي نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية وارتفاع أسعار المواد البترولية والخدمات الخاصة بالكهرباء والمياه والنقل وبالتالي دفعت كل هذه العوامل إلى قيام العديد من الإضرابات والاعتصام من أجل العمل على زيادة المرتبات في مقدمتها مرتبات الضباط الذين قاموا بإضراب عام للمطالبة بزيادة أجورهم.

4- تميزت الصحف في جنوب أفريقيا بنشرها للحقيقة على اختلاف انتمائهما ما بين صحف شبه حكومية أو صحف خاصة مملوكة لشركات فنجد صحيفة The Star وهى تمثل الصحف الحكومية قد أفردت صفحاتها لمناقشة قضية إضرابات الضباط وطرح تعامل الوزير ورئيس الوزراء مع هذه القضية.

5- يكفل القانون الخاص بالصحافة في جنوب أفريقيا حرية النشر لكافة المضامين إلا فيما يحض على الدعوة إلى الحرب أو الدعوة إلى العنف أو الدعوة إلى نبذ دين أو جنس أو عرق وقد ظهر ذلك بوضوح في تناول قضية الإضرابات الخاصة بالعاملين في الدولة من أجل المطالبة بزيادة الأجور.

6- لم يكن هناك اختلافا واضحا في القوى الفاعلة المؤثرة على الخطاب الصحفي التنموي الخاص بالجرائد الجنوب أفريقية وإن كانت جريدة The Star أقرب إلى صانعي القرار الحكومي ويمكن أن يفسر ذلك نتيجة نظام الملكية التي أتاح لها الوصول إلى المسئولين الحكوميين.

7- قد ابتعدت جريدة The Daily News عن تسليط الضوء على الحركات الاحتجاجية في الدولة وذلك لامتلاك الجريدة لموقع إلكتروني بأكثر من لغة تسعى من خلاله إلى الوصول للمستثمرين حول العالم وللأجانب من أجل تنشيط السياحة وبالتالي تجنبت إظهار الحركات الاحتجاجية التي قد تقف عقبة في سبيل تحقيق ذلك.

8- جاءت غالبية المضامين التنموية محاطة بإطار اقتصادي في جريدة The Star التي رأت ضرورة القيام بدور المعبر عن رؤى الشعب على عكس جريدة The Daily News التي كانت أكثر انحيازا للإطار الثقافي المشجع على جلب الاستثمارات والسعي وراء تحقيق تنمية محلية من خلال جذب السياحة الخارجية.

9- لم يكن هناك اعتمادا كبيرا على المصادر الخارجية الأفريقية حيث جاءت المضامين التنموية في الجريدة منصبة على الجانب المحلى فقط وإن كانت قد اعتمدت على بعض وكالات الأنباء الأجنبية لتوصيف الخطاب التنموي داخل الدولة مما يعد نوعا من أنواع التبعية الإعلامية التي تقوم برسم صورة الدولة عن نفسها من خلال وسائل إعلام أجنبية.

10- جاءت غالبية المرجعيات مرجعيات اقتصادية شعبية على اختلاف الانتماء السياسي للجريدة ويدل ذلك على انحياز الجرائد الجنوب أفريقية على اختلاف أنواعها إلى التعبير عن قضايا ومشكلات المواطن اليومية.

النتائج الخاصة بالصحف التونسية – الصباح وLa Presse:

في إطار الدراسة الخاصة بالخطاب الصحفي التونسي حول قضايا التنمية البشرية ومن خلال إجراء الدراسة على العينة المتاحة من هذه الصحف في الفترة من 2008 إلى 2010 – هي الفترة التي تم إجراء التحليل فيها - والتي تم أخذ كلا من جريدتي الصباح المستقلة الخاصة و La Presse الحكومية في محاولة لرصد الاتجاهات الصحفية المختلفة الخاصة بالصحف التونسية وقد أتضح الأتي:

الصحيفة	الصباح		La Press	
نوع الفن الصحفي	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
إخباري	46	35.4	25	19.8
استقصائي	82	63.1	89	70.6
رأى	2	1.5	12	9.5
المجموع	130	100	126	100

جاءت القوالب الفنية الاستقصائية هي القوالب الفنية الغالبة على المضمون الصحفي التنموي في الصحف التونسية سواء أكانت الصحف الخاصة أو الحكومية فقد لجئت كلا من الصباح وLa Presse إلى قوالب التحقيق والتقرير من أجل تقديم الخطاب الصحفي التنموي على صفحاتها فجاءت القوالب الاستقصائية بنسبة 63.1% للصباح وبنسبة 70.6% La Presse وبمعدلات تكرار 82 موضوعا للأولى و89 موضوعا للثانية.

بينما جاء القالب الخبري في المرتبة الثانية للقوالب الفنية الممثلة للتنمية المحلية الخاصة بالخطاب الصحفي وإن اختلفت النسبة الخاصة بهذا القالب والذي يتضمن الخبر والقصة الخبرية بين الجرائد التونسية فجاء بنسبة 35.4% في صحيفة الصباح وبمعدل تكرار 46 موضوعا بينما جاء في جريدة La Presse بنسبة 19.8% وبمعدل تكرار 25 موضوعا.

وفى المرتبة الثالثة كان القالب الفني الخاص بمواد الرأي من مقالات وأعمدة ومقالات افتتاحية وذلك بنسبة 1.5% وبمعدل تكرار موضوعان في جريدة الصباح وبنسبة 9.5% وبمعدل تكرار 9 موضوعات في جريدة La Presse.

وهنا بالرغم من الاتفاق في الترتيب بين القوالب الفنية الممثلة للخطاب الصحفس التنموي في كلا الجريدتان إلا أن رؤية كلا جريدة للجانب الخاص بالتنمية البشرية للدولة قد أختلف وفقا لانتماء الجريدة السياسي - مستقلة أو حكومية - ووفقا لنوع التمويل الذي تأخذه الجريدة سواء أكان تمويل خاص أو حكومي وهو ما سوف يتم رصده في العناصر التالية للتحليل.

وفى إطار الرصد والتحليل لمسمى القضايا الخاص بالتنمية البشرية داخل الدولة والخاضعة للدراسة والتي قد تم إجمالها في ثلاثة جوانب تمثلت في:

1- الجانب السياسي.

2- الجانب الاقتصادي.

3- الجانب الخاص بقضايا وحقوق الإنسان.

في محاولة لرصد وتحليل المضامين المشكلة للتنمية البشرية داخل هذه الصحف فى فترة الدراسة تم التوصل إلى:

الصحيفة	الصباح		La Press	
مسمى القضية	التكرار	النسبة الثوية	التكرار	النسبة المئوية
الأزمة الاقتصادية العالمية	11	7.4	19	12.0
البعد الأفريقي للأزمة الاقتصادية العالمية	46	31.1	46	29.1
التحول الديمقراطي	30	20.3	28	17.7
قضايا حقوق الإنسان	61	41.2	65	41.1
المجموع	148	100	158	100

جاءت قضايا حقوق الإنسان في مقدمة القضايا التي أولت لها الصحف التونسية مساحة كبيرة على صفحاتها سواء أكانت على صفحات الجرائد الخاصة أو الحكومية وذلك في الفترة من 2008 إلى 2010 حيث كانت نسبة قضايا حقوق الإنسان 41.2% وبمعدل تكرار 61

موضوعا في جريدة الصباح وبنسبة 41.1% وبمعدل تكرار 65 موضوعا في جريدة La Presse ويرجع السبب في ذلك أن نمط الدول العربية - والذي مثلته تونس في هذه الدراسة – إنما يكون المؤشر الخاص بتنميتها وتقدمها على كافة الأصعدة سواء أكانت السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية من خلال إعطاء المواطن حقوقه كاملة أو محاولة تصوير ذلك للقارئ حتى وإن كان لا يحدث في الواقع وهذا ما لجئت إلى تصويره على سبيل المثال جريدة La Presse من خلال النشاطات الخيرية التي يقوم بها رئيس الجمهورية زين العبدين بن على – رئيس الجمهورية في الفترة التي تم إجراء الدراسة فيها – وزوجته من أجل تحقيق الراحة والطمأنينة للمواطن التونسي - من وجهة نظر الجريدة La Presse- بينما كان التركيز الخاص بقضايا حقوق الإنسان في جريدة الصباح يتركز على الجانب الصحي والتعليمي ومحاولة عرض المشكلات بصورة لا تحمل أية نقد للحكومة في تلك الفترة وذلك بالرغم من كون الجريدة وهى جريدة خاصة مستقلة إلا أن السياسات الإعلامية في تلك الفترة في تونس كانت تمنع الصحف من نقد الحكومة ومن تقديم أيه ممارسات سلبية تتعلق بالسلطة في تلك الفترة حيث كانت تعانى تونس من قمع كبير للحريات الإعلامية. وبالتالي فإن تركيز الجريدة كان على عرض المشكلات الخاصة بالجوانب الاجتماعية من تعليم وصحة حتى إنها أفردت على صفحاتها ملفات كاملة عن إدارة الكنوم – والذي يمثل التأمين الصحي لدى تونس- في محاولة لعرض المشكلات المتعلقة بالمواطنين والأطباء في هذه الإدارة.

وفى المرتبة الثانية كانت فئة البعد الأفريقي للأزمة الاقتصادية العالمية في محاولة لرسم الصحيفة للأطر الخاص بالأزمة الاقتصادية العالمية ولكن من منظرو أفريقي وفى محاولة لتفسير الآثار الاقتصادية الناتجة عن هذه الأزمة على جانب الاقتصاديات المحلية للدول التابعة للاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة وكانت هذه الفئة بنسبة 31.1% وبمعدل تكرار 46 موضوعا في جريدة الصباح وبنسبة 29.1% وبمعدل تكرار 46 موضوعا في جريدة La Presse وبالرغم من التقارب النسبي بين الجريدتان إلا أن الخطاب الصحفي بينهم كان مختلف فكان تركيز جريدة الصباح على الجوانب الاقتصادية المتعلقة بالحياة اليومية للمواطنين التونسيين من متابعة ارتفاع أسعار السلع الغذائية ارتفاع أسعار الدواء ارتفاع أسعار المواد البترولية وغيرها من السلع المرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين على عكس جريدةLa Presse التي عمدت إلى تناول الجانب الأفريقي للازمة العالمية من منظور ارتفاع أسعار العملات المؤشر العام للاقتصاد المحلى - أي من جانب نظري فقط – يصعب على القارئ العادي فهمه كما كان التركيز الأكبر على حجم الاستثمارات الأجنبية التي تأثرت في دولة تونس نتيجة للأزمة.

في المرتبة الثالثة كانت فئة التحول الديمقراطي والتي جاءت بنسبة 20.3% وبمعدل تكرار 30 موضوعا لجريدة الصباح وبنسبة 17.7% وبمعدل تكرار 28 موضوعا وإذا ما تم مقارنة الخطاب الصحفي الخاص بكل جريدة يمكن التوصل إلى الاختلاف النوعي والكيفي في هذا الخطاب فكان الجزء الأغلب على جريدة الصباح منصب على السياسات الحكومية وأداء الرئاسة في إطار السياسات التي تضمن جوانب التنمية المحلية والعمل على تحديد السياسات الاقتصادية للدولة بعيدا عن عنصر النقد الصريح لحجم هذه السياسات التي كانت تحاول عرضها بشي من التحفظ في ظل القمع الإعلامي الذي تعانيه الدولة.

على الجانب الأخر والمتعلق بجريدةLa Presse فكانت تسعى إلى الإشادة بالسياسات التنموية التي تقوم بها الدولة وتحديدا شخص الرئيس زين العابدين بن على فكانت تسعى الصحيفة إلى إظهار المشروعات التنموية التي تقوم بها الحكومة وعلى رأسها الرئيس في محاولة إرساء دعائم الديمقراطية داخل الدولة والعمل على تحقيق التنمية السياسية داخل الدولة وهو الأمر الذي لم تكن تراه سوى الصحيفة نفسها حتى في عرضها لقضية بو عزيزي وهى القضية التي أطاحت بحكم الرئيس بن على في 17 ديسمبر 2010 سعت إلى إظهار حجم التعاطف الذي قام بيه الرئيس التونسي مع هذا الشاب البسيط الذي قام بإحراق نفسه واستجابة الرئيس للمطالب الشعبية من أجل تحقيق الاستقرار بالدولة.

وفى المرتبة الرابعة والأخيرة كانت قضية الأزمة الاقتصادية العالمية وقد تكررت بمعدل 11 موضوعا في جريدة الصباح وبنسبة 7.4% من حجم الموضوعات المثارة في الدراسة وبمعدل تكرار 19 موضوعا في جريدةLa Presse وبنسبة تصل إلى 12% ويرجع السبب في ضعف نسبة تناول هذه القضية بالمقارنة لنسب الفئات الأخرى هو أن هذه القضية إنما ترتبط بجانب الاقتصاد العالمي أكثر من جوانب الاقتصاد المحلى وبالتالي فإن حجم تركيز الصحف المحلية عليها لم يكن بقدر كبير إلا فيما يتصل بالتأثير على الاقتصاد الداخلي للدولة.

وفى إطار الرصد والتحليل الخاص بالقوى الفاعلة في النصوص الصحفية السنغالية:

جاء تناولها منقسما إلى ثلاثة أقسام تمثلت في:

1- مسمى القوى الفاعلة.

2- سمات الدور الخاص بالقوى الفاعلة.

3- طريقة ورود القوى الفاعلة بالنص.

1- مسمى القوى الفاعلة:

الصحيفة	الصباح		La Press	
القوى الفاعلة	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
رئيس الجمهورية (بن على)	39	19.1	83	35.6
حزب الدستوري الديمقراطي	19	9.3	29	12.4
الاتحاد العام للشغل	14	6.9	0	0
الأحزاب الأخرى	10	4.9	5	2.1
الحركات الاحتجاجية	3	1.5	0	0
منظمات مجتمع مدني محلية	4	2	4	1.7
منظمات مجتمع مدني أجنبية	7	3.4	3	1.3
الوزراء	55	27	41	17.6
مجلس النواب	6	2.9	0	0
قوى فاعلة أخرى	47	23	68	29.2
المجموع	204	100	233	100

تصدرت فئة الوزراء وذلك بنسبة 27% وبمعدل تكرار 55 موضوعا وذلك في إطار متابعة النشاط الذي يقوم بيه وزراء الدولة كلا في وزارته من اجل تحقيق التنمية البشرية داخل الدولة ومن أجل العمل على توضيح الوظائف التي يقو بها كل وزير في وزارته من أجل تحقيق التنمية فيها وإن كانت الجريدة كانت تسعى إلى توجيه بعض النقد للوزراء ولكن في إطار جانب من التحفظ الشديد بالرغم من كونها جريدة خاصة مستقلة وكان يقتصر النقد على الأعمال الوزارية بعيدا عن الفساد الخاص بالحياة الشخصية لهؤلاء الوزارات وذلك نتيجة القمع الإعلامي الذي كان يعانى منه الإعلام التونسي في فترة الدراسة.

وعلى العكس كانت في صدارة القوى الفاعلة في جريدة La Presse لـرئيس الجمهوريـة بـن على حيث جاءت هذه الفئـة بنسـبة مئويـة 35.6% وبمعـدل تكـرار 83 موضـوعا فكـان تركيـز الصحيفة الرسمية عـلى نشـاطات بـن عـلى أكـثر مـن تركيزهـا عـلى تنـاول المشـكلات الخاصـة بالجوانب التنموية فقد رسخت التنمية المحلية في شخص نشاطات الرئيس الذي يقوم بالمقابلـة مع الحكومة لبحث الاستثمار الرئيس يقابل وفود أجنبيـة لـدعم التنميـة الـرئيس يقـوم بتلبيـة احتياجات المواطنين التونسـيين حتـى أن الـرئيس في كلماتـه في المـؤتمرات الدوليـة سـواء مـؤتمر التعاون الأفريقي أو اجتماعات الدول الفرانكفونيـة فأنـه يسـعى إلى تحقيـق التنميـة البشريـة لتونس من خلال كلماته عن حجم التنمية المحلية التي تم إنجازها في البلاد.

وفى المرتبة الثانية في جريدة الصباح كانـت متمثلـة في فئـة القـوى الفاعلـة ألآخـري التـي لم تندرج تحت مسمى معين نتيجـة لاشـتمالها عـلى أكـثر مـن قـوى فاعلـة أولى الفئـات الخاصـة بتوصيف القوى الفعالة في الخطاب التنموي لجريدة الصباح حيـث جـاءت هـذه الفئـة بنسـبة 23% وبمعدل تكرار 47 موضوعا وقد جاءت مـن ضـمنها مجلـس النـواب الـذي كانـت تسـعى الجريـدة إلى متابعـة جلسـاته فـيما يتعلـق بالجانـب السـياسي وفى محاولـة لتوصـيف الـدور الديمقراطي الذي يمكن أن يلعب جانبا مهما في التنمية البشريـة بالدولـة حتـى وإن كـان جانبـا صوريا ليس له قدر كبير من الأهمية بالاضافة إلى الحكومة ولم يكن تحت مسـمى وزيـر معـين أو رئيس الوزراء ولكنها كانت تسعى إلى ترسيخ دورها في العملية التنموية التي لا يمكن أن تتم بعيدا عن الأداء الحكومي في البلاد وكـذلك اشـتملت عـلى رؤسـاء وزارات ورؤسـاء جمهوريـات دول أجنبية تسعى إلى تحقيـق تعـاون مشـترك بـين تـونس في مجـال التنميـة والاسـتثمار هـذا بالاضافة إلى التركيز على النشاطات الخاصة بوزير الصناعة والطاقة في إطـار الشراكـات الخاصـة بالدول الأوروبية من أجل تدعيم الطاقة البترولية في البلاد وللمساهمة في توفير فائض اقتصادي للدولة، هذا بالاضافة إلى تناول الأطباء كقوى فاعلة في ملف التـأمين الصـحي والرعايـة الصـحية وكذلك الاستعانة بالمواطنين للتعرف عـلى أرائهـم في الخدمـة الصحية المقدمـة لهـم وصـندوق التضامن الاجتماعي إضافة إلى المعاهد العليا التي كانت طرفا من القـوى الفاعلـة التـي تتنـاول جانب التنمية الثقافية في البلاد من خلال التعليم.

بينما جاءت في المرتبة الثانية في جريـدةLa Presse فئـة القـوى الفاعلـة الأخـرى دون مسمى محدد بنسبة 29.2% وبمعدل تكرار 68 موضوعا وقد اشتملت عـلى الـوزراء وعـلى رئيس الوزراء ورؤساء الدول الأجنبية التي كان يقـوم كـلا مـن رئـيس الجمهوريـة ورئـيس

الوزراء مقابلاتهم بالاضافة إلى زوجة الرئيس بن على ليلى بن على وتتبع نشاطاتها الخيرية ودورها في تأسيس منظمة المرأة العربية وتدعيمها لصورة المرأة التونسية على مستوى الوطن العربي من خلال المشروعات التنموية التي تقوم بها المنظمة والتي تترأسها.

بينما جاءت في المرتبة الثالثة لجريدة الصباح فئة الرئيس بن على فجاءت الفئة المسمية له بنسبة 19.1% وبمعدل تكرار 39 موضوعا وهنا كان تناول الجريدة للموضوعات التي تخص شخص الرئيس أو الرئاسة في إطار جو من التحفظ إلى حد كبير مبتعدة عن الجانب النقدي الذي يمكن أن يكون سبب من أسباب غلق الصحيفة في تلك الفترة والإطاحة بالعاملين فيها أو الزج بهم في السجون فكان تناول الموضوعات متعلق بالجانب الاقتصادي الخارجي في إطار تتبع زياراته لدعم الاستثمارات الأجنبية في البلاد أو في إطار دعمه للجانب الثقافي مبتعدة عن الجوانب الخلافية وكثيرا ما كان يتم الإشارة إلى هذه الفئة بشكل ضمني وليس بشكل صريح.

جاءت فئة الوزراء في المرتبة الثالثة لجريدةLa Presse وذلك بنسبة 17.6% وبمعدل تكرار 41 موضوعا وكان التركيز أكثر في الجريدة على تتبع النشاطات الخاصة برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ولعل ذلك هو السبب الرئيسي في تأخر هذه الفئة إلى المرتبة الثالثة وقلة نسبتها عن فئة رئيس الجمهورية وكانت الصحيفة تتبع النشاط التنموي الذي يقوم بيه الوزراء كلا في وزارته من أجل تحقيق التنمية المحلية للبلاد.

وجاءت المرتبة الرابعة متشابهة بين كلا من الجريدتان وإن اختلفت في النسبة وقد تمثلت في الحزب الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم) وقد جاءت هذه الفئة بنسبة 9.3% في الصباح وبنسبة 12.4% فيLa Presse وبمعدل تكرار 19 موضوعا للأولى و29 موضوعا للثانية وهنا بالرغم من تقارب النسبة بينهم إلى حدا ما إلا أن التناول كان مختلفا فالصباح كانت تسعى إلى تناول نشاطات الحزب من خلال تناولها لأعمال مجلس النواب وباعتباره الحزب المسيطر على مجلس النواب بينما فإن تناولLa Presse للحزب فكان يكمن في أنه الحزب الحاكم أي هو حزب الرئيس وبالتالي لابد من إظهار جوانبه الايجابية من أجل تحسين صورة رئيسه والمتمثل في شخص الرئيس بن على وإن كانت الصباح في إطار تقديمها للحزب لم تقوم بالتركيز على توجيه النقد الواضح للحزب بالرغم من انتشار الفساد فيه خوفا من القمع الإعلامي والسياسات العامة التي كانت تتبعها الدولة في تلك الفترة.

بينما جاءت الفئات الأخرى بنسب قليلة للغاية بالمقارنة مع الفئات الأربعة السابقة في جريدة الصباح لم تتعدى المتوسط 2% فكان تمثيل الاتحاد العم للشغل بنسبة 6.9% والأحزاب ألآخري بنسبة 4.9% ومنظمات المجتمع المدني الأجنبية بنسبة 3.4% ومجلس النواب بنسبة 2.9% ومنظمات المجتمع المدني المحلية بنسبة 2% وأخيرا الحركات الاحتجاجية بنسبة 1.5% وإن كانت فئة الحركات الاحتجاجية لم تظهر بالشكل التعارف عليه كقوى فاعلة في الخطاب الصحفي التنموي إلا في نهاية حكم بن على وتطور أحداث الثورة التونسية ردا على محاولة انتحار بوعزيزى.

وكذلك بالنسبة لجريدةLa Presse فكانت الفئات ألآخري قليلة نسبيا فيما يتعلق بالأحزاب ألآخري بنسبة 2.1% ومنظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية بنسبة 1.7% للأولى و1.3% للثانية بينما لم تأخذ فئات الحركات الاحتجاجية أو مجلس النواب أو الاتحاد العام للشغل أية نسبة.

2- سمات الدور المنسوب للقوى الفاعلة:

الصحيفة	الصباح		La Press	
سمات الدور	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
سلبي	33	24.3	1	0.8
ايجابي	45	33.1	82	64.6
متوازن	58	42.6	44	34.6
المجموع	136	100	127	100

جاءت الفئة المتوازنة أولى الفئات الخاصة بجريدة الصباح وذلك بنسبة 42.6% وبمعدل تكرار 58 موضوعا وهذا يدل على أن الجريدة كانت تسعى إلى الاحتفاظ بالدور المحايد في عرضها للمضامين التنموية المحلية حتى وغن كانت تحمل جوانب المشكلات والقضايا التنموية في إطار الاحتفاظ بالخطاب الصحفي المحافظ لها.

بينما جاءت نسبة الفئة الايجابية في صدارة الفئات الممثلة لسمات الدور الخاص بالقوى الفاعلة في جريدة la presse وذلك بنسبة 64.6% وبمعدل تكرار 82 موضوعا وذلك لكون هذه الجريدة هي لسان حال رئيس الجمهورية ولكون القوى الفاعلة الغالبة عليها هي القوى الفاعلة الرسمية سواء الممثلة لبن على أو لزوجته أو رئيس حكومته أو وزرائه وبالتالي

فإن كل هذه القوى الفعالة الرسمية كان لابد من التأكيد على الـدور الايجـابي الـذي تقـوم بيـه الدولة من أجل تحقيق التنمية المحلية.

وكانت هذه الفئة الايجابية في المرتبة الثانية بالنسبة لجريدة الصباح حيث جاءت بنسـبة 33.1% وبمعدل تكرار 45 موضوعا وذلك في محاولة لإظهار الجوانب الخاصة بالتنميـة داخـل الدولة في شكلا إيجابيا وخاصة في تناولها لمـنظمات المجتمـع المـدني المحليـة والعالميـة والتـي لعبت دورا لا يمكن الاستهانة بيه في التنمية البشرية التونسية في تلك الفترة على صعيد قضايا كقضايا حقوق الإنسان وكذلك لكون القوى الفاعلة الغالبـة عـلى تلـك الجريـدة هـي القـوى الفاعلة ألآخري من أطباء ومؤسسة الكنوم - التأمين الصحي التونسي- وهذه جميعها فئات لا يمكن إنكار دورها في تحقيق التنمية الصحية بالدولة.

بينما جاءت في المرتبة الثانية لجريدةLa Presse الفئة المتمثلـة في المتـوازن وذلـك بنسـبة 34.6% وبمعدل تكرار 44 موضوعا وذلك في محاولة لأن التقويم الجريدة بدور محايد في عرض القوى الفاعلـة التي سيطرت عليها الاتجاه الرسمي بنسبة أكبر من غيرها من القوى الفاعلة ألآخري.

وجاءت السمات الخاصة بالدور السلبي للقوى الفاعلة في المرتبة الثالثة في كـلا الصـحيفتان وإن اختلفت في النسبة الخاصة بالسمات بشكل كبير فجاءت في جريدة الصباح بنسبة 24.3% وبمعـدل تكرار 33 موضوعا بينما كانت نسبتها 0.8% وبمعدل تكـرار موضـوع واحـد في جريـدة La Presse وهنا يمكن أن يوضح مدى القمع الإعلامي الذي كانت تعانى منه الصحف التونسية المستقلة والتـي مثلتها الصباح في عدم نقد السياسات الخاصة بالتنمية البشرية داخل الدولة أو محاولـة تقـديم أيـة وجهات نظر معارضة أو تتضمن خلافا وكان النقد مركزا عـلى رؤسـاء الهيئـات الحكوميـة أو رؤسـاء القطاعات دون الوزراء الذي جاء النقد الموجه لهم في إطار محدود للغاية.

3- طريقة ورود القوى الفاعلة بالنص:

الصحيفة	الصباح		La Press	
طريقة ورود القوى الفاعلة بالنص	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
صريح	111	76	116	84.7
ضمني	35	24	21	15.3
المجموع	146	100	137	100

في إطار الرصد والتحليل لنسبة ورود القوى الفاعلة داخل النص الصحفي التونسي نجد أن الفئة الصريحة كانت سابقة للفئة الضمنية في كلتا الجريدتان حيث جاءت بنسبة 76% في جريدة الصباح وبنسبة 84.7% في جريدة La Presse وبمعدل تكرار 111 موضوعا في الأولي و116 موضوعا في الثانية وهذا يدل على الاتجاه العام للخطاب الصحفي التونسي الذي يسعى إلى تقديم القوى الفاعلة بطريقة واضحة في النصوص الصحفية بصفة عامة على اختلاف اتجاهاته السياسية سواء أكانت الخاصة أو الحكومية.

بينما جاءت الفئة الضمنية بنسبة 24% في جريدة الصباح وبنسبة 15.3% في جريدةLa Presse وبمعدل تكرار 35 موضوعا في الأولي و21 موضوعا في الثانية. وهنا في الفئة الضمنية تحديدا قد اختلفت طريقة توظيف كل جريدة لها فلجأت لها الصباح من أجل الابتعاد عن الوقوع في دور النقد المباشر لشخصية سياسية بعينها وبالتالي يوقعها تحت طائل القانون ولجأت لها جريدة La Presse حتى تسعى إلى تحقيق جانب محايد في عدم ذكرها للشخصيات السياسية المختلفة في إطار الدعم الايجابي في محاولة لرسم جانب حيادي حتى وإن كان مزيفا.

في إطار الرصد والتحليل لعنصر الإطار الخاص بالمادة الصحفية المدروسة فقد تم فصله إلى عنصرين:

1- نوع الإطار

2- الخلفيات الخاصة بالإطار

أولا: نوع الإطار:

الصحيفة	الصباح		La Press	
نوع الإطار	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
عام	71	54.2	67	53.2
محدد	60	45.8	59	46.8
المجموع	131	100	126	100

في إطار رصد الأطر الخاصة بالنصوص الصحفية التنموية في الجرائد التونسية نجد أن الإطار العام كان المسيطر على الأطر الإعلامية بداخل هذه الجرائد فجاء بنسبة 54.% في جريدة الصباح وبمعدل تكرار 71 موضوعا وبنسبة 53.2% في جريدة La Presse

وبمعدل تكرار 67 موضوعا وهنا يمكن التأكيد على أن المضامين التنموية لم تكن منصبة على جانب واحد في القالب الصحفي المقدم ولكنها كانت تسعى إلى معالجة أكثر من موضوع من الموضوعات التنموية داخل نفس القالب الصحفي الواحد وبالتالي كانت تلجئ إلى الأطر العامة في تناولها لهذه المضامين الصحفية.

بينما كان الإطار المحدد بنسبة 45.8% في جريدة الصباح وبمعدل تكرار 60 موضوعا وبنسبة 46.8% وبمعدل تكرار 59 موضوعا وهى نسبة ليست بالقليلة إذا ما قورنت بالنسبة السابقة الخاصة بالجانب العام للإطار الإعلامي وإن اختلفت عملية التحديد المتعلقة بالإطار المحدد من جريدة لأخرى فكانت الصباح تسعى لإبراز بعض المواقف التي قد توحي بمشكلات المسئولين وعدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم على عكس La Presse التي كانت تسعى إلى التأكيد على الدور المبذول من جانب الحكومة لتطوير المجتمع المحلى بالدولة وذلك من خلال عرضها للمضامين الايجابية مع إغفال أية معالجات أو أحداث قد تكون أساس للأساة للحكومة أو رجال الدولة.

2- الخلفيات الخاصة بالإطار:

الصحيفة	الصباح		La Presse	
الخلفيات الخاصة بالإطار	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الإطار السياسي	42	23.1	67	44.1
إطار الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاديات الأفريقية	45	24.7	35	23.0
إطار المسئولية	52	28.6	32	21.1
إطار الصراع	10	5.5	0	0
الإطار الإنساني	24	13.2	13	8.6
الإطار الثقافي	7	3.8	4	2.6
أطر أخرى	2	1.1	1	0.7
المجموع	182	100	152	100

في إطار الرصد والتحليل الخاص بالخلفيات الخاصة بالإطار جاءت في الصدارة الفئة المتعلقة بإطار المسئولية في جريدة الصباح وذلك بنسبة 28.6% وبمعدل تكرار 52 موضوعا وذلك يعكس رؤية الصحيفة للدولة والمتمثل في كونها هي المسئولة بشكل كامل

عن التنمية البشرية داخلها وبالتالي فإن الإطار الـذي يغلـف الخلفيـات المقدمـة في الخطـاب الصحفي التنموي هو إطار المسئولية سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

بينما جاءت فئة الإطار السياسي هي أولى الفئات الخاصة بخلفيـة الإطـار في جريـدةLa Presse ويرجع السبب في ذلك هو الانتماء السياسي الخاص بالجريدة ونظام ملكيتها الحكومية الذي يـدفع بها إلى تناول أية خطاب تنموي في إطار سياسي حتـى مـع اخـتلاف المضـامين التنمويـة ولكـن يـتم التركيز على دور السياسي الذي تقوم بيه الحكومة من أجل تحقيق التنمية المحلية.

وجاء في المرتبة الثانية لكلا الجريدتان إطار الأزمة الاقتصادية وتأثيرهـا عـلى الاقتصـاديات الأفريقية وكانت هذه الفئـة بنسـبة 24.7% في جريـدة الصـباح وبمعـدل تكـرار 45 موضـوعا وكذلك بنسـبة 23% في جريـدةLa Presse وبمعـدل تكـرار 35 موضـوعا ويرجـع السـبب في زيادة نسبة الإطار الاقتصادي مقارنة لباقي الأطر الإعلامية داخل الخطاب الصـحفي التـونسي إلى الفترة الزمنية للتحليل والدراسة من 2008 إلى 2010 وهى الفترة التي تبلورت فيها الأزمـة الاقتصادية العالمية بشكل كبير والتي كان يعانى منها أكثر اقتصـاديات الـدول الناميـة التابعـة للاقتصاديات العالمية وإن كان الإطار الاقتصادي قد أختلف وفقا للنظام السـياسي التابعـة لـه الجريدة فجريدة الصباح سعت إلى التركيز على الخلفيات الاقتصادية المتصلة بحيـاة المـواطن والمشكلات التنموية المتواجدة في المجتمع.

على الجانب الأخر كانت جريدة La Presse في تناولها للإطار الاقتصادي في المضـامين التنمويـة تؤكد على أن المشكلات الاقتصادية في البلاد والتـي تـؤثر عـلى العمليـة التنمويـة المحليـة إنمـا هـي مشكلة عالمية وليست مقصورة على تونس فقط في إطار تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية.

وفى المرتبة الثالثة جـاءت فئـة الإطـار السـياسي في جريـدة الصـباح وذلـك بنسـبة 23.1% وبمعدل تكرار 42 موضوعا وهنا عرض الجريدة للإطار السياسي كان بشي من التحفظ الشديد بعيدا عن التركيز على الوقائع التي تحمل في طياتها نقدا مباشرا للحكومـة أو لشـخص رئـيس الجمهورية خوفا من وقوعها تحت طائلة التساؤل في ظل النظام الإعلامي القمعي الذي سـاد فترة حكم بن على.

على الجانب الأخر المتمثل في جريدة La Presse جاءت فئة إطار المسئولية في المرتبة الثالثة للجريـدة وذلـك بنسـبة 21.1% وبمعـدل تكـرار 32 موضـوعا وهنـا كانـت تركيـز

الجريدة على مسئولية الدولة حول العملية التنموية مع إظهار الجانب الخاص بالنواحي الايجابية التنموية التي قامت بها الدولة وعلى رأسها بن على وحكومته.

جاء في المرتبة الرابعة لكلا الجريدتان فئة الإطار الإنساني وإن اختلفت نسبتها بين الصباح وLa Presse فجاءت في الأولى بنسبة 13.2 وبمعدل تكرار 24 موضوعا بينما جاءت في الثانية بنسبة 8.6% وبمعدل تكرار 13 موضوعا وبالرغم من ذلك كان هناك اختلافا بين تناول نفس الإطار في كلا الجريدتان فجاءت في الصباح معبرة عن المشكلات المتعلقة بالحياة اليومية للمواطن التونسي والمعوقات التنموية التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد المحلى وبالتالي على سبل الحياة في البلاد.

على العكس كان تناول La Presse من خلال إظهار المشروعات التي تقوم بها الدولة لتحقيق عنصر التنمية المحلية خاصة في ظل تعاطفها مع المواطنين وإظهار ما تقوم بيه الدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء من أجل تحقيق حياة كريمة للمواطن التونسي.

بينما جاءت الفئات الأخرى سواء أكان الأطر الثقافية أو الأطر الأخرى في نسب قليلة إلى حدا ما بالمقارنة مع الفئات الآخرة المذكورة أعلاها ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع الاهتمام بالتنمية الثقافية في الدولة في الفترة محل الدراسة والتي تمثلت في سنة 2008 إلى 2010 وكان هذا التراجع لصالح الجوانب التنموية الأخرى المتصلة بالجانب الاقتصادي في الأساس والجانب السياسي والجانب الاجتماعي.

وفى محاولة لرصد المصادر التي اعتمدت عليها الصحف محل الدراسة فقد تم تقسيمها إلى نوعين من المصادر وهى:

1- مصادر رسمية.

2- مصادر غير رسمية.

أ- فيما يتعلق بالمصادر المحلية قد اشتملت على:

الصحيفة	الصباح		La Press	
المصادر الصحفية المحلية الرسمية	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
رئيس الجمهورية	32	21.5	52	34.7
رئيس الوزراء	14	9.4	26	17.3
الوزراء	47	31.5	43	28.7
مجلس النواب	9	6	0	0
حزب التجمع الدستوري	7	4.7	0	0
أخرى	40	26.8	29	19.3
المجموع	149	100	150	100

الصحيفة	الصباح		La Press	
المصادر الصحفية المحلية غير الرسمية	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أحزاب سياسية من خارج الحكم	8	14.5	1	3.7
جماعات سياسية	8	14.5	1	3.7
منظمات المجتمع المدني	8	14.5	5	18.5
خبراء وأكاديميين	18	32.7	10	37
أخرى	13	23.6	10	37
المجموع	55	100	27	100

جاءت فئة الوزراء هي أولى الفئات الخاصة بالمصادر في جريدة الصباح وجاءت بنسبة 31.5% من نسبة المصادر المحلية وبمعدل تكرار 47 موضوعا من مجمل الموضوعات محل الدراسة ويفسر ذلك لاعتماد الجريدة على الوزراء كقوى فاعلة متحكمة في الخطاب الصحفي التنموي المقدم على صفحات الجريدة.

بينما جاءت في المرتبة الثانية من المصادر المحلية الرسمية لجريدة الصباح الفئة ألآخري من المصادر وذلك بنسبة 26.8% من مجمل المصادر المحلية الرسمية وبمعدل تكرار 40 موضوعا وهى التي تشتمل على المحافظين أو رؤساء الهيئات الحكومية أو

المسئولين الرسميين في الدولة وكانت الجريدة تعتمد عليهم كمصدر من المصادر الخاصة بالمعلومات لقربهم من المشروعات التنموية بشكل كبير وكذلك لقدرتهم على توصيف المشكلات الخاصة بالتنمية بشكل أكبر لكونهم يلمسونها.

وفى المرتبة الثالثة من المصادر المحلية الرسمية للصباح كانت فئة رئيس الجمهورية بن على وجاء بنسبة 21.5% وبمعدل تكرار 32 موضوعا والذي كان حجم الاعتماد عليه قليل نسبيا من خلال التصريحات الخاصة بيه في المؤتمرات المختلفة أو في الكلمات التي يقوم بإلقائها وبالتالي كان يتم الاعتماد عليه كمصدر للمعلومات من هذا الإطار.

وفى المرتبة الرابعة كانت فئة الخبراء والأكاديميين في المصادر الصحفية المحلية غير الرسمية بنسبة 32.7% من حجم المصادر المحلية غير الرسمية وبمعدل تكرار 18 موضوعا وهنا نظرا للانتماء الخاص للجريدة فقد سعت إلى الاستعانة بالمتخصصين في محاولة لتوصيف الخطاب التنموي المحلى بشكل علمي يتيح التعرف على المشكلات التنموية المختلفة والسعي وراء إيجاد حلول جذرية وعملية تجاه هذه المشكلات.

وفى المرتبة الخامسة كانت فئة رئيس الوزراء من المصادر المحلية الرسمية بنسبة 9.4% وبمعدل تكرار 14 موضوعا التي يتم الاستعانة كمصدر من مصادر المعلومات التي يتم الاستعانة بها وبتصريحاتها في الخطاب الصحفي الخاص بالتنمية البشرية.

وفى المرتبة السادسة كانت المصادر الغير رسمية والتي تمثلت في الفئة ألآخري وذلك بنسبة 23.6% وبمعدل تكرار 40 موضوعا وهى التي لم تقع تحت مسمى معين في محاولة للاستعانة بالمواطنين التونسيين أو فئات مثل الأطباء أو غيرهم من الفئات المرتبطة بالشعب الارتباط الأكبر في محاولة للتعرف على الرؤى الخاصة بالتنمية من الواقع اليومي الذي يعيشونه.

بينما جاءت بقية الفئات ذات الصلة بالمصادر الصحفية الرسمية أو غير الرسمية بنسب ضعيفة يدل على ضعف الاعتماد عليها كمصدر من المصادر الصحفية الخاصة بجريدة الصباح.

وعلى الصعيد الأخر في جريدة La Presse كانت أولى الفئات الخاصة بالمصادر هي فئة المصادر الرسمية المحلية والمتمثلة في رئيس الجمهورية بنسبة 34.7% وبمعدل تكرار 52 موضوعا باعتباره أولى المصادر التي يتم الاستعانة بها في الخطاب الصحفي التنموي وذلك نتيجة التوجه السياسي الخاص بالجريدة وباعتبارها جريدة حكومية.

وكانت فئة الوزراء من المصادر الصحفية الرسمية في المرتبة الثانية بنسبة 28.7% وبمعدل تكرار 43 موضوعا وذلك نتيجة الاتجاه الخاص بالجريدة الذي يدفعها إلى تتبع التنمية من منظور سياسي حكومي.

وفى المرتبة الثالثة كانت فئة المصادر الرسمية ألآخري بنسبة 19.3% وبمعدل تكرار 29 موضوعا وهى الفئة التي تضم رؤساء الهيئات الحكومية أو رؤساء البلديات أو غيرها من المسئولين الحكوميين.

وفى المرتبة الرابعة كانت فئة رئيس الوزراء بنسبة 17.3% وبمعدل تكرار 26 موضوعا ويمكن الإشارة إلى ذلك بضعف الخطاب التنموي الموجهة من قبل رئيس الوزراء بالمقارنة للفئات الرسمية الأخرى.

ونجد على الصعيد الأخر المتمثل في المصادر المحلية غير الرسمية جاءت بنسب ضعيفة بالمقارنة مع الفئات الرسمية نتيجة التوجه السياسي الخاص بالجريدة ونظام ملكيتها المتمثل في الملكية الحكومية وبالتالي كان اعتمادها على المصادر الرسمية بشكل أكبر.

ب- فيما يتعلق بالمصادر الأفريقية فقد اشتملت على:

الصحيفة	الصباح		La Press	
المصادر الصحفية الأفريقية الرسمية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
رؤساء جمهوريات دول أفريقية	1	12.5	3	23.1
رؤساء وزارات دول أفريقية	4	50	2	15.4
وزراء من خارج الدولة	1	12.5	5	38.5
الوكالات الأفريقية	2	25	2	15.4
أخرى	0	0	1	7.7
المجموع	8	100	13	100

الصحيفة	الصباح		La Press	
المصادر الصحفية الأفريقية الغير رسمية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
منظمات المجتمع المدني من خارج الدولة	0	0	0	0
خبراء وأكاديميين من خارج الدولة	1	25	0	0
وكالات أنباء أفريقية	3	75	0	0
أخرى	0	0	0	0
المجموع	4	100	0	0

في محاولة لرصد المصادر التي اعتمدت عليها الصحف التونسية محل الدراسة من مصادر أفريقية سواء أكانت رسمية أو غير رسمية نجد أن حجم الاعتماد عليها جاء ضعيفا جدا بالمقارنة مع المصادر المحلية ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الشراكات الأفريقية في مجال التنمية بل الدول بعضها وبعض خاصة وأن في كثير من الأحيان تتغافل الدول ذات الطابع العربي والتي تتواجد بالقارة الأفريقية الصبغة الأفريقية الخاصة بها كدولة وتعتمد فقط على التصنيف العربي وهذا ما وقع لدولة مثل تونس فكان التعاون التنموي بين تونس وبين الدول الأفريقية الأخرى ضعيف للغاية وظهر ذلك بوضوح في الخطاب الصحفي للصحف التونسية في الاعتماد على المصادر الأفريقية كمصدر للمعلومات حول التنمية البشرية داخل الدولة ونجد أن نسبة اعتماد جريدة الصباح على المصادر الأفريقية جاء في أغلبه الاعتماد على مصادر رسمية من رؤساء وزارات دول أفريقية بواقع تكرار 4 موضوعات والاعتماد على الوكالات الأفريقية بواقع تكرار موضوعان بالاضافة إلى الاعتماد على وكالات الأنباء الأفريقية بواقع تكرار 3 موضوعات وجاءت الفئات الأخرى المتمثلة في رؤساء جمهوريات الدول الأفريقية ووزراء من خارج الدولة وخبراء وأكاديميين من خارج الدولة بواقع تكرار موضوعا واحدا لكل فئة من الفئات.

وفيما يتعلق بجريدةLa Presse كان اعتمادها على المصادر الرسمية الأفريقية فقط متناسية تماما المصادر الغير رسمية التي لم تحصل ولا فئة فيها على أية نسبة وكانت المصادر الرسمية منصبة على الوزراء من خارج الدولة وذلك بمعدل تكرار 5 موضوعات في إطار الزيارات التي كان يقوم بإجرائها رئيس الوزراء أو الوزراء في تونس وكذلك فئة رؤساء جمهوريات دول أفريقية بواقع تكرار 3 موضوعات وهى كذلك في إطار جلسات قام بها بن على مع رؤساء الدول الأفريقية المختلفة على هامش المؤتمرات أو الزيارات وبواقع تكرار

موضوعان لكلا من فئات رؤساء وزارات الدول الأفريقية والوكالات الأفريقية.

ج- فيما يتعلق بالمصادر الغير أفريقية فقد جاءت:

الصحيفة	الصباح		La Press	
المصادر الصحفية غير الأفريقية الرسمية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
رؤساء جمهوريات دول أجنبية	4	44.4	2	9.1
رؤساء وزارات دول أجنبية	1	11.1	3	13.6
وزراء من خارج الدولة	0	0	10	45.5
أخرى	4	44.4	7	31.8
المجموع	9	100	22	100

الصحيفة	الصباح		La Press	
المصادر الصحفية غير الأفريقية الغير رسمية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
منظمات المجتمع المدني من خارج الدولة	8	33.3	10	50
خبراء وأكاديميين من خارج الدولة	5	20.8	7	35
وكالات أنباء أجنبية	7	29.2	3	15
أخرى	4	16.7	0	0
المجموع	24	100	20	100

في إطار الرصد الخاص بالمصادر الخارجية الغير أفريقية سواء أكانت الرسمية أو غير الرسمية نجد أن نسبة الاعتماد عليها كانت مرتفعة إلى حدا كبير إذا ما قورنت بالمصادر الأفريقية في الخطاب التنموي المحلى بالدولة وذلك يمكن أن يرسخ الصورة الخاصة بأن التنمية المحلية التونسية إنما تعتمد على العناصر الخارجية سواء أكانت الأوروبية أو الأمريكية أكثر من اعتمادها على العناصر الأفريقية التي تشكل أساس بعدها الإقليمي.

فيما يتعلق بجريدة الصباح فكان حجم اعتمادها على المصادر الأجنبية الغير رسمية أكثر من اعتمادها على المصادر الأجنبية الرسمية فكانت منظمات المجتمع المدني الأجنبية أولى الفئات المتصدرة للمصادر الصحفية الغير أفريقية لديها وجاءت بمعدل تكرار 8 موضوعات. وكذلك وكالات الأنباء الأجنبية جاءت بنسبة تكرار 7 موضوعات وهى بالرغم من ضعف عددها إلا أنها يمكن أن تعطى إشارة عن حجم التبعية الإعلامية للإعلام الغربي

خاصة وان الخطاب التنموي المحلى تستعين بيه على مصادر من وكالات الأنباء الأجنبية من خارج الدولة. وجاءت فئة الخبراء والأكاديميين من الخارج بمعدل تكرار يصل إلى 5 موضوعات بينما كانت الفئات الرسمية الأجنبية من المصادر بنسب وبمعدلات تكرار ضعيفة نسبيا إذا ما قورنت بالمصادر الصحفية الغير رسمية ويرجع السبب في ذلك إلى نوع الصحيفة ومصدر تمويلها والتي تشكل تمويلا خاصا وبالتالي يكون حجم تمويلها ضعيف نسبيا مما يجعلها تلجأ إلى المصادر الغير رسمية لأنها تكون أسهل في الوصول إليها.

على الجانب الأخر المتمثل في جريدة La Presse فقد تنوع حجم اعتمادها على المصادر الأجنبية سواء الرسمي منها أو غير الرسمي حيث جاءت فئة الوزراء من خارج الدولة متساوية مع فئة منظمات المجتمع المدني من حيث حجم التكرار بمعدل 10 موضوعات لكلا منهما تلتها فئتي المحافظين ورؤساء الهيئات الأجنبية والتي جاءت في مسمى الأخرى من المصادر الصحفية الرسمية مع فئة الخبراء والأكاديميين من خارج الدولة بمعدل تكرارات 7 موضوعات لكلا منهما.

بينما جاءت الفئات الأخرى سواء الرسمية منها أو الغير رسمية بنسب ضئيلة بالمقارنة مع الفئات السابقة ويرجع ذلك إلى كون الاتجاه الخاص بالجريدة هو اتجاه حكومي مؤيد وبالتالي فهي أكثر قربا من الحياة السياسية للمسئولين وهم الذين يقوموا بالاجتماع مع الفئات المختلفة من المصادر الأجنبية الرسمية وبالتالي يسهل الوصول إلى هذه الفئات.

في إطار الرصد والتحليل بالأطروحة المقدمة داخل النص الصحفي: تم قياسه على جانبين:

1- الأطروحة (رئيسية أو فرعية).

2- نوع الأطروحة المقدمة داخل النص الصحفي.

1- الأطروحة:

الصحيفة	الصباح		La Press	
الأطروحة	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
رئيسية	128	97.7	126	100
فرعية	3	2.3	0	0
المجموع	131	100	126	100

كانت النسبة الأكبر من المضامين الخاصة بالخطاب الإعلامي التونسي ترتبط بالفئة الرئيسية في الأطروحة أي أن كلا الجريدتان على اختلاف انتمائهما كان الخطاب التنموي فيها يأتي بصورة رئيسية في الخطاب الصحفي معتمدا على تناول موضوعات محددة ومشكلات واضحة تجعل الوصول إلى الخطاب التنموي أكثر وضوحا وبالتالي فإن الفئة الرئيسية في الأطروحة جاءت بنسبة 97.7% في جريدة الصباح وبمعدل تكرار 128 موضوعا بينما جاءت الفئة الفرعية في الأطروحة بنسبة 2.3% وبمعدل تكرار 3 موضوعات.

وكذلك بالنسبة لجريدةLa Presse فإن الأطروحة الرئيسية جاءت بنسبة 100% وبمعدل تكرار 126 موضوعا. أي أن الخطاب الصحفي التونسي تجاه القضايا التنموية كان يعتمد على قضايا رئيسية واضحة دون التفرع في قضايا أخرى قد لا ترتبط بالجانب التنموي بشكل مباشر كالعلاقات الخارجية على سبيل المثال.

2- نوع الأطروحة المقدمة داخل النص الصحفي:

الصحيفة	الصباح		La Press	
نوع الأطروحة المقدمة في النص الصحفي	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
وصف للحدث وأسباب وقوعه	55	25.1	67	27.7
معالجة الحدث	43	19.6	78	32.2
ذكر النتائج المترتبة على الحدث	62	28.3	82	33.9
أساليب الإقناع بأهمية الحدث وحلوله المطروحة	24	11	11	4.5
اقتراح الحلول الخاصة بالحدث والتصدي له	11	5	0	0
أخرى	24	11	4	1.7
المجموع	219	100	242	100

في إطار الرصد والتحليل الخاص بنوع الأطروحة المقدمة داخل النصوص الصحفية في جريدة الصباح تصدرت فئة ذكر النتائج المترتبة على الحدث أولى الفئات الخاصة بنوع الأطروحة وذلك بنسبة 28.3% وبمعدل تكرار 62 موضوعا وهنا نجد أن الجريدة اهتمت بتقديم التبعات التنموية أكثر من الاهتمام بذكر التفاصيل الخاص بالأخبار فقد ركزت على النتائج التي يمكن أن يتم التوصل إليها من خلال الأحداث الخاصة بالقضايا والمشكلات التنموية في محاولة لتوصيل صورة واضحة للقارئ حول النتائج المرتبطة بالواقع التنموي داخل الدولة.

وجاءت في المرتبة الثانية فئة وصف الحدث وأسباب وقوعه بنسبة 25.1% وبمعدل تكرار 55 موضوعا وهنا يجب التأكيد على أن عملية وصف الحدث إنما هي الأساس في الخطاب الصحفي الخاص بأية جريدة فهي تسعى من خلاله إلى توضيح الصورة للقارئ حول ما يحدث والأسباب والدوافع وراء حدوث ذلك. وهذا ما سعت جريدة الصباح إليه في ضوء وصفها للأحداث والقضايا التنموية الخاصة التي عانت منها البلاد في الفترة من 2008 وحتى 2010.

وفى المرتبة الثالثة كانت فئة معالجة الحدث بنسبة 19.6% وبمعدل تكرار 43 موضوعا وهنا نجد أن عملية المعالجة الخاصة بالخطاب التنموي إنما تتم في إطار مهني وصحفي بحت في محاولة لتناول الحدث من كافة جوانبه من أجل الوصول إلى الخلفيات الخاصة بيه وتقديمها للقارئ بشكل واضح.

وفى المرتبة الثالثة قد جاءت كلا من فئتي أساليب الإقناع بأهمية الحدث وحلوله المطروحة والفئة الأخرى والتي كانت تتضمن تناول الأطروحة بشكل نقدي وقد جاءت الفئتان بنسبة 11% لكلا منهما وبمعدل تكرار 24 موضوعا لكلا منهما.

بينما جاءت فئة اقتراح الحلول بنسبة ضئيلة للغاية بنسبة 5% وهذا ما يعطى لنا إشارة أن الخطاب التنموي لجريدة الصباح كان يركز على ذكر الوقائع فقط دون السعي إلى تقديم حلول لهذه الوقائع ولعل ذلك نتاج القمع الإعلامي الذي عانى منه الإعلام التونسي في فترة حكم الرئيس السابق بن على.

وفيما يتعلق بجريدة La Presse فقد جاءت أولى هذه الفئات هي فئة ذكر النتائج المترتبة على الحدث بنسبة 33.9% وبمعدل تكرار 82 موضوعا وهنا بالرغم من تشابها مع جريدة الصباح في تصدر هذه الفئة إلا أن النتائج المترتبة على الأحداث والإحداث نفسها كان يتم تناولها بشكل مختلف حيث كان يتم تسليط الضوء على الانجازات الحكومية وعلى رأسها إنجازات رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية وبالتالي فكان الخطاب الصحفي والنتائج الخاصة بالأحداث تقدم بشكل مختلف بما يتفق والأهواء السلطوية.

وفى المرتبة الثانية كانت فئة معالجة الحدث بنسبة 32.2% وبمعدل تكرار 78 موضوعا وهنا كانت المعالجة تتم بشكل سطحي بحت دون الخوض في أية تفاصيل قد تلقى بأية شبه لوم أو تقصير على الدولة في الإطار التنموي.

وفى المرتبة الثالثة كانت فئة وصف الحدث وأسباب وقوعه بنسبة 27.7% وبمعدل تكرار 67 موضوعا.

بينما كانت الفئات الأخرى ضئيلة نسبيا بالمقارنة للفئات السابقة ولم يكن هناك أية اقتراح خاص بالأحداث التنموية أو تحديدا بالمشكلات التنموية التي لم تكن ترى الجريدة وجودها من الأساس فلم تتناول أية قضايا تنموية إلا في حالة عرض القضية وحل الحكومة لها من أجل الإشادة بالدور التنموي للدولة.

في إطار الرصد والتحليل لنوع المرجعيات التي تم الاعتماد عليها في هذه الصحف فقد تم تقسيمها إلى أربعة فئات هم:

1- سياسي

2- اقتصادي

3- اجتماعي

4- ثقافي

وقد تم العمل على تقسيم كلا من هذه المرجعيات إلى رسمي وشعبي في محاولة للوصول إلى توصيف أكثر دقة للمرجعية المطروحة، وقد جاءت البيانات كالتالي:

الصحيفة	الصباح		La Press	
المرجعيات الخاصة بالمادة الصحفية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
سياسي رسمي	52	83.9	70	88.6
سياسي شعبي	10	16.1	9	11.4
المجموع	62	100	79	100.0

الصحيفة	الصباح		La Press	
المرجعيات الخاصة بالمادة الصحفية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
اقتصادي رسمي	28	66.7	26	70.3
اقتصادي شعبي	14	33.3	11	29.7
المجموع	42	100	37	100

الصحيفة	الصباح		La Press	
المرجعيات الخاصة بالمادة الصحفية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
اجتماعي رسمي	24	55.8	18	64.3
اجتماعي شعبي	19	44.2	10	35.7
المجموع	43	100	28	100

الصحيفة	الصباح		La Press	
المرجعيات الخاصة بالمادة الصحفية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
ثقافي رسمي	14	53.8	13	100
ثقافي شعبي	12	46.2	0	0
المجموع	26	100	13	100

في إطار الرصد للمرجعيات الخاصة بالخطاب الصحفي التنموي لجريدة الصباح نجد أن أولى الفئات كانت المرجعية السياسية الرسمية التي جاءت بمعدل تكرار 52 موضوعا وبنسبة تصل إلى 83.9% من نسبة المرجعيات السياسية بصفة عامة وذلك نتيجة الطابع السلطوي للدولة الذي جعل أن التنمية على مختلف مستوياتها من جانب سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي إنما يكون في يد رئيس الجمهورية وبالتالي فجاءت غالبية المضامين الإعلامية ذات مرجعية سياسية.

وكذلك الحال كان بالنسبة لجريدةLa Presse التي جاءت فيها المرجعية السياسية الرسمية بنسبة تصل إلى 88.6% وبمعدل تكرار 70 موضوعا من مجمل موضوعات الدراسة فهي الجريدة الحكومية التي لابد وأن تتناول المنظور التنموي من مرجعية حكومية في الأساس.

وفى المرتبة الثانية كانت فئة الاقتصاد الرسمي في كلا الجريدتان بنسبة 66.7% لجريدة الصباح وبنسبة 70.3% لجريدةLa Presse وذلك للارتباط الخاص بالمضمون التنموي بالجانب الاقتصادي في الأساس أكثر من الجوانب الأخرى في الدولة ولكن الاقتصاد الرسمي حيث أن النظام السلطوي جعل الحاكم ورئيس الحكومة هما الأساس في تحقيق عنصر التنمية البشرية بالدولة.

وفى المرتبة الثالثة لكلا الجريدتان كانت فئة المرجعيات الاجتماعية الرسمية بنسبة 55.8% وبمعدل تكرار 24 موضوعا للصباح وبنسبة 64.3% وبمعدل تكرار 18 موضوعا لجريدة La Presse ويمكن التأكيد على حجم التأثير الخاص بالدولة على الخطاب الصحفي حتى في الجرائد الخاصة.

وحتى فيما يتعلق بالجانب الخاص بالمرجعيات الثقافية فكانت مرجعيات ثقافية رسمية حيث جاءت هذه الفئة بنسبة 53.8% فى جريدة الصباح وبنسبة 100% في جريدة La Presse التي جاءت جميع مرجعياتها الثقافية رسمية وليست شعبية.

ولذلك لم تحصل المرجعيات الشعبية على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي بنسب عالية لكلا الجريدتان بالرغم من سعى الصباح إلى تناول المرجعية الاقتصادية الشعبية بشي من الحظر في محاولة للتعرف على الرغبات الخاصة بالمواطن التونسي في إطار تحقيق التنمية البشرية.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الرصد والتحليل الخاص بالصحف التونسية في:

1- جاء القالب الفني الاستقصائي في صدارة القوالب الفنية الخاصة بالخطاب التنموي التونسي باختلاف أنواع الصحف فيه بين صحف خاصة وصحف حكومية.

2- كانت قضية الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الأفريقي في مقدمة القضايا التي اهتمت بها الصحف التونسية باختلاف انتمائها السياسي وباختلاف نظم الملكية الخاصة بها وإن كان ذلك كان من خلال صبغة خاصة بحقوق الإنسان ونوعية القضايا التي تندرج في إطاره من قضايا صحة وتعليم وغيرها من القضايا الاجتماعية ألآخري والتي سعت الصباح إلى تسليط الضوء عليها من وجهة نظر شعبية تتصل بصالح المواطن التونسي ورغباته على عكس جريدةLa Presse التي كانت تسعى إلى تأكيد الدور الخاص بن على وحكومته في دعم التنمية البشرية داخل الدولة.

3- كان هناك قمعا إعلاميا واضحا جعل من الصباح وهى جريدة خاصة تخشى تسليط الضوء على شخص الرئيس بن على وتوجيه النقد المباشر له أو على شخص رئيس الوزراء وكانت تسعى إلى تناول الجانب الاقتصادي والتنموي من خلال أعمال المحافظين أو

الوزراء وكذلك من خلال الاتحاد العام للشغل الذي جاء بنسبة 6.9% من نسبة القوى الفاعلة للجريدة.

4- سعت جريدةLa Presse إلى إظهار شخص الرئيس بن على في إطار الداعم للتنمية البشرية والذي يسعى إلى ترسيخ مبدأ حقوق الإنسان من خلال المنظمات الحقوقية والخاصة بالمجتمع المدني والتي من شأنها السعي نحو ترسيخ المبدأ الديمقراطية في الدولة.

5- لم تسعى كلا الجريدتان سواء أكانت الصباح أوLa Presse إلى تقديم أطر متعمقة في تناول الخطاب الصحفي التنموي ولكنها قامت بتقديم هذا الخطاب في إطار عام ولم تقم بالتركيز على وقائع محددة وإن كانت الصباح كانت لديها صبغة مسئولية حول دور الحكومة فيما تقوم بيه حيث أنها المسئولة الأولى عن إحداث التنمية البشرية داخل الدولة. على عكس La Presse التي تناولت كل الموضوعات من إطار سياسي بحت.

6- كانت أغلبية المصادر الخاصة بال جريدتان محل الدراسة هي مصادر محلية وإن كان قد ظهر حجم التبعية الإعلامية في الصحف التونسية للإعلام الغربي الذي كان يتم الاستعانة بيه في تحديد المضامين والانجازات التنموية على مستوى البيئة المحلية وهو ما يعد فجوة إعلامية بكل المقاييس.

7- كانت المرجعيات المسيطرة على الخطاب الإعلامي التونسي مرجعية سياسية رسمية ويمكن تفسير ذلك نتيجة تطبيق بن على للنظام السلطوي الديكتاتوري الذي جعل من الصحف تتناول أية تنمية بشرية في إطار سياسي بحت.

8- كان الاقتصاد التونسي من أكثر الاقتصاديات تأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية ويرجع ذلك إلى التبعية الاقتصادية مع دول أوروبا وتحديدا فرنسا مما جعل الاقتصاد عرضة للهزات العالمية المتحكمة فيها أسواق البورصة الفرنسية.

النتائج الخاصة بالصحف الكينية: The Kenya Times وThe Daily Nation

في إطار الدراسة الخاصة بالخطاب الصحفي الكيني حول قضايا التنمية البشرية ومن خلال إجراء الدراسة على العينة المتاحة من هذه الصحف في الفترة من 2008 إلى 2010 - هي الفترة التي تم إجراء التحليل فيها- والتي تم أخذ كلا من جريدتي The Daily Nation المستقلة الخاصة وThe Kenya Times الحكومية في محاولة لرصد الاتجاهات الصحفية المختلفة الخاصة بالصحف الكينية وقد أتضح الأتي:

الصحيفة	The Kenya Times		The Daily Nation	
نوع الفن الصحفي	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
إخباري	5	13	7	17.5
استقصائي	28	70	21	52.5
رأى	7	17.5	12	30
المجموع	40	100	40	100

جاء الفن الصحفي الاستقصائي هو القالب الصحفي الغالب على صحيفةThe Kenya Times التي تمثل الاتجاه المحافظ حكومي وذلك بنسبة 70% من أنواع القوالب الصحفية الأخرى بينما جاء في المرتبة الثانية القالب الخاص بالرأي بنسبة 17.5% بواقع 7 تكرارات من العينة المتاحة وفى المرتبة الثالثة جاء القالب الإخباري بواقع 5 تكرارات بنسبة مئوية تبلغ 13%. ويعكس ذلك اهتمام الصحيفة بالجانب الاستقصائي أكثر من اهتمامه بالقوالب الفنية الأخرى.

بينما في صحيفةThe Daily Nation التي تمثل الاتجاه الخاص المستقل فقد تشابهت القوالب الفنية فيما يتعلق بالبدء بالقالب الاستقصائي ليحتل المرتبة الأولى بنسبة 52.5% بواقع تكرارات 21 موضوعا بينما جاءت المواد المتعلقة بالرأي من مقال وافتتاحية بنسبة 30% بواقع تكرارات 12 موضوعا وفى النهاية جاء القالب المتضمن الخبر والقصة الخبرية بنسبة 17.5% وبواقع تكرارات 7 موضوعات من مجمل الموضوعات قيد الرصد والتحليل.

وفى إطار الرصد والتحليل لمسمى القضايا الخاص بالتنمية البشرية داخل الدولة والخاضعة للدراسة والتي قد تم إجمالها في ثلاثة جوانب تمثلت في:

1- الجانب السياسي.

2- الجانب الاقتصادي.

3- الجانب الخاص بقضايا وحقوق الإنسان.

في محاولة لرصد وتحليل المضامين المشكلة للتنمية البشرية داخل هذه الصحف في فترة الدراسة تم التوصل إلى:

الصحيفة	The Kenya Times		The Daily Nation	
مسمى القضية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الأزمة الاقتصادية العالمية	1	1.7	3	4.7
البعد الأفريقي للأزمة الاقتصادية العالمية	8	13.6	14	21.9
التحول الديمقراطي	21	35.6	23	35.9
قضايا حقوق الإنسان	29	49.2	24	37.5
المجموع	59	100	64	100

أن القضايا الخاصة بحقوق الإنسان جاءت في مقدمة القضايا التي تم تسليط الضوء عليها في الصحافة الكينية سواء أكانت التابعة للنظام الصحفي الشبه الحكومي المتمثل في صحيفة The Kenya Times والذي جاءت فيه قضايا حقوق الإنسان تحتل نسبة 49.2% أي ما يزيد عن مضمون قضية التحول الديمقراطي والتي تحتل المرتبة الثانية من مجمل القضايا التي تم تناولها بنسبة 13.6% وذلك في الفترة من 2008 إلى 2010 وكذلك الحال بالنسبة للنظام الصحفي الخاص والذي قامت بتمثيله صحيفةThe Daily Nation والذي جاءت فيها قضايا حقوق الإنسان بنسبة 37.5% أي ما يزيد عن مضمون التحول الديمقراطي الذي احتل المرتبة الثانية بنسبة 1.6% من مجمل القضايا التي تناولتها الصحيفة ويرجع السبب في ذلك أن في تلك الفترة كانت تخيم على البلاد قضيتان رئيسيتان هما:

التوترات التي صاحبت الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام 2007 عقب إعلان رئيس لجنة الانتخابات صامويل كيفويتو فوز الرئيس كيباكى بفترة رئاسية جديدة بعد حصوله على أربعة ملايين و584 ألف و721 صوتا مقابل أربعة ملايين و352 ألف و993 صوتا لمنافسه

أودينجا، وهو الأمر الذي دعا مرشح المعارضة رايلا أودينجا مطالبة الحكومة الكينية إلى الاعتراف بالهزيمة في الانتخابات الرئاسية أو السماح بإعادة فرز الأصوات، بدعوى قيام الحكومة بالتزوير.

إعداد دستور جديد للبلاد - الذي ظهر في عام 2010- يتم فيه العمل على تمثيل كافة طوائف المجتمع وتحقيق قدر من الاستقرار خاصة بعد حالات العنف التي صاحبت الانتخابات والتي تورط فيها العديد من رجال الحكومة بناءا على ما قدمته محكمة العدل الدولية التي تولت البحث في أحداث العنف المصاحبة لانتخابات عام 2007.

ويتضح من خلال التحليل أن كلا من الصحيفتان وفقا لانتمائها السياسي قد سعت إلى وضع أليه الموضوعات الخاصة بها في إطار فكرى مختلف فصحيفة The Kenya Times سعت إلى وضع مجمل قضاياها في إطار قضايا حقوق الإنسان لتوضيح أن النقد الخاص بها لأداء الحكومة نقد إنساني في الأساس وليس نقدا سياسيا حتى وإن كانت القضايا ذات طبيعة سياسية في الأساس وذلك حتى لا تقوم بإلقاء اللوم على الحكومة ومؤسسات الدولة وتحميلها ما يحدث. بينما صحيفة Daily Nation وفقا لانتمائها الخاص قد عمدت إلى تحميل الحكومة والنظام السياسي مسؤولياته عن ما يحدث من جرائم في حق المواطنين من إبادات جماعية أو قمع سياسي وحتى في إطار تناولها للجانب الخاص بالتدهور الاقتصادي والذي أرجعته في الكثير من الموضوعات إلى تدهور الحياة السياسية في البلاد مما أدى بدوره إلى تدهور الاقتصاد ولعل أوضح مثال هو احتلال القضايا الاقتصادية نسبة 21.9% من المضامين التي سعت إلى تقديمها الصحيفة بينما جاء التفاوت الخاص في صحيفة The Kenya Times التي تناولت الأزمة الاقتصادية العالمية والبعد الأفريقي الخاص بها بنسبة 13.6% من مجمل القضايا المطروحة مرجعة السبب في التدهور الاقتصادي الذي تعانى منه البلاد إلى التدهور الاقتصادي في العالم كله والمتمثل في الأزمة الاقتصادية العالمية التي خيمت على دول العالم منذ أواخر عام 2007 وتبلور صورتها في عام 2008واستمرت حتى 2010.

وفى إطار الرصد والتحليل الخاص بالقوى الفاعلة في النصوص الصحفية: جاء تناولها منقسما إلى ثلاثة أقسام تمثلت في:

1- مسمى القوى الفاعلة.

2- سمات الدور الخاص بالقوى الفاعلة.

3- طريقة ورود القوى الفاعلة بالنص.

1- مسمى القوى الفاعلة:

الصحيفة	The Kenya Times		The Daily Nation	
القوى الفاعلة	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
رئيس الجمهورية (مواى كيباكى)	4	5.5	21	29.6
حزب الإتحاد الوطني الأفريقي	14	19.2	9	12.7
الحركة الديمقراطية البرتقالية	7	9.6	5	7
الأحزاب المعارضة	3	4.1	1	1.4
الجماعات السياسية	5	6.8	2	2.8
منظمات مجتمع مدني محلية	4	5.5	1	1.4
منظمات مجتمع مدني أجنبية	5	6.8	2	2.8
قوى فاعلة أخرى	31	42.5	30	42.3
المجموع	73	100	71	100

يتضح من خلال الرصد والتحليل أن رئيس الجمهورية لعب الدور الأكبر في مجرى الأحداث التي تمر بها البلاد في تلك الفترة التي واكبت إجراء البحث فيما يتعلق بتوصيف القوى الفاعلة لصحيفة The Daily Nation التي تنتمي إلى نظام الصحف الخاصة بها حيث جاءت نسبة رئيس الجمهورية مواى كيباكى في المضامين الصحفية المقدمة بنسبة 29.6% من مجمل القوى الفاعلة التي لعبت دور فى ما يعرض على صفحات الجريدة والتي تحمله المسؤولية الأكبر عما يحدث في البلاد سواء أكانت من تدهورت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية خاصة بعد فوزه بفترة رئاسية ثانية. بينما جاء تصنيف الرئيس كيباكى فى The Kenya Times التي تعبر عن الصوت الحكومي بنسبة 5.5% من مجمل القوى الفاعلة لتكون مستبعدة بذلك قيام الرئيس بالدور الأكبر فيما تتعرض له البلاد ملقية باللوم الأكبر على حزبه الذي جاء بنسبة 19.2% في تأثيره على ما يقدم من إحداث وانه في كثير من الأحيان يزج بيه ويورطه في مواقف غير محسوبة.

وكذلك الحركة الديمقراطية البرتقالية والتي مثلت المعارضة جاءت كقوى فاعلة في الأحداث بنسبة 9.6% في صحيفة The Kenya Times الحكومية بينما جاءت بنسبة 7% في صحيفة The Daily Nation وهى إلى حد كبير نسبة متقاربة بفارق 2.6% مما يساعد على قدر من التماس في الرؤى في عدم انفاء دور المعارضة وتحديدا الحركة الديمقراطية

البرتقالية التي تلعب الدور الأكثر شراسة في القوى المعارضة فيما يحدث في البلاد من إحـداث تحول دون تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي ودون تحقيق التنمية في البلاد.

بينما جاءت الأحزاب المعارضة الأخرى على مختلف انتمائهما السياسية وتسـميتها بنسـبة 4.1% في صـحيفة The Kenya Times لتأكيـد دور المعارضـة ومسـاهمته في التـوترات السياسية التي تشهدها البلاد غير عابئة بمسؤولياتها السياسية وفى محاولة لتحقيـق مصـالحها على حساب المواطن الكيني.

وكذلك الحال بالنسبة للمنظمات الأجنبية الخاصـة بـالمجتمع المـدني التـي جـاءت بنسـبة 6.8% من حجم القوى الفاعلة المطروحة مؤكدة إن التـدخل في الشـأن الـداخلي الكينـي إنمـا يضر بمصلحة البلاد في الأساس وأن هذه الدول لا تستطيع أن تقدم صـورة واضـحة عـلى أرض الواقع لما يحدث وإنها تلقى بالمسؤوليات جزافا دون رؤية حقيقية للأحداث.

وجاءت القوى الفاعلة الأخرى التي لم تقع تحت مسمى معين بنسـبة 42.5% فى صـحيفة The Kenya Times و42.3% في صحيفة The Daily Nation وهى نسبة متماثلـة إلى حـد كبير حتى في تحديد القوى الفاعلة التي أخذت منها محكمة العـدل الدوليـة النصيـب الأكـبر بنسبة 35% لصـحيفة Daily Nation و20% لصـحيفة The Kenya Times وذلـك لتوليهـا عنصر التحقيق في إحداث الشغب المصاحبة للانتخابات الرئاسية والتي سيطرت على مضمون ما قدمته الصحافة في فترة التحليل بالرغم مـن ذلـك فقـد اختلفـت طبيعـة الـدور المنسـوب للمحكمة باختلاف الانتماء السياسي للصحفية واختلاف ملكيتها بين صحيفة خاصة متمثلة في Daily Nation رأت أن دور المحكمة ايجـابي في محاولتهـا كشـف عنـاصر الفسـاد السـياسي المتورطـة في هـذه الأحـداث بيـنما رأت صـحيفة The Kenya Times والتـي تمثـل الملكيـة الحكومية أن المحكمة تسعى إلى لعـب دورا سـلبيا مـن شـأنه التـدخل في الشـئون الداخليـة للبلاد وإثارة البلبلـة والفتنـة الداخليـة وهـذا مـا يـفسر فردهـا للكثـير مـن المسـاحات عـلى صفحاتها للمضامين التي تنتقد وضع بند في الدستور الجديد ينص على احترام أحكام محكمـة العدل الدولية وإحالة أي نزاع يختلف بشأنه القضاء الكيني إلى هذه المحكمة.

2- سمات الدور المنسوب للقوى الفاعلة:

الصحيفة	The Kenya Times		The Daily Nation	
سمات الدور	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
سلبي	16	33.3	17	30.9
ايجابي	17	35.4	15	27.3
متوازن	15	31.3	23	41.8
المجموع	48	100	55	100

من خلال الرصد لسمات الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة نجد أن يتم تناول أدوار القوى الفاعلة بشكل سلبي في صحيفة The Kenya Times قد شمل 33.3% بينما جاء هذا الدور في صحيفة Daily Nation بنسبة 30.9% ومن خلال الرصد سنجد تفاوت بنسبة 2.4% لصحيفةThe Kenya Times الحكومية ولعل السبب في نسبة زيادة الجانب السلبي لطبيعة القوى الفاعلة هو كون تركيز الصحيفة في هذا الجانب السلبي حول دور المعارضة ومنظمات المجتمع المدني ومحكمة العدل الدولية التي تسعى إلى الوقوف في وجه تحقيق الاستقرار السياسي داخل الدولة وبالتالي السعي وراء إعاقة التنمية المحلية داخل المجتمع الكيني بينما ركزت صحيفة Daily Nation على الجانب السلبي في دور الرئيس كيباكي وحزبه الاتحاد الوطني الأفريقي على القيام بأدوار سلبية في المضامين الصحفية التي تم تقديمها خاصة في ظل عرضها لإحداث الشغب المصاحبة للانتخابات الرئاسية والتحقيق فيها والذي أثبتت محكمة العدل الدولية تورط كلا من الرئيس كيباكي وأعضاء من حزبه في هذه الأحداث وعمليات الإبادة الجماعية ضد مجموعة أودينغا وروتو، فهو متهم بحشد عصابة مونجيكي - وهي عصابة إجرامية من قبيلة كيكويو أكبر القبائل الكينية التي يتزعمها كينياتا- للقيام بأعمال انتقامية ضد قبيلتي كالينجن ولوو اللتين تؤيدان أودينغا وروتو.

وبالنسبة للدور الايجابي والذي تم تناوله من قبل صحيفةKenya Times بنسبة 35.4% والذي لعب فيه القوى الفاعلة المتمثلة في رئيس الجمهورية مواى كيباكى وحزبه الاتحاد الوطني الأفريقي دورا كبيرا في توجيه المسارات الداعمة للجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والسعي نحو تحقيق قدرا من التنمية الداخلية في البلاد بينما جاء الجانب الايجابي الذي تناولته صحيفة Daily Nation المتمثلة في 27.3% كانت تركز أكثر على دور محكمة العدل الدولية في لعب القوى الفاعلة فيما يعرض على صفحات

الجريدة بالاضافة إلى دور الدول الأجنبية في تقديم قدرا من الدعم سواء أكان على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي بالاضافة إلى نواب المعارضة والذين كانوا يسعوا إلى تقديم رؤى ممثله لكافة أفراد الشعب في الدستور الكيني والذي تم طرحه في عام 2010.

بينما جاء الجانب المتوازن في عرض القوى الفاعلة الخاصة بكلا الصحيفتين Kenya Times وDaily Nation بنسبة 31.3% للأولى و 41.8% للثانية ويظهر التفات الواضح بين الصحيفتان بنسبة 10.5% لصحيفة Daily Nation في محاولة لسعى الصحيفة إلى الالتزام بقدر من الحياد فيما يتم عرضه وتقديمه برؤى متوازنة مبتعدة عن تصنيف القوى الفاعلة في أي من الاتجاه الايجابي والسلبي.

3- طريقة ورود القوى الفاعلة بالنص:

الصحيفة	The Kenya Times		The Daily Nation	
طريقة ورود القوى الفاعلة بالنص	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
صريح	33	76.7	39	84.8
ضمني	10	23.3	7	15.2
المجموع	43	100	46	100

فاحتلت الطريقة الصريحة لورود القوى الفاعلة داخل النص الصحفي نسبة 76.7% في صحيفة The Kenya Times بينما احتل الجانب الصريح نسبة 84.8% في صحيفةDaily Nation وهذا ما يرجع تفسيره إلى محاولة تأكيد صحيفة Daily Nation على طبيعة الدور الذي لعبته القوى الفاعلة المختلفة وكونها تسعى إلى عرضها بشكل صريح وواضح ودون التباس في النصوص الصحفية المختلفة في محاولة لوضع كل فردا أمام مسؤوليته الحقيقية داخل الدولة على عكس صحيفة The Kenya Times التي وبالرغم من كون الجانب الصريح في طريقة ورود القوى الفاعلة في مضامينها الصحفية أكثر من الطريقة الضمنية بنسبة تتفاوت 53.4% لـصالح الورود الـصحيح إلا أن هذا لا ينفى سعيها إلى طمث معالم الأدوار المختلفة للقوى الفاعلة في إطار التصنيف السلبي الصريح للقوى المعارضة وللأطراف الخارجية في مقابل التصنيف الصريح الايجابي للقوى السياسية المتمثلة في الرئيس كيباكى وحكومته. ويرجع ذلك إلى اختلاف الانتماء السياسي

واختلاف الملكية في كلا من الصحيفتان سواء أكان أنتمئا خاصا أو حكوميا مما كان لـه التـأثير الأكبر عما يتم عرضه على صفحاتها.

في إطار الرصد والتحليل لعنصر الإطار الخاص بالمادة الصحفية المدروسة فقد تم فصله إلى عنصرين:

1- نوع الإطار.

2- الخلفيات الخاصة بالإطار.

1- نوع الإطار:

الصحيفة	The Kenya Times		The Daily Nation	
نوع الإطار	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
عام	20	50	16	40
محدد	20	50	24	60
المجموع	40	100	40	100

يتضح من التحليل أن الأطر الخاصة بالصحف الكينية قد انقسمت إلى نوعين وهـما إطـار عام وإطار محدد وقد جاءت نسبة الإطار العام في صـحيفة The Kenya Times التـي تمثـل الاتجاه شبه الرسـمي 50% بيـنما في صـحيفة The Daily Nation المسـتقلة جـاءت بنسـبة 40% ولعل السبب في ذلك يرجع إلى اهتمام صحيفةThe Kenya Times بالجوانب الكليـة والأطر العامة للموضوعات الصـحفية التـي يـتم تقـديمها عـلى عكـس صـحيفة The Daily Nation التي تهتم بالتفاصيل بشكل كبير والعمل على تناول الموضـوعات لجوانـب محـددة تعالج فيها التفاصيل الجزئية للخطاب الصحفي وما يتم تناولـه عـلى صـفحاتها لـذلك جـاءت الإطار المحدد للخطاب الصحفي بنسبة 60% أي ما يزيد عن الإطـار العـام بنسـبة 20% مـن نوع الأطر المقدمة.

2- الخلفيات الخاصة بالإطار:

الصحيفة	The Kenya Times		The Daily Nation	
الخلفيات الخاصة بالإطار	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الإطار السياسي	17	27	23	36.5
إطار الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاديات الأفريقية	7	11.1	9	14.3
إطار المسئولية	9	14.3	12	19
إطار الصراع	8	12.7	11	17.5
الإطار الإنساني	5	7.9	4	6.3
أطر أخرى	17	27	4	6.3
المجموع	63	100	63	100

في محاولة للمقارنة بين الخلفيات الخاصة للأطر الإعلامية التي قد تـم طرحهـا في الصـحيفتى موضوع الدراسـة جـاء الإطـار السـياسي في صـحيفةThe Kenya Times بنسـبة 27% بيـنما في صحيفةThe Daily Nation بنسبة 36.5% أي بزيادة بنسبة 9.5% لصالح صحيفة The Daily Nation المستقلة ويرجع تفسير ذلك إلى إصباغ الموضوعات داخل الصحيفة بالصبغة السياسـية وتغليفها بالإطار السياسي حتى في الموضوعات الخاصة بحقوق الإنسان أو في الموضوعات الخاصة بالأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على الاقتصاد الكيني وهذا يعكس رؤية الصحيفة وتوجهاتهـا بأن لا شيء يمكن فصله عن الجانب السياسي وأنها هي المتحكمة في كل الجوانـب داخـل الدولـة وبتنميتها تتم تنمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بها وعكس ذلـك سـوف يـؤدى إلى تـدهور الدولة وإعاقة العملية التنموية بها.

في الجانب الأخر كان اهتمام صحيفة The Kenya Times بالجانـب السـياسي لا يتعـدى الموضوعات المتصلة بقضية التحول الديمقراطي والمتمثل في الانتخابات الرئاسية ومـا صـاحبها من أعمال عنف وكذلك قضية إعداد الدستور الخاص بالدولة.

وفى الإطار الخاص بالجوانب الاقتصادية وحجم تأثرها بالأزمـة العالميـة فقـد جـاءت صحيفة The Kenya Times بنسبة 11.1% بينما جـاءتThe Daily Nation بنسـبة 14.3% ولعـل السـبب في ضـعف هـذه النسـبة هـو اهـتمام الصـحف في تلـك الفـترة بالموضوعات ذات الطـابع السـياسي والتـي تحمـل صـبغة الصراع أكانـت في الانتخابـات

الرئاسية أو في تناول أعمال العنف التـي صـاحبتها وعمليـة إعـداد الدسـتور الخـاص بالدولـة ومتابعة تحقيقات محكمة العدل الدولية في أحداث الشغب.

والخلفية الخاصة بالمسئولية فقد جاءت صحيفةThe Kenya Times ذات الاتجـاه شـبه الحكومي المحافظ بنسـبة 14.3% بيـنما جـاءت صـحيفةThe Daily Nation بنسـبة 19% وبالرغم من أن الفرق بينهم ضئيل جدا لا يتعدى 4.7% إلا أن هذه النسبة تعود فيها الزيادة إلى صـحيفة The Daily Nation التـي كانـت تلقـى بالمسـئولية واللـوم الأكـبر عـلى الدولـة والقائمين عليها في المعوقات التنمويـة أو في الخطـاب الصـحفي الـذي يتنـاول قضـايا التنميـة المحلية وسبل تحقيقهـا فكانـت تسـعى إلى التأكيـد عـلى الـدور الـرئيسي للدولـة في مواجهـة المشكلات المختلفة والتصدي لها من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام، عـلى عكـس صـحيفة The Kenya Times التي كانت تـرى أن أجهـزة الدولـة لـن تسـعى لحـل كافـة المشـكلات خاصة في ظل الضغط الخارجي الذي تتعرض له من جانب محكمـة العـدل الدوليـة وتوجيـه المحكمة للكثير من الاتهامات لرجال الدولة في الفترة من 2007 إلى 2010 على رأسـهم رئـيس الدولة مواى كيباكى ورئيس وزرائه رايلا أودينجا.

وفيما يتعلق بخلفيه الصراع في الخطاب الصحفي فلم يكن هناك تفاوتا كبيرا في نسبة كـلا منThe Kenya Times وThe Daily Nation فجاءت الأولى بنسـبة 12.7% بيـنما الثانيـة بنسبة 17.5% وذلك نتيجة الخطاب الصحفي الذي قد طغى عـلى الصـحف الكينيـة في تلـك الفترة والتي كانت تحمل قدرا كبيرا من الصراع سواء أكانـت عـلى الصـعيد السـياسي أو عـلى الصعيد القانوني أو على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة.

بينما جاءت الخلفيات الخاصة بالإطار الإنساني بنسبة ضئيلة 7.9% لـ The Kenya Times و6.3% لـThe Daily Nation. لتختتم بذلك الأطر الأخرى التي تنوعـت بـين إطار ثقافي أو قانوني بنسبة 27% لصحيفةThe Kenya Times و6.3% لصحيفة The Daily Nation ويظهر هنا التفاوت الواضح بين النسبتين حيث كان تركيز الأولى عـلى الموضوعات المتعلقـة بالجوانـب القانونيـة التـي تتضـمنها متابعـة جلسـات محكمـة العـدل الدوليـة فـيما يتعلـق بـالتحقيق في أحـداث الشـغب والعنـف المصـاحبة للانتخابات الرئاسية وكذلك الاجراءات القانونيـة المتعلقـة بإعـداد الدسـتور الجديـد.

وفى محاولة لرصد المصادر التي اعتمدت عليها الصحف الكينية محل الدراسة فقد تم تقسيمها إلى نوعين من المصادر وهى:

1- مصادر رسمية.

2- مصادر غير رسمية.

أ- فيما يتعلق بالمصادر المحلية قد اشتملت على:

الصحيفة	The Kenya Times		The Daily Nation	
المصادر الصحفية المحلية الرسمية	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
رئيس الجمهورية	3	15	6	23.1
رئيس الوزراء	3	15	6	23.1
الوزراء	6	30	9	34.6
أخرى	8	40	5	19.2
المجموع	20	100	26	100

الصحيفة	The Kenya Times		The Daily Nation	
المصادر الصحفية المحلية غير الرسمية	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أحزاب سياسية من خارج الحكم	4	10	0	0
جماعات سياسية	4	10	2	11.8
منظمات المجتمع المدني	5	12.5	2	11.8
خبراء وأكاديميين	16	40	9	52.9
أخرى	11	27.5	4	23.5
المجموع	40	100	17	100

في محاولة لتفسير المصادر الصحفية المحلية التي تم الاعتماد عليها لكلا الصحيفتين نجد أن رئيس الجمهورية كان مصدرا من مصادر إمداد الصحيفة بالمعلومات من خلال التصريحات المختلفة والمؤتمرات التي يقوم بعقدها بنسبة 15% لصحيفة The Kenya Times و23.1% لصحيفة The Daily Nation ويمكن ملاحظة حجم التفاوت والاختلاف بين الصحيفتين بفارق 8.1% لصحيفة The Daily Nation مما يؤكد على اهتمام

الصحيفة برصد كافة التصريحات الخاصة بالرئيس والتي يقوم بإلقائها في المناسبات المختلفـة في محاولة لإلزامه بما يتم طرحه وفى محاولة لكشف ردود أفعالـه تجـاه المشـكلات المختلفـة التـي تواجهها الدولة. وجاء كذلك رئيس الوزراء بنفس النسبة السابقة في كلا الصحيفتين مـما يعكـس قدر التوازن الذي سعت صحيفةThe Daily Nation في تقديمه لوضع أكبرى عـنصري للدولـة أمام مسؤولياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وجاء الاعتماد على الوزراء كمصدر للموضوعات الصحفية بنسـبة 30% لــ The Kenya Times و34.3% لـ The Daily Nation ويستمر ذلك في التأكيد عـلى أن بـالرغم مـن كـون الثنية تمثل الاتجاه الأكثر استقلالية في الإطار الخاص بالصحافة الكينية إلا أنهـا كانـت تسـعى لتوثيق المعلومات التي تقوم بعرضها على صفحات الجريـدة بإسـنادها إلى المصـادر المسـئولة داخل الدولة.

بينما جاءت المصادر الرسمية الأخرى والتي تنوعت ما بين محافظين أو مديرو المؤسسات العامة بالدولة بنسبة 40% لصحيفةThe Kenya Times وبنسبة 19.2% لصـحيفة The Daily Nation ويظهر التفاوت واضحا من خلال محاولة تركيز The Kenya Times على المشكلات الفردية داخل الدولة والتي من الممكـن أن يعـانى منهـا المـواطن داخـل الدولـة وإذا ربطنـا هـذه النسـبة بحجـم مسميات القضايا التي تناولتها الصحيفة والتي جاءت فيها قضايا حقـوق الإنسـان أعـلى نسـبة مـن مجمل القضايا بنسبة 49.2% مما يفسر كون المصادر المحليـة هـي التـي تشـكل أعـلى نسـبة مـن مجمل المصادر التي يتم الاعتماد عليها في صحيفةThe Kenya Times.

وفى إطار مقارنة المصادر المحلية الرسمية وغير الرسمية في الصحيفتين نجد أن اعلي فئة مـن فئات المصادر تم الاعتماد عليه في المصادر الغير رسمية هـي الخـبراء والأكـاديميين التـي جـاءت بنسـبة 40% لصـحيفةThe Kenya Times وبنسـبة 52.9% لصـحيفةThe Daily Nation ويفسر ذلك استعانة كلا الصحيفتين بالخبراء والأكاديميين لتفسير الموضوعات التـي يـتم طرحهـا واخذ أرائهم فيما يقدم من موضوعات وقضايا تطرح على صفحات الجريدة في محاولة لتقـديم رؤى أكثر عمقا وأكثر توضيحا للأحداث التي تدور في البلاد.

ب- فيما يتعلق بالمصادر الأفريقية فقد اشتملت على:

الصحيفة	The Kenya times		The Daily nation	
المصادر الصحفية الأفريقية الرسمية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
رؤساء جمهوريات دول أفريقية	0	0	3	42.9
رؤساء وزارات دول أفريقية	0	0	2	28.6
وزراء من خارج الدولة	0	0	1	14.3
الوكالات الأفريقية	1	100	1	14.3
أخرى	0	0	0	0
المجموع	1	100	7	100

الصحيفة	The Kenya times		The Daily nation	
المصادر الصحفية الأفريقية الغير رسمية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
منظمات المجتمع المدني من خارج الدولة	0	0	0	0
خبراء وأكاديميين من خارج الدولة	3	100	0	0
وكالات أنباء أفريقية	0	0	0	0
أخرى	0	0	0	0
المجموع	3	100	0	0

يتضح من خلال الرصد الذي تم إجرائه في البحث ندرة اعتماد صحيفةThe Kenya Times على المصادر الأفريقية التي جاءت بنسبة تكرارات صفرية في كثير من الفئات سواء أكانت مصادر رسمية أو غير رسمية على عكس صحيفةThe Daily Nation المستقلة التي جاء فيها رؤساء جمهوريات الدول الأفريقية بأعلى نسبة تقدر بحوالي 42.9% في المصادر الصحفية الأفريقية الرسمية تلتها فئة رؤساء الوزارات بنسبة 28.6% بينما تساوت فئات كلا من الوزراء الأفارقة والوكالات الأفريقية بنسبة 14.3% ويرجع السبب في ذلك كون The Kenya Times في إطار تصنيفها كصحيفة شبه حكومية محافظة إنما تغرق في المحلية بشكل كبير وفى اعتمادها على المصادر التي تخدم موضوعاتها فيما يتعلق بالسياسات الخاصة بالدولة على عكس صحيفة The Daily Nation التي تسعى غلى تقديم رؤية بنو رامية لما يعرض من أحداث سواء أكانت على الصعيد المحلى الكيني أو على الصعيد الدولي الرسمي الخاص بالدول الأفريقية في محاولة لربط محيطها الجغرافي بالأحداث الخاصة بالدول الأفريقية وإن كان اعتمادها على هذه

المصادر الأفريقية كانت مقتصرة على المصادر الرسمية فيها مستبعدة المصادر الغير رسمية ويرجع ذلك إلى اهتمام الصحيفة بالتوثيق الرسمي للمعلومات من مصادرها الرسمية.

ج- فيما يتعلق بالمصادر الغير أفريقية فقد جاءت:

الصحيفة	The Kenya Times		The Daily Nation	
المصادر الصحفية غير الأفريقية الرسمية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
رؤساء جمهوريات دول أجنبية	2	66.7	1	20
رؤساء وزارات دول أجنبية	0	0	1	20
وزراء من خارج الدولة	0	0	1	20
أخرى	1	33.3	2	40
المجموع	3	100	5	100

الصحيفة	The Kenya Times		The Daily Nation	
المصادر الصحفية غير الأفريقية الغير رسمية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
منظمات المجتمع المدني من خارج الدولة	4	66.7	11	68.8
خبراء وأكاديميين من خارج الدولة	2	33.3	2	12.5
وكالات أنباء أجنبية	0	0	2	12.5
أخرى	0	0	1	6.3
المجموع	6	100	16	100

اعتماد كلا من صحيفةThe Kenya Times على المصادر الصحفية الغير أفريقية الرسمية بنسبة 66.7% فيما يتعلق بفئة رؤساء الجمهورية الخاصة بالدول الأجنبية ويرجع ذلك إلى اهتمام الصحيفة بالجوانب الدولية والثقة في المصادر الأجنبية التي تمثل أعلى السلطات في الدول الأجنبية على عكس صحيفةThe Daily Nation التي اهتمت بالمصادر الأفريقية الرسمية بشكل أكبر لتأتى نسبتها في فئة المصادر الخاصة برؤساء الجمهوريات الأفريقية 42.9% بينما فيما يتعلق برؤساء الجمهوريات في الدول الأجنبية جاءت بنسبة 20% فقط.

لتأتى الفئة المتعلقة بالمصادر الصحفية الأجنبية الأخرى والتي تتنوع بين محافظين في دول أجنبية أو مسئولي شركات وهيئات أجنبية في ثاني الفئات ترتيبا في صحيفة The

Kenya Times من حيث اعتمادها عليها كمصدر من المصادر بنسبة 33.3% وتأتي في الفئة الأولى في التصنيف الخاص بمصادر صحيفة The Daily Nation بنسبة 40%.

وفيما يتعلق بالمصادر الصحفية الغير أفريقية الغير رسمية فقد كان واضحا اعتماد صحيفة The Daily Nation على المصادر الغير رسمية بنسبة أكبر من المصادر الرسمية ولعل السبب في ذلك يرجع إلى صعوبة الوصول إلى صانعي القرار الرسميين في الدول الأجنبية على هذه الصحيفة الذي تأتي تمويلها في المرتبة الثانية ويعد تمويلا خاصا على عكس تمويلThe Kenya Times الذي يتيح لها وهى صحيفة محافظة مدعومة من الدولة الوصول إلى صانعي القرار في الدول الأجنبية وبالتالي الاعتماد عليهم كمصدر من مصادر المعلومات.

في إطار الرصد والتحليل الخاص بالأطروحة المقدمة داخل النص الصحفي:

تم قياسه على جانبين:

1- الأطروحة (رئيسية أو فرعية).

2- نوع الأطروحة المقدمة داخل النص الصحفي.

1- الأطروحة:

الصحيفة	The Kenya Times		The Daily Nation	
الأطروحة	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
رئيسية	22	55	29	73
فرعية	18	45	11	28
المجموع	40	100	40	100

جاءت نسبة القضايا الرئيسية الخاصة بصحيفةThe Kenya Times بنسبة 55% بينما جاءت هذه الفئة في صحيفةThe Daily Nation بنسبة 73% بينما جاءت نسبة القضايا الفرعية التي تناولتها صحيفة45% The Kenya Times بينما جاءت بنسبة 28% في صحيفةThe Daily Nation والمقصود هنا بكون الأطروحة (القضية) رئيسية أو فرعية هو ما يحتوى عليه النص الصحفي من قضايا وهل كان هناك أكثر من قضية يتم معالجتها داخل الخطاب الصحفي الواحد نجد أن صحيفةThe Kenya Times من خلال نسبتها للقضايا الرئيسية وكثرتها عن فئة القضايا الفرعية بنسبة 10% تقريبا يدل على معالجة أطروحة

واحدة داخل النص الصحفي المقدم في الصحيفة وإن كانت هذه النسبة تقل عـن صـحيفة The Daily Nation بنسبة 18% مما يؤكد تركيز الصحيفة على تناول ومعالجة قضية واحـدة داخـل النص الصحفي أي إنها تعتمد على فئة التخصص فيما يتعلق بمعالجة الأطروحة المختلفة داخلهـا والعمل على التركيز على قضية واحدة دون الأخرى.

2- نوع الأطروحة المقدمة داخل النص الصحفي:

الصحيفة	The Kenya Times		The Daily Nation	
نوع الأطروحة المقدمة في النص الصحفي	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
وصف للحدث وأسباب وقوعه	19	27.5	24	34.3
معالجة الحدث	18	26.1	18	25.7
ذكر النتائج المتربة على الحدث	21	30.4	17	24.3
أساليب الإقناع بأهمية الحدث وحلوله المطروحة	5	7.2	7	10
اقتراح الحلول الخاصة بالحدث والتصدي له	6	8.7	4	5.7
أخرى	0	0	0	0
المجموع	69	100	70	100

من خلال التحليل والرصد لما يقدم داخل صحيفةThe Kenya Times المحافظة يتضـح أن فئة ذكر النتائج المترتبة على الحدث تأتي في أولى هذه الفئـات بنسـبة 30.4% مـما يعنـى تركيز الصحيفة في عرضها للقضايا المختلفة داخل النص الصـحفي ذكـر النتـائج المترتبـة عـلى هذه القضايا وتداعيات المشكلات المختلفة التـي يـتم طرحهـا عـلى صـفحات The Kenya Times وجاءت في المرتبة الثانية وصف الحدث وأسـباب وقوعـه بنسـبة 27.5% تلتهـا فئـة معالجة الحدث بنسبة 26.1% وهذا يعطـى رسـما لترتيـب أولويـات الصـحيفة في معالجتهـا للقضايا المختلفة فهي تهتم في الأساس بذكر التداعيات التي أحدثتها القضية ليليها كيف وقع الحدث وأسبابه وفى المرحلـة الثالثـة تـأتي معالجـة الحـدث بشـكل صـحفي أي أن المعالجـة تتضمن الخلفيات الخاصة بالحدث الذي تم طرحه في حين جاءت كـلا مـن أسـاليب الإقنـاع بأهمية الحدث وحلوله المطروحة وكذلك فئة اقتراح الحلول الخاصة بالحـدث والتصـدي لـه بنسبة ضئيلة جدا بالمقارنة للفئات السـابقة 7.2% لـلأولى و8.7% للثانيـة. وهـذا يـدل عـلى أهميةThe Kenya Times في تناولهـا للأخبـار والقضـايا المختلفـة التـي يـتم طرحهـا عـلى صفحاتها بعيدا عن إيجاد حلول لهذه القضايا فهي تكتفي بعملية الرصد فقط ولعل السبب

الرئيسي في ذلك هو كونها صحيفة محافظة شبه حكومية ذات صلة بالدولة بشكل كبير لذا تسعى إلى طرح المشكلات المختلفة التي يعانى منها المجتمع الكيني وتسليط الضوء عليها حتى دون محاولة لإيجاد حلول لهذه المشكلات في إطار التأكيد على محايدة الصحيفة وعدم إخفائها لأية قضايا أو مشكلات يعانى منها المجتمع الكيني.

بالنسبة إلى صحيفةThe Daily Nation الخاصة المستقلة فقد جاءت نسبة وصف الحدث وأسباب وقوعه 34.3% تلتها نسبة 25.7% لفئة معالجة الحدث ثم نسبة 24.3% لفئة النتائج المترتبة على الحدث ويوضح ذلك ترتيب الأولويات بداخل الصحيفة حيث يتم التركيز على وصف الحدث وأسبابه في المقام الأول وهنا يظهر مدى اهتمام الصحيفة بتناول وصفا كاملا وتقديم صورة واضحة عن المشكلات والقضايا التي يعانى منها المجتمع الكيني ثم العمل على معالجة هذه القضايا معالجة صحفية وذكر الخلفيات الخاصة بها وأسباب حدوثها بينما تأتى النتائج المترتبة على وقوع هذه الأحداث في المرحلة الثالثة وتتضاءل كلا من أساليب الإقناع بأهمية الحدث واقتراح الحلول الخاصة بالحدث لتأتى الأولى بنسبة 10% والثانية بنسبة 5.7%.

وهذا يعطى إشارة واضحة أن كلا الصحيفتان إنما تهتم بالرصد والتحليل للحدث وللمشكلات التنموية داخل المجتمع الكيني وترى أن ذلك هو دورها فقط هو تقديم ما يحدث في المجتمع من مشكلات بينما أقترح حلول لهذه المشكلات فالرصد يعكس اقتصار دورهم على تقديم المشكلة بينما يتركان الحل للقائمين على العمل بالدولة.

في إطار الرصد والتحليل لنوع المرجعيات التي تم الاعتماد عليها في هذه الصحف فقد تم تقسيمها إلى أربعة فئات هم:

1- سياسي

2- اقتصادي

3- اجتماعي

4- ثقافي

وقد تم العمل على تقسيم كلا من هذه المرجعيات إلى رسمي وشعبي في محاولة للوصول إلى توصيف أكثر دقة للمرجعية المطروحة، وقد جاءت البيانات كالتالي:

الصحيفة	The Kenya Times		The Daily Nation	
المرجعيات الخاصة بالمادة الصحفية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
سياسي رسمي	15	48.4	15	44.1
سياسي شعبي	16	51.6	19	55.9
المجموع	31	100	34	100

الصحيفة	The Kenya Times		The Daily Nation	
المرجعيات الخاصة بالمادة الصحفية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
اقتصادي رسمي	4	36.4	5	35.7
اقتصادي شعبي	7	63.6	9	64.3
المجموع	11	100	14	100

الصحيفة	The Kenya Times		The Daily Nation	
المرجعيات الخاصة بالمادة الصحفية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
اجتماعي رسمي	3	30	0	0
اجتماعي شعبي	7	70	7	100
المجموع	10	100	7	100

الصحيفة	The Kenya Times		The Daily Nation	
المرجعيات الخاصة بالمادة الصحفية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
ثقافي رسمي	3	17.6	1	33.3
ثقافي شعبي	14	82.4	2	66.7
المجموع	17	100	3	100

يتضح من خلال الرصد والتحليل الخاص بصحيفةThe Kenya Times أن المرجعية المتعلقة بالجانب الثقافي الشعبي أي البعيد عن الاتجاهات الرسمية للدولة قد جاء في أعلى الفئات بنسبة 82.4% ويرجع ذلك إلى تركيز الصحيفة على قضايا حقوق الإنسان

والموروث الثقافي للمجتمع الكيني بدرجة أكبر من القضايا الأخرى سواء أكانت التحول الديمقراطي أو القضايا الخاصة بالجانب الاقتصادي ويرجع تفسير ذلك إلى كونها صحيفة محافظة لذا تسعى إلى طرح القضايا بشي من التحفظ بعيدا عن المشاحنات التي تغلب على الحس الصحفي في تقديم الموضوعات المختلفة.

وفى المرتبة الثانية جاءت فئة المرجعيات الخاصة بالجانب الاجتماعي الشعبي للصحيفة بنسبة 70% وهذا يؤكد على انحياز الصحيفة للمشكلات المتعلقة بالجانب الإنساني الاجتماعي وبالرغم من كونها صحيفة شبه حكومية إلا أنها تسعى لتقديم الرؤى الشعبية النابعة من المجتمع بعيدا عن الرؤى الرسمية.

وفى المرتبة الثالثة جاءت فئة الاقتصادي الشعبي بنسبة 63.6%، وفئة السياسي الشعبي بنسبة 51.6%. وهنا يمكن تفسير ذلك في كونها صحيفة شبه حكومية وفى ظل الأزمة التي سادت في الفترة الخاصة بالتحليل أي في الفترة من 2008 إلى 2010 وغلبة الطابع السياسي على الصراعات سواء أكانت المتعلقة بالانتخابات الرئاسية أو بالدستور حاولت الصحيفة أن تخرج من هذا المأزق الذي قد يدفعها إلى انتقاد السياسات الحكومية أو أداء رئيس الجمهورية أو أداء حزبه الحاكم لذا سعت إلى التركيز على الجانب الشعبي في الاستناد إلى المرجعيات المتعلقة بالنصوص الصحفية في محاولة لانحيازها للشعب ولمشكلات المواطن وتقديمها من جانب شعبي يكون أكثر واقعية في عرض هذه المشكلات لمعانيته منها.

أما بالنسبة لصحيفةThe Daily Nation بالرغم من كونها صحيفة خاصة ذات اتجاه مستقل إلا أنها اهتمت بتجسيد الأحداث بشكل أكبر وظهر ذلك بارتفاع نسبة المرجعية السياسية لديها بواقع 19 موضوعا كانت فيه غلبة المرجعية السياسية الشعبية بنسبة 55.9% بينما جاءت فئة السياسي الرسمي بنسبة 44.1% بمعدل تكرار 15 موضوعا وهنا يعكس انحياز الصحيفة للأحداث التي تحدث داخل المجتمع في محاولة للسعي نحو تغطيتها من كافة جوانبها لتقديم صورة كاملة ومكتملة عما يحدث في المجتمع الكيني من مشكلات سواء أكانت على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي.

وفى المرتبة الثانية جاءت فئة الاقتصادي الشعبي بواقع تكرارات 9 موضوعات بنسبة 64.3% مما يظهر انحياز الصحيفة لطرح المشكلات الاقتصادي والأداء الاقتصادي للبلاد

من وجهة نظر شعبية باعتبار أن الشعب هي الفئة الأكثر استهداف والأكثر معانة من المشكلات الاقتصادية التي يعانى منها المجتمع.

وفى المرتبة الثالثة جاءت فئة الاجتماعي الشعبي بواقع تكرارات 7 موضوعات مما يوحى بأن الصحيفة لا تهتم بالجوانب الاجتماعية الرسمية فهي صحيفة خاصة تنحاز للشعب ولمشكلاته الاجتماعية وللمرجعية الاجتماعية الشعبية في محاولة لتجسيد القضايا المختلفة التي تطرح على الساحة الكينية.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الرصد والتحليل الخاص بالصحف الكينية في:

1- تسعى الصحف إلى تأكيد مسؤوليات الدولة عن عملية التنمية المحلية بها وإن كان ذلك يختلف باختلاف الانتماء الخاص بكل صحيفة سواء أكانت حكومية أو خاصة.

2- تغلب على الصحف الكينية الأطر الإعلامية السياسة ويرجع ذلك بالأساس إلى الفترة التي تم التحليل والرصد فيها لهذه الصحف والتي كانت تغلب عليها الصراعات السياسية سواء فيما يتعلق بالنتائج الخاصة بالانتخابات الرئاسية الكينية التي حدثت في عام 2007 وفاز فيها الرئيس مواى كيباكى والتي استمرت ظلالها حتى إصدار الدستور الكيني الجديد في عام 2010 خاصة نتيجة إعمال العنف التي صاحبت تلك الانتخابات.

3- التركيز في معالجة الصحف الكينية للمضامين التنموية في إطار القوالب الفنية الاستقصائية بشكل اكبر مما يتيح لها تقديم المشكلات المختلفة والخلفيات المصاحبة لها وإن كان ذلك لا ينفى أنها تفرد على صفحاتها مجالا لكتاب الرأي للتعبير عن أرائهم المختلفة ومحاولة طرح المعوقات التنموية أو محاولة إيجاد حلول لها.

4- عدم تركيز الصحف على شخص رئيس الجمهورية أو شخص رئيس الوزراء بصورة كبيرة حيث تم التركيز أكثر على القوى الفاعلة الخارجية التي تمثلت في محكمة العدل الدولية التي تولت التحقيق في أحداث العنف التي صاحبت الانتخابات الرئاسية لعام 2007 والتي أفردت لها الصحف سواء أكانت الخاصة أو الحكومية مساحات كبيرة بالرغم من تورط بعرض رجال السلطة بهذه الأحداث وكان في مقدمتهم مستشاري الرئيس كيباكى.

5- غالب الاهتمام بالجوانب السياسية على الاهـتمام بالجانـب الاقتصـادي والـذي كانـت تخيم معالمه المتمثلة في الأزمة الاقتصادية العالمية على الساحة الدولية والتـي أودت بظلالهـا على ساحة الاقتصاد الكيني كذلك والتي تمثلت في ارتفاع أسعار السلع الغذائيـة بشـكل كبـير بالاضافة إلى ارتفاع أسعار الخدمات كالكهرباء وارتفاع أسعار المواد البترولية وجمعيهـا كانـت تداعيات اللازمة الاقتصادية العالمية إلا أن الصحف كانت تولى اهتمام بالجانب السياسي أكـثر بكثير من الجانب الاقتصادي لرؤيتها أهمية الجانب السياسي وان صلاح حالـه سـوف يسـاعد على صلاح أيه مشكلات أخرى يعانى منها المجتمع الكيني.

6- وقف الانتماء السياسي الخـاص بالصـحيفة وتصـنيفها سـواء أكانـت صـحف خاصـة أو صحف شبه حكومية مدعومة من الدولـة وإن كانـت ملكيتهـا تابعـة لمؤسسـات عائقـا أمـام تقديمها رؤى كثيرة وواضحة حول المعيقات التنموية فلا يمكن إنكار اهتمامها بجوانب التنمية المحلية من حيث الرصد فقط ولكن محاولة إيجاد حلول لهذه المعيقـات التنمويـة لم تسـعى الصحيفة إلى ذلك وبالتالي كانت الصحف الكينية محل الدراسة تقوم بدور المراقب لمشـكلات المجتمع الكيني دون السعي غلى تقديم خطى جادة تساعد هذا المجتمع عـلى الخـروج مـن أزماته سواء أكانـت عـلى المسـتوى السـياسي أو الاقتصـادي أو الاجتماعـي حيـث أقـتصر دور الصحيفة على النقد فقط دون اللجوء إلى عنصر البناء.

7- أختلف نوعية المرجعيات التي تم الاعتماد عليها في تناول الموضوعات الصـحفية محـل الدراسة باختلاف الانتماء السياسي للصحيفة فبالرغم من كون صـحيفة The Kenya Times وهى التي تشكل انتماء شبه رسمي للدولة كانت تركيزها على المرجعيات الشـعبية في تنـاول الموضوعات سواء أكانت الثقافيـة أو السياسـية أو الاجتماعيـة أو الاقتصـادية وهـذا مـا يعـد عنصرا غريبا لاختلاف انتمائها السياسي الذي قد يجعلها تنحاز غلى الجانب الرسمي أكـثر مـن الجانب الشعبي إلا أن الصحيفة سعت للخروج من مأزق الوقوف في وجه الحكومة أو رئيس الجمهورية بالفرار غلى المرجعيات الشعبية.

8- عـلى عكـس صـحيفة The Daily Nation التـي سـعت غـلى تقـديم رؤى متوازنـة بـين المرجعيات الشعبية والرسمية وإن كانت الجانب الشعبي كان له الانفراد الأكبر فيما يتم عرضه.

نتائج الدراسة المقارنة بين الدول الخاضعة للدراسة (السنغال، جنوب أفريقيا، تونس، كينيا):

1- من خلال الرصد والتحليل الخاص بالصحف الخاضعة للدراسة في عينة الدول سواء أكانت الصحف السنغالية أو التونسية أو الجنوب أفريقية أو الكينية. كان هناك تباينا واضحا في سقف الحريات الخاص بكل دولة حيث جاءت الصحف السنغالية الخاصة في المرتبة الأولى من حيث حجم الحرية التي تمتعت بها من خلال النقد الذي قامت بتوجيه للرئيس ولأعضاء الحكومة حول الفساد السياسي والذي نتج عنه قدر كبير من الفساد الاقتصادي والاجتماعي والذي القي بظلاله على حياه المواطن السنغالي الذي لم يلمس الثمار التنموية بشكل كبير وذلك ما تم إيضاحه في فترة الدراسة.

2- كانت جميع الصحف الخاصة بالدولة الخاضعة للدراسة والتي تم إجراء تحليل الخطاب عليها تسعى إلى تقديم تفسيرات للمعوقات التنموية أو تسعى إلى رصد هذه المعوقات سواء أكانت بشكل سطحي أو بشكل متعمق موضحه المشكلات الخاصة بالدولة في مجال التنمية وواضعة المسئولية على أكتاف من تراهم - باختلاف التوجه الخاص بكل صحيفة ونظام تمويلها من خاص أو حكومي- إلا أن هذه الصحف لم تسعى إلى تقديم حلول واضحة لخروج الدول من الأزمات التنموية التي عانت منها خلال فترة الدراسة والرصد. وكانت تكتفي بوضع التفسيرات فقط.

3- قد كانت كلا من صحف تونس من أكثر الصحف قمعا وتعرضا للضغط من جانب الدولة وظهر ذلك بوضوح في تناول المضامين الخاصة بالجرائد الخاضعة للدراسة وبصفة خاصة جريدة الصباح والتي كانت تمثل الاتجاه الخاص في جرائد تونس إلا أن حجم مشاغباتها مع الدولة أو إلقائها المسئولية على أكتاف الحاكم - والذي يمثله زين العابدين بن على في ذلك الوقت- كان ضئيلا للغاية مما يؤكد على حجم القمع الإعلامي الذي كانت تتعرض له تونس في تلك الفترة و أنها كانت تلجأ إلى إبراز الأدوار بشكل ضمني فيما يتعلق بدور القوى الفاعلة المتمثلة في الرئيس أو أفراد الحكومة أو رئيس الوزراء في المشكلات التنموية.

4- كانت أغلب القوالب الفنية الخاصة بالخطاب التنموي تتمثل في القوالب الفنية الاستقصائية من تقارير وتحقيقات أو ملفات يتم تقديمها على صفحات الجرائد ولعل السبب

في ذلك هو كون هذه القوالب الفنية هي أكثر قدرة على تناول المضامين التنموية بالشرح والتفسير الوافي أكثر من القوالب المتصلة بالجانب الإخباري كقوالب القصة الإخبارية أو الخبر.

5- كانت الصحف السنغالية والكينية من أكثر الصحف التي تناولت المضامين المتعلقة بالرأي والتي اتصلت بالجانب الخاص بالتنمية البشرية داخل الدولة في فترة الدراسة وذلك نتيجة سقف الحرية التي تمتعت بيه الصحف في هذه الدول على غيرها من الدول الخاضعة للدراسة وكذلك لزيادة الوعي الخاص بجرائد هذه الدول حول الدور الرقابي الذي يجب أن تقوم بيه الصحف من أجل تحسين الظروف داخل الدولة وتحقيق التنمية فيها.

6- كان الاهتمام الأكبر للصحف الجنوب أفريقية فيما يتعلق بالجانب التنموي في العمل على تشجيع الاستثمار والسياحة بالدولة وذلك من أجل المساعدة على النهوض بالجانب الاقتصادي بالدولة خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية والتي قد تأثرت بها الدولة - جنوب أفريقيا - بشكل كبير. مما دفعها غلى إخفاء بعض الجوانب المتعلقة بانتشار معدلات الجريمة داخل الدولة وكذلك إخفاء الإحصائيات الخاصة بالحالة الصحية المتردية الخاصة بالدولة من أجل السعي وراء الحفاظ على الاستثمارات الأجنبية وخوفا من قلة أعداد السائحين الوافدين إلى جنوب أفريقيا.

7- من خلال الرصد والتحليل الخاص بصحف الدراسة في دول العينة والتي تمثل جزئا من الدول الأفريقية نجد أن السبب الرئيس في التدهور الاقتصادي أو الاجتماعي الذي عانت منه الدول إنما هو نابعا من التدهور والفساد السياسي في هذه الدولة وتحديدا في شخصية رئيس الجمهورية الذي كان يعمل لتحقيق مصالحه الذاتية أكثر من تحقيق المصالح الوطنية - وإن كان يمكن استثناء جنوب أفريقيا من ذلك لتشكيلها تجربة مختلفة- وبالتالي فإن تحقيق التنمية البشرية إنما يكون في قاعدة هرمه هو التنمية السياسية والمسار الخاص بالتحول الديمقراطي من أجل تحقيق الجوانب التنموية الأخرى على كافة الأصعدة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية.

أهم التوصيات:

1- أوصى الباحثين باستكمال البحث في مجال الصحافة الأفريقية حيث أنه مجال واسعا جدا ولكن هناك ندرة نسبية في حجم الدراسات المصرية في هذا المجال الذي تسيطر عليه الدراسات الغربية والتي تسعى إلى تقديم صورة خاصة بواقعنا الأفريقي قد تكون مغلوطة في كثير من الأحيان.

2- محاولة دراسة دول أفريقية أخرى غير الخاضعة للدراسة فقد تحمل في طياتها تجارب مختلفة تأتى بنتائج مغايرة تساعد على إثراء البحث العملي.

3- ضرورة الاهتمام بالامتداد الأفريقي المصري حيث أنه يشكل الثروة الحقيقية لمصر والابتعاد عن تصنيفها ضمن القارات المتخلفة فتجارب هذه الدول يمكن أن تساعدنا على تخطى الكثير من الصعاب خاصة لتحقيقهم قدر كبير من التنمية في ظروف أصعب بكثير من الظروف الخاصة بمصر وفى فترة زمنية بسيطة.

4- ضرورة دراسة الواقع الصحي في القارة الأفريقية وتحديدا في دولة جنوب أفريقيا فمن شأنه إثراء البحث العملي.

5- العمل على دراسة الخطاب الخاص بالتعليم في القارة الأفريقية والتي تشكل جوهر التنمية المحلية في الدول.

6- دراسة الكاريكاتير الخاص بالصحف الأفريقية حيث يحمل في طياته الكثير من القضايا التي لم تستطع الصحف الحديث فيها بشكل مباشر.

7- دراسة الجانب الخاص بالخطاب الثقافي الأفريقي في الصحف الأفريقية لإثراء الحياة الثقافية في القارة.

8- دراسة الخطاب الخاص بالجريمة في صحف جنوب أفريقيا وحجم تأثيرها على الحد من انتشار الجريمة بالدولة.

قائمة المحتويات